مختارات اسرائيلية



June - 2008

السنة الرابعة عشر. العدد ١٦٢ يونيو ٢٠٠٨



ترجمات عبرية

أسرار المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل

إسرائيل بعد ستة عقود على قيامها: أكثر قوة وأكثر تعرضاً للتهديد

هل تطلق إسرائيل سراح مروان البرغوثي..؟

فتوى دينية: محظور على الرجال ارتداء اللون الأحمر..!!

رؤية عربية

إسرائيل وحماس.. فرص نجاح التهدئة

مختارات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٦٢ ـ يونيو ٢٠٠٨

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت:٢٥٧٨٦١٠٠/ ٢٥٧٨٦٢٠٠/ ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس ـ ٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

* شئون عسكرية:

* علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية:

* المجتمع الإسرائيلي:

* حوارات:

* استطلاعات:

* شخصية العدد:

خامسا: رؤية عربية

مقدمة

ستة عقود على نشأة إسرائيل ونكبة العرب

في تصريح للرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريس"، على هامش احتفالات الدولة العبرية بمرور ستة عقود على إنشاءها، قال: "لو كان العرب قبلوا بقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٤٧ لقامت دولة فلسطينية مستقلة في ذلك التاريخ من ستة عقود مثلما قامت دولة إسرائيل".

بيريس بهذا التصريح يريد أن يوصل أكثر من رسالة: الأولى، أن المنظمات اليهودية قد قبلت بالقرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧، وأن العرب رفضوا هذا القرار، وأن حالة الرفض مستمرة لديهم منذ قرار التقسيم وحتى الآن، حيث رفضوا كل الفرص التي أتيحت لتسوية الصراع وإقامة الدولة الفلسطينية. أيضاً يريد أن يقول أن العقلية العربية والفلسطينية لم تتغير منذ النكبة وحتى الآن، فكل ما يحدث منذ صدور قرار التقسيم وحتى الآن كان عبارة عن "إعادة إنتاج الأخطاء" من جانب العرب، وأن النخبة اليهودية تمكنت من إقامة الدولة لأنها قبلت بقرار التقسيم ونجحت في توسيع حدود الدولة وتعزيزها.

والحقيقة أن تصريح بيريس ينطوي على مغالطة جوهرية تنسف الأساس الذي استند إليه من البداية، والمغالطة هنا عمدية مقصودة، بمعنى أنه شخصياً يعلم أن ما يقوله غير صحيح، وأنه محض دعاية سياسية ورغبة في تبييض وجه الدولة العبرية مما ارتكبته من جرائم منذ ستة عقود وحتى الآن.. فمذكرات بن جوريون ومحاضر الاجتماعات التي عقدها، تكشف أن الاتجاه العام في المفاوضات لدى بن جوريون وقادة المنظمات الصهيونية كان رافضاً للقرار لأنه لم يضم للدولة اليهودية مناطق هامة مثل القدس والخليل وغيرها، وأن نسبة الـ٥٣٪ من أرض فلسطين التي تم تخصيصها للدولة اليهودية غير كافية. ولذا، نجح بن جوريون في إقناع قادة المنظمات الصهيونية بأن يؤجلوا تحديد موقفهم من قرار التقسيم إلى أن يرفض العرب القرار، وكان قد توقع رفض الدول العربية للقرار، وعندها سيعلن قادة المنظمات الصهيونية قبولهم للقرار، ومن ثم دخول الأمم المتحدة، والتفكير بعد ذلك في توسيع حدود الدولة وضم مزيد من الأراضي لها.

وقد تحقق ذلك بالفعل، حيث أعلنت الدول العربية رفض القرار، فقبله بن جوريون، وأعلن قيام دولة إسرائيل، وانضمت إلى الأمم المتحدة، واندلعت حرب ١٩٤٨ التي انتهت وبحوزة إسرائيل ٧٨٪ من أرض فلسطين، أي أضافت لحصتها ٢٥٪، ولتتقلص أراضي الدولة الفلسطينية من ٤٦٪ حسب قرار التقسيم إلى ٢٢٪ فقط، فأصبحت عبارة عن الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، وهي الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عدوان يونيو ١٩٦٧.

والسؤال هنا: إذا كان ما قاله بيريس بأن العرب أضاعوا فرص إقامة دولة فلسطينية صحيحاً، فما الذي يمنع إسرائيل من التجاوب مع الجهود المبذولة حالياً من أجل إقامة دولة فلسطينية على نفس المساحة التي احتلتها في عدوان يونيو ١٩٦٧..؟!

المؤكد أن الدول العربية والنخبة الفلسطينية رفضوا قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، واستفادت إسرائيل من ذلك وضمت أكثر من نصف المساحة المخصصة، بموجب القرار، للدولة الفلسطينية.. ولكن المؤكد أيضاً أن إسرائيل، وبعد ستة عقود على نشأتها ونكبة العرب، لم تتخذ قرارها بعد بالتوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين لإقامة دولة فلسطينية على مساحة أقل من نصف المخصصة لهم بموجب قرار التقسيم.. وفي المقابل، لا تزال النظم العربية والنخبة الفلسطينية تعيد إنتاج النكبة بصور مختلفة، وما المشاهد بين غزة والضفة وعلى الحدود مع مصر، وفي لبنان والعراق والسودان، إلا شواهد على إعادة إنتاج النكبات.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆

١

كتاب «اليهود العرب».. الانتماء القومى والدينى والعرقى (الفصل الخامس-٣): من واشنطن إلى أور يهودا

بقلم: يهودا شنهاف - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

٦- من السياق القومى إلى السياق الطائفى:
اعتمد الجدل العام فى إسرائيل إذن على التمييز بين شكلين من أشكال الخطاب يبدو ظاهرياً أنهما لا يلتقيان؛ وهما الخطاب الطائفى والخطاب القومي. كان الأول يعد خطاباً عرقياً يُستخدم داخلياً فى السياق اليهودى (ويميل إلى تقسيم اليهود إلى شرقيين وغربيين أو «سفارديم» و«إشكناز»). وكان الثانى يعد خطاباً قومياً موجهاً لليهود كافة. كان هذا الفصل بين الخطاب القومى والخطاب الطائفى سمة من سمات الحركة الصهيونية منذ بدايتها (*). كان الخطاب الطائفى يعتبر تهديداً لوجهة النظر التى تعتبر اليهودية تصنيفاً عرقياً قومياً متكاملاً وغير قابل للتقسيم. وبمعنى آخر فقد كانت الهوية الطائفية مقبولة طالما ظلت قاصرة على الخطاب الداخلي، وطالما ظلت مؤقتة وغير مهددة للتضامن القومي. وقد كان هذا أحد الأسباب التى دعت الدولة إلى الرد بهذه الصرامة على أحداث وادى صليب عام ١٩٥٩، وإلى اعتبار التحالف بين حركة الفهود السود وحركة متسبان تهديداً شبه إستراتيجى خطيراً للمجتمع اليهودي.
تؤدى هذه الآلية المستخدمة فى التصنيف إلى الحد من إمكانية مناقشة أو رفض النظام الثقافى والسياسي. وإذا شئنا استخدام مصطلحات ديرى دوجلاس عالمة الإنثروبولوجى فإن الخلط بين هذين التصنيفين من شأنه أن يتسبب فى «تلوث» أو «خطر» ثقافى (Douglas ١٩٦٦ و ١٩٧٥ و ١٩٩٣). إن البنية الثقافية للمجتمع مزودة بآلية للإنذار من الخطر الثقافى (الناتج عن الاختلاط بين التصنيفات ونشأة تصنيف غير شرعي) وهذه البنية الثقافية تسمح للبنية الاجتماعية القائمة فى المجتمع بالحفاظ على سلامتها واستمراريتها. وتمثل قصة إيلى كوهين الجاسوس الإسرائيلى الذى بعثت به المخابرات إلى دمشق والذى تناولت حكايته فى مقدمة الكتاب نموذجاً لكيفية عمل هذه الآلية الإنذارية التى تحظر الجمع بين مفردات الخطاب العرقى والخطاب القومي.
يتسبب هذا التقسيم فى نزع الطابع السياسى عن المشكلة الطائفية، ولا يسمح بوصف التاريخ الشرقى والتاريخ الفلسطينى باستخدام نفس الأدوات، رغم اضطرار كل من الجماعتين إلى خوض مواجهة ثقافية وسياسية مع هيمنة الصهيونية الأوربية. ويسمح تحليل وضع المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية على أنها مجموعة إحياء ذكرى تعمل على المستوى القومى والعرقى بخلق نقطة ارتكاز جديدة متحررة من التنافر بين ما هو قومى وما هو عرقي. يؤدى هذا التحليل إلى فهم أن المشكلة الطائفية ليس من الممكن أن يكون لها وجود كمشكلة يهودية داخلية فحسب، كما أن التمييز بين الداخل والخارج هو مجرد تمييز أيديولوجى فحسب.

يعكس تحليل مباحثات المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية انقسام الخطاب الصهيوني الذى كانت المنظمة تعمل فى وجوده، إذ أن أى محاولة من جانب أعضاء المنظمة للإشارة إلى الماضى فى إطار الخطاب القومى كان يفرض عليهم الخوض فى مستنقع طائفى عميق. فقد توجه أعضاء المنظمة من ناحية إلى ماضيهم الطائفى كى يستخدموه فى دعم الهوية القومية الإسرائيلية، ولكنهم من ناحية أخرى اصطدموا بقوى الإنكار القوية التى كانت ترفض الهوية العرقية المذكورة وتصورها على أنها دعوة للطائفية. وكانت هذه المصيدة الثقافية نتيجة لانقسام هوية المهاجرين من الدول العربية ونتيجة لكونهم الغريب- القريب بالنسبة للهوية القومية الصهيونية الأوروبية. ولكن هذا الغريب كان يتمتع بقدرة على نقل مشاعر الاغتراب للآخرين.

منذ بداية عمل المنظمة صرح المسئولون فيها بشكل قاطع بأنهم يرفضون الخوض فى المشكلات الطائفية الداخلية، ومن هذا المنطلق أيضاً عارضوا فى الارتباط بين المنظمة وبين اتحاد الطوائف السفاردية فى إسرائيل. وقاموا بالفصل بوضوح بين المنظمتين؛ حيث يتولى اتحاد الطوائف السفاردية التعامل مع المشكلات الطائفية الداخلية وتتولى المنظمة التعامل مع المشكلات السياسية... فلم تكن هناك حاجة باتحاد الطوائف السفاردية للتعامل مع مشكلات سياسية.. وكان فى استطاعة كل من الطرفين أن يركز فى مجاله. ولكن رفض الخوض فى المشكلات الطائفية لم يكن من الممكن أن يكون رفضاً قاطعاً، وكثيراً ما طرح هذا الموضوع للبحث. ففى مؤتمر المنظمة الذى انعقد فى سبتمبر ١٩٧٩ ألقى الدكتور سامى سموحة وكان فى ذلك الوقت باحثاً فى علم الاجتماع فى جامعة حيفا محاضرة، عرض فيها معلومات تتناول التفاوت بين الطوائف فى إسرائيل. وبعد هذه المحاضرة عمل موردخاى بن بورات على توضيح الأمر للحضور، فقال: «لقد جاء الدكتور سموحة لمحاضرته ببيانات تدعو للخوف... ولكن المنظمة لا علاقة لها بهذا المجال بالطبع. فقد التزمنا منذ البداية بأن المنظمة لن تعمل فى الداخل. وهذا التزام أخلاقى التزمنا به. فلم نوقع على وثيقة بهذا المعنى لأحد. ولكنه التزام أخلاقى من جانبنا بأن تكون هذه بنية المنظمة وألا نعمل فى المجال الداخلي. صحيح أن هناك توجهات مختلفة لدينا فى المنظمة، سواء بين المشاركين من خارج إسرائيل أو المشاركين الإسرائيليين. وترى بعض هذه التوجهات أنه لو كان هذا هو المجتمع الإسرائيلى فتعالوا نشكل جماعة ضغط داخل دولة إسرائيل لتغيير الموقف. ولكننى أقول مرة أخرى إن هذا ليس من شأن المنظمة». وقد عبر بن بورات فى الفقرة السابقة عن وجهة نظر الدولة التى تعتبر الطائفية مفهوماً شائكاً ومثيراً للمشاكل يهدد الوحدة الوطنية، مثل التمييز الوهمى بين الخارج (ويعنى الطوائف اليهودية فى الدول الأخرى) والداخل (ويعنى الدولة). وقد كان من قبيل المفارقة أن الالتزام الأخلاقى الذى كان يتحدث عنه كان موجهاً أساساً إلى الدولة التى أعطاها فى حديثه مكانة كيان منفصل يختلف عن المجتمع الإسرائيلى وعن الجماعات المختلفة التى يتكون منها.

وثقت سجلات المنظمة حالتين أخريين طُرحت فيهما المشكلة الطائفية بشكل تلقائي. كانت المرة الأولى أثناء ندوة مشتركة بين المنظمة والمركز الإعلامى عام ١٩٧٦، حيث صدرت ملاحظة عن إحدى المشاركات تتعارض مع توجهات منظمى الندوة جاء فيها ما يلي: «إننى أشيد بهذا الجمع من الطوائف الشرقية الذى يتجمع هنا للمرة الأولى- على حد علمي- وأرحب به. هذه قوة ساحقة. ونحن لا نخيف أحداً بهذه القوة. ولكننا نريد أن نشكل قوة تتيح لنا أن نسعى لتحقيق الهدف الذى تشكلت المنظمة وانعقدت هذه الندوة من أجله». فقد كان عقد اجتماع من أجل تعظيم قوى الشرقيين آخر ما يسعى إليه منظمو الندوة. وكانت المرة الثانية فى يوليو ١٩٧٨ عندما أرسل البروفيسور يحزقئيل حداد من نيويورك إلى إدارة المنظمة تعليقاً على حديث رئيس الأركان السابق موردخاى جور، الذى زعم البروفيسور حداد أنه قال إن المهاجرين من الدول العربية لا يصلون إلى المراكز القيادية فى الجيش بسبب «عقليتهم». وقد وصف حداد هذا الكلام بأنه عنصرية وطالب بتوجيه النقد إليه. وفى كلتا الحالتين سارعت المنظمة إلى إسكات محاولة استخدام خطاب طائفى بزعم أن المنظمة التزمت بعدم الخوض فى الشئون الداخلية.

يمكن وصف الانتقال من الخطاب القومي إلى الخطاب الطائفى بأنه كالانتقال من ذاكرة إلى أخرى. وكانت المنظمة تسعى إلى تمثيل الذاكرة التى تعبر عن القومية. غير أن الذاكرة الطائفية ظهرت هى الأخرى بدون قصد. وأود فى هذا المقام أن أوضح كيف تم تفسير النظريات التى طرحتها المنظمة على المستوى الطائفي، وكيف حدث تعايش بين القراءة الطائفية والقراءة القومية لتلك النظريات.

دخلت نظرية «أسبقية الوجود اليهودى فى المنطقة» إلى نطاق الجدل الطائفى عندما زعمت أن اليهود العرب لهم حقوق كثيرة فى المنطقة باعتبارهم أبناء هذه المنطقة. فقد تم تفسير هذا الزعم على أنه زعم انفصالى لأنه أشار بشكل ضمنى إلى وجود ماضى تاريخى منفصل لليهود الشرقيين يختلف عن الماضى الإشكنازي، مما زاد من وضوح غرابة وجود يهود أوربا فى المنطقة. ومن هذا المنطلق فقد أعطت هذه النظرية الأفضلية لليهود العرب فى بناء الهوية القومية اليهودية. لم تقم المنظمة بصياغة مزاعمها على هذا النحو بشكل مباشر، غير أن هذه المزاعم ظهرت فى صياغات أقل وضوحاً أثناء مناقشات المنظمة حول قضايا مختلفة على امتداد عمرها الذى بلغ خمسة وعشرين عاماً. وعلى سبيل المثال يقول البروفيسور يعقوف ميرون: «فى وقت من الأوقات كانوا يقولون

إن كلمة فلسطين تعني اليهود، أما الآن فيقولون إن هذه الكلمة تعني العرب. وهذا يشعرني بالأسف. فالمشكلة الأولى هنا هي الحقوق المشروعة... ولابد أن نقول إن هناك حقاً مشروعاً لليهود القادمين من الدول العربية... ولابد أن يلجأ الإشكناز اليوم إلى الاستفادة من الحقوق التي تتمتع بها المنظمة ليبرروا بذلك حقهم في دولة إسرائيل». ورداً على تحفظات ممثل وزارة الخارجية على هذا الزعم الذي اعتبره انفصالياً قال ميرون: «أقول لكم إننا لا يجب أن نعتبر هذه مصيدة... وأعتقد أننا يجب أن نطرح هذا الموضوع.. وسيكون هذا الزعم مناسباً حتى للأغراض الداخلية. لقد كان موردخاي بن بورات مجتمعاً بوزير العدل.. وشاهدنا يتسبب زواج أحد الإسرائيليين من امرأة مهاجرة من دولة عربية في التخوف من حقوق الإشكناز. لابد من إسكات الإشكناز فيما يتعلق بهذه النقطة». لم تكن مزاعم ميرون ناتجة عن الرغبة في الانشقاق وإنما كانت ناتجة عن الرغبة في تأكيد أن لنا حقاً في الأرض. ولكن كان من السهولة بمكان تفسير زعمه من منظور طائفي.
ردد أمين عام المنظمة شمعون أفيزيمير كلاماً مماثلاً أثناء جلسة أخرى عقدت في معهد فان لير. قال أفيزيمير: «لابد أن نؤكد بشدة أن اليهود... ليسو مهاجرين جدد في الشرق الأوسط، ولاسيما في أرض إسرائيل. فهم الذين بنوا هذه المنطقة وهم الذين خلقوا هذه المنطقة، وهم الذين كانوا أول من استقر في هذه المنطقة. وأنا هنا أعني يهود الشرق، فقد كان اليهود الذين يعيشون هنا في ذلك الوقت هم يهود الشرق فقط، ولم يكن الإشكناز قد أتوا بعد». وقد حذر شموئيل موريه من الصياغة التي تقترح أن الشعب «ينقسم إلى إشكناز وسفارديم أو شرقيين وغربيين» لأن «هذا شعب واحد». وبالفعل فبعد طباعة هذا الكلام قامت أمانة المنظمة بتعديل كلمة أفيزيمير. وفي محضر الجلسة المعدل تم استبدال جملة «أعني يهود الشرق، فقد كان اليهود الذين يعيشون هنا في ذلك الوقت هم يهود الشرق فقط» ووضعت بدلاً منها جملة «وأعني هنا اليهود عامة، فالمسألة ليست قاصرة على يهود الشرق».
وقد حذر موردخاي بن بورات - الذي كان يخشى ظهور خطاب طائفي أو بالأحرى خطاب طائفي ممتزج بالخطاب القومي - من المقولات التي تدعو للانفصال على النحو التالي:
أريد أن أتحدث باسم الإشكناز أيضاً... ماذا سيحدث لو تلقينا من العرب رداً يقولون فيه إننا بالطبع نعترف بحقوقكم المشروعة في إسرائيل... ولكن لو كنتم أذكياء فتعالوا نتعايش سوياً نحن وأنتم في هذه الأرض ونعيد أولئك البولنديين من حيث أتوا. أعتقد أننا لابد أن نكون مستعدين لاحتمال حدوث شيء كهذا يضعنا في موقف شديد الصعوبة. سيقولون لنا إن لكم حقوقاً مشروعة في أرض إسرائيل فخذوها.. ولكننا محتاجون إلى الارتباط بيننا وبين باقي السكان في إسرائيل، ولا يجب أن تكون لنا ميزة عليهم. وأنا هنا لا أطرح مجرد نظرية. ولا أقول إن هذا الأمر عبارة عن موازنة للحديث عن الحقوق المشروعة للآخرين إلى حين إسقاطها. ولكني أقول إننا لابد أن نكون مستعدين أيضاً للتفكير في هذا الجانب... سيقول لنا الفلسطينيون... أنتم يهود من أبناء الدول العربية، ولكم حقوق مشروعة في فلسطين أيضاً... وسيقولون إنه لابد من إعادة أولئك الذين جاءوا من أوروبا إلى المكان الذي جاءوا منه.
عندما حاول بن بورات إصلاح ما قاله زملاؤه شعر بأنه أخطأ في حديثه، حيث بدا له أن في كلامه اعتراض على نظرية أسبقية الوجود اليهودي في المنطقة. وكانت هذه النظرية واحدة من الدعامات الأساسية للمنظمة. وحاول إصلاح الأثر السيء الذي تركه كلامه من خلال مزيد من التفكيك لهذه التركيبة المعقدة فقال: «إذا كنا نعترف بأن اليهود لهم حق تقرير المصير - حتى لو كان هذا الحق مكفولاً لليهود المهاجرين من الدول العربية وحدهم - فلن يكون من حق أحد إذن، حتى لو كان ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، أن يفرض عليهم مضمون حقهم... فإذا كان اليهود المهاجرون من الدول العربية يريدون استضافة يهود إشكناز فيمكنهم استضافة يهود إشكناز أيضاً». ويبدو أنه كان من بين الأشياء التي أثرت في كلام بن بورات خطاب التحذير الذي تلقاه في هذا الشأن من مندوبة المنظمة في سويسرا جيزيل ليتمان التي زعمت أنه «لابد من الامتناع عن الخوض في خلافات داخلية تتيح للعرب استخدام الانقسام بين الإشكناز والشرقيين. ولابد من التأكيد على وحدة الشعب اليهودي والمجتمع الإسرائيلي».
لم تكن نظرية أسبقية وجود الشعب اليهودي مجرد مزاعم مجردة. فقد كان البعض ينظر إلى هذه النظرية على أنها وسيلة لدعم المطالبة بالحقوق المشروعة لليهود في المنطقة، التي كان البعض يعتقد أن الحصول عليها مرتبط باليهود العرب. ولهذا السبب ترتب على نظرية أسبقية وجود الشعب اليهودي أيضاً مقترحات عملية، على رأسها المطالبة بدفع هؤلاء اليهود إلى جبهة العمل السياسي والدولي وتكليفهم بمناصب قيادية في وزارة الخارجية. ولكن سرعان ما تم تفسير هذا المطلب على أنه مطلب طائفي.
يقول بن بورات: «إننا هنا نحاول.. تغيير بعض السلوكيات السائدة في دولة إسرائيل من أجل إثبات أننا جزء من الشرق الأوسط. فما هي هذه السلوكيات..؟ سوف نقول هذا الكلام بصوت عال، وقد سبق أن قلناه مراراً، وسنظل نردده في المستقبل، لا يجب أن يقتصر تمثيل إسرائيل في الخارج على اليهود المهاجرين من جنوب إفريقيا أو اليهود ذوي الأصول الأنجلوسكسونية

أو اليهود ذوى الأصول الأيرلندية، الذين قد يتم اختيار بعضهم سمر البشرة لإثبات أنهم جزء من الشرق الأوسط حقاً.. فهذا إثبات لمزاعمنا بشأن أحقية أبناء الشرق الأوسط». وقال فى موضع آخر: «إن لدى الحكومة الإسرائيلية مشكلة مع اليهود القادمين من الدول العربية. ونحن نعتقد أن المفاوضات السياسية لا يمكن أن تجري... فى عدم وجود ممثلين عن اليهود العرب. ومع كل التقدير هناك كثير من الخصال الإيجابية للغاية لدى اليهود المهاجرين من الدول الأوروبية فى إسرائيل.. ولكنهم يفتقرون إلى الخصال التى نتمتع بها نحن المهاجرون من الدول العربية. فهم يفتقرون إلى الحساسية وإلى القدرة على فهم صلب المشكلة... لابد أن يكون لنا وجود فى أى موضع تجرى فيه مفاوضات أو يطرح فيه موضوع اللاجئين». ويضيف تسفى جباى مسئول وزارة الخارجية: «خذ إليسار بكل ما يتمتع به من خصال وأكسبه الجانب الحضارى أيضاً... إننا نريد إقناعهم بأنه فى اللحظة التى يكون لديهم فيها مرشحان متساويان فى مؤهلاتهما لابد من إعطاء الأولوية للمرشح الذى ينتمى إلى الثقافة العربية». وعندما تم تعيين يوسى هداس وموشيه نسيم - وكلاهما من المهاجرين من الدول العربية - فى اللجنة التى تولت إدارة محادثات الحكم الذاتى فى المناطق بعد اتفاقية السلام مع مصر، أشاد بن بورات بذلك. وفى عام ١٩٧٨ طلبت المنظمة من شركة «موديعين إزراحي» إجراء استطلاع رأى لحسابها سُئل المشاركون فيه عما إذا كان لابد من جعل المنظمة جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات مع الدول العربية. وكان توزيع نسبة الإجابة طبيعياً ولكن كان فيها معلومة واحدة لافتة للنظر وإن كانت غير مفاجئة. فقد كانت المعارضة لإشراك المنظمة فى المفاوضات أكبر لدى المثقفين والإشكناز. وأكد الاستطلاع فى هذا الصدد على وجود فارق بين قراء صحيفة هاآرتس وقراء الصحف اليومية الأخرى. وكانت أكبر نسبة من المعارضة لإشراك المنظمة فى المفاوضات بين قراء صحيفة هاآرتس. وتحدث نسيم قزاز بعد ذلك بنحو ثمانية سنوات أيضاً عن الخشية من إشراك اليهود الشرقيين فى المفاوضات السياسية. وقال: «لابد من إقناع النظام بأننا لن نأتى بدلاً من الإشكناز وإنما معهم، وإلى جانبهم. لا يوجد تعارض هنا. نحن مترجمون، وراصدون للصحافة، ولكننا لا نتخذ مواقف. ولن نكون المفاوضين الأساسيين». وقد تبين مراراً وتكراراً أن المتحدثين باسم المنظمة يقبلون المبدأ الذى يرى أن المطالبة بالمشاركة فى المجال السياسى لا يمكن تبريرها بحجة المساواة وبحق كل طائفة فى القيام بدور فى العمل السياسى (لأن المطالبات الطائفية ليست مشروعة)، ولذلك فقد تم تبريرها بحجج قومية مؤثرة. وبالطبع لم تتسبب الجهود المبذولة للبقاء داخل إطار الخطاب القومى فى الحيلولة دون لجوء ناقدى المنظمة إلى التشكيك فى المصطلحات التى استخدمتها و«كشف» المصالح الطائفية التى زعموا أنها تختفى وراء خطابها.

كان النقاش حول السمات الطئفية لممثل إسرائيل يهدد أعضاء المنظمة أيضاً. فقد حذر المستشرق البروفيسور رافائيل يسرائيلى الأستاذ بمعهد ترومان أعضاء المنظمة من السقوط فى الوهم: «إن عدم وجود سلام بيننا وبين الدول العربية لا يرجع إلى تكليف العناصر غير المناسبة بالتعامل مع هذا الموضوع، بمعنى أنه لا يمكن القول بأننا لو كلفنا اليهود السفارديم بمفاوضات السلام سيسود السلام مع الدول العربية. المشكلة هى أنه وفقاً لاستطلاعات الرأى فإن أبناء الدول العربية يميلون إلى الاستخفاف باليهود العرب ربما أكثر من الإشكناز.. ولذلك فإن هذا الجدل لا طائل منه ويعتبر سلاحاً ذا حدين. وأعتقد أننا لابد أن نمتنع عن الخوض فيه». وقد ناقش نسيم قزاز الذى كان يعمل فى ديوان رئيس الوزراء ويجرى بحوثاً عن يهود الدول العربية هذا الزعم فى حرص، فقال: «ربما كان من قبيل المبالغة أن نقول إن اليهود الشرقيين هم جسر نحو السلام، ولكن لا شك أنهم يمثلون جسراً نحو تحقيق نوع من التفاهم. وأنا شخصياً لا أقبل الزعم بأن الدول العربية تنظر إلينا على أننا من مرتبة أدنى... فالحقائق تفيد بغير ذلك. وأبناء الطوائف الشرقية الذين يذهبون للمفاوضات مع العرب يتمتعون بمقومات شخصية محترمة ويعرفون عقلية العرب ولغتهم وتاريخهم».

كانت المطالبة بالتمثيل المناسب حتى لو تم طرحها من خلال مزاعم برجماتية، سبباً فى جعل بعض أعضاء المنظمة يتحدثون عن طبيعة الإقليم وعن مكانة الشرقيين فى المجتمع الإسرائيلى وعن الطابع العرقى لدولة إسرائيل. وتبدو أصداء هذه القضايا فى المناقشات التى اختار كثيرون تجاهلها. وكما قال جاك ناصر عضو المنظمة فى مناسبة أخرى: «نحن رأس الحربة فى الاتصالات بين اليهود والعرب. ويمكن إلى حد كبير أن نقول إنه نظراً لوجود ٢٠٪ من العرب المسلمين و٤٠٪ من اليهود ذوى الأصول العربية بين مواطنى الدولة فلا يمكن أن نقول إن دولتنا لا تتمتع بطابع شرقي. إننا نتطور لنصبح جزءاً من الإقليم. لقد تحولت الهوية الشرقية فى حديث ناصر إلى كيان يصل بين الحركة الصهيونية والمنطقة العربية. وهى تعبر عن تقارب وتباعد فى نفس الوقت بين يهود الدول العربية وبين باقى سكان إسرائيل اليهود. ورغم صلة الدم مع يهود أوروبا فهناك ارتباط بين اليهود العرب وبين العرب أبناء المنطقة (حيث يمثل مجموع الطرفين معاً نحو ٦٠٪ من السكان). وبذلك حولت الهوية الشرقية نفسها إلى رمز للحدود. حيث تبدو منتمية لكل طرف وغير منتمية له فى نفس الوقت. وبالتالى فإن هويتهم العربية مقبولة ومرفوضة فى نفس الوقت. ويتجلى القبول والرفض فى مناقشة جرت بشأن الارتباط المتبادل بين اليهود الشرقيين والعرب، وبين الشعارات التى تردد أن مهمة يهود الشرق تقضى بأن يكونوا جسراً نحو السلام. هنا أيضاً نجد علاقات قرابة تتمثل فى الثقافة والتاريخ

المشترك بين اليهود الشرقيين والعرب فى المنطقة، وعلاقات تباعد تتمثل فى استخدام القرابة سالفة الذكر كأداة فى الصراع اليهودى العربي. وفيما يلى جزء من مناقشات جرت فى مؤتمر المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية، عقد تمهيداً لمؤتمر لندن فى مكتب الوزير موردخاى بن بورات:

د. روماني: من الأهمية بمكان تفنيد الرأى القائل بأن يهود الشرق متعنتين فى نظرتهم للعرب وأنهم يمثلون عنصراً غير ديموقراطي.

د. ميرون: كيف يمكن الرد على الزعم الذى يقول إن يهود الدول العربية الذين جاءوا من دول غير ديموقراطية يحملون فى داخلهم ثقافة غير ديموقراطية..؟

د. روماني: سيكون الرد على ذلك أن يهود الدول العربية ليسو مسلمين وأنهم لم يتأثروا كثيراً بثقافة الشعوب العربية، وأن مصدر الديموقراطية فى دولة إسرائيل هو فى النهاية تراث الديانة اليهودية، الذى كان موجوداً لدى طوائف الشتات، وأن عملية الامتزاج فى دولة إسرائيل تسببت فى التنكر الشديد للعرب بين صفوف يهود الدول العربية.

د. بن جاد: لقد أكد ديفيد شاينفيلر وهو صحفى لامع فى صحيفة نيويورك تايمز فى سلسلة مقالات نشرها فى الصحيفة على وجود فوارق رهيبة بين الإشكناز والسفارديم فى دولة إسرائيل.

د. تسيماح: هذه مشكلة إسرائيلية داخلية لن نناقشها.

د. ميرون: أنا متفق معك فى هذا ولكن يجب تفنيد الرأى القائل بأن يهود الشرق يمثلون خطراً على النظام الديموقراطي.

د. تسيماح: لا شك أن المشكلة الطائفية هى حقل ألغام، وعلينا أن نلتف حوله.

كانت المأساة فى عمل المنظمة أنها فشلت رغم جهودها المضنية فى تجاوز الحاجز الطائفي، وكانت جلساتها تشهد إعادة طرح مزاعم تتعلق بالعلاقات بين السفارديم والإشكناز. ولم يكن فشلها من قبيل الصدفة. فقد كان نتيجة للعلاقة بين الهوية القومية الأوروبية والهوية العرقية الشرقية. فقد كان أى زعم يرتبط بالطوائف الشرقية يعتبر على الفور طائفياً رغم أن هذه الطائفية كانت ضرورية فى نظر الهوية القومية.

وعلى سبيل المثال فقد سعى نسيم قزاز إلى تأكيد التميز الشرقي. ولكنه طرح فى نفس الوقت مقارنة بين اليهود الشرقيين والفلسطينيين قد يبدو منها زعم راديكالي، حيث قال: «أعتقد أننا يجب أن نفعل مثل الفلسطينيين، وكما تمكنوا من تحديد يوم للاحتفال بيوم فلسطين يجب أن نحدد يوماً للاحتفال بأبناء الطوائف الشرقية، وإذا فعلنا ذلك، فسيدخل ذلك اليوم فى وعى المجتمع من خلال الاحتفال به عاماً بعد عام.... هناك تاريخ محدد تجرى فيه مظاهرات فى المناطق، وفى هذا التوقيت يعرف التلاميذ أنهم لابد أن يقوموا بإلقاء حجارة». وقال شمعون شطريت أستاذ القانون الذى أصبح فى وقت لاحق وزير العدل فى حكومة رابين: «كنت الآن فى اجتماع مع المسئولين فى السفارة الأمريكية، وكنا نبحث أى رؤساء مدن سنرسلهم إلى الولايات المتحدة. سيتم إرسال ستة من رؤساء المدن النامية، وهو تصرف لم يحدث منذ عشر سنين. لماذا يفعل الأمريكيون ذلك فى رأيك، لقد أدركوا أن الميزان يتغير، وأنه بعد بضع سنين لن تبقى السيطرة فى أيدى الإشكناز وسيتغير التوازن. ظهرت المزاعم الطائفية بشكل أوضح فى حديث شمعون أفيزيمر الذى فهم المصيدة التى ينطوى عليها التمثيل الطائفى للشرقيين فى إسرائيل فى مفاوضات السلام، حيث قال: «هناك خطأ فى النظر إلى يهود الشرق على أنهم جسر. لا يجب أن نترك الإشكناز يشعرون براحة». وقد عبرت المناقشات سالفة الذكر عن مدى الإشكالية التى ينطوى عليها التمييز المزعوم بين الداخل والخارج. إن المناقشة حول أمور قومية تجعلنا نفقد الزمام ولا نتوصل لمناقشة الأمور السياسية البحتة، وتضع مسئولى المنظمة الذين يخشون التردى فى حوار طائفى فى الموضع الذى يخشونه بالتحديد.

سرعان ما اندفعت نظرية اللاجئين أو تم الدفع بها هى الأخرى إلى المجال الطائفي. فى مؤتمر عُقد فى جامعة تل أبيب حكى البروفيسور يعقوف ميرون أنه فى السبعينيات من القرن العشرين عرض على وزارة الخارجية أن يشارك شلومو هليل فى مباحثات السلام حتى يمكنه أن يقول للاجئ ابن يافا الذى يفاوضه: «أهلاً وسهلاً، أنا لاجئ من بغداد». وكان الرد الذى تلقاه ميرون من وزارة الخارجية هو: «إنك تدخل الطائفية إلى السياسة الخارجية الإسرائيلية». أضف إلى هذا أن مسألة حقوق اللاجئين جعلت أعضاء المنظمة يسعون إلى وجود نوع من المقابلة بين اليهود الشرقيين وبين اللاجئين الفلسطينيين. وهذه المقابلة هى التى تسببت فى الزعم بأن الظروف التى تم استيعاب الشرقيين فيها فى مخيمات اللاجئين فى الخمسينيات من القرن العشرين جعلتهم يعيشون هناك كلاجئين. وفى ندوة تم تنظيمها بالتعاون مع المركز الإعلامى بوزارة الخارجية (وشارك فيها يهودا إيلان مدير المركز الإعلامى ومدير الصندوق التأسيسى وأعضاء فى مجلس إدارة الوكالة اليهودية وأعضاء فى مجلس إدارة المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية) جاء ما يلي: «إن من جرب المخيمات ومن رأى الظروف فى مخيمات المهاجرين منذ بدايتها... هو وحده الذى يمكن أن يتخيل - والذى يعرف - أن الظروف فيها لا تختلف عن الظروف المعيشية فى مخيمات اللاجئين

العرب، وهو ما يعنى أن ظروف الطرفين كانت واحدة وصور الحياة فى المخيمات كانت واحدة، مع فارق واحد فقط وهو كيفية التعامل مع اللاجئين فى الحالتين. فقد تعاملت دولة إسرائيل مع اللاجئين اليهود، وتعامل الشعب اليهودى مع أشقائه اليهود كما ينبغي. ولا أقول إن جميع اللاجئين اليهود فى أرض إسرائيل كانوا يحصلون على أفضل ما يمكن، ولكننا مازلنا نعانى من آثار المخيمات. لدينا ظواهر سيئة فى الدولة نتيجة لتلك الأيام المؤسفة التى كان لدينا فيها مخيمات للمهاجرين. ولكن مع كل الأخطاء فإن شعب إسرائيل ودولة إسرائيل فعلوا أكثر بكثير مما فعله الشعب العربى لاستيعاب لاجئيه فى الدول العربية». وقد كرر موردخاى بن بورات هذا الزعم فى التسعينيات قائلا: «لم يكن هناك فارق بين مخيمات المهاجرين اليهود ومخيمات اللاجئين العرب». ولأجل التوازن فقد استخدم فى الحديث عن المخيمات على الجانب العربى نفس التعبير الذى استخدمه للمخيمات على الجانب الإسرائيلي، وفى هذا الصدد قال: «لقد خرج من إسرائيل لاجئون عرب. بلغ عددهم نحو ٥٩٠ ألف نسمة. فى مقابل ذلك وصل ٦٠٠ ألف يهودى لإسرائيل قادمين من الدول العربية. وقد أقام اللاجئون من الجانبين فى ظروف شديدة السوء فى المخيمات». وكتب إلياهو إليسار كلاماً مماثلا فى ربيع عام ١٩٦٩ فى رسالة بعث بها إلى جان بول سارتر عندما جاء سارتر فى زيارة لإسرائيل وأبدى اهتماماً بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. جاء فى الرسالة: «نتمنى أن تتاح لك الفرصة لزيارة البلدات التى تم بناؤها فى إسرائيل لتوطين اللاجئين الذين وفدوا إلى إسرائيل من الدول العربية، لكى تدرك أنه رغم الجهود التى تفوق الطاقة - التى بذلتها إسرائيل لاستيعاب أشقائنا القادمين من الدول العربية- فإن معاناتهم لا تقل بأى حال من الأحوال عن معاناة اللاجئين العرب». ولا شك أن تصريحات بن بورات وإليسار كانت تحمل نقداً شديداً لأسلوب تعامل النظام الإسرائيلى مع اليهود المهاجرين من الدول العربية فى الخمسينيات، وبالطبع بعدها، وذلك رغم صدور هذه التصريحات فى إطار الخطاب العام القومى الرسمي.

لم يكن هذا النقد بالطبع خافياً عن أهارون ياريف رجل المخابرات الذى تحدث إلى مجلس إدارة المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية بشأنه والذى قال: «كيف تم استقبال اليهود المهاجرين من الدول العربية فى إسرائيل على مر السنين..؟. الحق أن هناك نقداً داخلياً ذاتياً لهذا الموضوع... وهذا النقد يثور من وقت لآخر.. وفى مواضع متعددة... ولكن هل يمكن القول بأنه كانت هناك مشكلات..؟ وهل توجد فى المستعمرات الزراعية التى تم توطينهم فيها مشكلات كثيرة الآن..؟ حسناً، هناك أزمات فى المستعمرات التعاونية أيضاً، وهناك أزمات فى جهات أخرى. وبالتالى فإن وجود الأزمات لا صلة له باستيعاب اليهود المهاجرين من الدول العربية فى المستعمرات الزراعية». ولكن كلام بن ياريف الذى كان من الممكن فى سياق آخر أن يحظى بالقبول من بن بورات وإليسار لا يمكن أن يكون وسيلة لطمس التمييز بين الشرقيين والإشكناز، ولاسيما فى المواضع التى يكون فيها هذا التمييز مطلوباً لطرح مزاعم فى إطار الخطاب القومي. ونستنتج من هذا أن الخطاب الطائفى قد استمد أسسه من الخطاب القومى الصهيوني، كما استمد الخطاب القومى الصهيونى أسسه من الخطاب الطائفي. وبمعنى آخر فإن الهوية العرقية سابقة فى وجودها على الهوية القومية، ولكنها فى نفس الوقت تؤثر فيها وتتأثر بها.

إن وصف بعض أعضاء المنظمة لمخيمات استيعاب المهاجرين بأنها «مخيمات لاجئين» يستدعى إلى الذاكرة مقارنة بين هذا الوصف وبين وصف شمعون بلاص الأدبى للحياة فى مخيمات المهاجرين (بلاص ١٩٦٤). لقد وصف بلاص مخيم اللاجئين بأنه مكان إسرائيلى هدام. وعلى سبيل المثال فإن اسم المقهى الكائن فى مخيم المهاجرين فى حى «هاتكفا» (حسب ما ورد لدى حافير ٢٠٠٠) هو مقهى «الناصر» على اسم مقهى فى بغداد. بعكس الخطاب الصهيونى يؤكد حافير أن المخيم لم يصور على أنه جزء من المدينة الفاضلة التى أقامها الرواد فى الإقليم الإسرائيلى وإنما كمكان مستفز وعشوائى وغير مثالي. وهذا الزعم يربط بين الشرقى فى إسرائيل وبين وضع اللاجئين. ووفقاً لرأى بلاص فإن حركة اليهود فى الإقليم هى هجرة عادية وليس هجرة أيديولوجية. فقد هاجر سكان المخيمات إلى إسرائيل ولكنهم لم يصلوا إليها أبداً. وكما عبر عن ذلك بلاص نفسه «كان هؤلاء المهاجرون لا يتمتعون بالوعى الذى يدفعهم للهجرة». ومن المفترض فى الشرقى الذى أصبح فى وضع عشوائى أن يلتحم بالنسيج السياسى العضوى المثالي، ولكنه فى نفس الوقت يؤكد انتماءه إلى أصول وأماكن أخرى. وعلى سبيل المثال فإن مكتب العمل فى المخيم الذى يصفه بلاص يقع فى بيت فلسطينى مهجور تركه أصحابه فى حرب ١٩٤٨، وهو مكان لا يمكن وصفه بأنه مثالى لأنه لا يخضع للأيديولوجية الصهيونية بشكل كامل، ولا يعبر عن الصدع الكبير الذى سببته الهجرة وإنما يعبر أكثر عن النكبة الفلسطينية.

تنطوى نظرة بن بورات إلى مخيم المهاجرين هى الأخرى على تحدى للحكاية الصهيونية واعتراض عليها. فبينما يوصف المخيم الذى يصوره بلاص بأنه مكان بعيد عن المثالية، يمكن وصف مخيم اللاجئين لدى بن بورات ومجموعته بقدر أكبر من الراديكالية، فهو العكس الكامل للمثالية، بمعنى أنه يمثل النقيض لأى أيديولوجية مثالية. ولكن الأهم من ذلك أن بلاص وبن بورات على حد سواء يعبران عن المناخ الشرقى بشكل هدام. فكلاهما يتناول الوضع العشوائى الذى يعيشه المهاجرون

الشرقيون فى المجتمع الإسرائيلى الذى كان فى طور التكوين. ولكن الأول (بلاص) يفعل ذلك عن قصد وبنية توجيه نقد اجتماعي، والثانى (بن بورات) بدون قصد وبنية الاندماج فى الميدان القومى الإسرائيلى ودعم موقفه فيه.
إن قضية الممتلكات هى الأخرى تتطلب نظرة عرقية. ولم يكن من الممكن التوصل إلى مثل هذه النظرة فى المناقشات اتى أجرتها المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية، ولكنى وجدتها فى جلسة عقدها الكنيست لمناقشة مشكلة ممتلكات اليهود المهاجرين من الدول العربية فى أكتوبر ١٩٨٧، ففى هذه الجلسة قال عضو الكنيست شارلى بيتون: «لست أدرى كيف يمكن أن يصل بنا النفاق والرياء إلى هذا الحد. إن ما تركه أبناء الطوائف الشرقية وراءهم فى الدول التى هاجروا منها ليس له قيمة، فهو قطرة فى بحر مقارنة بما فقدوه هنا.. فقد سلبوهم هنا كرامتهم وكبرياءهم وإقبالهم على الحياة، ووصموهم وحولوهم إلى عبيد ومجرمين وبغايا... وحولوا جيلاً كاملاً من أبنائهم إلى جاهلين ومتخلفين. إنهم لم يعانوا فى الدول التى هاجروا منها أبداً كما عانوا من المؤسسة الإشكنازية فى إسرائيل. فماذا حدث..؟ ما الذى جعلكم تهبون فجأة..؟ هل تريدون الحديث عن التعويضات المستحقة لليهود المهاجرين من الدول العربية عن الممتلكات التى تركوها وراءهم فيها..؟» ولكن كان ما لا يقل أهمية عن كلام بيتون كما سبق أن رأينا هو المعادلة الخاصة بمقايضة الممتلكات، التى تعتبر اليهود العرب مجموعة عرقية مميزة. ومنذ اللحظة التى قبل فيها أعضاء المنظمة بهذا بدأوا ينظرون إلى اختلاف أنفسهم ومصالحهم وماضيهم عن اليهود المهاجرين من أوروبا.
لم تكن العناصر التى أفرزت الخطاب المذكور قادرة على السيطرة على التحول بين السياق القومى والسياق الطائفي. وفى بعض الأحيان كانت تظهر فى هذا الخطاب تصريحات تكتيكية تصدر وفق آلية تاريخية تتمتع بشرعية ذاتية غير مستمدة من عنصر خارجي. ومن الحالات البارزة فى هذا الصدد الصراع على الأرض والإسكان الشعبي، الذى دار فى أواخر التسعينيات بقيادة منظمة القوس الديموقراطى الشرقى وبالتعاون مع عناصر أخرى. فمع تشكيل هذه المنظمة سعت إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشرقيين ومن هذا المنطلق سعت إلى إحداث اعتدال فى مواقف اليساريين من أعضائها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وبدأت المنظمة فى الترويج لمشروع حقوق الإسكان للشرقيين (وتحول هذا المشروع لاحقاً إلى «قانون الإسكان الشعبي). ووصفت المنظمة فى مشروعها حياة الشرقيين فى الأحياء الفقيرة وفى البلدات النامية مستخدمة مجموعة من الوسائل البلاغية التى كانت تستخدمها حركة العمل الصهيوني، وتحدثت عن الاستيطان الطليعى والدفاع عن المستعمرات الحدودية والخطر الذى يتعرض له حياة المستعمرين. ووزعت فى حينها ملصقات فى كافة أنحاء إسرائيل مكتوب عليها «هذه الأرض أرضى أنا أيضا، القوس الديموقراطى الشرقي». وكانت مصطلحات الرواد - التى كانت تعتبر فى ذلك الوقت أقل استفزازاً وأكثر تأثيراً فى السياق الإسرائيلى - ذات طابع محدد لأنها فصلت بين حقوق الشرقيين وحقوق الفلسطينيين فى إسرائيل، الذين لم يكن فى استطاعتهم الحديث عن اكتسابهم لحقوقهم كالمستعمرين الرواد. وهناك موقف عابر حدث فى تلك الفترة يمكن أن يوضح لنا إشكالية محاولة الاعتماد على ما يعتبر خطاباً حصرياً للداخل. ففى عام ١٩٩٧ قام الفلسطينيون بتجميع الملصقات التى وزعها القوس الديموقراطى الشرقي، وقاموا بإزالة اسم المنظمة من الملصقات ولصقوا شعار «هذه الأرض أرضى أنا أيضا» على سياراتهم. وقد أكد هذا التصرف على الإشكالية التى يسببها الاستخدام الانتقائى للخطاب الداخلى اليهودى مع تجاهل المشكلات القومية المطروحة، وارتباط هذه المشكلات بالتكوين الداخلى للمجتمع اليهودي.

«دولة داخل الدولة»: لغات الخطاب المختلفة

رغم المقابل الكبير الذى عرضته المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية فيما يبدو على دولة إسرائيل فقد تعامل معها النظام بتشكك وتعال. ووصف ذلك ليون تيان على النحو التالي: «لقد تعاملت الحكومة معنا كأننا أطفال صغار لا نعرف مصلحتنا. فعندما يبكّى الطفل يلقمونه رضاعة ويقولون له خذ هذه واسكت. وقد شعرنا بأن هذا ما يحدث معنا». يشير تحليل العلاقات بين النظام الإسرائيلى والمنظمة إلى صعوبة التقريب بين النغمات المختلفة التى ترددت جنباً إلى جنب. فمع قيام المنظمة خشى يجآل يادين كما سبق القول من أن تكون «منظمة طائفية»، ووعده بن بورات (وكان ينوى الالتزام بهذا الوعد) ألا يكون فيها أى مظهر من مظاهر الطائفية. كما طلب موشيه ديان وزير الخارجية إبقاء المنظمة فى وضع استعداد (على نار هادئة على حد تعبيره). ولم يكن هناك مبرر لخشية وزارة الخارجية من العنصر الطائفي. حكت أورا شفايتسر رئيسة اللجنة السياسية بالمنظمة أن «مسئولى وزارة الخارجية كانوا يصفون نشاط المنظمة بأنه مصالح طائفية». وقالت فى تفسير ذلك: «إن من الأهمية بمكان أن نضع فى اعتبارنا الخوف المرضى الذى تولد لدى الكوادر الحزبية من المنظمة... فقد ظن كثيرون أنها منظمة طائفية. بل ووصل الحد لدرجة أن بعض نشطاء المنظمة كانوا يعتبرون نشاطها طائفياً... وحاول البعض الخلط بين المشكلة الشرقية وبين نشاط المنظمة».
حاولت المنظمة العمل فى الميدان القومي. ولكن نظراً لطبيعة تكوين المنظمة والشخصيات التى كانت تعمل فيها لم يكن فى

استطاعتها الهروب من الوصمة الطائفية. لم تكن «الطائفية» ناتجة عن نية مسبقة لدى أعضاء المنظمة وإنما نتجت عن وجودها في ميدان يُفسر العمل فيه على أنه طائفية. فقد كان وجود المنظمة في هذا الميدان سابقاً على أى حديث عنها وعن أهدافها وتاريخها، وبالتالى يؤثر هذا على تصنيفها. وقد أدى الجمع بين الطابع القومى والطائفى إلى إطلاق إشارة الخطر ولاسيما لدى مسئولى وزارة الخارجية الإسرائيلية.

قبل مؤتمر باريس حذر مسئولو المنظمة يوسف هاداس وشلومو أرجوف من الإقرار العلنى بصحة نظرية أسبقية وجود الكيان اليهودي. فقد كانت وزارة الخارجية ترى فى هذه النظرية نزعة انفصالية تربط بين الحقوق المكتسبة فى أرض إسرائيل وبين الهوية العرقية والهوية الشرقية (وليس الهوية اليهودية). وكان مسئولو الخارجية يضعون نصب أعينهم تصريحات مماثلة صدرت عن بعض الساسة العرب، زعموا فيها أن اليهود الأوروبيين جاءوا إلى المنطقة واستولوا عليها. كما خشى مسئولو الخارجية أيضاً أن تحدث صحوة لدى الفلسطينيين، فيسعون للرد على مزاعم المنظمة. وقد تجاهلت المنظمة مطلب وزارة الخارجية وصاغت الزعم بأسبقية وجود الكيان اليهودى باعتباره الزعم الرئيسى للمنظمة. وأصدر مؤتمر باريس نداء يدعو إلى الاعتراف بأن يهود الدول العربية لهم نصيب من الثروة، التى تتمثل فى الموارد الطبيعية فى دول الشرق الأوسط وإلى الاعتراف بحقوقهم السياسية والثقافية فى المنطقة. وبعد المؤتمر سارع فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية لإرسال تهنئته للمؤتمر، ودعا يهود الدول العربية إلى العودة للدول التى جاءوا منها (أو لنقل إلى البقاء فى المنطقة). جاء نداء قدومى مصداقاً لمخاوف وزارة الخارجية التى سارعت إلى توبيخ المنظمة. وقد عبر يتسحاق بن جور عضو المنظمة عن الإحباط الذى يشعر به مسئولو المنظمة من تنكر وزارة الخارجية لهم فى مقال كتبه فى صحيفة يديعوت أحرونوت، جاء فيه: «... ولشديد الأسف أو لشديد المفارقة فقد تبين أن تأثير المنظمة واضح للدول العربية ولعناصر كثيرة داخل إسرائيل وخارجها، ولكنه ليس واضحاً بالقدر الكافى لوزارة خارجيتنا. فلا تزال المنظمة تحاول الوصول إلى دهاليز وزارة الخارجية حتى يومنا هذا... ولكن جهودها لتحقيق هذا الهدف لم تكلل بالنجاح».

فى جلسة خاصة عقدها مجلس إدارة المنظمة فى ١٠/ ٤/ ١٩٧٧ تحدث د. يعقوف ميرون مسئول وزارة العدل عن الخلافات التى اندلعت مع وزارة الخارجية بعد مؤتمر باريس. وقد تبين أن هناك مؤتمر للمنظمات اليهودية انعقد فى القدس عام ١٩٧٦ وتحدث فيه مسئول بوزارة الخارجية يدعى ماكس وارون، وتضمن حديثه كلاماً سيئاً عن نشاط المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية. ولم يصل هذا الكلام للمنظمة سوى فى وقت متأخر وبالصدفة عندما وقعت محاضر الجلسة فى أيدى مندوبة المنظمة نورما بلاص فى مكتب إحدى المنظمات اليهودية فى نيويورك. ونقل ميرون فى إحدى جلسات مجلس الإدارة عن وارون قوله: «لقد تم تكليفى بمهمة صعبة وغير لطيفة. أود أن أوضح أن وزارة الخارجية كان لديها شكوك بشأن المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية». وقرأ ميرون جزءاً من كلام وارون يفيد بأن قرارات مؤتمر باريس التى أصدرتها المنظمة أدت لعواقب غير محمودة. وكان من بين هذه العواقب دعوة الدول العربية لليهود الذين هاجروا منها للعودة إلى بلادهم، وظهور يهود الدول العربية فى إسرائيل فى شكل دعاة انفصال، وجعل حق جميع اليهود الآخرين فى البقاء فى أرض إسرائيل مترتبا على حق يهود الشرق نظراً لتأسيس حق اليهود فى أرض إسرائيل على الزعم باستمرارية الوجود اليهودى فى الشرق الأوسط. وأخيرا فإن مطالبة اليهود المهاجرين من الدول العربية بالحصول على جزء من ثروات تلك الدول أتاح لمنظمة التحرير أن تطلب شيئاً مماثلاً من إسرائيل. وأنهى وارون كلامه بقوله: «تميل المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية إلى الاعتقاد بأنها ليست مجرد منظمة تهدف لإحداث توازن مع منظمة التحرير الفلسطينية وأنها تزيد عن ذلك فى كونها كياناً منفصلاً مقابلاً لمنظمة التحرير». وفى النهاية قال وارون لممثلى المنظمات اليهودية الذين كان يتحدث إليهم إن وزارة الخارجية لن تسمح للمنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية بأن «تكون دولة داخل الدولة».

كان الخوف الذى تحدث عنه وارون ناتجا عن قيام يهود الشرق بإحداث انقسام فى الوحدة العرقية القومية اليهودية. وقد كان لهذا الانقسام وجوده من قبل فى إطار محدد مسبقاً فى الخطاب الداخلى الإسرائيلى اليهودي. ولكن هذا لم يكن مصحوباً بأى اعتراض على وحدة القومية اليهودية. وقد كان فى نظرية أسبقية وجود الكيان اليهودى اعتراض على مجرد التمييز بين الداخل والخارج. وفى وقت لاحق فسر البروفيسور يعقوف ميرون ذلك على النحو التالي: «حتى الانقلاب السياسى الذى أتى بالليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧ كانوا ينظرون إلى الطوائف الشرقية على أنها نكتة. وفجأة جاء موردخاى بن بورات وقال إنه يريد أن يساعد الدولة... وكانت جرأته على التدخل فى الشئون الخارجية شبه كوميدية وتكاد تمثل خطورة. وقال واورون - الذى تحدث أمام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية- فى حق المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية... إن هؤلاء الناس يعتقدون أنهم يمكن أن يصبحوا دولة داخل الدولة، أو أن يصبحوا المقابل الإسرائيلى لمنظمة التحرير الفلسطينية».

كان الرد على هذه الأخبار مذعوراً. وقد زعمت أورا شفايتسر إلى أن هناك حاجة لأن تقوم المنظمة بخفض النغمة التى تتحدث

بما لأن «المنظمة أداة لخدمة الدولة، بينما وزارة الخارجية هي السلطة الرسمية المسئولة». وقد عبر مناحم يديد عن أسفه لأن» وزارة الخارجية تعتبر المنظمة دخيلة». وأكد ليون تيمان أن «موقف وزارة الخارجية السلبي قد ينهي الموضوع كله». وأكدت ماتيلدا جاز أنه «لابد أن يكون واضحاً لوزارة الخارجية أن المنظمة أقيمت كأداة لخدمة الدولة». واقترح دافيد هاكوهين «سؤال وزارة الخارجية عن نقاط الخلاف بينها وبين المنظمة». وطلب الدكتور تسيباح «عدم تصعيد مناخ التوتر». وأوضح بن بورات أن «هذه المنظمة هي الأولى والوحيدة من نوعها التي تواجهها وزارة الخارجية. وأنهم للمرة الأولى يواجهون منظمة مكونة من شخصيات عامة مستقلة وقادرة على التأثير». وفي لقاء عقده بن بورات مع شلومو أرجوف طالب أرجوف بأن تكون «العلاقة بين المنظمة ووزارة الخارجية سرية، وبالتالي بضرورة تقليل الإملاءات». وفي يوليو ١٩٧٧ عقد لقاء مع وزير الخارجية موشيه ديان، تم الاتفاق خلاله على أن تتوقف المنظمة عن الحديث عن نظرية أسبقية وجود الكيان اليهودي، وأن تركز في نشاطها على الناحية المتعلقة بالتبادل السكاني. وأنهى موشيه ديان الحديث بقوله: «وبهذه الطريقة لم تعد هناك خلافات أو مناقشات». وفي أكتوبر ١٩٧٧ عرض بن بورات على سيمحا دينيتس الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المنظمة ووزارة الخارجية «لإزالة أي شك فيما يتعلق بالمنظمة». وبالفعل فبعد بضعة شهور عادت وزارة الخارجية إلى منح الشرعية للمنظمة. وفي خطاب أرسله مدير عام وزارة الخارجية إلى أربعة عشر سفيراً منهم السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، عرض اعتبار نظرية التبادل السكاني ومشكلة الممتلكات اليهودية جزءاً من النشاط الدعائي الإسرائيلي في الخارج. ولكن رغم ذلك ظل التوتر سائداً بين المنظمة ووزارة الخارجية. وفي عام ١٩٩٢ كان شلومو توسيا كوهين لا زال يشعر أن هناك حاجة لأن يقدم توضيحاً لوزارة الخارجية قال فيه: «أود أن أؤكد لوزارة الخارجية من جديد أننا ليس من بيننا أحد له طموحات أو تطلعات سياسية، أو تطلعات إلى الترقي الشخصي، أو ما شابه ذلك من أمور».

أضافت نتائج الجلسة التي عقدتها المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية لاستعراض الذكريات لبنة هامة إلى المزاعم التي طرحناها في الفصول السابقة من الكتاب. كانت حكاية الإطار التي تناولناها هي حكاية الهوية القومية التي تسعى إلى رسم ملامح مجتمعها الافتراضي وحدوده. ورأينا في الفصلين الأول والثاني من الكتاب كيف احتاجت الهوية القومية - المعاصرة - إلى الدين، وإلى السمات الدينية من أجل رسم حدود الهوية القومية العلمانية. ورأينا أن تحديد حدود المجتمع والتمييز بين اليهود العرب وبين العرب لا يمكن أن يجرى سوى بالوسائل العلمانية المعاصرة التي تستخدمها الهوية القومية. وقد كان هذا ما عناه أندرسون عندما أشار كما سبق أن ذكرت في بداية الكتاب إلى التناقض بين «الحداثة الفعلية للأمم في نظر المؤرخ وبين الأصالة الحقيقية في نظر أنصار القومية». وأشرت إلى أنه في إطار الرؤية القومية والاستعمارية التي تبنتها الصهيونية كانت المكانة التي يتمتع بها اليهود العرب تتغير من وقت لآخر. فمن ناحية كانوا يعتبرون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع القومي يعبر عن أصله الثابت، ومن ناحية أخرى كانوا يعتبرون مختلفين من الناحية العرقية، وكان من الضروري أن يجتازوا تغيرات معينة لطمس اختلافهم (كعرب) وإعادة خلقهم من جديد في صورة مماثلة لبني جلدتهم (اليهود الغربيين). وفي الفصل الثالث من الكتاب أشرنا إلى الانقسام في منطق الحركة الصهيونية من خلال عرض موقف معين يوضح الطريقة التي تعاملت بها الدولة مع ممتلكات أبناء جماعة عرقية معينة، وهي اليهود العراقيين، لكي تحدد حدودها وتحدد أعداءها. فقد جعلت الدولة أبناء هذه الجماعة العرقية جزءاً من الخطاب القومي يخضع لمنطقه الداخلي. وهذه الحالة التي كان من المفترض أن تعبر عن تأميم كامل الحقوق اليهود العراقيين أشارت- بما يتناقض مع الافتراضات التي استند إليها أغلب المتحدثين الذين كانوا على صلة بها- إلى الاختلاف العرقي لليهود العرب، وإلى موقعهم الشائك بالنسبة للمشروع الصهيوني. وكان هذا التناقض نتيجة حتمية للمنطق المنقسم الذي شاب مشروع استقدام يهود العراق إلى إسرائيل. وفي الفصل الحالي أشرت إلى نظرة الشرقيين إلى أنفسهم وإلى مكانهم في المشروع الصهيوني من خلال المتابعة لنشاط المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية في إسرائيل. ووصفت المنظمة بأنها كانت بمثابة جماعة من جماعات إحياء الذكرى. وكما أشرت فقد كانت نظرة اليهود الشرقيين إلى أنفسهم تتسم بالوسطية، وتأتي في إطار الخطاب الصهيوني المسيطر، الذي كانوا يتطلعون إليه ويسعون لأن يصبحوا جزءاً منه. وفي مقابل هذا كان من قبيل المفارقة الظاهرة أنهم في سياق الانقسام الداخلي للخطاب من حولهم لم ينجحوا في خلق شخصية مستقلة لأنفسهم ولم ينجحوا في بلورة هوية قومية لا يُنظر إليها على أنها طائفية. فقد كان هناك انقسام في الأصوات التي تتحدث باسم المنظمة. ولكن هذا هو السبب الذي جعل هذه الأصوات توضح غرابة الأيديولوجية الصهيونية وتسمح بمناقشة نظرياتها فيما يتعلق بالزمان والمكان، وتكشف الآليات السياسية والخطابية التي بلورها الشرقيون كجماعة تنتمي للمجتمع وتتميز عنه في نفس الوقت، عن طريق ممارسات متناقضة ترتبط بالوحدة والاختلاف. وكشف خطاب المنظمة عن طبيعة الشرقيين والطريقة التي أفرزت بها القومية الصهيونية آليات نفي وتذكر، تسعى لإزالة المصادر والأصول العرقية التي قامت عليها القومية الصهيونية نفسها. وكنت أشعر أن كل فصل من فصول الكتاب يمثل مرحلة مختلفة في هذه العلاقة بين الهويات القومية والعرقية والدينية،

ولكن جمع وتحليل المراحل التى تعبر عنها هذه الفصول يحكى بوضوح عن التناقض فى المنطق القومي.
فى البداية كان المنطق القومى فى حاجة إلى جماعات عرقية مختلفة لكى يرسى دعائمه عليها. واعتبر هذه الجماعات جماعات عرقية ودينية وبحث عن الأصول التاريخية والدينية والعرقية لهويتها العرقية. وفى المرحلة الثانية سعى المنطق القومى إلى جعل المنطق العرقى لا محل له وذلك كجزء من البوتقة التى من المفترض أن تصهر جماعات المهاجرين ليتكون منها المجتمع الجديد، ولتفرز الشخصية القومية فى هذا المجتمع. وهذا هو السبب الذى جعل أى محاولة من جانب المنظمة لجعل ماضيها جزءاً من الخطاب القومى يترتب عليها موقف طائفي، تكتشفه بنفسها بين صفوفها مراراً وتكراراً، ويتمثل فيما تعتبره موقفاً يقسم الهوية القومية إلى «شرقيين» و«إشكناز». وتحت ضغط النظام الصهيونى اضطر أعضاء المنظمة أيضاً إلى تحمل المسئولية عن هذا الموقف الطائفى وإلى إنكار موقفهم الطائفي، فيما احتاج الخطاب الصهيونى المهيمن إلى هذا الموقف الطائفى لكى يشجبه، وليصور نفسه من خلال هذا الشجب على أنه يميل للعالمية، وليطمس الأثر العرقى فى الخطاب الصهيونى ذاته.

الهوامش وتعليقات المترجم:

(*) يمكن قبول هذا الزعم إذا سلمنا بوجهة نظر الكاتب الذى يعتبر هنا أن اليهودية قومية وليست ديانة، غير أن الواقع أن اليهودية ديانة وليست قومية، وبالتالى فإن ما يرتبه الكاتب على هذا الزعم هو من قبيل المغالطة القائمة على تقديم حيثيات مقبولة لدى المتلقى الإسرائيلى بسبب ما يردده على مسامعه الإعلام الإسرائيلي، والذى يعد نوعاً من غسيل المخ، ثم يرتب عليها نتائج لا أساس لها من الصحة.

◆ دراسات ◆

(٢)

كتاب «نقطة اللاعودة»
الاستخبارات الإسرائيلية فى مواجهة إيران وحزب الله
(الفصل الخامس): 'القوقعة' تطلب المساعدة

تأليف: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

دُهست إيران تقريباً تحت جنازير دبابات صدام. وبعد أن استنفدت المخازن التى ملأتها إسرائيل من أجل الشاه استغاثت بمساعدة خارجية. فكان هناك من جاء لتقديم المساعدة والعون.

*** ٢٤ يوليو ١٩٨١، مدينة يرفان، عاصمة أرمينيا، الاتحاد السوفيتي:**

بدت هالة ضخمة حالكة السواد من الدخان أمام ناظرى فريق الإنقاذ. والحقيقة أن كلمة إنقاذ ليست دقيقة إلى حد ما فى هذا السياق، لأن كل ما تبقى أمام السفير الأرجنتينى لدى الاتحاد السوفيتي، ليوبولدو برافو، ليفعله هو إخلاء المنطقة من رفات ثمانية جثث غير محددة الهوية. لقد حملت الطائرة كمياتٍ كبيرة من السلاح والوقود لدرجة أن انفجارها فى الجو وتحطمها فوق صخور الجبل لم يترك منها ولا من ركابها أى شيء تقريباً. فقط هالة سوداء جراء الحريق الرهيب.

استدعت السلطات السوفيتية على الفور السفير برافو إلى المكان. قال الروس، إن الطائرة التابعة لشركة الطيران الأرجنتينية TAR، خرقت المجال الجوى للاتحاد السوفيتي واصطدمت بطائرتنا: فجاء السفير ليجمع ما تبقى. قامت السفارة الأرجنتينية بإجراء تحقيق مختصر واتضح أن طائرة الشحن من طراز 4D-CL، ترخيص LY-JTN، بالفعل اختفت من فوق شاشات الرادار فى ١٨ يوليو فى منطقة الحدود الواقعة بين الاتحاد السوفيتي وتركيا. ذهبت كل محاولات السفير سُدى لفهم ما الذى كانت تفعله بالتحديد طائرة أرجنتينية فى هذه المنطقة وما طبيعة الشحنة التى كانت تحملها. ووصلت التحقيقات فى الأرجنتين أيضاً إلى طريق مسدود. وأوردت بعض التحقيقات الصحفية العديد من التخمينات حول الهدف من وراء رحلة الطائرة وسبب تحطمها، لكن بقيت القضية حتى اليوم لغزاً بلا حل. وحتى اليوم لا أحد يعرف مدى الصلة بين تحطم الطائرة وبين الحرب الضروس التى كانت دائرة فى تلك الفترة على مقربة من مكان الحادث، بين إيران والعراق.

استمرت الحرب العراقية الإيرانية ثمانى سنوات، وسقط خلالها أكثر من مليون ضحية. واستُخدمت فيها بشكل موسع صواريخ أرض أرض. واستُخدمت فيها صواريخ مُوجهة للأهداف المدنية خصيصاً لردع وإنهاك المدنيين. وحاول العراقيون كسر الروح لدى الشعب الإيرانى بقصف عمق التجمعات السكانية. والواقع أن عمليات القصف العراقى لم تفشل فحسب فى كسر روح الشعب الإيراني، بل إن هذه الروح توحدت وتماسكت، فى الوقت الذى شهدت فيه الحرب استخدام الغازات السامة كسلاح - راح ضحيتها حسب التقديرات حوالى ٧٠ ألف جندى إيراني.

كان أحد التكتيكات التى استخدمتها الدولتان هو محاولة إثارة وتحريض الأقليات العرقية لدى الدولة المعادية. فقد أراد العراقيون احتلال خوزستان، وحث سكانها العرب للانقلاب على النظام الإيرانى فى طهران والخروج عليه. وحاول الإيرانيون

تعبئة الشيعة العراقيين فى صفهم (وهم فى الحقيقة لم يكونوا أقلية، بل أغلبية مقموعة فى عهد صدام)، حتى تتم سيطرة المتشددين الشيعة على العراق. وفى الحالتين احتفظت الأقليات بولائها للنظام المركزى فى كل دولة. وكان هناك تكتيك آخر تمثل فى إغلاق الطرق الملاحية أمام حاملات النفط القادمة إلى الخليج الفارسى والمغادرة له. فاعترضت إيران السفن بمساعدة أسطولها الحربى الذى سيطر على البحر. بينما العراق قصفت حاملات النفط المغادرة لإيران (مصدر تمويلها الرئيسى) بواسطة سلاح الجو.
لقد كتب للحرب أن تستمر، أساساً، بسبب عدم تدخل القوى العظمى أو دول أخرى فيها. وفى الثانى والعشرين من أغسطس عام ١٩٨٨ ظهر مسئول كبير فى سرية الأبحاث التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست. قال المسئول بثقة "اعتماداً على أفضل ما لدينا من مصادر، نتوقع أن تستمر الحرب لسنوات طويلة أخرى". وفى طريق عودته من القدس إلى مكتبه فى تل أبيب سمع فى الراديو أن الخمينى أعلن وقف إطلاق النار.
اعتبر كل طرف أن انتهاء الحرب انتصار له، ولكن فى الواقع انتهت الحرب عند نفس النقطة التى بدأت بها، ولم تحقق دولة منهما نصراً عسكرياً حاسماً. على الأقل فى المرحلة الأولى من الحرب بدا بوضوح أن صدام أعلى كعباً وأنه بسرعة سيقود موكب النصر إلى طهران.
والواقع أنه إذا كان هناك شخص ما يدين له الخمينى أكثر من غيره بفضل بقاء نظام حكمه خلال الأزمة الكبرى فى أوائل الثمانينات، فربما يكون هذا الشخص هو سامى كاتساف، ممثل شركة سولتام فى إيران خلال السبعينات الذى غادر الدولة مع إخلاء الإسرائيليين عند اندلاع الثورة. كانت لدى سامى قنوات اتصال خاصة به تمتد فى عمق نظام الشاه. لقد استغل حتى النهاية - إما بالضغط أو بالابتزاز أو بالاستخلاص الماكر وثم بعد ذلك برشف بضع قطرات الثمالة - رغبة الشاه فى شراء المزيد والمزيد من الأسلحة. وقد باع كاتساف للشاه قذائف وصواريخ وذخيرة للأسلحة الخفيفة بمئات الملايين من الدولارات، وبالمناسبة فقد أثرى على خلفية ذلك مديره، شلوموه زيبلدوفيتش، واهتم برواتب وظروف أفضل لعمل آلاف العاملين الذين يترددون كل صباح على مصنع سولتام فى يوكنعام.
لقد ملأ كاتساف مخازن الشاه بكميات هائلة من الأسلحة،. أكثر مما تتطلبه احتياجات الجيش الإيرانى، على الأقل حسب تقديراتهم آنذاك. وكان واضحاً أن إيران تشترى بلا حساب ودون جدوى. وقد ضمت حملة الشراء تلك أنظمة تسليح متقدمة، لا يوجد من هم على دراية باستخدامها فى إيران. وانطلاقاً من شعوره بالعظمة، أمر الشاه جيشه بالاستعداد لمواجهة الاتحاد السوفيتى. كان مخزونه من الأسلحة يشجعه على ذلك. وعندما غزا صدام حسين إيران حالت قذائف المدفعية التى أحضرها سامى كاتساف دون اجتياحه طهران.
لم يكن هذا كافياً بطبيعة الحال. لقد سيطر الحرس الثورى على مقاليد الأمور فى الجيش ونصبوا أنفسهم فى الرتب العسكرية المهنية، الأمر الذى لم يُسهم فى أداء قتالى فعال، وأدرك الخمينى أنه يجب العثور على بديل للجنود المدربين ولإرث جيش الشاه. واكتشف الإمام مدى الإعجاب بالحرب الكامن لدى المراهقين فى إيران، الذين يشكلون غالبية السكان، فأصدر فتوى تسمح للشبان الذين تجاوزوا الثانية عشرة من عمرهم بالتطوع للقتال على الجبهة حتى بدون إذن آبائهم أو أولياء أمورهم. وسيكون المتطوعون تحت رعاية الإمام شخصياً وضُمنت لهم الجنة إذا ماتوا فى ميدان المعركة. وهذا هو الأساس الذى قامت عليه بعد فترة وجيزة الحملة الدينية التى تبيح الانتحار (الاستشهاد)، كجزء من الحرب من أجل الإسلام.
الواقع أن الخمينى لم يخترع هذه الطريقة. فالسقوط خلال المعركة أثناء الجهاد، بما فى ذلك التضحية بالنفس فى ميدان القتال، هى فريضة عُليا لدى الشيعة، يحظى مؤديها بفتح أبواب الجنة أمامه. لكن طبقاً للنظرية السائدة فى المذهب الشيعى، فإن 'الإمام الغائب' فقط هو المسموح له بإعلان الجهاد، وحتى عودته لا يُفرض واجب الجهاد على الأئمة الشيعة. رفض الخمينى هذا الوضع وقال إنه حتى يعود الإمام الغائب فإن مسئولية قيادة الطائفة الشيعية تقع على عاتق 'المجتهد'، والذى يُعد هو أيضاً (أى الخمينى نفسه) صاحب الحق فى إعلان الجهاد.
عشرات الآلاف من الشبان والبالغين تدفقوا إلى ميدان الحرب، وهم يرتدون خوذات أرجوانية اللون على رؤوسهم كُتب عليها شعار 'يعيش الخمينى'. الكثيرون منهم تلقوا 'مفتاح الجنة' المصنوع من البلاستيك فى تايوان. وقام الشبان المشمولون برعاية الإمام بتطهير حقول الألغام باقتحامها ركضاً فتحطمت جزئياً إلى شظايا وتمزقت أجسادهم. هاجموا ودمروا دبابات عراقية بطريقة الكيميكازى اليابانية. جميعهم كتبوا قبل توجههم إلى ميدان القتال وصيتهم بمساعدة كتبة أُرسلوا خصيصاً إلى الجبهة لهذا الغرض. وصيغت غالبية الوصايا فى صورة خطابات بالبريد إلى الإمام أو إلى 'أمى العزيزة'.
أمير طاهرى أورد فى كتابه إلى روح الله أحد نصوص هذه الوصايا: "كم كنت بائساً، كم كنت مسكيناً وكم كنت جاهلاً لا أدرى أننى عشت ١٤ عاماً حياة تعيسة، مرت على دون أن أعرف الله. لقد فتح الإمام عينى... ما أحلى وما أعذب الموت - إنه البركة التى يُنزلها الله على مُحبيه". لقد شعر الجنود الشبان بالأمن والسكينة بصحبة بعضهم البعض. إنهم قاب قوسين أو أدنى ليُصبحوا أبطال بدلاً من التمسك بحياة الفقر والأزمات. فى إحدى القصائد التى كتبت بوحى من إحدى المعارك التى سقط

فيها مالا يقل عن ثلاثة آلاف جندى شاب، تقول بعض أبياتها:
ما أسعد أن تقاتل..
جنباً إلى جنب مع الأصدقاء..
وأن تموت..
جنباً إلى جنب مع الأصدقاء..
فى طريقك إلى الجنة..

ولكن مع كل الاحترام لحماس الشبان الذين يُسارعون إلى الموت، فالجيش يتقدم ببطون شبعانة، والمقصود أن ثقته مُستمدة من مخازن ذخيرته، التى نفدت بسرعة فائقة. فى الفترة الأولى التى تلت الثورة كانت هناك جهات كثيرة فى إسرائيل مهتمة للغاية باستمرار التجارة مع إيران، ولكن لم يكن واضحاً بالمرة كيف يتم ذلك. كان المعنيون فى وزارة الخارجية بالذات يفكرون فى التجارة المدنية، على افتراض أن إسرائيل يمكن أن تسهم فى الاقتصاد الإيرانى المنهار تماماً، الذى تلقى ضربة قاصمة بسبب الحرب. ولكن بسرعة كبيرة أمسكت المؤسسة الأمنية بأطراف كل الخيوط.
بعد بدء الحرب بوقت قصير بدأ التجار الإيرانيون محاولاتهم الشراء العاجل للذخيرة وقطع الغيار التى تحتاجها القوات الإيرانية فى ميدان المعركة. وفى أعقاب الاستيلاء على السفارة الأمريكية وخطف الدبلوماسيين أعلنت الولايات المتحدة المقاطعة الشاملة لإيران، فجمدت عشرات المليارات من الدولارات التى احتفظ بها نظام الشاه فى بنوك أمريكية، وطلبت من حلفائها انتهاج نفس السياسة وعدم بيع إيران أى شيء.
الفرنسيون هم الفرنسيون، كانوا مستعدين لتخفيف الحظر. فقد نجحت شركة 'ساتى'، بدعم من مسئول كبير فى جهاز الاستخبارات الفرنسية، فى توقيع اتفاق مع شركة بريطانية، تزود الأخيرة بمقتضاه دبابات من طراز سكوربيون بمحركات بريطانية. وكُتب فى مستندات الشحنة أن الدبابات ستتجه إلى الأردن، رغم أن الجيش الأردنى لا يستخدم على وجه الإطلاق هذا النوع من الدبابات.
كذلك توجهت شركة 'ساتى' إلى مندوبى وزارة الدفاع فى السفارة الإسرائيلية فى باريس، وبالتالى وصلت إلى إسرائيل طلبات أخرى من تجار سلاح آخرين، أدركوا مدى الثراء الذى يمكنهم تحقيقه من فظائع الحرب فى الخليج الفارسي. وجاء أحد هذه الطلبات من شركة تسمى Centre for Logistic Support Corp. فأوضحت فى خطاب مُفصل إلى ممثل شعبة التعاون والصادرات الأمنية فى وزارة الدفاع الإسرائيلية بأوروبا أن "الحرب بين إيران والعراق فرضت حاجة عاجلة ومُلحة لتوفير إمدادات مُنظمة ومتواصلة من قطع الغيار وأنظمة تسلح للقوات المسلحة الإيرانية... واستجابةً لطلب إيرانى فإننا نعتزم إنشاء مركز للدعم اللوجستى فى أوروبا، لتلبية الطلبات الإيرانية فى المجال الجوى والدفاعي. وسيكون المركز مُتصلاً بوزارة الحربية الإيرانية، وسيتولى شراء الأسلحة فى أوروبا". وكان مركز الدعم التابع للشركة يقع فى الطابق السادس بالبناية رقم ٤ بشارع فيكتوريا فى لندن.
كانت طلبات المساعدة الإيرانية عبر القنوات المختلفة تصل إلى مقر وزارة الدفاع فى تل أبيب. وتم تنفيذ أول صفقة عن طريق تاجر سلاح إيراني، بوساطة فرنسية. من الجانب الإيرانى كان هناك تاجر سلاح سريع البديهة اسمه أحمد شودَرى، اشترى حوالى ٢٥٠ إطاراً لطائرات الفانتوم، ومعدات اتصال، ومدافع ذاتية الارتداد ١٠٦ مم. ومدافع هاون وذخيرة. وتم تنفيذ الصفقة عبر لشبونة ونجحت بامتياز، لدرجة أن شودرى نفسه اختفى ومعه ٥٦ مليون دولار من الأموال الإيرانية. لم تؤدِ عملية الاختلاس إلى إغلاق الأبواب، واستمرت إيران فى نقل طلباتها إلى إسرائيل. هذه المرة أرسل رئيس شعبة التعاون والصادرات الأمنية فى وزارة الدفاع الإسرائيلية بأوروبا، تساقى رويتر إلى شركة 'ألول' لتجارة السلاح، لصاحبها ومديرها دافيد كوليتس، واستفسر عن إمكانية استخدام الشركة كواجهة لإسرائيل الرسمية، للاتجار فى السلاح مع إيران. وفى هذه الحالة أيضاً أعطى لإيران اسماً كودياً هو: 'القوقعة'. كانت لدافيد كوليتس علاقات سابقة مع إيران فى عهد الشاه. فقد باع هناك منتجات زراعية وعلى رأسها منتجات الدواجن بتكنولوجيا متقدمة.
وصل إلى إسرائيل بالتنسيق مع وزارة الدفاع تاجر السلاح البرتغالى جورج فينيول. وأحضر معه اعتمادات بنكية بعشرات الملايين من الدولارات ليُثبت قوته الشرائية. أنشأ فينيول الشركة الواجهة باسم كوفير هولدينجز ليمتد، التى كانت مُسجلة فى جزيرة جيرزى (١)، لتنفيذ الصفقات. عملية الشراء الأولى كانت متواضعة نسبياً، وبموجب خطاب السيد فينيول إلى شعبة الصادرات الأمنية فى أوروبا شملت الصفقة ١٥٠ مدفع مضاد للطائرات من طراز M٤٠ و٢٤ ألف قذيفة مدفعية. وبعد أن أرسل فينيول إلى الشعبة خطاب الاعتماد الخاص به نظير السلاح أصبح الطريق مُمهداً لطموحات أكبر بكثير.
كانت لدى فينيول قائمة مشتروات محددة ومن بين ما تضمنته قطع غيار لمحركات الدبابات، وقطع لمحركات الطائرات،

قذائف للمدفعية ذاتية الارتداد ١٠٦، قذائف للمدفعية ١٣٠ مم، و٢٠٣ مم، و١٧٥ مم وصواريخ تاو التى تُطلق من السيارة. وجاء فينبول أيضاً مزوداً بتصاريح مزورة بأن الجهة المنتجة هي شركة من بيرو. ومن الجانب الإسرائيلي شارك فى الصفقة أيضاً مع دافيد كوليتس عميد (احتياط) أهارون شابيط، الملحق الأسبق لسلاح الجو الإسرائيلى فى واشنطن، وقائد أسبق لتشكيل مدرعات، عقيد (احتياط) موشيه بيلد. ويقول أحد رجال وزارة الدفاع الضالعين الرئيسيين فى 'ملف القوقعة': " لا أتذكر أنه حدث أى نقاش تقييمى بخصوص هذا الموضوع. كل ما كان يهمنا أن نبيع ونبيع المزيد من السلاح الإسرائيلي، وأن يتقاتل الطرفان".

اتضح لأصحاب شركة "ألول" (٢) أن غالبية الطلبية التى أرادها الإيرانيون، وتُقدر إجمالاً بـ ٣٦٠ طن من قطع الغيار والذخيرة، موجودة فى مخازن الصناعات العسكرية الإسرائيلية، والصناعات الجوية والجيش الإسرائيلي. واتفق الجميع مع رأى المسئول الأمنى لوزارة الدفاع، حاييم كرمون، فتقرر جمع جميع الشحنات من مختلف الجهات فى مخزن رئيسي واحد، يتبع الصناعات الجوية وتعيين حراسة مُشددة عليه. وكلما شارف المخزن على النفاد، أعادوا تكديسه من جديد انتظاراً لعملية شحن جديدة.

"القوقعة" طلبت المساعدة. إذ طلب الإيرانيون الحصول على الصفقة فى أسرع وقت ممكن، الأمر الذى يتطلب رحلة طيران وليس استخدام الطرق البحرية. وطلباً للسرية لجأ المخططون للصفقة إلى رحلة طيران معقدة بعض الشئ، تتم خلال ساعات الليل، وبالطبع باستخدام طائرات لا تحمل علامات مميزة ذات صلة بإسرائيل أو إيران. ونجح جورج فينبول، الذى كان سينال حصة مُعتبرة من الصفقة، فى الاتفاق مع مسئولى شركة TAR (واسمها بالكامل Transport Aereo Rio) الأرجنتينية، الذين استقر بعضهم في ميامى على أهبة الاستعداد. مقابل حوالى ٣٠٠ ألف دولار، لتقود العملية إحدى طائراتهم مع غض الطرف عن التسجيل المزور فى مستندات الشحنة. ولكون الطائرة يمكن أن تحمل حوالى ٢٠ طن فى كل رحلة، فالأمر يعنى ١٨ رحلة طيران. ووصلت تكلفة إتمام الصفقة – ٧٥ مليون دولار.

وقد خافت الصناعات العسكرية الإسرائيلية من الصفقة، رغم رغبتها الشديدة فى البيع، إذ لم تشأ أن تكون مشتركة فى الجانب التجارى أو فى عملية النقل ذاتها. وطلبت الشركة الحصول من شركة 'ألول' على خطاب ضمان ينص على التالي: "إننا نوافق بهذا على أن مسئوليتكم بالنسبة للحمولات تنتهى بصفة نهائية وتامة مع شحن البضاعة فى طائرات النقل. ونحن مُلتزمون بتعويضكم جراء أى نوع كان من الدعاوى القضائية التى تُرفع ضدكم، إذا رُفعت، من قِبل أى شخص أو جهة كانت، بشأن النقل إلى مشترى الشحنات المذكورة أو تسليمه... وإننا نعلن التزامنا، بأنه فى حالة وجود أى عائق بالنسبة للنقل والتسليم لمشترى الشحنات، فإننا سنبذل كل ما فى استطاعتنا وبكل الوسائل حتى لا يُسمح بكشف أى معلومة عن الموضوع، الأمر الذى من شأنه أن يربط الصفقة بأى طريقة كانت بالصناعات العسكرية الإسرائيلية أو بدولة إسرائيل".

بعد تلقى هذا الخطاب عُقد فى الصناعات الجوية الإسرائيلية اجتماع تحت عنوان: "موقف شركة ألول فى ملف القوقعة". وفى ذلك الاجتماع وافق مدير إدارة أمن منشآت وزارة الدفاع حاييم كرمون على أن تقوم الصناعات العسكرية "بنقل الشحنات التي جُلبت بما فيها الذخيرة، والإقلاع بها... وطلب كرمون ضمان ألا يُذكر فى المانيفستو الخاص بالطائرة أى شيء عن طبيعة المنتَج، أو الجهة المنتجة، باستثناء مطار الشحن... وأن يكون المصطلح المستخدم فى خطاب الاعتماد بالنسبة للشحنة مواسير وأسطوانات وقطع غيار". وفى نهاية هذه الجلسة كتب دان كاف، نائب مدير عام شركة 'ألول'، إلى رافائيل بيلد من البنك الوطنى خطاباً مُفصلاً بالإنجليزية مُتضمناً توصيات حاسمة عن كيفية تحويل الأموال وكيفية إخفاء أى ذكر لاسم إسرائيل والهوية الحقيقية لشحنة الأسلحة من المستندات المرفقة. وقد صيغت المستندات المرفقة بحيث لم يُذكر اسم إسرائيل أو ما يُفصح عن طبيعة الشحنة. ولم تكن الشركة المستقبلة للشحنة فى طهران، واسمها 'إيرمبكس' إلا واجهة للاستخبارات التابعة للحرس الثوري.

كان رد كوليتس: "مجموعة ألول تتكون من مجموعات من الشركات العاملة فى مجال التكنولوجيا، بما فى ذلك وبلا حصر، المجال الأمني. وشركة ألول لم تعمل فى تجارة السلاح، ولم تصدر لإيران فى أى فترة سلاحاً و/ أو ذخيرة ولم تُستخدم كواجهة لنشاط حكومي. لم أتلق أى توجيه من وزارة الدفاع ولم أسعَ لموائمة ما بخصوص الموضوع المطروح".

– لكن توقيعك يظهر على المستندات الخاصة بشركة "ألول" التى تعمل بالتجارة مع إيران، واسمك يظهر كأحد الحضور فى جميع الجلسات الخاصة بالموضوع.

"لا أستطيع القول إنك كاذب، أو مريض نفسي. ورغم المستندات التى ذكرتها، ورغم توقيعي، فأنا مُصرّ على ردى السابق".

المُتعهد الإيرانى لهذا الموضوع برمته كان شخصاً سيتردد اسمه مرات كثيرة فى علاقات وفى حروب سرية بين إسرائيل وإيران – د. صادق طباطبائى. إنه الرجل الذى نصح المشترين الإيرانيين باللجوء إلى فينبول وتكليفه بشراء سلاح لصالح طهران. وفى ٧ أبريل ١٩٨١ كتب طباطبائى إلى شركة كوفير kofer إحدى الشركات الوهمية التى أسسها فينبول فى جزيرة جرزى، مُتعهداً، كالمعتاد فى مثل هذه الصفقات، بأن الحكومة الإيرانية ستكون هى الوحيدة التى تستخدم هذه الشحنة التى ستتزود بها. وقد عرّف نفسه كممثل لمجلس الدفاع التابع للثورة، وهو الجهة التى توازى وزارة الدفاع والاستخبارات الإيرانية، والواقع أنها أهم جهة إدارة فى الدولة.

كانت هناك قائمة كودية يستخدمها الشركاء فى سرية العملية. من ذلك مثلاً، صاروخ شفرير يسمى ١، مدفع هويتسر يسمى ٢، أنواع أسلحة عوزى المختلفة ٨، الهدف أى إيران يسمى ١١، وهلم جرا. والطائرة التى ستحمل الشحنة تسمى 'بريطانيا'.

وأثناء تجهيز عملية الإقلاع ظهرت مشكلة أخرى: لم يكن مسئولو الصناعات الجوية ووزارة الدفاع مستعدين أن يُحلق بالشحنة من المصنع طيارون أجانب، فى الوقت الذى لا يرغب فيه طيارون إسرائيليون فى الطيران إلى إيران. كان الحل محطة هبوط وسيطة فى قبرص. ونجحت شركة ألول فى الحصول على موافقة دارى بوروفيتش، وهو من مالكى مصنع 'أركيع'، باستخدام طيارى الشركة حتى مطار لارناكا، وهناك استبدلوهم بطاقم جمعه فينبول من جنوب أفريقيا ودول أخرى، وهم الذين واصلوا الرحلة إلى إيران. ومن أجل السرية أجرت وزارة الدفاع أيضاً تفتيشاً سرياً لجميع الطيارين وأفراد الطاقم الأجانب على الطائرة.

على مدى ثمانى مرات عمل هذا الفريق دون أية عقبات. كل بضعة ليال تُقلع الطائرة وهى تحمل كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، ويتم تفريغها سراً فى مطار عسكرى بالقرب من طهران، ثم تعود فارغة إلى إسرائيل. فى الجولة التاسعة، فى الثامن من يوليو ١٩٨١، اختفت الطائرة من فوق شاشات الرادار وانقطع الاتصال اللاسلكى بينها وبين قيادة العملية فى الصناعات الجوية.

ماذا ومن الذى تسبب فى تحطم الطائرة على صخرة جبلية فى أرمينيا..؟ هذا اللغز لم يجد له حلاً شافياً حتى الآن. كانت نتائج التحقيق الذى أجرته وزارة الدفاع والموساد قد أشارت إلى اتهام الاتحاد السوفيتى بالوقوف وراء الحادث. فطبقاً للسيناريو الأول، قد تكون الطائرة قد دخلت بالخطأ المجال الجوى الروسى وتم رصدها واعتبارها تهديداً وبالتالى تم إسقاطها. أما السيناريو الثانى، يفترض أن يكون الروس قد علموا بأمر نقل الأسلحة إلى إيران، ولم يستسيغوا تدخل إسرائيل فى هذا الأمر، لأنهم يعتبرونها الذراع الطولى للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط. وقرروا قطعها بقوة. وهناك احتمال آخر لم يحظ بتأييد قوى، مفاده أن إعلامياً أمريكياً ذائع الصيت، كان موجوداً فى إسرائيل خلال هذه الفترة وسمع بأمر العملية، وعارضها بشدة فسرّب تفاصيلها حتى وصلت هذه المعلومة إلى العراق فأسقطت الطائرة.

فى ٢٢ يوليو، بعدما اتضح بصورة نهائية أن شحنة السلاح والطائرة قد فقدتا، كتب يالو شابيط من شركة 'ألول' إلى أورى لوكاى فى الصناعات الجوية أن هناك معدات معينة كان من المقرر أن تُشحن على الطائرة لكنها تخلفت عن الرحلة تشمل قطع غيار وإطارات وشبكات اتصال، يمكن إرسالها إلى مكاتب شركة TAR فى سويسرا. وبذلك انتهت القضية، التى تسببت فى النهاية فى خسائر غير قليلة لجميع الأطراف المشتركة فيها. بعد وقت قصير من تحطم الطائرة نُشرت فى وسائل الإعلام الدولية أخبار عن تزويد إيران بسلاح من إسرائيل. وردت الدولتان على هذه الأخبار بالإنكار التام.

إلا أن تحطم الطائرة وموت جميع أفراد طاقمها لم يُضعف عزيمة جورج فينبول وشركة 'ألول' ومسئولى وزارة الدفاع، الذين رغبوا بشدة فى مواصلة القصة مع 'القوقعة' حتى النهاية. كان مخزن الصناعات الجوية ما يزال يحتفظ بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. وفى الوقت نفسه تخطط إيران لهجوم مُضاد كبير، لن تستطيع القيام به إلا بدعم عسكرى ضخم.

بعد عشرة أيام من تحطم الطائرة ظهر فينبول من جديد فى إسرائيل وكرر المحاولة. وأعلن أنه نجح فى تأمين خط بحرى سريع نسبياً من ميناء إيلات إلى ميناء بندر عباس فى إيران. وتحملت وزارة الطاقة دوراً مُحدداً فى ترتيب هذا الخط، فقد ذكر أنه من الممكن الحصول على النفط مقابل السلاح. وفى نهاية المطاف لم يخرج من هناك أى نفط، ولكن كانت هناك أموال. الكثير من الأموال.

بالتوازى مع ما قام به فينبول تمت بضعة صفقات على مسارات أخرى. وعن طريقها باعت شركة مصانع سولتام، والصناعات الجوية كميات ضخمة من الأسلحة لإيران. أحد الرشاشات التى باعتها إسرائيل استخدمه حزب الله بعد خمسة وعشرين عاماً لقتل جنود إحدى الدوريات التى اختطفوا منها إلداد ريجيف وإيهود جولدفيسر. كل هؤلاء ضخوا الذخيرة الحية والمتلاحقة وأداروا آلة الحرب الإيرانية التى لم تتوقف.

فى الوقت نفسه، وبسبب تمرد مجاهدى خلق داخل إيران، اتجه اهتمام الحرس الثورى إلى مشكلات الداخل وقلّ تدخلهم فى

شئون الجيش. وانتهز العسكريون المهنيون هذه الفرصة للاستحواذ على قيادة الحرب مع العراق. قائد الأركان العامة الجديد، بريجدير جنرال (الفريق) قاسم على زاهر نجاد، ظهر كقائد عسكرى مُتمكن، لديه القدرة على تغيير هدف الحرب. وتحت قيادته، وبمساعدة السلاح الإسرائيلى، شنت إيران فى مستهل أكتوبر ١٩٨١ هجوماً ناجحاً لتحرير مدينة عبدان النفطية. وعلى التوالى حررت إيران تقريباً كل المناطق التى احتلتها العراق، وشمل ذلك ١٢ مدينة إيرانية وأكثر من ألف قرية. وفى شهر يوليو ١٩٨٢ نفذت القوات الإيرانية أول غزو للعراق ذاتها. وخلال عدة أسابيع بدا أن النظام العراقى على وشك الإنهيار، وبدأ الإمام يتحدث عن تحرير القدس كاستمرار مباشر لمسئولية النصر فى العراق. لكن، اتضح أن النصر مازال بعيداً واستمرت الحرب لسنوات طويلة تالية. واتضح أن 'القوقعة' مازالت فى حاجة شديدة لمساعدة مُعتبرة.

* كونترا.. كونترا:

الكل حاول الاستفادة من الكل فى قضية الأرجنتين. الأمريكيون من الإسرائيليين، والإسرائيليون من الإيرانيين، والإسرائيليون من الإسرائيليين، والإيرانيون من الإسرائيليين والأمريكان، ترى من الذى استفاد فى النهاية.

دولارات. رُزم مُكدسة من دولارات خضراء من فئة الخمسين والمائة. هذا ما اكتشفه يحيئيل حوريف فى إحدى الخزائن الموجودة بحجرته فى اليوم الأول له فى منصب مسئول الأمن والمنشآت بوزارة الدفاع. كان ذلك عام ١٩٨٦. كان حوريف قد جاء خلفاً لرئيسه، حاييم كرمون الذى انتقل إلى منصب آخر بسبب قضية موردخاى فاعنونو. وكان حوريف عضواً بلجنة التحقيق السرية التى تولت التحقيق فى كيفية نجاح أحد التقنيين النوويين المعروف بأفكاره اليسارية المتطرفة فى تهريب كاميرا إلى داخل مفاعل ديمونة، ثم بعد ذلك مغادرة إسرائيل بأفلام مُصورة. ورغم أن حوريف نفسه كان مسئولاً عن جزء من إجراءات الحراسة فى تلك الأثناء، إلا أنه كان من المتحمسين لإلقاء التهمة على الشاباك (جهاز الأمن العام)، وضابط أمن المفاعل، وإلى حد ما على رئيسه كرمون. وعندما رُقى كرمون سارع حوريف بإصدار تعليماته بإجراء عملية جرد عام فى الوزارة، وشمل ذلك فتح جميع الخزائن. وفى إحداها اكتشف رُزم الدولارات. عندما استدعى حوريف العاملين وطلب أن يعرف ماذا وراء عشرات الآلاف من الدولارات التى وجدها، قال مساعدوه: "آه. إنها لعميرام نير، ميزانية خاصة من رئيس الوزراء. نفقات العمليات". رد حوريف ببعض الغضب: "لا يهمنى ما تقولون أحضروا عميرام". وقال حوريف لعميرام الذى وصل بعد قليل، إنه من ناحيته يمكن أن يوجه الدولارات إلى الوجهة التى يريدها، ولو حتى إلى محفظة رئيس الوزراء، لكن هذه الأموال لن تبقى لديه فى الخزانة.

كانت تلك إحدى طرائف القضية البائسة التى عُرفت فى ذلك الوقت باسم 'إيران جيت' أو 'إيران كونترا'. قضية نجح الإيرانيون وحلفاؤهم خلالها فى السخرية من إسرائيل والولايات المتحدة، وتفجيرها باعتبارها أكبر فضيحة من نوعها حتى اليوم فى الولايات المتحدة. لقد ارتبطت هذه القضية بعدد غير قليل من كبار الشخصيات طوال وجودهم فى مناصبهم وبآخرين طوال حياتهم. وأثبت الإيرانيون مرة أخرى أنه فى كل ما يتصل بتكتيكات الخداع والسرية ليس لهم منافس. لقد كُتب الكثير عن قضية إيران جيت، ورغم ذلك ما تزال هناك أجزاء منها مُظلمة وغير معلومة. ومن خلال الفحص الدقيق لمستندات إسرائيلية كُشف لأول مرة عنها هنا، يتضح أن القضية أكبر بكثير مما يمكن تصوره.

منذ ثورة الخمينى فى فبراير ١٩٧٩، وخاصة بعد غزو العراق لإيران عام ١٩٨٠، باعت إسرائيل لإيران كميات مهولة من الأسلحة. وتأتى شركة سولتام على رأس البائعين عندما كانت المدفعية الإيرانية، مثلما كانت فى عهد الشاه، تواصل إطلاق قذائفها التى تُنتج فى خط إنتاج خاص بشركة يوكنعام. وتمت هذه التجارة عبر قنوات اتصال مختلفة فى إسرائيل وخارجها، وعن طريق التستر على الشحنات عبر دولة ثالثة وشهادات شحن تشير إلى مجيئها من أوروبا. كان التجار الإيرانيون يعلمون من أين تصل الأسلحة، إلا أن كل أركان المؤسسة الأمنية الإيرانية لم تكن على علم بذلك. واعتقدت بعض الجهات الثورية يقيناً أنهم صامدون فى الحرب ضد العراق بفضل مساعدة نفس الدولة الأوروبية التى تشير إليها مستندات الشحنات.

وحتى الآن لم يكن هناك أى جدل حول ما كانت تعرفه الولايات المتحدة آنذاك عن هذه المبيعات. بالنسبة للعالم الخارجى أعرب الرئيس الأمريكى المنتخب رونالد ريجان، عن موقف متشدد للغاية تجاه إيران. وعلى الرغم من ذلك اتُهم هو ورجاله بعد سنوات بأنه أوجد قناة اتصال سرية بينهم وبين الإيرانيين حتى قبل أن يُنتخب ريجان. وطبقاً لهذا الزعم، كان من الأهمية بمكان للمرشح الديموقراطى أن يضمن عدم إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين احتُجزوا فى السفارة الأمريكية فى طهران إلا بعد أن يؤدى يمين الرئاسة، وليس فى أواخر أيام كارتر. ورغم أن الرئيس كارتر هو نفسه الذى أمر، فى أعقاب فشل عملية إنقاذ الرهائن فى إيران، بالدخول فى محادثات سرية مع آية الله بهاشتى، أحد المقربين من الخمينى، وأثمرت اتفاقاً يقضى بإطلاق سراح الرهائن، فقد اتهم رجال كارتر، وعلى رأسهم جارى هيس، الذى ترأس طاقم البيت الأبيض فى المحادثات، اتهموا رجال الحملة الانتخابية لريجان بإجراء مفاوضات سرية مع رافسنجانى، الذى ظهرت قوته آنذاك، لضمان ألا تُطلق إيران سراح

الرهائن 'سريعاً'. وفى النهاية أُطلق سراح الرهائن بالفعل بعد عشرين دقيقة من أداء ريجان ونائبه بوش يمين الولاء للعلم.
بعد إطلاق سراح الرهائن من السفارة أبلغت إسرائيل الولايات المتحدة بجزء من الصفقات الضخمة التى أبرمتها مع 'القوقعة'. فى البداية غضت الولايات المتحدة الطرف عن ذلك. هذا الاتفاق الصامت تحول إلى اهتمام حقيقى مع بدء موجات اختطاف مواطنين وأصحاب مهام أمريكيين فى لبنان؛ ومع عمليات جمع الأسلحة والتجهيزات العسكرية الضخمة لدى حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا؛ ومع الحظر الذى فرضه الكونجرس على الإدارة للقيام بسلسلة أعمال سرية فى أمريكا الوسطى والجنوبية لتأييد العناصر المناوئة للشيوعيين.
فى الوقت نفسه بدأ يظهر فى إيران صراع بين وجهتى نظر مختلفتين وسط صفوف الثوريين. التيار الأول وضع المصلحة الوطنية لإيران على رأس أولويات النظام. التيار الثانى اعتبر الثورة نوعاً من العودة إلى إقامة دولة الشريعة على غرار نموذج الخمينى فى كل أنحاء العالم الإسلامي. وفى ضوء هذه النظرة، فإن فكرة الإمبراطورية الإسلامية الكبرى وتصدير الثورة تسبق مصالح الدولة الإيرانية.
أفرز هذا الصراع بين النظريتين فى إيران نظامين سياسيين وأمنيين متوازيين - أحدهما للدولة والآخر للثورة. قاد الأول حجة الإسلام على أكبر هاشمى رافسنجانى، الذى حوَّل فى عهد الخمينى منصبه كرئيس للسلطة التشريعية (المجلس التشريعي) إلى مركز قوة وتأثير فى الجمهورية الإسلامية. بالإضافة إلى أن الخمينى أسند إليه خلال فترة الثمانينات مهام بتكليف شخصى منه، ترجع أهميتها إلى أنها تعتبر تمثيلاً شخصياً للخمينى فى المجلس الأعلى للدفاع، أهم جهاز فى إيران. ومن هذا المنطلق انتُخب رافسنجانى بعد ذلك رئيساً. فى مواجهته برز آية الله حسين على منتظري، الشخصية الدينية الرئيسية بعد الخمينى نفسه مباشرةً.
كان منتظرى هو المرشح، بتوصية من الخميني، لبدء تصدير الثورة إلى الخارج. فى نوفمبر ١٩٨٥ اختير ضمن فريق التخطيط التابع للخميني. وظهر التوتر بين التيارين المتوازيين عندما أُطلقت يد منتظرى ورجاله وأجروا اتصالات مع حركات إسلامية سرية من أفغانستان وحتى شمال أفريقيا وأخذ التدخل الإيرانى فى لبنان يتعمق.
كانت أزمات الحرب مع العراق وتأثيراتها على الوضع الداخلى فى إيران جعلت رافسنجانى ورجاله يستنتجون، أنه كى تُقام الدولة الإيرانية يجب التخفيف من حدة حماس الثورة الإسلامية وموائمتها مع الواقع. فى عام ١٩٨٣ بدأ رافسنجانى فى الدعوة إلى ضرورة أن تلتزم إيران بسياسة خارجية أكثر برجماتية، تُمكنها من كسب تأييد الغرب أمام العراق، وهى أهم - للتزود بسلاح من الغرب.
فى عام ١٩٨٤ بدأت عناصر داخل إيران بالتلويح للولايات المتحدة برغبة إيران للدخول فى مفاوضات وتحسين العلاقات بين الدولتين، لكن هذه الرسائل لم تجد أذناً مُصغية فى أمريكا. وكبديل عن ذلك اتجه الإيرانيون إلى إسرائيل عن طريق رجلى اتصال - منوشهر جوربان، وهو إيرانى مؤيد لرافسنجاني، وعدنان خاشجقي، الملياردير السعودى الذى كانت له اتصالات سرية بإسرائيل حتى قبل ذلك. لقد أراد الإيرانيون أن تتوسط إسرائيل بينهم وبين الولايات المتحدة. توجه جوربان وخاشجقي، اللذان كانت لديهما دوافع اقتصادية واضحة، إلى إسرائيل وأوضحوا أن المساعدة الأمريكية ستدعم العناصر المعتدلة فى إيران، وستُشجع موقفاً أكثر إيجابية تجاه الولايات المتحدة وستؤدى إلى إطلاق سراح المختطفين الأجانب، ومن بينهم غير قليل من الأمريكيين، الذين اختُطفوا فى لبنان على أيدى حزب الله، بتوجيهات من الحرس الثوري.
كانت إحدى الوسائل لفتح قنوات اتصال بين الأمريكيين والإيرانيين، بوساطة إسرائيلية، إنشاء شركة فى الولايات المتحدة مع نهاية عام ١٩٨٢ اسمها GMT (اختصاراً للاسم الكامل GeoMiliTech Consultants Corporation). كان الهدف من هذه الشركة الوهمية، التى كانت فى الواقع غطاءً للاستخبارات الأمريكية، هو تفتيت النظام الإيرانى من الداخل، وتشجيع العناصر المعتدلة فيه، وبالتوازى مع ذلك رعاية العناصر المناوئة للسوفييت فى أمريكا الوسطى والجنوبية، خاصة فى الإكوادور ونيكاراجوا وبيرو. تولى إدارة GMT الجنرال جاك سينجلاب.
شخصية رئيسية أخرى فى القضية كانت على صلة بسينجلاب وهو الكولونيل أوليفر نورث. والأخير ساعد فى نفس الفترة جماعات المتمردين فى نيكارجوا، التى سُميت 'كونتراس' (اختصاراً لعبارة: contrarevolucionario). وقد عارضت هذه الجماعات نظام الساندنيستا الحاكم فى نيكارجوا. وكانت الساندينستا قد وصلت إلى الحكم فى انتخابات ديموقراطية، قبلت بنتائجها بعض الدول الغربية. وأصرت الولايات المتحدة أن نتائج الانتخابات مُزورة واتهمت النظام الساندنيستى بأنه مدعوم من كوبا والاتحاد السوفيتي، وبالتالى فهذا النظام نفسه يؤيد جماعات المتمردين الشيوعيين الذين حاولوا إسقاط النظام الموالى للأمريكان فى السلفادور المجاورة. وقام الـCIA بتدريب المتمردين، واشترى لهم نورث الأسلحة. وكان للشركة الوهمية مكاتب أيضاً فى ميامي، ومن هناك عملت محطة إذاعة بتمويل الـCIA لبث برامج دعائية لنيكاراجوا. كانت شحنات الأسلحة تتم بمعرفة شركة طيران على صلة بالـCIA، حيث استُخدمت إحدى طائراتها فيما بعد ذلك بكثير فى الرحلة الأخيرة لعميرام

نير.
لقد أراد مسئولو GMT وكبار المسئولين فى مجلس الأمن القومى والبيت الأبيض استخدام إسرائيل لحل بعض المشكلات الخارجية الساخنة بضربة واحدة: شراء سلاح إسرائيلى للإيرانيين ونقل أسلحة من مخلفات الناتو فى أوروبا إلى إسرائيل، وتحويل المقابل المالى إلى الكونتراس، وفى سياق ذلك التقرب لإيران وإطلاق سراح الرهائن فى لبنان. وأوضح مستشار الأمن القومى جون بويندكاستر فى خطاب بعثه إلى الرئيس رونالد ريجان، اقتراحاً، قدم من إسرائيل، على حد قوله، بمحاولة تشجيع العناصر المعتدلة فى إيران عن طريق الاتجار معهم فى السلاح. وبموجب هذه الوثيقة اقترح بويندكستر أن يُباع لإيران فى المرحلة الأولى ٤٠٠٠ صاروخ تاو المضاد للدبابات، التى كانت مطلوبة للحرب مع العراق.
مستشار الأمن القومى روبرت مكفرلين توجه إلى وزير خارجية ودفاع ريجان، كاسبر واينبرجر، وطلب منه الموافقة على بيع ٥٠٠ صاروخ تاو لإيران. واستدعى واينبرجر كولن باول، المستشار العسكرى (وأصبح بعد فترة رئيس القيادات المشتركة ووزير الخارجية الأمريكية) وسأله رأيه. عاد باول ومعه رد واضح: لا يجوز بيع هذا النوع من الصواريخ لإيران أو لإسرائيل (لأنها ستصل إلى إيران) بدون موافقة الكونجرس. كان لدى مكفرلين حل التفافى: تُقسم الولايات المتحدة شحنات السلاح إلى ٢٨ شحنة، بالتالى لا تتجاوز قيمة كل شحنة ١٤ مليون دولار، وهو المبلغ الذى يتطلب تجاوزه موافقة مجلس النواب. غضب باول وقال لوزير الدفاع أن ذلك يُعد خرقاً سافراً للقانون. فى نهاية الأمر حصلت إيران على الصواريخ من إسرائيل. وفى مقابلها حصلت إسرائيل على صواريخ حديثة من الولايات المتحدة. كان باول هو الوحيد تقريباً الذى خرج نظيفاً من التحقيقات بعد الكشف عن القضية. الباقون جميعاً وافقوا على الصفقات المحظورة، أو صمتوا.
وصل مسئولى GMT إلى إسرائيل وأجروا سلسلة من الزيارات والمقابلات مع شخصيات مهمة، من بينها زيارة إلى مزرعة وزير الدفاع آريئيل شارون واستأجروا مكاتب فى منطقة بيت آسيا فى تل أبيب ومن هناك أتموا صفقاتهم. وفى نهاية الزيارة تم التوقيع على اتفاق، يُكشف عنه هنا لأول مرة، حول الطريقة التى ستُدار بها الصفقات وتُوزع الأموال، بين باربارا ستادلى، مضيفة جوية سابقة، تحمل لقب 'رئيسة الشركة'، وبين إسرائيل. من الجانب الإسرائيلى كان الموقعون عدد من الشخصيات المهمة، منهم العميد (احتياط) أهارون شابيط، المقدم أورى سمحونى، الملحق العسكرى الإسرائيلى فى واشنطن، عميد (احتياط) أفرايم بوران (السكرتير العسكرى الأسبق لكل من رابين وبيجين) وإيلى مزراحى (كان فى الماضى مدير مكتب جولدا مائير ويتسحاق رابين)، وبموجب هذا الاتفاق يتم توزيع العمولات والأرباح من صفقات السلاح بين الطرفين. وبعد إجراء المزيد من الاتصالات بقنوات أخرى كتب سينجلاب إلى رئيس الـCIA ويليام كيسى خطاباً يتضمن تفاصيل الصفقة الرباعية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة وحركة الكونتراس السرية، ووصف له طريقة تحويل الأموال عبر حسابات بنك سوديام فى سويسرا.
فى صيف ١٩٨٥ قرر رؤساء حكومة إسرائيل شمعون بيريس، ويتسحاق رابين، ويتسحاق شامير الموافقة على الصفقات. وتقرر الإبقاء على الموساد خارج هذه الدائرة والاعتماد فى ذلك على عناصر اتصال غير رسمية. كانوا فى المرحلة الأولى يعقوف نمرودى وإل شويمر. وتوجه مدير عام وزارة الخارجية والنائب السابق لرئيس الموساد دافيد قمحى إلى واشنطن للحصول من رئيس مجلس الأمن القومى روبرت مكفرلين على ما يفيد بأن الموضوع برمته يتم بعلم الرئيس الأمريكى ريجان ووزير خارجيته شولتز. وانطلقت الصفقات فى طريقها، ومثّل الإيرانيين جوربان.
اشتملت الشحنة الأولى ٥٠٤ صاروخ تاو، أُخرجت من المخازن الإسرائيلية. وكان فى الشحنة الثانية ١٨ صاروخ هوك مضاد للطائرات. واتضح فيما بعد أن شخصاً ما فى إسرائيل وضع على متن الطائرة صواريخ معطوبة، انفجر أحدها عندما حاول إيرانيون إطلاقه. على أية حال، قبل الإيرانيون بشكل ما فكرة أن إسرائيل تحاول تقديم العون لهم، ومرة بعد أخرى تلقوا شحنات صواريخ خارج الصلاحيَة أو تسقط من قاعدة الإطلاق. وحتى اليوم تجاهلوا فى إسرائيل البحث فيمن أعطى الأمر بوضع قمامة الصواريخ تلك على الطائرات المتجهة إلى إيران. ومقابل ما أرسلته إسرائيل من أسلحة إلى إيران تلقت معدات من الولايات المتحدة. وقد صُدم ضباط الجيش الإسرائيلى عندما تفقدوا المعدات والتجهيزات الأمريكية، فاتضح أن إسرائيل التى حاولت تزويد إيران بأسلحة فاسدة، وقعت هى أيضاً فى ذات الفخ. فقد اكتشفوا أن ٥٠٤ صاروخ تاو التى وصلت إلى إسرائيل عام ١٩٨٥ قديمة وتشكل خطراً على مستخدمها.
فى ١٤ سبتمبر ١٩٨٥ أطلق حزب الله فى لبنان سراح الرهينة الأمريكى بنجامين فيرى. وتوقعت الولايات المتحدة إطلاق سراح المزيد من الرهائن، بالتزامن مع الصفقة السرية، لكن شيئاً لم يحدث. بل الأكثر من ذلك، بعد مضى شهر أعلن الجهاد الإسلامى أن رئيس فرع الـCIA فى بيروت ويليام بكلى، الذى اختُطف فى السادس من مارس ١٩٨٤، قد قتل. وعلى الرغم من ذلك، أرسل الأمريكيون فى يناير ١٠٠٠ صاروخ تاو أخرى لإيران. وبين مايو ونوفمبر من نفس العام أرسلت أسلحة

وقطع غيار إضافية بالطريقة نفسها. في هذه المرة كان دور إسرائيل أقل. في الوقت الذى تم فيه تنفيذ الصفقات مع الإيرانيين بدأ ينشط فى لبنان القس تيرى وايت، الذى توسط فى قضية الرهائن الغربيين. فى البداية اعتقد كثيرون أن إطلاق سراح ثلاثة رهائن كان نتيجة ما قام به وايت. ولكن اتضح فيما بعد إطلاق سراحهم كان فى الواقع جزءاً من صفقات السلاح بين الولايات المتحدة وإيران، وأن وايت كان دون أن يعلم غطاءً لهذه الصفقات.
فى ٢٦ يوليو ١٩٨٦ أطلق فى لبنان سراح رهينة أخرى، مارتن لوثر جنكى. وأصدر الجهاد الإسلامى بياناً أوضح فيه أن الأمر تم "كبادرة حسن نية"، ولكن بات معروفاً الآن أنه فى مطلع نفس الشهر تلقت إيران شحنة إضافية من الوسائل القتالية. وهناك معلومات غير مؤكدة، أن إطلاق سراح رهينتين كان مرتبطاً أيضاً بدفع فدية بمبلغ غير معلوم، تم تسليمه للخاطفين عن طريق الكنيسة الكاثوليكية. ووصلت شحنة أخرى من الأسلحة إلى إيران فى أكتوبر ١٩٨٦، وبعدها أطلق سراح الرهينة دافيد جاكوبس فى الثانى من نوفمبر ١٩٨٦، وكان جاكوبس هو الرهينة الأخيرة التى يُطلق سراحها فى إطار الصفقة.
الواقع أن الأمريكيين لم يعتمدوا على المندوبين الإسرائيليين. وطلب كيسى رئيس الـCIA كتابةً من وزير العدل الأمريكى القيام 'بتتبع إلكتروني' لعميلين إيرانيين من المنتظر أن يصلا إلى واشنطن لإجراء مفاوضات حول إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى طهران. نقر كيسى أسماء العميلين الإيرانيين - السيد أسجارى ويعقوف نمرودى. لم تتضمن الوثيقة الخاصة بهذه الواقعة أية إشارة تُفسر لماذا اعتبرت السى آى إيه نمرودى هدفاً استخباريا، ولماذا استخدموا عبارة 'عميل إيراني'.
وقد دُهش نمرودى لدى سماعه هذه التفاصيل. وقال: "أنا فعلاً مندهش مما تقول. أنا لا أعرف شخصا اسمه اسجارى أو ما شابه. صحيح ذهبت إلى واشنطن فى التاريخ الذى ذكرته فى إطار ما أقوم به مع قمحي وإل شويمر بشأن إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين. ذهبت بصحبة (منوشهر) جوربان (أحد أبطال إيران كونترا). ويبدو أن اسم اسجارى كان مستعارا يستخدمه أو أن الأمريكيين كانوا ينادونه بهذا الاسم. حسب تلك الوثيقة أنا متأكد أنهم قاموا أيضاً بالتنصت على جهاز الاتصال الذى أعطونى إياه بالفعل للحاجة إلى إدارة العملية من أى مكان فى العالم. وهذا يؤكد أن الأمريكيين لا يهمهم شيء. فأنت تأتى بنية حسنة ولكى تساعدهم فى إطلاق سراح الرهائن، وهم من وراء ظهرك يتتبعونك".
وعندما ظهر استياء فى إسرائيل من الطريقة التى تعامل بها نمرودى وشويمر فى القضية، استبدلوهم بعميرام نير، مستشار رئيس الوزراء لشئون الإرهاب. وفى مقابله وضع الأمريكيون الكولونيل أوليفر نورث. وقد وجه نمرودى اتهامات حادة لنير، مُدعيا أنه تآمر عليه وعمل ضده.
بمرور الوقت اتضح أنه تحت المظلة الكبيرة للاهتمام بالرهائن تم تنفيذ صفقات أخرى غير محدودة لم يُعلن عنها أبداً بين إسرائيل والولايات المتحدة وإيران. صفقات سلاح مهولة من مئات الصواريخ من عشرات الأنواع، وأنظمة مراقبة النيران، ومدافع، وذخيرة. ويتذكر أحد الضالعين فى القضية: "علمنا جميعاً أن الأمريكيين، أى الجمهوريين الذين كانوا ضالعين فى الأمر، يخالفون القانون تماماً من جانبهم. ويمكن أن نحدد بشكل واضح أن للـ٥٠٠ إلى ٦٠٠ طن من الذخيرة التى نُقلت لإيران، التى لم تشتمل على أسلحة أو أجهزة سوى أنظمة الرؤية الليلية للدبابات وأنظمة الإرشاد الجوى للطائرات، قد ساعدتهم بقوة فى الحرب ضد العراق، ربما لدرجة حاسمة. وبصفة عامة لقد كان فى إسرائيل آنذاك عدد قليل جداً من المصانع التى يمكنها أن تبيع لإيران ولم تبع. فكل الصناعات العسكرية الحكومية والصناعات العسكرية الخاصة كانت ضالعة فى الأمر بعمق".
وتكشف دراسة الوثائق الداخلية لدى الجانب الإسرائيلى فى قضية إيران كونترا أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست وحدها التى أمدت الحركات السرية فى أمريكا الوسطى بالسلاح فى إطار الصفقة. وحسب مصادر مختلفة، فقد فعلت إسرائيل ذلك أيضاً. لقد سافر مندوبو إسرائيل إلى البرتغال وأسبانيا ومن هناك على متن طائرات تابعة للـCIA إلى أمريكا. وباعوا رشاشات خفيفة وثقيلة، وقنابل مختلفة، وقذائف مدفعية وبكميات هائلة. وبدأت قضية لها خصوصيتها وهى ضرورة تزويد أمريكا الجنوبية وإيران أيضاً، بذخيرة لمدفعية روسية، موجودة هناك بكثافة، وبخاصة قذيفة مدفعية ذات قطر ١٣٠مم.فى البداية فكروا فى افتتاح خط إنتاج إسرائيلى لهذه القذائف. ثم ما لبثوا أن وجدوا مصنعاً فى النمسا، اسمه هيتنبرجر، وكان مستعداً ليتحمل مسئولية المشروع.
أراد النمساويون الحصول على رسوم توضيحية للقذيفة وكذلك نموذج لواحدة منها، حيث كانت توجد فى المخازن الإسرائيلية. ولأن الأمور تتم بمعرفة الموساد، كان يجب اتخاذ إجراءات غير تقليدية وبالتالى انضم أحد الضالعين فى الصفقات - من باب التمويه - إلى طاقم طائرة العال المتجهة إلى النمسا. وفى ١٧ يونيو ١٩٨٤ وصل مندوب المصنع النمساوى إلى مطار Schwecht فى فيينا لاستلام النموذج.
قناة أخرى لتزويد إيران بالسلاح فُتحت عبر دولة أوروبية. تاجر سلاح ولديه علاقات طيبة مع طهران اشترى من إسرائيل معدات كثيرة، منها حواجز الكترونية، وأسلحة، نظارات مُكبرة للرؤية الليلية وغير ذلك. هذه التجهيزات نُقلت عبر أوروبا

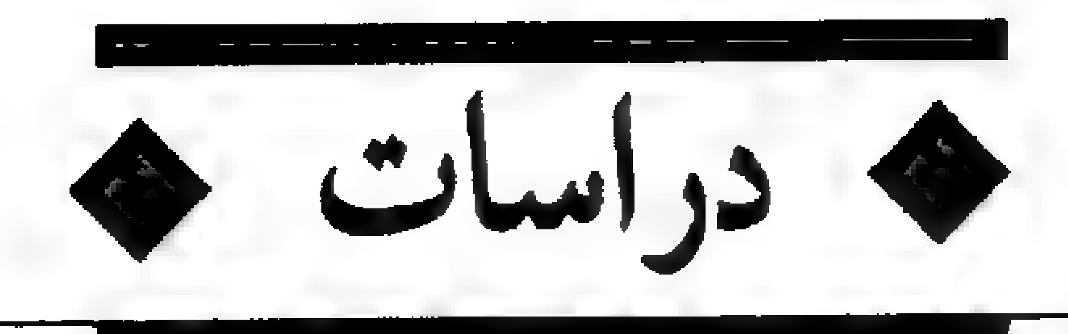
إلى إيران. تجهيزات أخرى، وبخاصة متفجرات وبارود بيعت إلى إيران عن طريق الشركات العاملة في تفكيك المتفجرات من الألغام والقنابل اليدوية. وحُملت الشحنة على شاحنات في إسرائيل ومنها نقلت إلى إيران جواً أو بحراً، عبر محطة وسيطة.
إلى أن تفجرت القضية لم يدرك مهندسو العملية في الجانب الأمريكي والإسرائيلي كيفية التعاطي مع مواقفهم في الصراعات الداخلية الإيرانية. ففي مايو ١٩٨٦ توجه المستشار روبرت مكفرلين إلى طهران، ومعه عميرام نير وأوليفر نورث. تصوروا أن يلقوا معاملة لا تقل عن بروتوكولات استقبال الملوك وأن رافسنجاني بنفسه سيأتي لاستقبالهم، ولكن بدلاً من ذلك استقبلتهم معاملة مُهينة. ومن خلف ظهر نير حاول الأمريكيون إنشاء قناة سرية أخرى مع طهران ليست عن طريق إسرائيل، ولكن بمساعدة صادق طباطبائي، الذي كان يشغل آنذاك منصب 'سفير خاص' للخميني للشئون بالغة الحساسية، وعن طريق أحمد رافسنجاني. لقد قرروا أن يوجهوا لهذه القناة معظم جهودهم، رغم تحذير الـCIA من أن جوربان قد ينسف في هذه الحالة الأمر برمته. وبالفعل، حاول جوربان، الذي أدرك أن الأمريكيين يحاولون الالتفاف عليه، أن يشتكي الأمر إلى نير وعندما لم يجد في ذلك أثراً. توجه إلى أكبر منافس لرافسنجاني، آية الله منتظري ووضع بين يديه كل التفاصيل المتعلقة بالقضية. أمر منتظري بإرسال الملف بالكامل - بما في ذلك شحنات الأسلحة الأمريكية إلى إيران وزيارة المستشار مكفرلين لطهران - إلى الشيخ إسماعيل حليق، ممثله في لبنان. وسارع حليق بتمرير المعلومات إلى حسن صبرا رئيس تحرير مجلة 'الشراع' اللبنانية.
في ٣ نوفمبر ١٩٨٦ نشرت الشراع المعلومات الأولى عن القضية. في البداية لم يكترث الغرب بالتعامل مع القضية، لكن بدأت التحقيقات الصحفية تنبش في الموضوع وكشف الصحفيون عن أن الأمر ليس مجرد قصة خيالية أو دعابة. بعد حوالي ثلاثة أسابيع سقطت طائرة في نيكارجوا كانت تحمل شحنة أسلحة إلى الكونتراس. وقال الناجي الوحيد إنه أرسل بواسطة الـCIA.
وبدأت أطراف القضية تتماسك. من داخل إيران استغل منتظري القضية لهزيمة رافسنجاني، فاضطر الأخير للخروج إلى الرأي العام والاعتراف بما أقدم عليه. وفي خطبة طويلة ومُفصلة أمام الجمهور في طهران؛ قال رافسنجاني: "في أوان الحرب يمكن أن نشتري السلاح ولو من الشيطان". وهنا أتى على ذكر زيارة الوفد الأمريكي: "علمنا بمجيء الأيرلنديين (بالمناسبة كان نورث ومكفرلين ونير يحملون جوازات سفر أيرلندية مزورة) على طائرة تحمل أسلحة، ولكن عندما هبطت الطائرة اكتشفنا أنهم أمريكيون يرغبون في إجراء مفاوضات معنا. طلبنا منهم الانتظار، وذهبنا إلى الإمام فقال لنا لن نتحدث معهم وبالتالي أعدناهم من حيث أتوا".
بعد هذا النشر ظهرت عقبة جديدة في صفقة أخرى كانت في مراحل متقدمة من التنفيذ. قام منسق الصفقات من الجانب الإيراني أحمد رافسنجاني باستخدام مسكن حكومي فاخر في فرانكفورت لتنفيذ الصفقات، كان المحامي الذي مثّل الإيرانيين قد توسط قبل ذلك في صفقة ذخائر عملاقة لهم. وبعد تلك الصفقة ظهرت صفقة السلاح الضخمة مع الصناعات العسكرية والصناعات الجوية في إسرائيل، بقيمة ٨٢ مليون دولار. كانت المشكلة أن نفس المحامي قام في هذه الفترة بعدة صفقات للمملكة العربية السعودية وخدع السعوديين خلالها. وأصدرت السعودية ضده أمر اعتقال دولي وتم اعتقاله على الحدود بين النمسا وألمانيا. ومن حقيبة جيمس بوند التي كان يحملها تم الاستيلاء أيضاً على جميع الوثائق المتبادلة مباشرة بين رافسنجاني والحكومة الإسرائيلية. ولأسباب احتفظوا لأنفسهم بها، قام الألمان بنشر المستندات، فتفاقمت وتضخمت الحملة الدولية. وأدى الكشف عن الصفقة وقطع العلاقات التعاقدية بين إيران والولايات المتحدة إلى استئناف موجة الاختطاف في لبنان.
على خلفية ضغط الرأي العام اضطر الرئيس ريجان إلى تعيين لجنة تحقيق في قضية إيران جيت - كونتراس. وكان من بين ما شمله عمل اللجنة، مسألة هل الرئيس ونائبه كانا على علم بالصفقة. ريجان وبوش أنكرا ذلك، لكن شواهد أخرى أشارت إلى علمهم على الأقل ببعض الأحداث. وقد وبختهما اللجنة وقالت أنهما يتحملان المسئولية الإدارية في القضية. وقُدم نورث وبيوند كستر للمحاكمة وتمت إدانتهما بإجراء اتصالات غير قانونية، والخداع، والشهادة الكاذبة أمام الكونجرس، وتضليل العدالة وتدمير أدلة. وفي النهاية تمت تبرئتهما في الاستئناف لأسباب فنية. كما قُدمت لائحة اتهام ضد وزير الدفاع آنذاك، كاسبر واينبرجر، وفيما بعد مُنح عفواً من الرئيس بوش.
وفي إسرائيل حقق في القضية رئيس لجنة الخارجية والأمن وقتئذ، أبا إيبان، ومن قِبل وزارة الدفاع العميد (احتياط) رافائيل فيردي. وفي نهاية التحقيق اتضح فقدان مليوني دولار من أموال الصفقات. وبموجب توصية فيردي تشكل فريق خاص من الشرطة برئاسة المقدم إلكس شالوم. وأسقط هذا التحقيق كل التهم عن نمرودي، لكنه لم يُفسر اختفاء الأموال المفقودة.
كانت لقضية إيران جيت توابع كثيرة، لم يُحل بعضها حتى اليوم. كثيرون من أبطالها لم يعودوا بيننا. عميرام نير، المستشار الوسيم لرئيس الوزراء آنذاك شمعون بيريس لشئون الإرهاب، لقي مصرعه عام ١٩٨٩ في حادث تحطم طائرة غامض في المكسيك. الصحفي بوب ودوورد، الذي كشف عن فضيحة ووترجيت، قال إنه التقى بنير قبل أيام قليلة من موته وذكر له أن الرئيس جورج بوش الأب كان على علم بكل تفاصيل إيران جيت. رئيس اللجنة الذي عُين للتحقيق في القضية، قُتل أيضاً في تحطم طائرة. وفي يوليو ١٩٨٦ اكتُشف إصابة سيروس هاشمي، الذي عمل مع جوربان، بسرطان بالدم في حالة متقدمة. وبعدها

بيومين مات. كان هاشمى صحيح البدن، ولم تكن لديه أية مشاكل صحية قبل التدهور السريع فى حالته. ويليام كيسى، رئيس الـCIA فى تلك الفترة، توفى إثر إصابته بالتهاب رئوى حاد قبل أن يمثُل للشهادة أمام لجنة تاور. إسرائيلى آخر كان ضالعاً فى صفقات سلاح مع هاشمى وورد ذكره فى تقارير الـCIA بالإسم الكودى 'دافارى' لقى مصرعه فى ظروف غامضة فى أمريكا الجنوبية. وهناك إسرائيلى اسمه يتسحاق روزنبرج كان ضالعاً أيضاً فى الصفقات، أفلس وانتحر.
بعد سنوات من تفجُر القضية مازال الضالعون فيها من الإسرائيليين يتصارعون حول التفاصيل وحول المسار الدقيق للأحداث. هذا الصراع ظل فى خلفية الحرب بين صحيفة 'معاريف' التى اشتراها نمرودى، وصحيفة 'يديعوت أحرونوت' التى تسيطر عليها عائلة موزس. كان عميرام نير متزوجا من ابنة العائلة جودى موزس.
فى عام ١٩٨٧، فى أعقاب الكشف عن القضية، حدث تصعيد خطير آخر فى العلاقات الإيرانية الأمريكية حول 'حرب ناقلات النفط' فى الخليج الفارسي. وتدخل الأسطول الأمريكي للحفاظ على حرية الملاحة فى هذا الممر البحري، وضرب إحدى القطع البحرية الإيرانية. فى أعقاب ذلك أمرت إيران حزب الله باختطاف المزيد والمزيد من الرهائن الأمريكيين فى لبنان. وفى ٣ يوليو عام ١٩٨٨ أسقطت مُدمرة أمريكية بالخطأ طائرة ركاب إيرانية فوق الخليج. لقى جميع الركاب مصرعهم. ورداً على ذلك بدأت إيران، عن طريق منظمة أحمد جبريل، سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد أهداف وطائرات أمريكية. من ذلك، مثلاً، تفجير سيارة زوجة قائد المدمرة التى أسقطت الطائرة الإيرانية. وقد اعتُقل مُنفذ التفجير أثناء عملية 'أوراق الخريف'، بالاشتراك مع الاستخبارات الألمانية وجهات استخبارية أخرى، وهى العملية التى اعتُقل خلالها رئيس الشبكة الإرهابية، الفلسطيني حافظ الكموني، الذى كان نزيلا سابقاً بأحد السجون الإسرائيلية، وتم ضبط قنابل ذات صمامات تعمل بضغط الهواء، كانت مخصصة لتفجير طائرات أمريكية.
ولكن رغم التباعد بين الولايات المتحدة وإيران فإن قضية إيران جيت لم تنته تماماً. فقد واصلت إسرائيل بيع الأسلحة لإيران حتى عام ١٩٨٨، عندما اتضح لوزير الدفاع رابين، من تقرير عادى حول مواجهات مع مقاتلى حزب الله فى جنوب لبنان أن حزب الله أطلق على الجيش الإسرائيلى قذائف مدفعية من إنتاج مصنع سولتام. وأمر رابين على الفور بوقف أى صفقات بيع معدات عسكرية للقوقعة (وهو الاسم الكودى لإيران). هذا التوقف أدخل بعض المصانع التى اتفقت على مبيعات لإيران فى أزمات مالية، وتمخض عنه ما عُرف بـ'ليلة الكلاب' الشهيرة فى شركة سولتام، حيث سلطت فيها إدارة المصنع كلاباً على العمال الغاضبين نتيجة موجة الإقالات التى شملتهم.
وكانت لقضية إيران جيت تأثيراً آخر، أكثر إزعاجاً بمراحل عدة. إذ كان من بين الصفقات التى خُطط لها قبل فضح القضية ما أثار اهتماماً خاصاً لدى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، التى كانت، بطبيعة الحال، تضطلع بدور كبير فى هذه القصة. ففى إطار تلك الصفقة وافقت الولايات المتحدة على أن تبيع لوزارة الطاقة الإيرانية، على مراحل، اثنين من أجهزة الكمبيوتر السريعة. وكان المقصود جهازى كمبيوتر تعمل بأنظمة 'الديجيتال' من طراز VX 8350، شاملة التجهيزات المساعدة، والنقل والتركيب فى الموقع التابع لوزارة الطاقة فى أصفهان. وبمجرد مرور بضعة سنوات يتضح أن هذا الموقع كان من البذرات الأولى فى تطوير الأبحاث النووية الإيرانية، وسيُقام عليه فى المستقبل مصنع لتخصيب اليورانيوم، كحلقة أساسية فى سباق إيران لامتلاك قنبلة نووية.
لم يكن واضحاً فى إسرائيل بالتحديد ما الذى ينوى الإيرانيون عمله بالكمبيوترات فى أصفهان. فى المقابل بدأت تصل فجأة من الإيرانيين طلبات غريبة أخرى. فقد طلبوا مواد معينة، كان من الواضح أنه يمكن استخدامها فى الصناعات الخاصة بأسلحة غير تقليدية. ولم يعرفوا فى إسرائيل كيف يتعاملون مع هذه المعلومات. لقد كان معلوماً أن الإمام الخمينى منع تطوير الأسلحة غير التقليدية وأمر بوقف بناء المفاعل النووى فى بوشهر، مُعتبراً إياه عملاً 'غير إسلامي'. لكن المعلومات حول الطلبات الإيرانية لهذه التجارة الحساسة أخذت فى الحسبان.
فى إسرائيل سطع الضوء الأحمر بشدة.

*** هوامش:**

١ - تقع هذه الجزيرة فى القنال الإنجليزى شمال غرب أوروبا وتبعد ١٦٠ كم جنوب إنجلترا و١٦ كم عن سواحل فرنسا. وهى ليست جزءاً من المملكة المتحدة لكنها تتبع التاج البريطانى وتتمتع بشكل من الحكم الذاتي. وتقع مسئولية حمايتها على القوات البريطانية. سكانها ٩٠ ألف نسمة، وعاصمتها تسمى سانت هيلير والجزيرة تعتبر من أغنى مناطق العالم حيث يبلغ دخل الفرد حوالى ٤٠ ألف دولار سنوياً حسب إحصاء ٢٠٠٣ إذ يبلغ الناتج السنوى للجزيرة ٣,٦ بليون دولار. اقتصاد الجزيرة يقوم على الخدمات المالية والسياحة والتجارة الإلكترونية والأنشطة الزراعية والقليل من صيد الأسماك.

٢ - شركة تعمل فى مجال تسويق التكنولوجيا أسسها عام ١٩٧٠ رجل الأعمال ميخال ألفين المتوفى عام ١٩٨٦ بالاشتراك مع



٣

كتاب «عدم المساواة» - الجزء الأول

تحرير: أورى رام ونيتسا بركوفيتش - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

(١)

المواطنـة

بقلم: يوآف بيليد

المواطنة هى مصطلح معقد يحمل بين طياته معنى الانتماء لجماعة معينة، وتتحدد بناءً عليه حقوق عديدة وواجبات عديدة؛ كما يحدد هذا المصطلح معايير لمساهمة عناصر من الأفراد والجماعات لصالح المجتمع والدولة. ويجرى وصف طبيعة هذه العناصر والعلاقات الداخلية بينها باستخدام مفردات الخطاب المدنى المتعارف عليها فى المجتمع. والخطاب المدنى هو مجموعة الطرق الرسمية وغير الرسمية التى يُنظر بها إلى المواطنة فى ثقافة سياسية معينة وتلتزم بتنفيذها المؤسسات المختلفة للدولة.

تصف الوثيقة التأسيسية لدولة إسرائيل - المسماة «إعلان الاستقلال» - الدولة بأنها دولة الشعب اليهودى وبأنها دولة ديموقراطية فى نفس الوقت. وهذا الوصف المزدوج قائم على رؤيتين متناقضتين ومختلفتين للمواطنة مصدرهما خطابان مدنيان مختلفان بشأن المواطنة؛ وهما الخطاب المدنى الليبرالى الذى بموجبه يتمتع المواطنون بشكل محدد بالمساواة الكاملة فى الحقوق كأفراد (وبالتالى بالمساواة فى الواجبات)، والخطاب العرقى القومى الذى يرى أن الانتماء إلى المجتمع السياسى والحقوق المدنية المترتبة عليه هما جزء من هوية ثقافية تكتسب بالميلاد. وفى إسرائيل هناك خطاب مدنى ثالث بشأن المواطنة وهو الخطاب الجمهورى الذى يرى أن الحقوق لا تمنح بالتساوى لكل أعضاء الجماعة (حسب الخطاب القومى العرقي) وإنما ترتبط بمدى الإسهام لصالح المجتمع.

تفترض النظرية الليبرالية بشأن المواطنة أن المواطنة لها طبيعة فردية وعالمية وأنها تتسم بالمساواة والعلنية. ووفقاً لهذه النظرية فإن كل مواطن حر فى ذاته بغض النظر عن جوهر المجتمع المحيط به. بينما يقوم المجتمع نفسه على علاقات قائمة على الاتفاق والقبول، يبقى الأفراد فى إطارها غرباء كل عن الآخر من الناحية المبدئية. ووفقاً لهذه النظرية فإن المواطنة من الناحية الفعلية

هى مجموعة من الحقوق التى تهدف للدفاع عن نطاق الحرية الشخصية لكل فرد من أفراد المجتمع ضد اعتداء أى أفراد آخرين عليه وبالطبع ضد اعتداء الدولة عليه. ومن أكثر الصياغات انتشاراً لهذا التطور التاريخى لتلك الحقوق كتابات عالم الاجتماع البريطانى مارشال الذى ميز بين الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية التى تطور كل منها فى إطار مؤسسات المجتمع الملائمة له - كالمحاكم والمجالس التشريعية المنتخبة ودولة الرفاهية - فى مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الليبرالى المعاصر (Marshal ١٩٤٩، ١٩٧٣).

توصف حقوق المواطنة أو الحقوق المدنية بأنها تلك الحقوق التى تدافع عن الحريات التى يتمتع بها الفرد فى المجتمع الليبرالى مثل حرية التعبير والحركة وتكوين التنظيمات وحرية ممارسة المهنة وما إلى ذلك، وتدافع فى المقام الأول عن الملكية الفردية. وهذه الحقوق وفقاً لما يراه مارشال هى الحقوق الأساسية الضرورية لتطور المجتمع الرأسمالى، وقد تبلورت هذه الحقوق فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر. أما الحقوق السياسية التى تبلورت فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر فهى الحقوق الضامنة للديموقراطية، وتعنى قدرة الأفراد على التمتع بالمساواة فى المشاركة فى اتخاذ القرارات المصيرية الملزمة للمجتمع والهامة بالنسبة له. وهذه الحقوق السياسية هامة للدفاع عن الحقوق المدنية. أما الحقوق الثقافية التى نشأت فى القرن العشرين، فتضمن لأصحابها سواء الحد الأدنى من مستوى المعيشة المادى المناسب، أو المشاركة فى الإنجازات الثقافية للمجتمع (من خلال التعليم الإلزامى المجانى على سبيل المثال). وهذه الحقوق أيضاً ضرورية فى رأى مارشال للدفاع عن الحقوق الأخرى. جدير بالذكر أن مارشال كان يتوقع أن تؤدى المواطنة الليبرالية حسبما تبلورت فى أوروبا الغربية قبل منتصف القرن العشرين إلى تناقص الفوارق الطبقية فى النهاية، وأن تؤدى عملياً إلى الاختفاء التدريجى للفوارق الطبقية. كما توقع أن تؤدى من الناحية العملية أيضاً إلى الاختفاء التدريجى للمجتمع الرأسمالى بالوسائل السلمية.

يمكن تجسيد التعارض النظرى بين الخطاب الليبرالى والخطاب العرقى القومى بشأن المواطنة من خلال تحليل الوضع المدنى الشائك لمواطنى إسرائيل الفلسطينيين. فوفقاً لوجهة النظر الليبرالية من المفترض أن يتمتع هؤلاء المواطنين بالمساواة التامة فى الحقوق مع المواطنين اليهود. ووفقاً لوجهة النظر العرقية القومية من المفترض فى المواطنين اليهود أن يتمتعوا بحقوق أكثر لأن الدولة دولتهم فى النهاية. وقد تمت المواءمة بين هاتين النظريتين المتناقضتين فى الثقافة السياسية الإسرائيلية بالاستعانة بمبدأ ثالث من مبادئ المواطنة وهو المبدأ الجمهوري. ووفقاً لهذا المبدأ- الذى ساد فى مدن اليونان العتيقة التى كانت كل منها بمثابة دولة- فإن الحقوق المدنية ليست حقوقاً متساوية لكل فرد، ولكنها ليست قائمة بالضرورة على انتماء مبدئى محدد. حيث تعطى هذه الحقوق لكل فرد بناءً على إسهامه المشترك فى النهوض بالمجتمع، وهو ما يطلق عليه مقياس المواطنة الصالحة (Civic virtue). وقد كانت المواطنة فى الخطاب الجمهورى تعتبر عنصراً مؤسساً لمجتمع اخلاقى يحصل الأفراد فيه - أو يجب أن يحصل الأفراد فيه - على حقوقهم، ليس بشكل ثابت فى إطار الدفاع عن الحقوق الفردية فقط، وإنما كمشاركة فعالة فى تحقيق الصالح المشترك.

أدى الاستيطان اليهودى فى فلسطين الذى بدأ فى ظل ظروف متدهورة اقتصادياً وسياسياً وديموجرافياً إلى إقامة الاستيطان اليهودى كمجتمع عرقي جمهوري، أى كمجتمع له هدف أخلاقى مشترك - وهو تحقيق المبادىء الصهيونية- وتقتصر العضوية فيه على اليهود فقط. وتأسست المواطنة بناءً على الانتماء من ناحية (وأعنى الانتماء العرقى القومي) وبناءً على الإسهام فى تحقيق الهدف من ناحية أخرى. وتم وصف مقياس المواطنة الصالحة لهذا المجتمع «الطليعي» من خلال قيمتين مشتركتين، تتناسبان مع أسس الشرعية التى قام عليها المشروع الصهيوني، أحداهما هى الحقوق التاريخية لليهود فى أرض إسرائيل ونشاط الرواد لتخليص الأرض من أيدى العرب، الذى كان يتكون من العمل اليدوى والاستيطان الزراعى والخدمة العسكرية. فلكى يكون المرء من الرواد كان المطلوب منه شيئين. أولاً: أن يكون يهودياً. وثانياً: أن يعمل فى أعمال الخلاص المشار إليها. وبذلك تم وضع الأساس للتمييز بين المواطنة الصالحة وغيرها، ليس بين اليهود والعرب فحسب، وإنما أيضاً بين فئات مختلفة داخل المجتمع اليهودي، على أساس ما تم اعتباره إسهاماً من هذه الفئات فى مشروع الخلاص الصهيونى (١).

كان من الممكن عن طريق الخطاب الجمهورى تبرير إقصاء الفلسطينيين عن عضوية المجتمع السياسى الإسرائيلى دون الحاجة إلى المزاعم العرقية القومية التى تعد غير ليبرالية على الإطلاق. فوفقاً للخطاب الجمهورى بشأن المواطنة، ليس من حق الفلسطينيين الانتماء إلى المجتمع السياسي، ليس لأنهم غير يهود وإنما لأن هناك حاجة لتخليص أرض إسرائيل من بين أيديهم، وبالتالى فليس فى استطاعتهم المشاركة فى مشروع الخلاص الصهيوني. تجلت المصيدة التى سقط فيها الفلسطينيون فى إطار الخطاب المدنى الجمهورى بشكل أوضح فى مسألة الخدمة العسكرية. فأغلب الفلسطينيين لا يخدمون فى الجيش لأن الدولة لا تريد تجنيدهم بين صفوفه. ولكن عدم خدمتهم فى الجيش هى دليل قاطع على عدم إسهامهم للصالح المشترك للمجتمع، وبالتالى لا يصبح من حقهم التمتع بالمساواة فى المواطنة.

يرجع إقصاء المواطنين الفلسطينيين من المجتمع السياسى الإسرائيلى إذن إلى المنطق الداخلى للخطاب العرقى القومى بشأن المواطنة، ولكن يتم تبريره باستخدام مصطلحات الخطاب الجمهورى وليس باستخدام المصطلحات العرقية القومية. وبالتالى فإنه يصبح مقبولاً فى إطار الخطاب المدنى الليبرالي. وإلى جانب هذا فإن إقصاء الفلسطينيين عن المجتمع السياسى الجمهورى لا يعنى الإنكار التام لكون الفلسطينيين مواطنين فى إسرائيل. فليس فى استطاعة الخطاب الليبرالى أن يعطى الشرعية لوجود دائم لسكان ليس لهم حقوق داخل حدود الدولة (وذلك بعكس السكان الذين يخضعون للاحتلال، أو الذين يقيمون فى البلاد بشكل مؤقت، والذين لا يعتبرون جزءاً من الدولة نفسها). ويستوجب هذا الخطاب منح الفلسطينيين كأفراد حقوق المواطن الفردية. وبالتالى فإن اجتماع أساليب الخطاب الثلاثة بشأن المواطنة يُنشئ للفلسطينيين مواطنى إسرائيل وضعاً مدنياً ثانوياً شبه ليبرالى إلى جانب المجتمع السياسى الرئيسى وهو المجتمع اليهودى الجمهوري. وهذا هو ما يسمح بوصف إسرائيل بأنها ديموقراطية عرقية (سموحة ٢٠٠٠).

يجرى تفسير وضع السيطرة الذى يتمتع به الإشكناز فى المجتمع الإسرائيلى بصفة عامة بأنهم كانوا المستعمرين اليهود الأوائل فى البلاد. وقد قيل إن هجرة الشرقيين إلى إسرائيل لم تحدث على نطاق واسع سوى فى عام ١٩٤٨. وقد حدثت هذه الهجرة فى الوقت الذى كان المهاجرون الإشكناز القدامى فيه، ولا سيما العمالة المنظمة من بينهم قد وضعوا الأسس لهيكل النظام الحاكم، الذى احتفظوا فيه لأنفسهم بأفضل المواقع. غير أن نسبة المهاجرين الشرقيين- الذين وفدوا إلى إسرائيل فى فترة الاستيطان السابقة على قيام الدولة- لم تكن تقل عن نسبة الشرقيين بين يهود العالم فى تلك الفترة، وبلغت حوالى ١٠٪. وعلى سبيل المثال فقد هاجر يهود من اليمن إلى فلسطين فى نفس التوقيت الذى هاجر إليها فيه الآباء المؤسسون، فى إطار موجة الهجرة الأولى وموجة الهجرة الثانية. وكان من المفترض فيهم أن يحلوا محل العمالة الفلسطينية فى المستعمرات اليهودية. غير أن اليمنيين فشلوا فى العمل اليدوي، مثلهم فى ذلك مثل أقرانهم الإشكناز. ولكن بينما واصل المهاجرون الإشكناز تغيير التاريخ بإقامة المستعمرات الزراعية والمستعمرات التعاونية تم نبذ العمال اليمنيين إلى هامش المجتمع وإلى هامش ذاكرة التاريخ على حد سواء.

يعكس اختلاف المسار التاريخى للفئتين تفوق القدرة التنظيمية للعمال الإشكناز، التى وضعتهم فى وضع أفضل، يتيح لهم تسخير موارد المنظمة الصهيونية العالمية لصالحهم. ومع ذلك فقد برر الإشكناز ذلك عن طريق مد خط فاصل بينهم (كمثاليين) وبين العمال الآخرين (العاديين). فقد كان العمال المثاليون هم أولئك الذين تركوا طيبات الحياة فى أوروبا وإمكانية الهجرة لأمريكا وفضلوا العمل الزراعى فى أرض إسرائيل. وفى نفس الوقت فإن العمال العاديين لم يكونوا بالضرورة عمال زراعة ذوى خبرة، حسبما يلمح إليه مضمون الاسم. فلم يكن أغلب اليمنيين على هذا النحو. ولكن هذا الوصف كان يطلق على من اعتاد العمل الشاق، والحياة فى ظروف غير مريحة، والطاعة، وقبول جور رب العمل، وبالطبع الاكتفاء بالقليل، والرضا بنصيبه. كان العمال المثاليون هم الرواد الذين مهدوا الطريق وحددوا القيم الأساسية للمجتمع. أما العمال العاديون فقد كانوا بمثابة جنود المشاة فى المعركة التى تخوضها الحركة الصهيونية، وكانوا يوفرون الكم المطلوب من العمال لخدمة الجهود المتميزة التى يقوم ببذلها الرواد (الذين يمثلون الكيف فى مقابل هذا الكم).

يهدف هذا التمييز بين الكم والكيف إلى سد الثغرة بين تباهى الرواد بأنهم رأس الحربة المتميز والمتفاني- الذى يتسم بارتفاع مقياس المواطنة الصالحة لديه، والذى يستحق لهذا السبب قدراً أكبر من الحقوق- من ناحية، وبين الحاجة إلى جذب جماهير اليهود إلى أرض إسرائيل من ناحية أخرى. وكان لهذا التمييز أهمية قاطعة فى العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، عندما وجد الرواد- الذين احتلوا الآن كافة المواقع المتميزة فى المجتمع - حاجة لمواجهة موجة الهجرة الشرقية الكبرى. وبما يتفق مع نظرية المواطنة- القائمة على الأساس العرقى الجمهورى والتى تبنتها حركة العمل - فقد حصل العمال الشرقيون، باعتبارهم عمال يهود وبما يتفق مع قانون العودة، على جميع حقوق المواطنة والحقوق السياسية الفردية. ولكنهم فى نفس الوقت نُبذوا إلى هامش المجتمع، وبُذلت جهود طائلة للحيلولة دون انخراطهم فى تنظيمات سياسية خاصة بهم.

تم استخدام التمييز بين الكم والكيف أيضاً لتبرير المكانة الثانوية التى حظيت بها النساء فى المجتمع الإسرائيلي. ففضلاً عن التمييز الذى عانت منه النساء فى المجتمعات الغربية، والتى يتقبلها الخطاب المدنى الليبرالى ويعتبر لها ما يبررها، تعانى النساء فى إسرائيل أيضاً من تمييز ناتج عن الخطاب المدنى بالطريقتين الأخريين الجمهورية والعرقية القومية. فكلتا الطريقتين تنظر إلى إسهام النساء فى المجتمع على أنه إسهام كمي. وبالطبع فإن وضع النساء غير الإشكنازيات فى المجتمع الإسرائيلى أكثر صعوبة. يتسم الخطاب المدنى الجمهورى بالصلة الوثيقة فى إطاره بين المواطنة الصالحة والعسكرة الصالحة (التى تتمثل فى أداء الخدمة العسكرية فى وحدات مقاتلة). وتزيد هذه الصلة قوة فى إسرائيل بسبب النزاع القومى المتواصل. ورغم أن إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تطبق نظام الخدمة العسكرية الإلزامية على النساء، فمن المعروف أن الخدمة العسكرية المشتركة لا تسهم فى زيادة المساواة بين الجنسين، بل العكس. يتسم المجتمع اليهودى فى إسرائيل- باعتباره مجتمع مستعمرين استعماري- بانتشار

الخوف الديموجرافى فيه بشدة، بحيث أصبح موضوع المواليد من المواضيع شديدة الأهمية، وبحيث أصبحت الأمومة أهم إسهام يقدمه النساء إلى المجتمع. ويؤثر هذان العنصران بشكل مشترك تأثيراً سلبياً شديداً على الوضع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للنساء فى إسرائيل.
يضاف إلى ما سبق أن وزن الخطاب العرقى القومى فى الثقافة السياسية الإسرائيلية- الذى يتجلى فى المقام الأول فى وصف الدولة بأنها دولة يهودية- لم يسمح حتى الآن بتطبيق أحد المبادىء الأساسية للدولة الحديثة على إسرائيل. وأعنى بذلك مبدأ فصل الدين عن الدولة. ونتيجة لهذا أصبحت المسئولية عن مجال الأحوال الشخصية، وخاصة الزواج والطلاق، قاصرة على رجال الدين ومؤسسات القضاء الشرعى اليهودية وغير اليهودية. وحيث أن اليهودية والإسلام على حد سواء يعتبران النساء أدنى فى المرتبة من الرجال فإن النساء فى إسرائيل يعانين من تمييز خطير فيما يتعلق بالحق المدنى الأساسى (٢) فى إقامة أسرة أو فى التحلل من الرباط الأسري.
نخلص من هذا إذن إلى أن طبقة الصفوة اليهودية الإشكنازية الرجالية فى إسرائيل قد استخدمت النظرية الجمهورية بشأن المواطنة حتى سنوات قليلة مضت لإضفاء الشرعية على الحقوق المبالغ فيها، التى أخذتها لنفسها عن طريق السيطرة على الدولة والمؤسسات العامة أثناء تنفيذ المشروع الاستعمارى الصهيوني. وفى نفس الوقت فقد صودرت كافة وسائل الصراع القانونية من الفئة المقهورة فى المجتمع- وهى الفلسطينيين سكان المناطق المحتلة- وذلك بحكم اعتبار أبنائها رعايا وليس مواطنين.
ولكن اعتباراً من العقد الثامن من القرن العشرين حدث تطوران منفصلان، ولكنهما متوازيان، فى مواقف هاتين الفئتين تسببا فى إضعاف تأثير الخطاب المدنى الجمهورى وتعاظم تأثير الخطابين الآخرين.
أتاح النمو السريع للاقتصاد الإسرائيلي، ولا سيما منذ عام ١٩٦٧، لطبقة الصفوة الإشكنازية العريقة التغلب اقتصادياً على قيود المرحلة الاستعمارية التى كانت تعيش فيها منذ بداية الحركة الصهيونية، وشق طريقها إلى الخارج للوصول إلى العالم الكبير.
ونتيجة لذلك فقدت قدراً كبيراً من اهتمامها بالحفاظ على تفوق الخطاب المدنى الجمهورى مع التأكيد على أنه نتج عن وجود دولة تعبوية قوية وأسطورة اجتماعية تقدس العمل الجماعي. وعلى الجهة الأخرى من السلم الاجتماعى قرر الفلسطينيون الذين ليسو مواطنين تبنى وسائل صراع غير قانونية وبدأوا الانتفاضة الأولى فى محاولة للانتقاص من الامتيازات الاقتصادية المترتبة على الاحتلال. وفى ظل هذا الوضع الذى يتعرض فيه نظام المواطنة الإسرائيلى للهجوم من كلا الجهتين بدأ يعيد بناء نفسه، مع إعطاء مساحة أكبر للتغيرات الليبرالية فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية. وكانت إعادة تنظيم نظام المواطنة على هذا النحو هى التى أتاحت - بل واستوجبت - التغيير فى تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين، حسبما تمثل فى اتفاقيات أوسلو الموقعة عام ١٩٩٣.
عبرت اتفاقيات أوسلو عن الشعور الذى ساد بعد الانتفاضة الأولى بأن إسرائيل قد فشلت فى محاولتها ضم المناطق المحتلة وسكانها الفلسطينيين إليها. وكان المبدأ الذى تضمنته الاتفاقية هو الفصل بين الطرفين «بحيث نكون نحن هنا وهم هناك». وفور تنفيذ الاتفاقيات بدأ إقصاء العمال الفلسطينيين الذى لا يحملون الجنسية الإسرائيلية عن سوق العمل الإسرائيلى واستبدالهم بعمالة وافدة من كافة أنحاء العالم. وبذلك أضيفت إلى المجتمع الإسرائيلى فئة جديدة من المقيمين الذين لا يحملون الجنسية ولا يتمتعون بالمواطنة، والذين كان من الممكن استغلالهم دون أى قيود تقريباً طالما ظل السوق محتاجاً لهم كقوة عاملة. وعندما تسببت الأزمة الاقتصادية التى نجمت عن اندلاع الانتفاضة الثانية فى جعل هؤلاء العمال عبئاً لا لزوم له، تم طرد الكثيرين منهم من إسرائيل بوحشية. وفى نفس الوقت تم منح الجنسية الإسرائيلية للمهاجرين من الاتحاد السوفيتى الذين يعتبرون هم أيضاً عمالة مهاجرة بعد أن اعتبرتهم الدولة يهوداً.
اندلعت الانتفاضة الثانية مع انهيار اتفاقيات أوسلو فى نهاية عام ٢٠٠٠ نتيجة لوجود ثلاثة صراعات اجتماعية وسياسية مختلفة فى نفس الوقت، وهي:
١- الصراع بين مؤيدى السياسة الليبرالية الاقتصادية وبين ضحاياها من اليهود، وعلى رأسهم أكثر الفئات فقراً من الشرقيين، الذين كانوا الضحايا اليهود الأساسيين لسياسة المواطنة القديمة. حيث بدأ هؤلاء فى تنظيم صفوفهم اعتباراً من منتصف العقد الثامن من القرن العشرين تحت راية الخطاب العرقى القومي، وناضلوا ضد سياسة الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما من خلال مزاعم دينية قومية.
٢- الصراع المتواصل بين إسرائيل والفلسطينيين.
٣- الصراع بين مؤيدى ومعارضى اتفاقيات أوسلو.
منذ اندلاع الانتفاضة الثانية حتى عام ٢٠٠٤ زاد تأثير الخطاب المدنى الليبرالى وكذلك الخطاب العرقى القومي، مع تقسيم الساحة بينهما. وكانت يد الخطاب الليبرالى بشأن المواطنة والجنسية على المستوى الاقتصادى الاجتماعى هى العليا. أما على

مستوى العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين المواطنين وغير المواطنين على حد سواء، فقد تغلب الخطاب العرقى القومي. بينما لم يعد الخطاب المدنى الجمهوري- الذى ظل لسنوات يجمع بين الخطابين الآخرين- قادراً على الاستمرار فى أداء مهمته. وفى ظل النظام السياسى الديموقراطى أصبح الوضع فى هذا المجال غير مستقر. وبالفعل فإن النظام السياسى الإسرائيلى بدأ يعانى من عدم الاستقرار، ولا سيما فى ظل قيادة آرئيل شارون.

إن الجمع بين اعتراضات دولة الرفاهية فى ظل الخطاب المدنى الليبرالى وبين تصعيد النزاع القومى - فى ظل الخطاب العرقى القومى - شديد الخطورة على النظام الديموقراطي. وكما سبق القول، فوفقاً لتحليل مارشال، هناك أهمية للحقوق الاجتماعية من أجل الدفاع عن الحقوق السياسية، وهناك أهمية للحقوق السياسية من أجل الدفاع عن الحقوق المدنية. وقد تناقصت الحقوق المدنية لجميع المواطنين فى إسرائيل فى الفترة الأخيرة، وأصبحت هناك ضغوط مستمرة على الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين. وكما تقول الفيلسوفة «حنا ارندت» فإن الاعتداء على الحقوق الإنسانية لمن لا يتمتعون بالمواطنة فى المجتمع يكون عادة الخطوة الأولى نحو الاعتداء على حقوق المواطنين أنفسهم. وسياسة إسرائيل نحو من لا يحملون الجنسية الإسرائيلية ولا يتمتعون بالمواطنة - من الفلسطينيين فى المناطق المحتلة - ونحو العمالة المهاجرة، لا تبشر بالخير بالنسبة لمستقبل النظام الديموقراطى فى إسرائيل.

---

(٢)

جماعـات الصفـوة

بقلم: دانيئيل ميمان

الصفوة (elite) فى رأى بوتنام (Putnam ١٩٧٦) هى مجموعة تمثل أقلية فى المجتمع، ولكنها تحتفظ لنفسها بالقوة الاجتماعية التى تتيح لها السيطرة والتأثير الحاسم على المجتمع أو على قطاعات عريضة منه. وفى مقابل ذلك فإن الجمهور من الناحية العددية يمثل أغلبية المجتمع، ولكنه غير منظم ويفتقر إلى القوة، وبالتالى فإن جماعات الصفوة هى التى تتولى تعبئته وتوجيهه حيث تشاء. ويرجع مصدر قوة الصفوة إلى احتكارها النسبى لموارد نادرة، مثل النفوذ السياسى والقدرة المالية والمكانة الاجتماعية والمعلومات والارتباط بالرموز والسيطرة على القوة المادية وما شابه ذلك. ورغم النفوذ الذى تتمتع به الصفوة فإنها فى حاجة إلى الشرعية التى يكفلها لها تأييد الجمهور.

هناك نظريات أخرى اقترحت آليات لتوزيع القوة والنفوذ فى المجتمع (Knock-١٩٩٠). تزعم نظرية التعددية أن اللاعبين الرئيسيين فى المجتمع هم الجماعات ذات المصالح، وهى تنظيمات تتكون من شخصين فأكثر يجمع بين أعضائها هدف مشترك، يجعلهم يعملون من أجل التأثير على السياسة العامة. ووفقاً لنظرية التعددية، فهناك تنافس بين جماعات المصالح، حيث تتمتع كل جماعة من هذه الجماعات بنفوذ خاص، ولكن ليس من بينها من تتمتع بأفضلية عن الأخرى. ويأتى تحديد السياسة كنتيجة للمساومة بين هذه الجماعات. أما نظرية الصراع الطبقي، أو النظرية الماركسية فقد زعمت - بعكس نظرية التعددية- أن النفوذ غير مقسم بين جماعات متنافسة، واتفقت مع نظرية الصفوة فى أن النفوذ مركز ومجمع. ولكنها بعكس نظرية الصفوة زعمت أن النفوذ مجمع فى يد طبقة مسيطرة. فمصدر قوة الطبقة الرأسمالية هو السيطرة على أدوات الإنتاج، وبالتالى فإن القوة الاقتصادية هى القوة الأساسية التى تؤثر على المجتمع. ويتعارض هذا الزعم مع نظرية الصفوة التى زعمت وجود نوعين مختلفين من القوة فى المجتمع.

اختلف الباحثون فى الصفوة فيما إذا كان يجب أن يتحدثوا عنها بصيغة المفرد أم بصيغة الجمع. ولم يكن هذا مجرد خلاف لغوى وإنما كان خلافاً حول ما إذا كانت هناك جماعة صفوة واحدة أم عدة جماعات، تتعدد حسب تعدد مجالات النشاط الإنساني.

وفى هذا الصدد من الممكن أن نميز بين أنواع متعددة من الصفوة، ومن بينها جماعات الصفوة من صناع القرار، فى مقابل جماعات الصفوة ممن ليس لهم علاقة بصنع القرار. يستمد النوع الأول قوته من المنظمات التى يرأسها. وترجع قوة هذه المنظمات إلى سيطرتها على موارد نادرة، منها السياسية ومنها المرتبطة بالوظائف البيروقراطية ومنها الاقتصادية والقضائية والعسكرية. وبالتالى فهناك أكثر من جماعة من جماعات الصفوة صانعة القرار. وعلى الجانب الآخر فإن قوة جماعات الصفوة التى لا علاقة لها بصنع القرار ليس لها علاقة برئاسة أعضائها لمنظمات. ومن بين أمثلتها الصفوة الثقافية والإعلامية والأكاديمية. ويمكن التمييز

أيضاً بين جماعات الصفوة المنتخبة وغير المنتخبة. فالصفوة السياسية فى النظم الديموقراطية الليبرالية تكون منتخبة، بينما يكون الصفوة من ذوى الوظائف البيروقراطية والقضائية والعسكرية معينين.

يتناول الباحثون فى جماعات الصفوة موضوعات متعددة ويختلفون فيما بينهم فى أمور كثيرة. أول هذه الأمور كيفية رصد أعضاء طبقة الصفوة. وقد طرح الباحثون عدة وسائل لذلك. ومن بين هذه الوسائل تحليل وضع المؤسسات؛ فأعضاء طبقة الصفوة هم شخصيات تحتل مراكز قوة رسمية فى مؤسسات الدولة. وهناك وسيلة أخرى وهى تحليل مكانة الشخصيات؛ فأسماء أعضاء جماعات الصفوة تتردد فى الرسائل الإعلامية والمعلوماتية الصادرة عن المواقع القيادية فى المجتمع باعتبارهم أبرز ذوى النفوذ وذلك بغض النظر عن موقعهم الرسمى فى مؤسسات الدولة. والوسيلة الثالثة هى تحليل مجموعة الشخصيات المشاركة فى صنع القرار؛ فأعضاء الصفوة ينتمون إلى المجموعة المشاركة فعلياً فى صنع القرار فى مجال محدد. وآخر هذه الوسائل هو تحليل شبكات صنع القرار؛ فأعضاء الصفوة هم الوحيدون المشاركون فى شبكات صنع القرار وفى شبكات النفوذ فى مجالات سياسية مختلفة.

أما الأمر الثانى الذى يشغل المعنيين بهذا المجال فهو التركيبة الاجتماعية لطبقة الصفوة وطرق الوصول إليها ومكانة أبناء هذه الطبقة والقيم التى لديهم. وتتناول البحوث السمات الاجتماعية الديموجرافية لجماعات الصفوة، مثل السن والنوع والأصل العائلى والعرقى والطبقى والثقافة ومكان السكن وما إلى ذلك من سمات. وبالإضافة إلى التركيبة الاجتماعية يهتم الباحثون أيضاً ببحث طرق الانضمام إلى الصفوة. وهناك نمطين لهذا: الأول رأسى ويكون عن طريق الدخول إلى مركز صفوة يسيطر عليه فرد واحد أو مجموعة أفراد لا يشكلون جماعة صفوة متماسكة، والثانى أفقى ويكون عن طريق انتقال مجموعات أو أفراد من إحدى جماعات الصفوة لغيرها. تركز أغلب البحوث على كيفية الالتحاق بركب طبقة الصفوة، بينما تركز قلة منها على الانتقال من جماعة لأخرى داخل طبقة الصفوة. وهناك خلافات حول مدى تمثيل الصفوة للسكان. حيث يعتقد بعض الباحثين أن تركيبة الصفوة تمثل الطبقات السكانية، وهو ما يعنى تمثيل مصالح جماعات السكان فى عملية صنع القرار. ويرفض باحثون آخرون - من بينهم كاتب هذا المقال - هذا الزعم. ويعتقدون أن المصالح التنظيمية التى باسمها يعمل أبناء الصفوة ومصالحهم الشخصية - وكذلك الصلات والعلاقات بينهم - شديدة الأهمية لعملية صنع القرار.

تشغل بال المهتمين بهذا المجال مشكلة ثالثة وهى أنماط صنع القرار، والتفاعل بين الجماعات المكونة لطبقة الصفوة. يزعم البعض أن المشاركين فى صنع القرار فى مجال معين يضعون فى اعتبارهم مصالح جماعات الصفوة غير المشاركة فى صنع القرار. وهذا النمط فى التصرف يمنع ظهور صراعات مدمرة، ويسهم فى الحفاظ على قواعد اللعبة بين الجماعات المكونة لطبقة الصفوة. وقد أشار الباحثون إلى مجموعة الميادين التى تنشأ فيها لقاءات وتحالفات بين شخصيات تنتمى لإحدى جماعات الصفوة وشخصيات تنتمى لجماعة أخرى من جماعات الصفوة. ومنها مؤسسات صنع القرار كمجالس الإدارة الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية والثقافية، والنوادى الاجتماعية، والمنتديات السياسية، وشبكات الأصدقاء، واللقاءات غير الرسمية فى المناسبات الاجتماعية أو فى شبكات المعارف والعلاقات الأسرية.

من بين الأمور التى تشغل الباحثين على نطاق واسع فى هذا المجال أيضاً أنماط التكامل بين الجماعات المكونة لطبقة الصفوة. يزعم البعض أن هناك مجموعة محدودة من عناصر الصفوة يتجمع فى يدها النفوذ، وأشاروا إلى مجموعة من الآليات التى يحدث هذا التكامل عن طريقها. يساعد النوع الأول من الآليات فى خلق اتفاق كامل فى الرأى والمصالح، عن طريق المدارس الخاصة التى يلتحق بها أبناء طبقة الصفوة المستقبلية على سبيل المثال أو عن طريق التزاوج بين أبناء الصفوة أو النوادى الاجتماعية التى يشتركون فيها. أما النوع الثانى من الآليات فيبحث عن طرق خلاقة لاستبعاد من لا ينتمون للصفوة ولحل النزاعات داخل جماعة الصفوة الواحدة أو بين جماعات الصفوة المختلفة. ويحدث التكامل هنا على سبيل المثال من خلال الملكية المشتركة للشركات وعن طريق الاستشارات الاقتصادية المشتركة أو عضوية مجالس الإدارات. أما النوع الثانى من أنواع التكامل بين جماعات الصفوة فيكون من خلال المؤسسات التى تهدف لتحقيق المصالح السياسية لأعضاء جماعة أو أكثر من جماعات الصفوة. مثال ذلك منظمات الضغط ورعاية المصالح فى قطاعات اقتصادية معينة أو مؤسسات رعاية المصالح العامة المشتركة للاعبين الاقتصاديين المختلفين.

وأما المجال الأخير الذى يشغل الباحثين فهو العلاقات بين جماعات الصفوة والجمهور العريض. حيث يزعم الباحثون وجود ارتباط متبادل بين جماعات الصفوة وغير الصفوة. حيث تقوم جماعات الصفوة إلى حد كبير بتحديد ملامح الحياة العامة للجمهور، وهناك عدة وسائل للتأثير على الجمهور منها استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها، وتحديد ملامح الطريقة التى يفكر بها الجمهور، والسيطرة على أولويات الجمهور. ولكن الجمهور العريض لديه هو الآخر قوة يقيد بها حدود عمل جماعات الصفوة. فليس من الممكن أن تستمر السيطرة باستخدام العنف والقوة فقط إلى الأبد. ولذلك فإن جماعات الصفوة

تحتاج إلى الشرعية. ويمكن كسب الشرعية عن طريق الوسائل التنظيمية المختلفة، مثل الانتخابات أو الاحتفاظ بقنوات مفتوحة إلى مراكز الصفوة. ويتحقق تأثير الجمهور على الصفوة أيضاً عن طريق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. التى تمثل مصالح الجمهور مثل الأحزاب وجماعات المصالح وجماعات الضغط، وفضلا عن ذلك فإن وسائل الإعلام الجماهيرية والرأى العام يلعبان دوراً أساسياً فى التأثير على جماعات الصفوة.

يؤدى تجميع القوى الاجتماعية فى أيدى أفراد قلائل فى المجتمع إلى التشكيك الفعلى فى إمكانية وجود نظام ديموقراطي. ويزعم البعض أن من الممكن التغلب على هذا التناقض ونشر النظام الديموقراطى الليبرالي، ليس باعتبار أنه نظام قائم على الحريات الفردية والانتخابات الحرة فحسب، وإنما أيضاً باعتباره الهيكل السياسى الذى يشهد المنافسة والصراع غير العنيف بين جماعات الصفوة. وفى هذا الصدد أشار الباحثون إلى وجود ثلاث تركيبات للصفوة على الأقل: الأولى هى الصفوة الموحدة القائمة على الاتفاق، والثانية هى الصفوة الأيديولوجية القائمة على الاتفاق، والثالثة هى الصفوة غير القائمة على اتفاق. يوجد النوع الأول فى النظم الديموقراطية والنوع الثانى فى النظم غير الديموقراطية. يتسم النوع الأول بكثرة جماعات الصفوة واستقلاليتها كل عن الأخرى. وتتسم جماعات الصفوة غير المرتبطة بالدولة باستقلالية تفوق تلك التى تتسم بها الجماعات التى ترتبط بالدولة. أما جماعات الصفوة التى ترتبط بالدولة فتتسم بالاستقلالية النسبية مقارنة بجماعات الصفوة السياسية المنتخبة. والشيء المشترك بين جماعات الصفوة فى هذه التركيبة هو الاتفاق على قواعد اللعبة وعلى شفرات السلوك السياسي، وكذلك وجود قنوات اتصالات مفتوحة بما يسمح بالتداخل بينها وإشراكها فى مؤسسات صنع القرار.

فيما يتعلق باستمرارية وتغيير سمات جماعات الصفوة فى إسرائيل. كان التغيير الرئيسى مرتبطاً بتغير تركيبة الصفوة، من جماعة صفوة واحدة مسيطرة إلى عديد من جماعات الصفوة تتصدرها الصفوة السياسية. وقد تجلت الاستمرارية فى تركيبة جماعات الصفوة وفى العلاقات بينها. وسيركز القسم التالى من المقال على جماعات الصفوة المرتبطة بصنع القرار، وهى الصفوة السياسية والبيروقراطية والعسكرية والاقتصادية.

تأسس المجتمع الإسرائيلى كمجتمع جديد بقرار حيث أسسته جماعات صفوة سياسية كانت تعتنق أيديولوجية مشتركة. وأقامت هذه الجماعات الأيديولوجية السياسية- باستخدام موارد مختلفة- مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وقامت عن طريقها بتحقيق الأيديولوجية الصهيونية وتحصين مكانتها. وفى الفترة السابقة على قيام الدولة (التى تسمى فترة الاستيطان) دخلت السياسة فى مجالات حياتية عديدة، ومن هنا جاءت هيمنة طبقة الصفوة السياسية. ومع قيام الدولة زادت هيمنة الصفوة السياسية وذلك نتيجة للجمع بين عدة عناصر وهى : إقامة مؤسسات الدولة واستمرار الصراع الإسرائيلى العربى واستيعاب الهجرة الجماعية فى العقد الخامس من القرن العشرين والسيطرة المركزية على الموارد وإعادة توزيع الموارد بناءً على معايير سياسية وحزبية.

إلى جانب هذا تسبب قيام الدولة فى تغييرات فى تركيبة الصفوة، كان من أهمها ظهور جماعات صفوة جديدة مثل صفوة البيروقراطيين من موظفى الدولة والصفوة الاقتصادية والصفوة العسكرية. وأدت إقامة مؤسسات ومنظمات الدولة الحكومية وغير الحكومية، وإعادة توزيع السلطات بين الدولة والمؤسسات والمنظمات المختلفة التى كانت تعمل قبل قيام الدولة، إلى بلورة جماعة صفوة من الإداريين، وهم كبار الموظفين البيروقراطيين، كالمديرين العموم فى دواوين الحكومة وأصحاب المناصب الرفيعة الذين تعينهم الدولة، كالمستشار القانونى للحكومة ومحافظ البنك المركزي. وفى السنوات الأولى التى تلت قيام الدولة كانت الصفوة الإدارية تمثل جزءاً من الصفوة السياسية. وعلى مر السنين زاد نفوذ مؤسسات الدولة البيروقراطية لتحتل مجالات نشاط اكثر اتساعاً، كما تزايد استقلال الصفوة البيروقراطية عن الصفوة السياسية. وكان مصدر نفوذ الصفوة الإدارية هو نمو طبقة الموظفين البيروقراطيين، والمهام الكثيرة التى كلفوا بها كاستيعاب الهجرة الجماعية، واتخاذ قرارات تسهم فى تنمية الاقتصاد، وتأسيس وتوسيع دولة الرفاهية. وأدى نمو الصفوة الإدارية مع السنين إلى تزايد الارتباط بين الصفوة السياسية والصفوة الإدارية.

اعتباراً من العقد السابع من القرن العشرين فصاعداً تزايد نفوذ الصفوة الإدارية سواء نتيجة لتغير التركيبة السياسية من تركيبة الحزب الواحد المسيطر إلى تركيبة قائمة على وجود كتلتين كبيرتين، أو نتيجة لضعف الأحزاب السياسية باعتبارها اللاعبين الأساسيين فى الساحة العامة. وأسهم عدم الاستقرار السياسى والأزمات الائتلافية المتتالية فى زيادة تدخل طبقة الموظفين البيروقراطيين فى صنع القرار وبالتالى فى زيادة نفوذهم. ورغم أن بعضاً من أبناء هذه الصفوة يتغيرون مع تغير الحكومة أو مع تغير الوزراء فى دواوين الحكومة، إلا أن البعض الآخر ككبار الموظفين فى وزارة المالية يبقون على حالهم حتى بعد تغير الحكومة.

ترتبط بلورة الصفوة الاقتصادية إلى حد كبير بتغير التركيبة الاقتصادية للمجتمع. منذ بداية العقد الخامس من القرن العشرين

وحتى العقد السابع منه اتسم الاقتصاد الإسرائيلي بمعدل نمو مرتفع نتيجة لاجتماع عدة عناصر، وهي: النمو السكاني نتيجة للهجرة الجماعية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وبناء الاقتصاد بقرارات فوقية بمبادرة من المؤسسات السياسية للدولة. حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين كان الاقتصاد ينمو بنفس الطريقة التي كان ينمو بها فى الفترة السابقة على قيام الدولة، حسب القطاعات التي تتم التنمية فيها. فكان هناك القطاع العمالى المرتبط بالاتحاد العام للعمال، والقطاع الخاص، والقطاع العام الذى يمثل الاقتصاد الحكومى الذى بدأ يتطور بعد قيام الدولة. ومن هنا فقد كانت الصفوة الاقتصادية حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين تتكون من الشخصيات التي ترأس المؤسسات الاقتصادية الكبرى فى القطاعات المختلفة. وكان الانتماء الحزبى لأغلب هذه الشخصيات واضحاً.

واعتباراً من العقد السادس من القرن العشرين حدث تغير واضح فى الهيكل التنظيمي للاقتصاد ثم للصفوة الاقتصادية بالتالي. وأخلت التركيبة التي كانت قائمة على تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات مكانها لتركيبة مزدوجة قائمة على وجود مؤسسات اقتصادية كبرى ومؤسسات اقتصادية صغيرة. ويقصد بالمؤسسات الكبرى مجموعة صغيرة من الشركات لا تتجاوز بضع مئات الشركات تنتج نسبة كبيرة من الناتج القومى الخام، وتشغل نسبة كبيرة من العمال، وتتولى تصدير نسبة كبيرة من الصادرات. وفى مقابل ذلك فإن المؤسسات الصغيرة هى بضعة آلاف من المتاجر والورش والمصانع الصغيرة التى تتنافس مع بعضها البعض ومع المؤسسات الكبرى، ويقل إسهامها لصالح الاقتصاد عن إسهام المؤسسات الكبرى.

يتكون اقتصاد المؤسسات الكبرى من عدة مجموعات من الشركات ومن المؤسسات العملاقة التى لا تمثل جزءاً من أى مجموعة. ومجموعة الشركات هى مجموعة مكونة من عدة شركات لكل منها شخصية قانونية منفصلة، ولكنها ترتبط بشكل رسمى أو غير رسمى بروابط ملكية أو بروابط تجارية أو اجتماعية. وقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي عدة مجموعات من الشركات حتى نهاية العقد الثامن من القرن العشرين. وكان من بين هذه المجموعات المجموعة العمالية ومجموعة «كور» اللتان تملكهما المنظمة الصهيونية من الناحية الرسمية، ومجموعة شركات أي. دي. بى التى تملكها أسرة ركناتي، ومجموعة أسرة أيزبرج، ومجموعة الكيماويات الإسرائيلية التى تملكها الدولة ومجموعة «كلال» التى يملكها البنك العمالى (بنك هابوعاليم) ومجموعة أي. دي. بي.

ونتيجة لتغيير التركيبة التنظيمية حدث تغيير أيضاً فى تركيبة الصفوة الاقتصادية، التى أصبحت منذ نهاية العقد السادس من القرن العشرين تتكون من الشخصيات التى ترأس المؤسسات المكونة لقطاع الشركات الكبرى والتى ترأس مجموعات الشركات. وبعض هذه الشخصيات ملاك للمؤسسات الاقتصادية والبعض الآخر منها مديرون يعملون بأجر. وفضلاً عن ذلك تضم الصفوة الاقتصادية شخصيات تمثل جماعات المصالح الاقتصادية، وهى شخصيات ترأس المنظمات الاقتصادية الكبرى مثل مكتب التنسيق للمنظمات الاقتصادية وشخصيات ترأس منظمات اقتصادية قطاعية مثل اتحاد المصارف أو اتحاد الشركات العامة المتداولة فى البورصة.

شهدت بداية العقد التاسع من القرن العشرين تغييرات كبيرة فى النظام الاقتصادى السياسى وتغييرات كبيرة فى تركيبة الصفوة الاقتصادية نتيجة لذلك. كان ذلك نتيجة تضافر عدة عوامل وهي: سياسة الليبرالية والخصخصة، وانهيار الهستدروت، والنمو الاقتصادى السريع فى بداية ذلك العقد، وتدافع المستثمرين للاستثمار فى الاقتصاد الإسرائيلي، وتبلور الاقتصاد الجديد وتغير أنماط تمويل النشاط الاقتصادي. وكان لتغير النظام الاقتصادى السياسي تأثيرات بالغة على ملكية المؤسسات الاقتصادية الكبرى وعلى مجموعات الشركات وعلى تركيبة الصفوة الاقتصادية أيضاً نتيجة لذلك. حيث تركزت نسبة كبيرة من القوة الاقتصادية فى أيدى عدد قليل من العائلات بعضها محلى وبعضها أجنبى وكذلك فى أيدى مجموعة محدودة من المديرين الذين استخدمتهم هذه العائلات.

كانت بداية تبلور الصفوة العسكرية أيضاً فى الفترة السابقة على قيام الدولة، فى إطار المنظمات العسكرية السرية ولا سيما الهاجاناه والبلماح، التى بعكس المنظمات السياسية كانت تمثل بوتقة نشاط أساسية للجيل الذى ولد فى أرض إسرائيل أو الذى تربى فيها. وأسهمت المكانة الرئيسية التى احتلتها النزاعات بين الدول ثم بين الطبقات فى وقت لاحق فى القوة الهائلة التى تمتعت بها الصفوة العسكرية. وشهدت السنوات الأولى لقيام الدولة الاعتراف بالاستقلالية المهنية لكبار الضباط، الذين أصبحوا شركاء أساسيين فى تشكيل ملامح السياسة العسكرية القومية وليس فى تنفيذها فحسب.

اعتباراً من منتصف العقد السادس من القرن العشرين زادت تدريجياً الاستقلالية التى يتمتع بها كبار الضباط من أبناء الصفوة العسكرية، وأسهم فى ذلك الإنجاز الكبير الذى تحقق فى حرب ١٩٦٧، ودخول الجيش للعمل فى مجالات مدنية عديدة، والصراع بين الأجيال داخل طبقة الصفوة الحاكمة فى حزب ماباي، ولا سيما بعد نزول بن جوريون عن مكان الصدارة فى الساحة السياسية. تتسم العلاقات بين الصفوة العسكرية والصفوة المدنية، وخاصة السياسية بالتبعية من الناحية النظرية،

ولكنها من الناحية العملية تتسم بالمشاركة. فهناك تحالفات مكونة من كبار الضباط وكبار الشخصيات فى الصفوة السياسية. تظهر هذه التحالفات بشكل واضح فى الجدل حول السياسة النووية الإسرائيلية فى العقد السادس من القرن العشرين أو فى الخلاف حول تطوير الطائرة «لافي» فى العقد الثامن من القرن العشرين. ففى الخلاف حول تطوير الطائرة «لافي» كان من بين مؤيدى التطوير شخصيات سياسية من الصف الأول مثل موشيه آرينز إلى جانب قيادات الصناعات العسكرية وبعض كبار ضباط الجيش وخصوصاً قادة سلاح الطيران. وكان من بين المشاركين فى التحالف المعارض لتطوير الطائرة والذى نجح فى النهاية فى منعها قادة القوات البرية فى الجيش وكبار موظفى وزارة المالية والبنك المركزى وكذلك شخصيات من المجال السياسى مثل يتسحاق رابين. واعتباراً من منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبما يتوازى مع الانخفاض فى أهمية الجيش والحياة العسكرية فى إسرائيل، بدأ ضعف المكانة الرئيسية التى كانت تتمتع بها الصفوة العسكرية. ولكنها ظلت تحتل مكانة بارزة ولا سيما فيما يتعلق بالشئون العسكرية والسياسية.

رغم التغيرات الهيكلية البالغة فإن التعاون هو سمة العلاقات بين جماعات الصفوة، وبالتالى فقد تبلورت آليات متعددة للتكامل بينها. وفضلاً عن ذلك فإن التركيبة الاجتماعية لجماعات الصفوة تتسم بالاستمرارية. فعلى مر السنين حدثت تغييرات ديموجرافية بالغة فى المجتمع الإسرائيلى وروافده. ورغم ذلك ظلت أغلبية الشخصيات فى جماعات الصفوة، منذ العقد السادس وحتى العقد التاسع من القرن العشرين، من الرجال اليهود الإشكناز ذوى التعليم الجامعي. وكما هو الحال فى المجتمعات الأخرى فإن عدد النساء فى جماعات الصفوة محدود للغاية. وباستثناء الصفوة السياسية ليس هناك فلسطينيين من مواطنى إسرائيل فى جماعات الصفوة. وفى طبقة الصفوة السياسية- باعتبارها طبقة منتخبة تعكس تركيبة المجتمع الإسرائيلي- هناك شخصيات تنحدر من أصول شرقية تفوق ما هو موجود فى الطبقات الاقتصادية والبيروقراطية. وكما هو الحال فى المجتمعات الأخرى فإن المنتمين إلى جماعات الصفوة فى إسرائيل يتمتعون بمستوى تعليمى رسمى يفوق باقى السكان، ويبرز فى هذا الصدد المستوى التعليمى للطبقة البيروقراطية من كبار موظفى الدولة.

يمكن أن تساعد الخلفية الاجتماعية المشتركة فى خلق تكامل اجتماعى بين أبناء جماعات الصفوة، ولكن ما يفوق ذلك أهمية هو الساحات التى تحدث فيها المقابلات والتحالفات بين شخصيات معينة داخل الجماعة الواحدة أو بين أكثر من جماعة من جماعات الصفوة. فشبكات المعارف هى واحدة من أهم وسائل بناء التحالفات بين أبناء الصفوة. وبعكس الوضع فى الفترة السابقة على قيام الدولة وفى السنوات الأولى التى تلت قيامها فقد تناقص ارتكاز العلاقات الاجتماعية بين جماعات الصفوة على الخلفية الاجتماعية المشتركة أو الأيديولوجية المشتركة أو المشاركة فى منظمات سياسية واجتماعية مشتركة كالأحزاب وحركات الشبيبة. وأصبحت العلاقات اليوم تقوم على الاتصالات التى جرت بين أبناء الصفوة أثناء النشاط المشترك بعد أن أصبحوا من الصفوة وليس قبل الالتحاق بالصفوة. وقد أوضح بحث- تناول العلاقات بين كبار الضباط (بدءاً من رئيس الأركان إلى الجنرالات والعمداء المسرحين من الخدمة العسكرية فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤) وبين شخصيات من الصفوة المدنية- أن أغلب العلاقات بين الطرفين نشأت أثناء الخدمة العسكرية، خلال نشاط مشترك. ولا يكاد يكون هناك أى علاقات اجتماعية واضحة بين الطرفين قبل الخدمة العسكرية.

هناك ساحة أخرى هامة للقاء بين أبناء الصفوة وهى المنظمات السياسية، وأعنى المنظمات التى تأسس أغلبها بمعرفة الدولة. والهدف الرسمى لأغلب هذه المنظمات هو تقديم المشورة لصناع القرار (كالمجلس الاستشارى لمحافظ البنك المركزي)، غير أن بعضها يهدف لصنع القرار (مثل مجلس المياه). وترجع أهمية المنظمات السياسية المذكورة إلى أن كلاً منها تستخدم كساحة للقاء بين أعضاء الصفوة السياسية المنتخبة والبيروقراطية المعينة وبين من يمثلون مصالح اقتصادية وفنية لأطراف غير الدولة. يؤدى وجود هذه المنظمات إلى خلق ظروف تتيح التعارف بين جماعات الصفوة وتطور الثقة بينها وإمكانية التأثير على السياسات وضمان الشرعية لنشاط الصفوة. وفى النهاية فإن هذه إحدى الآليات الرئيسية التى عن طريقها تحتفظ المنظمات الرئيسية بقوتها ويكرس أبناء الصفوة المكانة التى احتلوها.

تتزايد قوة الاتصالات واللقاءات بين أبناء الصفوة أيضاً نتيجة لنمط الريادة فى جماعات الصفوة. يأتى أغلب أعضاء الصفوة السياسية والاقتصادية من نفس الطبقة بينما يأتى أبناء الطبقة البيروقراطية من موظفى الدولة من طبقات أخرى. ويأتى المنضمون إلى الصفوة من الخارج من عدة طبقات، عسكرية وسياسة واقتصادية وأكاديمية وفنية. ويأتى المنضمون الجدد للصفوة السياسية من كبار الضباط بشكل أساسى وكذلك من المجال الاقتصادي، غير أنهم قد يأتون من طبقات اخرى. وبالطبع فإن أغلب جماعات الصفوة الاقتصادية ترقوا فى السلم الوظيفى درجة بعد أخرى فى الشركات، بينما المنضمون الجدد يأتون من بين كبار موظفى الدولة ومن كبار الضباط السابقين.

وأخيراً تدل متابعة جماعات الصفوة فى إسرائيل على أن أهم تغيير طرأ عليها هو نشأة جماعات جديدة تتمتع باستقلالية نسبية عن

الصفوة السياسية. ولكن إلى جانب هذا فإن الصفوة السياسية التى احتفظت بالسيطرة فى الفترة السابقة على قيام الدولة لا تزال هى المحورية. ورغم التغير فى تركيبة جماعات الصفوة فإن التركيبة الاجتماعية لهذه الطبقات بقيت إلى حد كبير مشابهة لتركيبتها فى الفترة السابقة على قيام الدولة وفى العقد الخامس من القرن العشرين، وتتسم العلاقات بين جماعات الصفوة بالتعاون الذى تنجح هذه الجماعات عن طريقه فى الحفاظ على سيطرتها ونفوذها ومكانتها الرئيسية فى المجتمع.

* الهوامش وتعليقات المترجم:

١ - كانت هذه النظرية محاولة لإعادة تنظير العنصرية ووصفها فى سياق مختلف، يرتبط بالظروف التاريخية لليونان القديمة- السابقة على ظهور مباديء حقوق الإنسان- والتى قامت على وجود سادة يتمتعون بحقوق المواطنة وعبيد ليس لهم أى حقوق. والعبيد فى هذه الحالة هم الفلسطينيون. وفى إطار هذا التنظير أعيدت صياغة مفهوم الاحتلال ليصبح تخليصاً للأرض من أيدى العرب (السكان الأصليين)، ولتصبح المشاركة فى الاحتلال (أو فى النشاط الخلاصى على حد تعبيره) معياراً من معايير المواطنة الصالحة، ولتصبح الديانة اليهودية معياراً آخر. بحيث إذا تم التمييز بين اليهودى والعربى لا تكون هذه عنصرية لأسباب دينية وإنما تكون تمييزا بين المواطن الصالح وغير المواطن (غير الصالح بحكم عدم انتمائه للديانة اليهودية).

٢ - يقصد بالحق الأساسى فى السياق القانونى الحق الدستوري. ذلك أن إسرائيل ليس لديها دستور حتى الآن، وإنما لديها مجموعة من القوانين التى يطلق عليها قوانين أساسية، من المفترض عندما تكتمل أن تشكل الدستور الإسرائيلي. غير أنه يبدو أن السبب فى عدم إصدار دستور إسرائيلي حتى الآن هو أن ذلك سيقتضى من إسرائيل تحديد حدودها بشكل واضح ونهائي، وهو ما تتجنبه إسرائيل حتى الآن انتظاراً لما ستسفر عنه التسوية النهائية للنزاع مع الفلسطينيين وطمعاً فى استقطاع جزء آخر من الأراضى العربى يضاف إلى حدودها النهائية.

◆ دراسات ◆

٤

مستقبل الشرق الأوسط

دراسات فى الأمن القومى (العدد ٢٣) - يناير ٢٠٠٨

مركز بيجين - السادات للدراسات الاستراتيجية - جامعة بار إيلان

بقلم: مجموعة من الباحثين - ترجمة وإعداد: خالد سعيد

ثمة تحديات تواجه الولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، تحاول معها الإدارة الأمريكية الحالية البحث عن مخرج "مشرف" من المستنقع العراقي. وصعاب أخرى تواجه إسرائيل على الصعيدين الداخلي والخارجي. هناك مشاكل تعوق حركة سير الدول العربية وتقف حجر عثرة نحو التطور والتقدم. ماذا عن مطامع إيران فى منطقة الشرق الأوسط..؟! وهل تملأ الصين وتركيا فراغا فى المنطقة..؟! وماذا عن سيناريوهات حكومة "نيكولا ساكوزي" تجاه الدول العربية..؟! وهل من الضرورى إنشاء قوة عسكرية للاتحاد الأوروبي..؟! ومجموعة أخرى من الأسئلة تجيب عنها دراسة نشرت مؤخرا لمركز بيجين - السادات للدراسات الاستراتيجية، التابع لجامعة بار إيلان بتل أبيب.

*** الولايات المتحدة أمام التحديات الشرق أوسطية:**

ثمة تحديات شرق أوسطية تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، ليس تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى بشكل خاص، ولكن تحديداً مشكلتى العراق وإيران، على اعتبار أن العراق وإيران يمثلان مشكلة حقيقية أمام السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الحالية فى منطقة الشرق الأوسط، فاستراتيجية الجنرال "ديفيد باتريوس"، قائد القوات الأمريكية فى العراق، القائمة على إغراق المناطق التى يسيطر عليها المسلحون بالجنود الأمريكيين والشرطة العراقية، لإخراج المسلحين منها، قد أثبتت نجاحها، خاصة مع تحالف القوات الأمريكية مع الحراس المحليين العراقيين فى حفظ الأمن فى شوارع بغداد، لكنها أسقطت عدد كبير من الجنود الأمريكيين.

ومع اعتراف الإدارة الأمريكية بنجاح هذه الاستراتيجية، إلا أنها تحاول إيجاد طرق بديلة للخروج من المستنقع العراقي، مع التأكيد على أن الولايات المتحدة قد سلكت كل الطرق المتاحة أمامها فى العراق، رغم أن الولايات المتحدة لم تتعرف جيدا على ماهية الشعب العراقي، هل هى قومية..؟ أم عربية..؟ أم مذهبية..؟ أم أصولية..؟ ومن ثم لم تستطع التعامل مع الطوائف العراقية بشكل جيد، كما أن القيادات العراقية، فى الفترة الأخيرة، لم تتعاون بشكل كلى مع القوات الأمريكية المرابطة فى العراق، فلم تكن سريعة فى ردة فعلها تجاه الأحداث الجسام التى مر بها العراق، ولم يحاولوا أن يتقدموا ببلدهم نحو الأمام، فى وقت يحاول فيه الأمريكيون القبض على زمام الأمور.

وحول استمرارية تواجد القوات الأمريكية فى العراق من عدمه، حققت الولايات المتحدة بعض أهداف الحملة العسكرية على العراق، بيد أن الإدارة الأمريكية مضطرة إلى أن تقلل قواتها بالعراق للصفر، لأن واشنطن فى أشد الحاجة إلى وضع استراتيجية داخلية، وشكلا خارجيا للخروج من المأزق العراقي. استراتيجية مرهونة بتأييدها للسياسة الموجودة بالعراق، والتى تعنى نقل

السلطة والصلاحيات إلى مناطق ومجموعات. مع التأكيد على وضع شكلا خارجياً لذلك، وتقليل المشاكل ومحاولة إيجاد حلول ناجعة لها.
يتمركز السيناريو القادم للإدارة الأمريكية فى العراق فى إيجاد « صورة جمالية » خارجية للولايات المتحدة، مع انسحاب تدريجى للقوات الأمريكية من العراق، وتقليل القوات الموجودة هناك إلى النصف، خلال العام الحالي، مع احتمال تطور الأوضاع داخل الأراضى العراقية، خاصة مع احتمالية تولى الحزب الديموقراطى للرئاسة الأمريكية القادمة، «فكل المؤشرات تؤكد ذلك»، والذى يولى أهمية كبرى بوضع القوات الأمريكية فى العراق، رغم عدم تأكيدهم على انسحاب قوات أمريكية فى السنة الأولى أو الثانية من الحكم الرئاسى القادم.
وحول المشكلة الإيرانية، وكيفية معالجة الحكومة الأمريكية لها، تشعر الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى بالقلق والخوف من قيام إيران باستحداث سلاح نووي. هناك ثلاثة احتمالات أمام البرنامج النووى الإيراني، أولها: تغيير الطريق الدبلوماسى الذى تسلكه الولايات المتحدة ودول أخرى تجاه هذا البرنامج، لأنه لم يعد يجدي، بعد، فقد حاولت الولايات المتحدة إدارة البرنامج النووى الإيرانى بالطرق السلمية، لكن الإيرانيين مصممون على الاستمرار فى برنامجهم النووي، وهو ما أثبت فشل هذه الطرق، مما حدا بالولايات المتحدة والغرب إلى أن يسلكوا الطريق الهجومي. والمسار الثانى يبحث،الآن، بتوسع فى الولايات المتحدة، خاصة مع إسرائيل، وهو مسار يحول دون القيام بحرب عسكرية، ويدور المسار الثالث حول احتواء إيران نوويا.
تدور المخاطر الناجمة عن التدخل العسكرى الأمريكى فى حل قضية البرنامج النووى الإيرانى فى اتجاهات متعددة، أهمها مهاجمة القوات الأمريكية فى العراق نفسها، وإنزال عدد كبير منهم ما بين قتيل وجريح، خصوصا وأن لإيران صداقات كثيرة ومتعددة فيها، فضلا عن أن لإيران قوات خاصة رفيعة المستوى وأسلحة مختلفة داخل الأراضى العراقية. كما أن ثمة سيناريوهات أخرى مثل تفجير منابع البترول فى الخليج العربي، لكن ليس أمام السياسة الأمريكية سوى استخدام حلول أخرى وربما الشعب الأمريكي نفسه يقرر فى المستقبل استخدام القوة ضد إيران، بعد أن تيقن من فشل المساعى الدبلوماسية والمفاوضات مع إيران، وإن بدا أن الولايات المتحدة بإداراتها المختلفة تدير الأمور برمتها لمصالحها الكاملة، والممثلة فى البترول فحسب.
ثمة اعتراضات على سياسة الانكفاء والاحتواء للبرنامج النووى الإيراني، من بينها: فى حال أصبحت إيران قوة نووية، يستحيل معها إدارة مفاوضات من أى نوع، وستتحول بعدها لسوق سوداء للبرامج النووية، وبالتالى يسهل نقله للجماعات الإرهابية، كما أنها ستتحول إلى مركزا لتدريب مثل هذه الجماعات على استخدام الطاقة النووية، ما يدفع بعض الدول فى منطقة الشرق الأوسط إلى أن تحذو حذوها. ورغم الاعتراف الضمنى بأن إيران ستستغل الطاقة النووية فى الأغراض السلمية، فإنها من الممكن أن تلعب دورا كبيرا فى القيام بالعديد من المؤامرات والمكائد ليس فى المنطقة فحسب، وإنما فى العالم، أيضاً، ولكن الولايات المتحدة لن ترضى بذلك، أبدا، ولن تقبل أن يقدم أحد قرباناً للبرنامج النووى الإيراني.
بيد أن الولايات المتحدة ستدير المنطقة باستراتيجية تقليدية، خلال الخمس سنوات القادمة، سياسة البطء فى الحركة، خصوصا تجاه العراق، وإن كانت السياسة الأمريكية ستتغير تجاه العراق، فالعراق ليس بلدا جميلا، واستراتيجية الانكفاء والاحتواء تجاه البرنامج النووى الإيرانى ما هى إلا سياسة اختيار الإغفال والإهمال..!!.

*** أوروبا وتحديات الشرق الأوسط:**

بإمكان الاتحاد الأوروبى أن يقدم الكثير لمنطقة الشرق الوسط، ويستطيع أن يملأ فراغا كبيرا فيها، ففضلا عن مصلحة دول المنطقة مع الاتحاد، توجد مصالح مهمة للاتحاد مع هذه الدول، أيضاً. لكن لتوضيح الدور الأوروبى فى المنطقة، يجدر بنا مناقشة قضية مهمة تتركز فى ماهية الاتحاد الأوروبى نفسه تجاه هذه الدول، فكلمة «لا» التى قالها الهولنديون والفرنسيون، قبل عدة سنوات، للاستفتاء حول الدستور الأوروبي، لم تكن علامة طيبة، ويعنى أن ثمة انقساما داخل الدول الأوروبية حول الدستور. فالاتحاد بحاجة إلى التحرر من فساد الدمج الأوروبي، لكنه بحاجة إلى دمج القوة الاقتصادية بالقوة العسكرية.
ويجدر على الاتحاد الأوروبى أن يولى اهتماما كبيرا بقضية الأمن والقوة العسكرية، فمن الصحيح أن للاتحاد قوتين كبيرتين، اقتصادية ودبلوماسية، لكن لم تكن، أبدا، للناحية العسكرية قوة كبيرة لدى الاتحاد الأوروبي، والمسئولون العسكريون للاتحاد الأوروبى يعرفون ذلك، ويؤمنون بأنه من الواجب تكوين قوة عسكرية مسلحة للاتحاد فى القريب العاجل، تدافع عن المصالح الأوروبية، والتحديات العالمية، وعن الحدود الأوروبية، وما يحيط بها من مخاطر محدقة، كالحرب ضد الإرهاب، ومحاولة التدخل بقوات عسكرية مشتركة فى مناطق النزاع، مثل السودان، والصومال، بالإضافة إلى الحفاظ على خطوط الملاحة فى البحر المتوسط والمحيط الهندي.
من الضرورى التدخل العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط بجانب التدخل الدبلوماسي، بالرغم من رفض قطاع كبير من الأوروبيين التدخل العسكرى فى المنطقة وعدم وجود قوة عسكرية كافية لذلك، لكنه تدخل ضرورى لملء مكان فى السياسة

العالمية، حتى ولو كان تدخلا بسيطا، لكنه سيكون مهما، لأنه سيلقى ترحيبا طيبا. بيد أن الاتحاد الأوروبى من الممكن أن يلعب دورا سياسيا، مهما فى العالم وخاصة أمام القوى الأساسية على مسرح الشرق الأوسط، الولايات المتحدة، وإسرائيل. يواجه الاتحاد الأوروبى تحديات أخرى جسام، كالحرب الدائرة فى العراق، وما انقسام المسلمين بين سنة وشيعة، إلا نتيجة مباشرة للصراع فى العراق، والصراع المستمر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان، صيف ٢٠٠٦، ومع انتشار عناصر تنظيم القاعدة، وعناصر إرهابية أخرى فى العراق، يجعل من الصعب رحيل القوات الأمريكية عنها، فى الوقت الحاضر.

كما يواجه الاتحاد الأوروبى مصاعب جمة، تتمثل فى التحذيرات التى أطلقها الإسلاميون المتشددون تجاه الغرب، وخاصة إسرائيل، وذلك فى أعقاب اندلاع الثورة الإيرانية، عام ١٩٧٩، وانهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، وجاء خروج القوات الغربية من لبنان، فى الثمانينيات من القرن الماضي، بعد مقتل العشرات من جنود المارينز، وقوات دول غربية أخرى تأكيدا لذلك. مع خروج القوات الأمريكية من الصومال، فى عام ١٩٩٣، بعد تأييد أسامه بن لادن وتنظيمه للمقاومة فى الصومال، فى حين جاءت أحداث تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى كينيا، وتنزانيا، عام ١٩٩٨، ومقتل ما يزيد عن ٣٠٠ شخصا، كعلامة أخرى مهمة على التحذيرات التى أطلقها الإسلاميون المتشددون للغرب.

ربما كانت هذه الأحداث سببا فى طرد الأمريكيين من منطقة الشرق الأوسط، تبعها الانسحاب الإسرائيلي الأحادى الجانب من قطاع غزة، ومن أجزاء من الضفة الغربية، والآن تحاول الولايات المتحدة تحسين صورتها أمام العالم بعد تورطها فى العراق، وبعد انسحابها من فيتنام، تحاول البحث عن استراتيجية للخروج من المأزق العراقي، مع الإشارة إلى أنها تورطت فى اتساع الهوة بين الغرب والإسلام المتشدد، الأمر الذى يضع الاتحاد الأوروبى فى الصورة، أيضا، مع التأكيد على أنه من الممكن انتصار قوة صغيرة غير نظامية على قوة كبيرة مسلحة بجيش نظامي، كما حدث فى الحرب الإسرائيلية على لبنان، صيف ٢٠٠٦.

يكمن الحل لقضية الحرب العراقية، فى إتباع الطرق السلمية والدبلوماسية، لأنه من الممكن أن تستمر الحرب إلى الأبد، فالوقت حان لإتباع الطريق السلمى بين العراق والأطراف الأخرى بمساعدة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة مضطرة لذلك، كما أن العراقيين مستمرين فى التناحر فيما بينهم، بين السنة والشيعة، وهو أمر ربما يستمر طويلا، بيد أنه مع استمرار المقاومة العراقية، يجب البحث عن « استراتيجية خروج » من العراق. الموقف النهائى فى الصراع الدائر بين الطرفين، الفلسطينى والإسرائيلي، سيكون لصالح إسرائيل، فثمة تفهم فى أوروبا وأمريكا للموقف فى الشرق الأوسط، بعد الانسحاب من قطاع غزة، والخروج من لبنان، عام ٢٠٠٠.

*** الصين وغرب آسيا:**

تأتى علاقة الصين بمنطقة الشرق الأوسط، من خلال الإجابة على سؤال واحد، وهو هل يملأ الصينيون فراغا فى الشرق الأوسط..؟!.

من حيث القضايا الإستراتيجية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، من خلال العلاقات المشتركة بين الطرفين والقضايا الدولية ومدى تدخل الصين فيها، والتبادل الاقتصادى بينهما. بداية يحتل الشرق الأوسط مكانة كبيرة، ومهمة لدى الصينين، منذ مطلع القرن الماضي وحتى الآن، فالصين تنظر للمنطقة بعين المستقبل، فهى تنتظر أن يخلو مقعد الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، سياسيا، لتخطو بسرعة وتقفز مكانها، ويحاول الصينيون إقامة علاقات اقتصادية كبيرة مع دول المنطقة، كبداية للتدخل السياسي.

أقامت الصين، خلال الخمسة عشر عاما الماضية، علاقات طيبة مع الحكومات الشرق أوسطية، وتحاول إذابة أى خلافات تنشأ بين الطرفين، فهى تتحلى بسياسة مرنة وبحنكة فى التعامل مع هذه الحكومات، رغم أن سياساتها فى المنظمات الدولية تتسم بالحذر، لكنها تتمسك بعلاقاتها مع دول مثل إيران والسودان، وتعمل جاهدة على أن يكون لها موطئ قدم حقيقى فى منطقة الشرق الأوسط.

لم تملأ الصين المكانة الأساسية فى صفقات بيع السلاح لمنطقة الشرق الأوسط، ماعدا حقبة الثمانينيات، والتى أصبحت خلالها الصين سوقا كبيرا لبيع السلاح، حيث اشترى العراقيون والإيرانيون كميات كبيرة من السلاح الصيني، ومع مطلع التسعينيات تقلصت صفقات بيع السلاح الصيني، نتيجة تدخل الولايات المتحدة بقوة فى المنطقة، والتى وقعت تحت الضغوط الإسرائيلية، وهو سبب رئيسى لعدم تدخل الصين فى الحرب الأمريكية على العراق (٢٠٠٣)، ولكن، مؤخرا، عقدت صفقات مختلفة لبيع السلاح الصينى لإيران وحزب الله، فالصين تقدم تكنولوجيا عسكرية متقدمة لهما، ولسوريا، والسودان، أيضا، ومنها ما استخدم فى الحرب الإسرائيلية على لبنان، صيف ٢٠٠٦.

ثمة تبادل تجارى كبير بين الصين ودول الشرق الأوسط، فدول المنطقة تعتبر مصدرا أساسيا لاستهلاك الصادرات الصينية،

مقابل الاعتماد شبة الكلى على مصادر الطاقة من الدول النفطية بالمنطقة، فمنذ عام ١٩٩٣ أصبحت الصين مستهلكا للطاقة، بشكل كبير، والمعتمدة فيها على الدول العربية. وبالرغم من بحث الصين عن بدائل للطاقة ومنابع أخرى للبترول، فإن الشرق الأوسط مازال المصدر الأساسي للطاقة لدى الصين، ويحاول الصينيون زيادة حجم التبادل التجارى مع دول المنطقة، لعلمهم بأن الصين لن تتدخل، عسكريا، فى الصراعات الدائرة بالمنطقة، لذلك فهم يعملون جاهدين على زيادة حجم التبادل التجارى والاقتصادى بين الطرفين، وإن كانت العلاقات الصينية - الأمريكية ستؤثر، سلبا أو إيجابا، على العلاقات الصينية - الشرق أوسطية.

*** سياسة فرنسا تجاه الشرق الأوسط بعد الانتخابات:**

بعد ١٢ عاما من رئاسة جاك شيراك لفرنسا، نجح نيكولا ساركوزى فى الفوز بالانتخابات الفرنسية، واضعا نصب عينيه القضاء على العديد من المشاكل الداخلية، فمع تمتعه بكاريزما خاصة، وديناميكية، وخفة حركة، يحاول ساركوزى تقديم حلول جوهرية وسريعة للمشاكل، مثل تحسين الاقتصاد الفرنسي، و القضاء على الهجرة غير الشرعية والبطالة. وباختياره عناصر جديدة ومتنوعة بين الرجال والنساء، على رأسهم وزير الخارجية، برنارد كوشنير، ذو الشهرة الكبيرة والديناميكي، أيضا، وبتصريح ساركوزى أنه سيكون رئيسا لكل الفرنسيين، وليس رئيسا لحزبه (الاتحاد من أجل حركة شعبية) فحسب، يحاول ساركوزى جذب أنظار الشعب الفرنسى إليه.

يطمح ساركوزى فى إحداث تغييرات بنيوية واسعة النطاق على الصعيد المحلي، تستهدف إعادة بناء سياسات وهياكل وآليات النظام الفرنسي، على أسس أكثر كفاءة وفاعلية، و بناء منظومة عالمية لمكافحة الإرهاب، وهو ما تمثل، مبدئيا، فى إنشاء مجلسا للأمن القومى على غرار نظيره الأمريكي. رأت إسرائيل فى ساركوزى تجديدا للعلاقات الإسرائيلية - الفرنسية، فساركوزى من أصل يهودي، وأعلن تأييده للسياسات الإسرائيلية، ويحاول العمل على توفير حياة آمنة للشعب الإسرائيلي، بدعم الحكومة الإسرائيلية الحالية، ورفضها للعمليات «الإرهابية»، والتصدى لمطلقى صواريخ «القسام» على بلدات الجنوب الإسرائيلي، رغم تأييد فرنسا لإقامة دولة فلسطينية بجانب الدولة الإسرائيلية.

يحاول ساركوزى إعادة صوغ وتفعيل نظام دولى جديد، تلعب فيه فرنسا دوراً متميزاً، من خلال إزالة الاحتقان المتراكم فى العلاقات الفرنسية - الأمريكية، وبما يسمح ببناء تحالف استراتيجى دائم بين البلدين.

يولى ساركوزى عناية كبيرة للبنان، فالزيارة الخارجية الأولى لبرنار كوشنير، وزير الخارجية، فى الرابع والعشرين من مايو ٢٠٠٧، كانت لبيروت، وهو ما يعنى أن فرنسا تهتم بالساحة السياسية فى لبنان، وما يجرى فيها، ومن هنا يؤيد ساركوزى إقامة محكمة دولية، لمحاكمة قتلة رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق، فى وقت دعمت فيه فرنسا لبنان بالأسلحة، خلال محاربتها لتنظيم "فتح الإسلام"، قبل عدة أشهر، كما أن فرنسا تحاول الحفاظ على قواتها المنتشرة فى الجنوب اللبناني، والتى تقدر بـ١٦٠٠ جنديا، والتابعة لقوات "اليونيفيل" الدولية، بيد أن مستقبل العلاقات الفرنسية - اللبنانية، يعتمد على هدوء الشارع اللبنانى والمنطقة العربية بأسرها. وتتبع السياسة الفرنسية الجديدة النهج الدبلوماسى حيال قضية البرنامج النووى الإيراني، ولا ترى فى التدخل العسكرى فى إيران سبيلا لحل القضية. فى حين أعلنت باريس رفضها الواضح، ودون تحفظ، لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، على اعتبار أنها لا تنتمى لأوروبا من الناحية الجغرافية، وأن تركيا بذلك تدعم الإسلام الأصولى فى أوروبا. يوصف ساركوزى بأنه "شخص ذو عزيمة يسعى بإصرار لتحقيق أهدافه، ديناميكي، يسير فى خطواته السياسية الداخلية والخارجية معا، مؤمن بالربط بينهما، فرنسا ساركوزى ستملأ فراغا فى منطقة الشرق الأوسط، وإسرائيل بدورها سعيدة بالسياسة الفرنسية الجديدة لأنها تخدم أهدافها ومصالحها.

*** فى حال نسيان القدس: مطامع إيرانية عبر إسرائيل والمنطقة**

لم يكن اهتمام المسلمين بالقدس وليد الساعة، وإنما هى أولى القبلتين، فكان يتوجه المسلمون إليها قبل توجههم فى صلاتهم صوب مدينة مكة، ولعلنا نذكر رحلة الإسراء والمعراج للنبى محمد. ظل المسلمون يولون عناية كبيرة بمدينة القدس، منذ ١٤٠٠ عاما، لكن زاد اهتمام المسلمين بالمدينة بشكل صريح، خلال القرن العشرين، نتيجة للصراع العربى - الإسرائيلي، بيد أن المسلمين اهتموا بها أكثر، منذ عام ٢٠٠٤، وهذه المرة تحت زعامة إيرانية. تطورت الأحداث فى المنطقة نتيجة للمطامع الإيرانية فى منطقة الشرق الأوسط، فمنذ الثورة الإيرانية، عام ١٩٧٩، يطمح الإيرانيون فى تكوين تكتل إسلامى فى المنطقة.

تؤكد القيادة الإيرانية أن الوقت الراهن هو الأفضل لتكوين حلف إسلامى فى المنطقة، وأنه أصبح قريب المنال، أو فى متناول اليد، تعتمد على مصادرها الإسلامية فى باكستان، وأفغانستان، وفلسطين، ولبنان، والعراق، والأردن، وسوريا، وعدد لا بأس به فى مصر وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى تركيا، وربما فى المملكة العربية السعودية.

عقبتان تقفان حجر عثرة أمام تنفيذ الحلم الإيراني، أولهما: ثمة فرق بين المسلمين، من حيث عدد السنة والشيعة، فالأغلبية سنية والأقلية شيعية. والثانية: قيام دولة إسرائيل في عقر دار الإسلام. ويرى الإيرانيون أن حل المشكلة الأولى يكمن في حل المشكلة الثانية، أيضا.

مكة هي العاصمة الروحية للمسلمين السنة، وهي تحت وصاية الوهابيين (أعداء الشيعة)، وكربلاء هي العاصمة الروحية للمسلمين الشيعة، وهي المدينة التي تحظى باهتمام العراقيين، في الوقت الحالي، ففيها تدار عمليات إرهابية ضد المسلمين السنة. ومن هنا، يكمن الحل في مدينة ثالثة، تكون محط أنظار المسلمين، سنة وشيعة،وهذه المدينة هي القدس، وبعودة القدس لأحضان المسلمين تحل مشكلتي الإيرانيين، ويتوحد المسلمون. فكما قال الخميني، إبان الحرب العراقية - الإيرانية: "الطريق للقدس يمر عبر كربلاء"، والآن تحولت المقولة إلى: "الطريق لكربلاء يمر عبر القدس"، وهو الطريق الذي يقوي الشيعة والإيرانيين في المنطقة.

يؤمن الإيرانيون بزوال دولة إسرائيل، التي يشبهونها "بالسرطان الإمبريالي"، الذي استوطن في قلب الدار الإسلامية، ويطرحون إقامة دولة إسلامية بدلا منها. حينما ينادي الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وسط جماهير غفيرة في ميدان الحرية بطهران، قائلا: " الموت للصهيونية "..! فهو يقدم نفسه عدوا لليهود ولإسرائيل.

يحث الرئيس الإيراني نجاد المسلمين القضاء على إسرائيل، ويدفعهم إلى الحفاظ على مدينة القدس، ووضعها في قلوبهم، في حين تقوم إسرائيل بتعليم الأجيال الجديدة منهم "محبة إسرائيل والقدس"، وإلا سينقض الإسلاميون ومن بينهم الإيرانيين لأخذها.

*** تركيا.. وسياساتها للمستقبل**

لم يهدف الأتراك إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي فحسب، وإنما ليكونوا أعضاء فاعلين في الاتحاد، أيضا في حين أن تركيا تعتبر لاعبا مهما وقويا على مسرح الشرق الأوسط، صحيح أنهم يتوسطون بين الجانبين، السوري والإسرائيلي، وبشكل مباشر بين الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، بيد أن الأتراك، اللاعب القوي على الساحة الإقليمية، لا يتمنون أن يكونوا شرطي الشرق الأوسط. من المعروف أن الأتراك لم يوافقوا على اجتياح العراق للكويت، في أغسطس عام ١٩٩٠، ولا على الاحتلال الأمريكي للعراق، أو تقسيمه لدويلات، ولم يوافق الأتراك على انفصال الشيعة العراقيين عن وطنهم العراق. وفي جميع الحالات لم يدافع الأتراك عن العراق، لكنهم يتفقون مع الاتحاد الأوروبي في رفضهم لاجتياح العراق على يد قوات التحالف الدولية، في عام ٢٠٠٣.

ثمة مواقف قوية تذكر للأتراك، من بينها: رفضهم لقرار التقسيم رقم ١٨١، والخاص بتقسيم الأراضي الفلسطينية لدولتين، يهودية وعربية، وعلى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. لكنهم فعلوا ما بوسعهم في أن يخلف البريطانيون الأمريكيين، ويبقوا في المنطقة، ورفضوا أن يرحل الفرنسيون عن الجزائر، واعترضوا على طرد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للبريطانيين من مصر.

ويرفض الأوروبيون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، لأنهم يعتبرونها حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة، وسيدخل الأمريكيون الاتحاد الأوروبي "كحصان طروادة"، أي بعباءة الأتراك. ثمة اعتراضات أخرى على انضمام الأتراك للاتحاد، من بينها انه أصبح مكانا للعمليات الإرهابية، وأنه شعب استشرت فيه الفاحشة، حيث يقيم الأطفال علاقات جنسية، وأحيانا في سن صغير، وأدمن الأتراك المخدرات بكثرة، وخاصة الأطفال منهم، ولم يعد يحترم الصبية آبائهم، هل يصلح الأتراك الآن، وبهذه الأخلاق للانضمام للاتحاد الأوروبي..؟!.

ماذا يحدث لو انضم الأتراك، بالفعل، للاتحاد الأوروبي..؟! يجب على تركيا أن تقوم بثورة داخلية على القوانين، لأنه يجب تغيير بعضها لتتوافق مع قوانين الاتحاد، كما أن تركيا تعاني من موجات الهجرة غير الشرعية، وهجرة الريفيين للمدن الكبيرة، ريفيون أتراك يغطون رؤوسهم، ويلبسون الحجاب، يصلون، ويصومون رمضان، ويتقوى الإسلام في تركيا، ويستشري بين أركان الدولة، فكيف ينضمون للاتحاد الأوروبي..؟!.

رغم رغبة الحزب الإسلامي التركي الحاكم (العدالة والتنمية) القوية في الانضمام للاتحاد الأوروبي، توجد داخل المجتمع التركي اعتراضات جمة على الانضمام. هناك أحزاب إسلامية أخرى تحذر من الانضمام إليه، لأنهم يرون فيه " كارثة " على الإسلام، ستختلط القيم الإسلامية بالقيم الغربية، وهو أمر يرفضه العجائز والشيوخ الأتراك. بيد أن الأتراك يتقربون إلى إسرائيل وإلى الطائفة اليهودية في تركيا، وثمة علاقات قوية تجمع تركيا بإسرائيل، عسكريا ومخابراتيا وسياحيا أيضا، فهناك ما يزيد عن ٣٥٠ ألف سائح إسرائيلي يزورون تركيا، سنويا، ينفقون نصف بليون دولار، وكل منتج في إسرائيل، إما صناعة صينية أو تركية، سيارات، قطع غيار، تليفزيونات، ملابس جاهزة، و أطعمة. ثمة علاقات أخرى مهمة يجمعها خيط واحد

وهو "الأمن"، ومع ذلك، إسرائيل ترفض على الدوام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.
وفى الوقت نفسه، هناك العديد من الملفات الاستراتيجية، التى أثارت حفيظة الإسرائيليين من الأتراك، أهمها رفضهم للتدخل الأمريكى فى العراق، عام ٢٠٠٣، ومساندة إسرائيل للأكراد، ورفض أنقرة تقسيم العراق، وإقامة دولة كردية فى الشمال العراقي.

*** مستقبل إسرائيل:**

استطاعت إسرائيل أن تبنى جيشا قويا تحدى الجيوش العربية فى غالبية المواجهات التى دارت بين الطرفين، وأنشأت مفاعلات نووية، أصبحت سلاح ردع قوى حافظ على بقاء دولة إسرائيل. إسرائيل تقوى بمرور الوقت، ومع توقيع اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية، عام ١٩٧٩، أصبح الوضع الدولى لإسرائيل أفضل من سابقه، رغم عدم تقبل المصريين للشعب الإسرائيلي، لكن السلام البارد أفضل من المواجهات بين الجانبين المصري، والإسرائيلي. والأمر نفسه ينطبق على اتفاقية السلام مع الأردن، فى عام ١٩٩٤، فلإسرائيل ولمصر والأردن مصالح مشتركة، حاولت الأطراف الثلاثة الحفاظ عليها بمساعدة الحليف الأمريكى لهم.وزاد الأمر ثقة بإعلان الدول العربية عن مبادرة السلام مع إسرائيل، فى عام ٢٠٠٢، والتى تتبنى سلاما مع إسرائيل بشروط، لكنها تعنى اعترافا عربيا بدولة إسرائيل، رغم رفض الشعوب العربية لها..!
مجموعة من التصدعات داخل المجتمع الإسرائيلي، أبرزها الاقتصادى مثل التحول للرأسمالية، ومنها الإيديولوجي، مثل الاختلاف الواضح بين الإشكناز والسفاراديم، وإن لم يكن ظاهرا كما كان فى العقود الماضية، وبين العلمانيين والمتدينين، واستشراء الزواج المدنى بين الإسرائيليين، وكذا الاختلاف حول تقسيم البلاد، فى حين ينتشر ببطء الاختلاف بين الطوائف اليهودية نفسها..!!.
يسير مستقبل إسرائيل الاقتصادى بخطى طيبة نحو اقتصاد جيد، فدخل المواطن الإسرائيلى السنوي، مثلا، لعام ٢٠٠٦، تخطى الـ٢٠ ألف دولار، سنويا، وقابل للزيادة، كما إن إسرائيل تتحول إلى دولة تكنولوجية بمرور الوقت، فهى تقوم بصناعة (الهاى تك) والتكنولوجيا المتقدمة ومتفوقة فى مجال الاتصالات، لكن التقدم التكنولوجى لم يقدم حلولا جوهرية لدولة إسرائيل حيال التفوق الديموجرافى للفلسطينيين.
مازالت تمثل مقاطعة الجامعات البريطانية للجامعات الإسرائيلية – تضامنا مع الفلسطينيين – مشكلة كبيرة لإسرائيل، لكنها ستخرج منها بسلام، مثلما خرجت من أزمات مشابهة فى العقد السبعينى من القرن الماضي. فيما يثير قلق إسرائيل سيطرة " الإسلاميين المتشددين " على الحكم فى الدول العربية المهمة والكبيرة، ويخشى الإسرائيليون من وقوع ذلك فى مصر، على وجه التحديد، وتحاول الولايات المتحدة إرساء الديموقراطية فى مصر.
وينادى الإسرائيليون بقادة كبار وعظام، يستطيعون التصدى بقوة وحزم للمشاكل التى تواجهها إسرائيل، فى الداخل والخارج، ومحاولة وضع حلول ناجعة للصراع العربى – الإسرائيلى المستمر منذ عقود طويلة، فى محاولة لتوفير الأمن والأمان للشعب الإسرائيلى وإنهاء الصراع ونشر السلام على الأرض، فضلا عن زيادة الارتباط بمدينة القدس التاريخية.

*** مستقبل مصر:**

حوّل الرئيس الراحل أنور السادات مصر من النظام الاقتصادى الاشتراكى إلى الاقتصاد الحر، فمنذ سنوات السبعينيات، ومصر تسير فى طريق الاقتصاد الحر أو الانفتاح الاقتصادي، وأيدت بالعولمة الأمريكية. وبعودة سيناء للأراضى المصرية أصبحت مصدرا أساسيا للسياحة فى مصر، ووضعت حلولا ناجعة لمشكلة البطالة، إذ قلصت من عدد سكان العاصمة القاهرة مئات الآلاف من أعداد البطالة فى مصر، حيث يصل دخل السياحة فى مصر إلى مليارى دولار، سنويا، رغم انخفاض عدد السياح فى مصر، بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، لكنها بدأت فى من جديد، مؤخرا.
أصبحت مصر تعتمد على دخلها من البترول، بشكل أساسي، الذى اكتشف فيها عام ١٩١٠، ووصل، فى عام ١٩٩٩، إلى ٤٤ مليون طن، يدخل لميزانية الدولة ما يزيد عن مليارى دولار، سنويا، وتحولت قناة السويس – الممر الحيوى والاستراتيجى فى العالم – إلى مصدر آخر للدخل المصري، بيد أن مصر تحاول التوافق مع زيادة السكان فيها (٨٠ مليون فى الوقت الحالي)، والتى ربما تزيد عن ٩٠ مليون نسمة، فى عام ٢٠٢٠.
حركات المعارضة المصرية زادت معارضتها ضد الشرطة المصرية، فى الفترة الأخيرة، وتطالب بالتغيير السياسى وقيام المظاهرات من أجل فرض الديموقراطية، مثل حركة "كفاية" المصرية، وهناك كتاب آخرون يحاولون ذلك مثل الدكتور سعد الدين إبراهيم، المدافع عن حقوق الإنسان فى مصر، ولكن فى ظل سقف الحرية المتاح قليلا فى مصر، حصل تنظيم الإخوان المسلمين على نسبة كبيرة من المقاعد فى الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب.
كل العلامات الأخيرة فى الساحة السياسية المصرية تشير إلى رفض الرئيس حسنى مبارك ترشيح نائب له، لكن التعديلات

الدستورية الأخيرة تقر بتثبيت حكم مبارك فى السلطة، خاصة بعد التعديلات الدستورية الأخيرة فى مارس من العام الماضي، ورغم رفض المعارضة المصرية لها، لكن نجحت السلطة المصرية فى تمرير التعديلات الدستورية، التى تزيد من قوة مبارك فى الحكم، فضلا عن توريث أبنه جمال خلفا له من بعده، وهو بدوره يقوى نفسه داخل الحزب الحاكم (الحزب الوطنى الديموقراطي)، وكذلك مع القيادات العسكرية، بالإضافة إلى علاقته الجيدة بالولايات المتحدة.

وحول المعارضة الإسلامية لحكم مبارك، سبق وأن نجح الإسلاميون المتشددون فى قتل الرئيس الراحل أنور السادات، لكنهم لم ينجحوا فى الاستيلاء على السلطة. واستطاعت الشرطة المصرية القضاء على العمليات الإرهابية، التى سادت عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

عن علاقة مصر الخارجية، أبدى الرئيس السادات تفهما كبيرا لعملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط، إذ توجت نظريته تلك بعقد اتفاقية سلام مشتركة مع إسرائيل، ورغم رفض الدول العربية لها، لكنه استمر فى طريقه الصواب. فمصلحة مصر فى السلام مع إسرائيل، بمساندة الولايات المتحدة، وفى النصف الثانى من الثمانينيات بدأت الدول العربية فى التفكير جديا فى إعادة العلاقات مع القاهرة، بعد قطيعة استمرت عدة سنوات، بدأت مصر بعدها فى ملأ الفراغ بين الدول العربية كقائدة وزعيمة لهم، كما كانت إبان فترة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

يؤكد د. عماد جاد، رئيس تحرير مجلة "مختارات إسرائيلية" بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أن ثمة حلما مصريا بتحالف الدول العربية معا، وبالتنسيق المشترك فيما بينها، وأن الحل الوحيد لمشكلة المنطقة يتمثل فى الحل الدبلوماسي. فمصر ترغب فى المزيد من الانسحابات الإسرائيلية من الأراضى الفلسطينية المحتلة، وأن تستقر الأوضاع فى قطاع غزة، وتقام سلطة فلسطينية قوية،على حساب حركتى "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وتستمر مساعى السلام فى القناة الفلسطينية - الإسرائيلية. وهنا يرى الدكتور جمال عبد الجواد، رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أن الهدف الاستراتيجى لمصر هو حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

تحاول مصر أن تكون حلقة الوصل المشتركة بين الجانبين، الفلسطينى والإسرائيلي، خاصة بعد صعود حركة "حماس" للحكم، وسيطرتها فيما بعد على قطاع غزة، كذلك تحاول مصر منع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة عبر سيناء، خوفا من وصول أسلحة على أيدى مصادر "إرهابية" تهدد حكم الرئيس مبارك.

منذ التوقيع على اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية، أصبحت مصر حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط، وتحولت دفة شراء الأسلحة من الاتحاد السوفييتى السابق للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق قوى ومستقر، فإن من الممكن أن تفكر مصر فى مناوشات عسكرية مع إسرائيل، لكن وقتها ستكون مكبلة ومقيدة، لأنها تقع تحت السيطرة الأمريكية، كما أن واشنطن حليفة إسرائيل الأولى والأساسية، وستحول دون وقوع مثل هذه العمليات العسكرية، وتمنع بدورها المساعدات العسكرية لمصر. ما بين سنوات ١٩٨٨ و٢٠٠٣ قدمت الولايات المتحدة ما يزيد عن ١٧ مليار دولار مساعدات عسكرية لمصر.

توجه مصر أنظارها نحو ما يجرى فى الدول الأفريقية من صراعات مسلحة، إذ تهتم بما يجرى فى القرن الأفريقي، وأوغندا، والسودان، لاهتمامها بمصادر المياه ومنابعها بطول نهر النيل.

بيد أن مستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية مرهون بالعديد من الملفات، مثل احتمالية الانسحاب الأمريكى من العراق، وعدم تدخل سوريا فى الصراع الدائر هناك،عبر استخدام حدودها، فضلاً عن السباق النووى الإيراني.

*** مستقبل سوريا:**

على الرغم من ارتفاع شعبية الرئيس السوري، بشار الأسد، بين مواطنيه، فإنه هدم العلاقة الخاصة مع جارته لبنان، وعلاقته بكل من فرنسا، وغرب أوروبا، والولايات المتحدة، فضلا عن هدمه للحلف المصرى - السعودى - السوري.

لم يتوقع أحد من الإسرائيليين استمرار الأسد فى حكمه لمدة ستة أشهر كاملة، وبأنه لن يقدم له القادة العسكريين أياديهم، لكنه استمر حتى الآن، استمر لسبع سنوات بيد قوية ومخادعة بعض الشيء، لكنه يعمل على تطوير بلاده وتقدمها، وسوريا على أى حال ليست مؤسسات بيروقراطية مثل مصر.

فى الماضى وقبل ثمانى سنوات كانت تنتشر صور حافظ الأسد بجوار ولديه، باسل وبشار، لكننا الآن نرى فى الشوارع السورية صور بشار، بجوار أحمدى نجاد، وحسن نصر الله. ربما لأن بشار كاريزماتى على عكس والده، لكن الابن يحاول السير على خطى والده.

تختلف سوريا اليوم عن الأمس، ففى عام ١٩٤٩ قام حسنى الزعيم بانقلاب عسكرى بـ١٢٠ جنديا فقط، واليوم لدى الجيش السورى نصف مليون جندي. أن سوريا الأسد تواجه تهديدات خارجية، فى المقام الأول، خاصة من قبل الولايات المتحدة،

على اعتبار أن سوريا من دول "محور الشر"، لكن الأسد دائما ما كان يرفض الإملاءات الأمريكية، وتحديدا طلبها بفك الارتباط مع حليفته إيران.
وتمثل قضية اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق، مشكلة حقيقية للسوريين، فمازالت المطالب الدولية بإنشاء محكمة دولية لمعاقبة قتلة الحريرى مستمرة، والمتهم فيها مسئولين سوريين، فضلا عما يسمى بالتدخل السورى فى لبنان.
على المسئولين السوريين أن ينحوا منحى الرئيس السادات، ولا يتخذوا من طريق عبد الناصر، إبان فترتى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، طريقا لهم. وبعد السنوات السبع العجاف للرئيس بشار الأسد، فإنه ما من سبيل للأسد سوى التقرب من السياسات الأمريكية والإسرائيلية، وهو من شأنه التقرب من الدول العربية، بشكل عام، والشعب السورى بشكل خاص، لكن لن تكون هناك تغييرات ملحوظة على الساحة السياسية السورية، فى القريب العاجل.
وعن الداخل السورى توجد مشاكل كبيرة، وإن كانت غير ملحة بل ومؤجلة، ومن السهل حلها، أهمها نزوح أكثر من مليون لاجئ عراقى إلى سوريا، ومشاكل الاقتصاد المريض، والبطالة الآخذة فى الازدياد. وهناك ملف تنظيم الإخوان المسلمين فى سوريا، والذى وصل حدته، فى الثمانينيات من القرن الماضي، حينما قضى عليهم الأسد الأب، وقتل منهم الآلاف، والآن هى مشكلة كامنة داخل المجتمع السوري.

*** العراق الجديدة: بين الانقسام والكونفدرالية**

من المشاكل الحقيقية التى واجهت وتواجه المجتمع العراقي، الاعتماد على النفط، كمكون أساسى فى الاقتصاد العراقي، وبتوقف ضخه أو بيعه، يتوقف بدوره الاقتصاد العراقي، كما حدث إبان الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨).
الفسيفساء العراقية بمكوناتها المتعددة الأطياف والأقليات والمختلفة، فى العادات والتقاليد، شكلت عائقا كبيرا أمام الشعب العراقي، خاصة فى الفترة الأخيرة، وجعلت من كل منها شكلا ونوعا مختلف عن الآخر. العراقيون السنة، والذين يمثلون أقلية كانوا يحكمون العراقيين، الشيعة مقارنة بتعدادهم من نسبة السكان، وهو ما تمخض فى اعتلاء الشيعة للحكم بعد سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين.
انقسام العراقيين بين سنة وشيعة، وسيطرة حكم ديكتاتورى على الحكم، منذ ٣٥ عاما، جعل الشيعة يتمنون حكما ديموقراطيا، ونفض الديكتاتورية عن أكتافهم، والتى كانت جاثمة فوق رؤوسهم سنوات طويلة. مما حدا بالعراقيين الأكراد محاولتهم إنشاء دولة كردية فى الشمال العراقي. وذلك فى الوقت الذى يحاول فيه الأمريكيون بناء دولة عراقية جديدة، تحت سلطة أمريكية.
بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن حلول أو سيناريوهات ناجعة للخروج "المشرف" من العراق، لكن هناك ستة سيناريوهات محتملة للعراق، بعد خروج القوات الأمريكية منها، وهي:

١- نشوب حرب أهلية بين العراقيين.
٢- انقسام العراق لثلاث دويلات: سنية وشيعية وكردية.
٣- هروب القيادات الشعبية لدول الجوار.
٤- توغل أو تسلل الدول المجاورة للعراق.
٥- تصدير الإرهاب للدول الموالية لأمريكا.
٦- تشويه السمعة الأمريكية.

وصل عدد القتلى العراقيين، منذ اندلاع الحرب الأمريكية على العراق إلى ٦٠٠ ألف قتيل حتى الآن، وتتسع الهوة بين العراقيين، السنة والشيعة، وتتفاقم الانشقاقات بينهما، فالسنة العراقيون يرفضون تماما تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات، سنية، وشيعية، وكردية. فى حين يسير الأكراد فى طريقهم الصحيح نحو إنشاء دولتهم المستقلة.
بيد أن تسلل الدول المجاورة يعد أحد السيناريوهات المحتملة المهمة، ففضلا عن توغل الإيرانيين داخل الأراضي العراقية، تتربص تركيا بها، أيضا، إذ للأخيرة مصالح مهمة داخل العراق، خصوصا مع ما يقوم به "حزب العمال الكردستاني" من أعمال داخل الأراضى التركية، ومن هنا من المحتمل أن تخرج تركيا لاحتلال كردستان العراق، لكن ما يدور فى العراق يُصدر بدوره الإرهاب للدول المجاورة، مثل لبنان، وقطاع غزة، وهو ما يسئ لسمعة الولايات المتحدة.
وفى الواقع، فإن استمرار تواجد القوات الأمريكية على الأراضى العراقية لفترة طويلة من شأنه تزايد عمليات المقاومة العراقية، وبالتالى سيسقط عدد آخر من القتلى بين صفوف الجيش الأمريكي، لكن مع خروج القوات الأمريكية من العراق، تحاول واشنطن أن تتواجد فى الصورة فى العراق، بصورة أو بأخرى، كما أن الذهب الأسود الذى تبحث عنه الولايات المتحدة فى العراق قد ذهب..!!.
وبعد، فرغم فسيفساء العراق، يتشكل مستقبل العراق السياسى والاقتصادى بيد الشعب العراقى نفسه، شيعة وسنة وأكراد،

وهم وحدهم الذين يحددون مستقبلهم، رغم مقولة الرئيس جورج دبليو بوش بأن الولايات المتحدة لن تخرج من العراق بدون تحقيق أهدافها، فالعراقيون فحسب هم من يحددون مصيرهم.

*** العالم العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين:**

يوضح كاريكاتير واحد كيف يسير العالم العربي، وهو المنشور فى صحيفة "العرب اليوم" الأردنية، بتاريخ (٢٦/ ٥/ ٢٠٠٠)، ويظهر من خلاله شخصية عربية ترتدى الزى العربى المعروف "العقال والجلباب" تنزل من سلالم مكتوب عليها "القرن الواحد والعشرين"، مقابل صعود شخصية غربية ترتدى "القبعة"..!!.

يقع العرب بين تطلعاتهم المحتمل وقوعها أو حدوثها، وبين التطلعات غير المقبولة، فالعربى يتطلع إلى أن يكون كبيرا وقويا وحاكما للعالم، ولم يدرك الواقع، بمعنى أن العرب يعيشون فى وهم كبير، يسيطر عليهم باستمرار. فهناك ما يزيد عن ٣٠٠ مليون عربى " بدون أدمغة "، يقفون عاجزين بين الواقع المر والمؤلم وبين الواقع الذى يتمنونه أو يتطلعون إليه، وهى مشكلة العرب الأساسية.

يريد العرب أن تسلط عليهم الأضواء، باستمرار، كما فعل ذلك من قبل الرئيس جمال عبد الناصر، وهم لا يستطيعون مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، لأنهم مازالوا يعيشون فى الأوهام، فهم يخرجون من تحد لآخر، لكنهم،على أى حال، لا يمكنهم مواجهة الصعاب بقوة. فهم يعيشون أسرى لتاريخهم القديم، ورغم علمهم بالطرق الصحيحة للتصدى لهذه التحديات، فإنهم يتخاذلون عنها، ولا يتأقلمون مع تطورات العصر، فعلى سبيل المثال، لا يثقون فى تولى امرأة منصبا رفيعا فى المجتمع.

ولتبرير فشلهم أمام أعدائهم ونجاح الآخرين، يعتمدون فى تفسيرهم لذلك على كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون"، وما جاء فيه من أساطير. ومع ذلك فالعرب كانوا يرون فى عبد الناصر مثلا واضحا على قوتهم، فناصر أمل كبير للعرب فى المستقبل، بتوحدهم تحت قيادة واحدة قوية، بهوية عربية واحدة، وهو ما توّج بنجاحهم فى منتصف الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي.

◆ الشهادات ◆

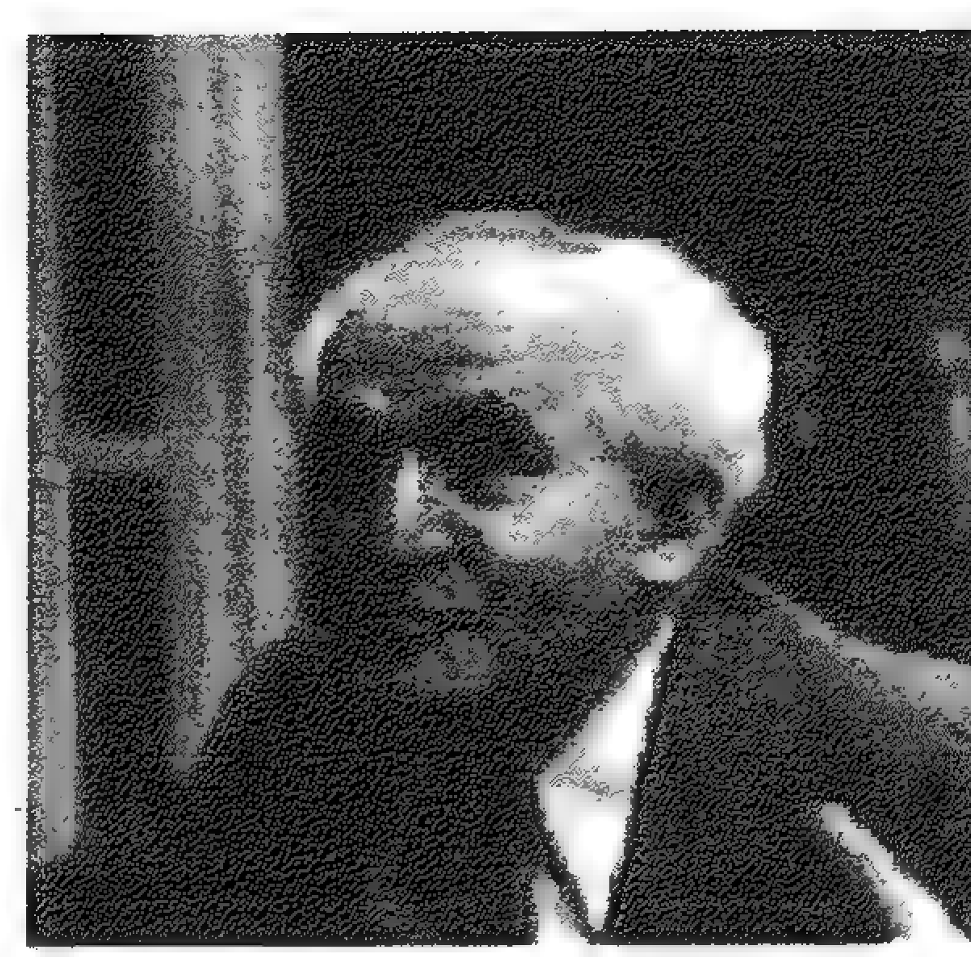
مسئول سابق فى الشاباك يكشف تفاصيل محاولات اغتيال بن جوريون

بقلم: بوعاز هندل
ماكور ريشون ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٨

العام ١٩٤٩. كانت تل أبيب - العاصمة المؤقتة للدولة الشابة - لا تزال تتأقلم مع التغيرات الدراماتيكية التى مرت بها. اقترب أفراهام تسرفاتي، شاب يهودى ذو أصول إيرانية، من المبنى القديم لسينما "كيسم"، وكان يرتدى ملابس طويلة لا تناسب الرطوبة ودرجات الحرارة المرتفعة فى تلك الفترة من العام. لم يشك أحد فى مظهره البريء، فهو مجرد مهاجر جديد من بين كثيرين غيره.

كان المبنى القديم يستضيف فى تلك الساعة جلسة الكنيست الإسرائيلية التى اجتمعت فى هذا المبنى لحين تدبير مبنى مؤقت آخر. وصل تسرفاتى إلى مسافة كان يستطيع منها رؤية قادة الدولة بالعين المجردة، وأخرج رشاشا نصف آلى من بين ملابسه، وبدأ فى تصويبه باتجاه طاولة الحكومة التى كان يجلس على رأسها دافيد بن جوريون. وفى لحظة واحدة، كان بمقدور تسرفاتى أن يمحو من التاريخ أسطورة صهيونية كاملة والتأثير على مستقبل الدولة التى كانت لا تزال تناضل من أجل الوقوف على قدميها. ولكن قبل أن يتمكن من الضغط على الزناد، قفز عليه يتسحاق تسيجلر - أحد المشرفين على النظام فى الكنيست، والذى لم يكن من أفراد الأمن، إلا أنه لاحظ السلاح المشهر وتحرك بسرعة.

سقط السلاح من أيدى تسرفاتي، وسيطر تسيجلر عليه حتى خرج كل أعضاء الحكومة بسلام. وقال تسرفاتى خلال التحقيق معه إنه كان يريد اغتيال رئيس الوزراء، وأكبر عدد ممكن من الوزراء، وذلك لمبرر ديني: كان يريد "إقناع" الحكومة الإسرائيلية بإقامة الهيكل الثالث.



بعد ذلك بعشرات السنين، دُهش شلومو هار-نوي، الرئيس الأسبق للوحدة المسئولة عن تأمين الشخصيات الهامة فى الشاباك، عندما اكتشف قصة الاغتيال هذه فى السجلات الأرشيفية، وفى الكتب التاريخية القديمة، وقد زادت دهشته عندما اكتشف أن عدد محاولات الاغتيال التى تعرض لها بن جوريون كانت ثلاث، اثنتان منها وقعتا بعد تشكيل وحدة تأمين الشخصيات الهامة بشكل رسمي.

عندما حاول تسرفاتى تنفيذ عملية الاغتيال، كان رجال "السرية الخاصة" التابعة للهجاناه هم الذين يتولون حماية بن جوريون. وقد حرصوا على تعيين حارس على باب بيته فى شارع "سديروت كيرن كييمت" ورافقوه فى زياراته لميادين المعارك. وحتى بعد توحيد قوات الأمن اليهودية تحت لواء الجيش الإسرائيلى وإقامة الشرطة الإسرائيلية، استمر الحراس المخلصين فى تأمين رئيس الوزراء الأول فى بيته، ولم يخطر على بال أحد منهم أن حياة رئيس الوزراء ستكون مهددة من قبل يهودي. وأين..؟ فى مدينة تل أبيب الحديثة.

لم تحظ محاولات الاغتيال الصريحة هذه بنظرة جادة، ولم تقنع حالة تسرفاتى أجهزة الأمن والشرطة الإسرائيلية بأن هناك خطراً يتهدد حياة بن جوريون، حيث اعتبروا تسرفاتى مجرد مختل، وأن هذه المحاولة مجرد حادث فردى لن يتكرر، ولذا ليس هناك ما يدعو إلى استخلاص العبر والاستفادة منها. ويرى هار- نوى فى ذلك إشارة مبكرة إلى الغطرسة التى

ستصاحب الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لسنوات طويلة بعد ذلك، حيث يقول: "تخيلت الأجهزة الأمنية أن كل شئ تحت السيطرة، ولذا لم يكن هناك ما يدعو للقلق".
ورغم ذلك، تقرر إقامة جهة تتولى مسئولية تأمين بن جوريون. وبالفعل، شكلت شرطة إسرائيل وشعبة العمليات الخاصة التابعة للشاباك (جهاز الأمن العام) وحدة تتكون من ثلاثة أفراد، ثم اتسعت لتضم سبعة. وكان موكب رئيس الوزراء تتقدمه سيارة جيب للشرطة العسكرية يجلس فيها من الوراء الحراس المسلحون بمسدسات ورشاشين من طراز تومبسون وقنابل غاز مسيل للدموع- لاستخدامها فى أوقات الضرورة لتفريق مظاهرات الاحتجاج ضد رئيس الوزراء. وقد انحصرت التهديدات المحتملة فى تلك السنوات فى المتطرفين اليهود من اليمين واليسار على حد سواء، كأولئك الذين عارضوا تفكيك منظمة "البالماح". بينما العرب، حسبما يقول هار-نوى لم يشكلوا تهديدا على حياة رئيس الوزراء. كان حراس رئيس الوزراء يُطلق عليهم حينها اسم "مرافقون"- للتقليل من أهمية عملهم.

*** الانتحار ولد نظرية المؤامرة:**

الهدوء النسبى الذى كان سائدا حينها كلف ثمنا باهظا نوعا ما. ففى التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٧، عقدت الكنيست جلسة خاصة لمناقشة عملية قادش (حرب ١٩٥٦)، والتى كانت إسرائيل قد شنتها قبل عام تقريبا. كانت الكنيست تتخذ من "بيت فورمين" فى شارع الملك جورج بالقدس مقرا مؤقتا لها. مسئول الأمن فى الكنيست حينها، المقدم يونا حتسار، جلس مع عدد من المراسلين البرلمانيين المضجرين فى مقصف الكنيست. وقد وُجهت لحتسور بعد ذلك انتقادات لاذعة لعدم أدائه لمهام منصبه وتركه الخدمة فى تلك الأثناء. كانت حراسة الكنيست وأعضاء الحكومة تخضع فى تلك الفترة لمسئولية سرية من الشرطة. وكانت ميزانية هذه السرية نحو ١٦٠ ألف ليرة- يندرج تحتها شراء الملابس والأسلحة وتدريب الجنود.
وبينما تتواصل المداولات داخل الكنيست، اندفع من قمة شارع الملك جورج شاب صغير، نحيل الجسم وقصير القامة، اسمه موشيه دويك، ووقف عند أبواب الكنيست. وقبل السادسة مساء ببضع دقائق، كان دويك يجلس فى مقصورة الضيوف بعد حصوله على تذكرة دخول. كان يقف على المنصة حينها عضو الكنيست إسحاق رافائيل، من حزب المفدال، الذى صرخ بصوت عال ضد التسليح السوفيتى لمصر وسوريا، وقال: "لا يمكننا أن نتخذ موقف عدم التدخل والتظاهر بأن هذه المسألة لا تخصنا. لا نستطيع أن ننظر بعدم اكتراث إلى موجات السلاح الهائلة التى تتدفق من المخازن السوفيتية إلى سوريا ومصر. لقد بتنا الآن لا نعرف من العدو، وما هى القوات التى تقف إلى جانبه ومن ورائه".
استمع دويك إلى هذه التصريحات، وحينها أخرج من جيبه قنبلة يدوية - سرقها من الجيش - وألقاها على منصة الكنيست. سارع عضو الكنيست رافائيل، الذى رأى القنبلة تتطاير نحوه، بالاختباء وراء المنصة وهو يصيح قائلا "قنبلة!". ويبدو أن رد فعله السريع أنقذ حياته، ولكن شظايا القنبلة تطايرت فى كل اتجاه وأصابت آخرين، حيث أصيب الوزير موشيه شابيرا بجروح بالغة، بينما أصيب رئيس الوزراء بن جوريون، ووزيرة الخارجية جولدا مائير، ووزير النقل تسفى بنكاس بإصابات طفيفة. حاول دويك الهرب، ولكن الجمهور الذى كان حاضرا فى المقصورة - والذى كان واثقا أنه شاب عربى حاول الانتقام على عملية قادش فى ذكراها السنوية الأولى - صرخ: "عربي، عربي، اقبضوا عليه..!".
نجح عدد من الضيوف فى الإمساك بدويك، الذى حاول مقاومتهم، وهو يتمتم بكلمات غير مفهومة بالعبرية. وقد وُجد فى جيبه قنبلتان أخريان. وفى التحقيقات الأولية معه، والتى جرت فى الكنيست، زعم دويك أن له حسابا طويلاً مع الوكالة اليهودية.
رئيس الكنيست آنذاك، يوسف شبرينتساك، والذى حضر التحقيقات الأولية، سأل دويك كثيرا عن سبب إقدامه على هذه الفعلة، ومحاولته اغتيال الرمز الأعلى للدولة الشابة، ولكن دويك لم يعطه إجابات واضحة. فسارع شبرينتساك إلى إصدار بيان أعلن فيه بأن منفذ محاولة الاغتيال ليس عربيا وإنما شاب يهودى مختل عقليا. البيان، الذى أذيع فى نشرة أخبار السابعة مساء بإذاعة إسرائيل، دفع المئات من المواطنين إلى التوافد على ساحة الكنيست فى تلك الليلة للتأكد بأنفسهم بأن الأمور قد عادت إلى نصابها الصحيح.
فى التحقيق الثانى معه، أبدى دويك أسفه على الفعلة التى أقدم عليها. وتعهد بن جوريون لوالدى الشاب بألا يمسهما أى سوء بسبب ما أقدم عليه ابنهما. وبعد يومين من هذه الواقعة، انتحر السكرتير العسكرى لبن جوريون، نحميا أرجوف. ومثلما حدث بعد اغتيال رابين، ربط البعض أيضا فى هذه الواقعة بين الأحداث المختلفة وعلقوا الاغتيال على نظرية مؤامرة سرية. ولكن الحقيقة أن أرجوف انتحر بعد شعوره بالذنب لصدمه راكب دراجة بخارية بسيارته، مما أسفر عن إصابته إصابات بالغة. وقد ترك السكرتير العسكرى وصية لبن جوريون بمنح كل ممتلكاته لسائق الدراجة البخارية. كان بن جوريون يتلقى حينها العلاج الطبى فى مستشفى هداسا، إثر إصابته فى محاولة الاغتيال،

ولم يعرف فى الأيام الأولى بحادث الانتحار، حيث طبعت الصحف فى تلك الأيام أعداد خاصة لرئيس الوزراء لم يظهر فيها أى ذكر لانتحار أرجوف، وذلك للحيلولة دون حدوث مضاعفات لبن جوريون العجوز.
حُكم على دويك بالسجن ١٥ عاما. وبعد ذلك بسنوات طويلة، أسس دويك حزبا باسم "ترشيش". وهذه المرة لم يكن من الممكن أن يمر مرور الكرام على محاولة الاغتيال هذه، وبالفعل تشكلت لجنة تحقيق برلمانية بعد نحو شهرين، وأوصت بنقل مسئولية تأمين رئيس الوزراء من الشرطة إلى الشاباك. وللمرة الأولى فى تاريخ دولة إسرائيل، بدأ تكريس الكثير من الوقت والجهد لوضع خطط لتأمين زعماء الدولة.
لم يكن تأمين الشخصيات الهامة تخصصا معروفا فى إسرائيل فى عقد الخمسينيات، حيث كان جمع المعلومات الاستخبارية يناسب أكثر روح الدولة الوليدة لأنه كان يتطلب إعمال العقل اليهودي، أما مجال التأمين فكان يتطلب إعمال العضلات. أقام الشاباك "الوحدة ٥٩" لتأمين الشخصيات الهامة وألحقها بشعبة العمليات، والتى كانت ولا تزال درة التاج فى الجهاز. وكان رجال الشعبة يركزون فى تلك السنوات على تعقب عملاء الاستخبارات السوفيتية داخل إسرائيل، وكذلك المنظمات اليسارية واليمينية المتطرفة. لم تكن مهمة تأمين الشخصيات الهامة تحتل الأولوية الأولى لرجال شعبة العمليات، ولذا فقد أرسلوا إلى الوحدة ٥٩ الأشخاص عديمى الكفاءة والطموح فى الشعبة.

*** محاولة الاغتيال الثالثة:**

جاءت محاولة الاغتيال الثالثة لبن جوريون عام ١٩٦٣، ولازالت تفاصيلها غير معروفة بالكامل حتى يومنا هذا. يُحتمل أن تكون قد ضاعت فى الأرشيفات، ويحتمل إنها لم تُوثّق من الأساس، وكل ما نعرفه أن شخصا مجهولاً - أتضح فيما بعد أنه مختل عقلى - اقترب فى ذلك اليوم من ديوان رئيس الوزراء فى القدس، وهو يحمل رشاشا آليا. وقد نجح الحراس فى القبض عليه، وسلموه إلى الشرطة لتحقق معه. وبعد ساعات قلائل، أفرج عنه فى ملابسات غريبة. وقد اكتشف هار-نوى أن الرجل عاد فى مساء اليوم نفسه إلى ديوان رئيس الوزراء وأطلق النار على أحد الحراس، الذى أصيب، بعد اشتباك بسيط حدث بالقرب من حجرة بن جوريون. وهذه المرة أيضا حالف الحظ بن جوريون، حيث قرر فى ذلك اليوم، وعلى غير عادته، إنهاء عمله والانصراف مبكرا. وهكذا، لم يجد هذا الشخص المجهول أحدا فى الحجرة. من كان هذا الشخص..؟ ولماذا حاول اغتيال رئيس الوزراء..؟ هذه الأسئلة لا تزال بلا جواب.
فى السنوات الماضية، باتت وحدة تأمين الشخصيات الهامة هى الشغل الشاغل للشاباك، خاصة بعد اغتيال رابين. يقول هار-نوى إن تأمين الشخصيات هو مجال يحتاج إلى اليقظة، ورد الفعل السريع، والتدريب المكثف، وتحسين المستوى بشكل دائم: "الاغتيالات هى إحدى طرق العمل الشائعة فى العالم. كل أسبوع تقريبا تقع حوادث اغتيال. إنه عمل سهل، فعندما يقترب منفذ العملية من الشخصية المؤمنة، يكون من الصعب جدا إعاقته. لذا، فإن التأمين يجب أن يعتمد على منع وصول المنفذ إلى الهدف، وإذا فشل ذلك ووقع الحادث.. يجب أن يكون رد الفعل سريعا".
ويكشف هار-نوى عن عدة محاولات اغتيال أخرى نُفذت ضد مسئولين إسرائيليين، بعضها غير معروف إطلاقا للجمهور. ومن بينها ما ورد فى كتاب يون ميحاى باسبا (Ion Mihai Pacepa)، رئيس جهاز الأمن الرومانى إبان حقبة الشيوعية والذى فر إلى الغرب، عن خطة لاغتيال جولدا مائير. كما أن أرشيفات الشاباك تسجل محاولة لاغتيال آريئيل شارون عام ١٩٨٣، أثناء زيارة له إلى الدنمارك، وهى المحاولة التى أحبطتها أجهزة الأمن الدنماركية، وألقت القبض على الخلية التى كانت تقف وراءها. وقد أطلق سراح أعضاء هذه الخلية فى وقت لاحق نظرا لأنهم كانوا يحملون جوازات سفر دبلوماسية ليبية.

لغز الطيار السورى الذى هبط بطائرته فى إسرائيل عام ١٩٨٩

بقلم: دوريت جباي
ملحق معاريف ٢٠٠٨/٣/٢١

محمد عثمان لا يتذكر أموراً كثيرة، لكنه لا يستطيع نسيان يوم واحد على الإطلاق. ذلك اليوم الذى استقل فيه طائرته الميج، سوفيتية الصنع، وهرب من سوريا لإسرائيل. يقول عثمان إننى «الرائد بسام حسين العدل الطيار السورى الذى جاء إليكم بالميج». وماذا عن ذلك فى جهاز الأمن..؟ إنهم ينظرون إلى هذا الأمر بسخرية وتهكم. ويقولون إن الطيار السوري، يعيش فى الخارج منذ سنوات عديدة تحت اسم مستعار. لكن عثمان يُصر على أقواله: «لقد قام جهاز الأمن بتشغيلى لحسابه منذ اللحظة التى وصلت فيها لإسرائيل، ولم أسافر إلى الخارج فى يوم من الأيام».

فى تلك الأثناء، تؤكد مصادر أمنية أن عثمان هرب من سوريا واسمه الحالى «بيكتيف»، لكن هذا بالطبع لا يشير إلى كونه بسام العدل، وبالمناسبة، فإن ذلك لم يغير من الوضع شيئا. ففى هذه الأيام، يقبع عثمان فى سجن «أشموريت»، بتهمة الاعتداء على أحد المتعاونين الفلسطينيين. وفى حوار أدلى به إلى ملحق صحيفة معاريف «نهاية الأسبوع» عبر عشرات من المكالمات الهاتفية التى أجريت معه فى السجن تمسك عثمان بأقواله التى تثير نوعا من الدهشة: «لو نفى جهاز الأمن ما أقوله فإنه يكذب، ليحضروا إلى هنا وينظرون فى عيناى ويقولون إننى لست بسام العدل». لقد توجهوا إليه بالفعل. قام رجلان يرتديان زياً مدنياً بزيارته قبل أسبوع فى السجن، على حد قوله، ونظروا إليه فى عينيه ونقلوا إليه رسالة واضحة: «حافظ على نفسك، وأغلق فمك».

والآن، يقول هذا الرجل بمرارة «هذا ما يحدث فى جهاز الأمن. اليوم يحتاجونك، وغداً يُلقَى بك فى الشارع. وليفسروا لى: لماذا أكذب..؟ يبدو أن جهاز الأمن لا يرغب فى تسليط الضوء على هذه القصة المحيرة والغريبة». وبعد تقديم شكاوى متكررة، اكتفى المتحدث باسم الجيش الإسرائيلى بقول هذا التعليق: «لأسباب معروفة تتعلق بأمن الدولة، يحظر الإدلاء بتفاصيل عن هذا الأمر». إذن من هو محمد عثمان..؟. هل هو حقاً بسام العدل. وإن لم يكن هو، إذن أين بسام العدل..؟ وإن كان هو حقا، كيف تدهور وضع الطيار السورى إلى أن زج به خلف القضبان. وربما نكون أمام منتحل شخصيات محترف..؟ وحتى نستوعب ما يحدث، كان واضحاً من البداية أننا سنستعين ببعض المساعدين.

المساعد الأول، هو البروفيسور درور زئيفي، أستاذ دراسات الشرق الأوسط فى جامعة بن جوريون بالنقب وضابط كبير سابقاً فى إحدى الوحدات الخاصة بشعبة الاستخبارات العسكرية فى الجيش الإسرائيلى (أمان)، كان قد التقى ذات مرة مع بسام الحقيقي. ينظر حالياً فى صورة عثمان قائلاً: «هذا ليس الطيار». كما يحملق المساعد «ب»، طيار متقاعد العقيد (احتياط) عوفير سابرا، الذى كان قد التقى مع بسام أثناء هروبه فى الصورة قائلا: «لا يمكن أن أجزم بأنه بسام». ويحملق سابرا أكثر ويقول: «لكنه يشبهه للغاية».

* الهدوء قبل الهروب:

نعود إلى بداية هذه القصة فى أكتوبر ١٩٨٩. كان العالم الإسلامى يحتفل فى هذا الصباح بالمولد النبوي، وكان يسود الهدوء عند القطاع الشمالى من الحدود، ولم يكن هناك أى داع لرفع حالة الاستعداد على طول الحدود. فقد كان مجرد يوم عادي. شخص واحد فقط نظر إلى هذا الهدوء نظرة مختلفة.. إنه بسام العدل، طيار فى سلاح الجو السورى، أعزب يبلغ من العمر ٤١ عاما من مدينة حلب. ففى الصباح الباكر، أقلع بسام بطائرته الـ « ميج ٢٣» من طراز ML، بهدف إجراء بعض التدريبات بالقرب من الحدود الشمالية. وفى نحو الساعة الحادية عشرة صباحا، أبلغ بسام برج المراقبة السورى بوجود عطل يعيق الاتصال، ثم أسرع فى الاتجاه نحو إسرائيل. وفى غضون خمس دقائق، أصبح يحلق فى سماء إسرائيل، فى محاولة للعثور على ممر هبوط.

تم رصد عملية الاختراق بواسطة بطارية «صواريخ هوك» مضادة للطائرات - (صواريخ «أرض- جو» مزودة برادار يمكن من خلاله رصد اختراق أى جسم غريب). ومنذ لحظة الرصد، تحركت الصواريخ فى اتجاه الهدف لمتابعته ثم تدميره، وهو فى الجو. لكن فى إسرائيل تقرر عدم إصابة الطائرة السورية. وفى تمام الساعة ١١:٢٠ هبط بسام فى ممر مجدو، الذى يستخدم كممر هبوط وإقلاع للطائرات الخفيفة. مضت ٢٠ دقيقة أخرى حتى وصلت قوات الأمن إلى هناك. لم يكن الطيار السورى مسلحا، لكن وسائل الإعلام الإسرائيلية وجهت صواريخ نقد لقادة سلاح الطيران الإسرائيلي: لماذا لم تدمر الطائرة..؟ ماذا كان سيحدث لو قرر الطيار تدمير نفسه بالطائرة فى تجمعات سكانية..؟ هل تم اكتشاف عيوب فى منظومة الدفاع الجوى الإسرائيلي..؟.

قادة الدولة آنذاك، رئيس الوزراء إسحاق شامير، ووزير الدفاع إسحاق رابين، بشروا مواطنى دولة إسرائيل بأنه لا توجد شكوك فى وجود أى تقاعس. ولمزيد من الأمن،

تقرر تشكيل لجنة تقصي برئاسة اللواء (الاحتياط) هرتسل بودينجر، وقررت في نهاية تحقيقها توبيخ ضابطين. كما يؤكد حالياً قائد سلاح الطيران آنذاك اللواء (احتياط) أفيهو بن نون إنه «لا توجد أي أوجه قصور. وتقرر عدم تدمير الطائرة لأننا أمام طائرة واحدة. وقد أنزل الطيار العجلات، وهذا دليل على أنه يحاول الهبوط. وفي حالة كهذه، عندما تكون العجلات خارج مكانها في الطائرة لا يمكن قصفها. لم نكن بصدد عملية منظمة لسلاح الجو السوري، لذا لم يكن هناك أي فشل استخباراتي».

كان لدى بن نون، الذي أسقط أربع طائرات للعدو أثناء خدمته العسكرية، سبباً جيداً كي ترتسم الابتسامة على شفتيه. فجأة، تسقط على طبق من فضة طائرة سوفيتية مع هدية غالية - طيار يستطيع تقديم معلومات حساسة لإسرائيل عن الجيش السوري. وفي تلك الأثناء، مكث بسام العدل في الطائرة التي هبطت في مرج مجدو، وانتظر بفارغ الصبر مجيء قوات الأمن.

كان الرئيس السوري حافظ الأسد يصلي في تلك اللحظات بالمسجد الأموي في دمشق، وفجأة جاء نبأ الطيار الذي هرب لإسرائيل. وبعد مرور وقت قصير، اجتمع الأسد الأب مع قيادات جيشه لمناقشة أبعاد هذه القضية المربكة. وتم تعبئة الصحافة السورية للتخفيف من الضربة التي تلقاها سلاح الجو السوري، وأشارت إلى أنه ليس هروباً، وإنما خطأً في توجيه الطائرة. وقال «شهود عيان» إنهم شاهدوا نيران تندلع من محركات الميج التي كانت في طريقها لإسرائيل. وبعد وقت قصير، ترددت أنباء عن ضلوع الموساد في عملية الهروب.

لكن هنا في إسرائيل، دحض الرائد بسام العدل كل هذه الادعاءات. فبعد مرور أربعة أيام على الهروب، قال بسام في مؤتمر صحفي عقد بإحدى القواعد العسكرية إن «دوافعي لم تكن سياسية، لكنها تتعلق بمشاعري الخاصة كإنسان. لقد قررت المجيء لإسرائيل منذ وقت طويل. أردت تغيير حياتي. أردت العيش في أرض ديموقراطية، كي أستطيع التعبير عن رأيي بشكل حر. وقد اتخذت هذا القرار بمفردي، وإنني لا أحب المنظومة السياسية في سوريا. ولم تكن لدي أي علاقة بأي شخص من إسرائيل قبل مجيئي إلى هنا». وعندما سُئل: ألم يكن يخشى قيام سلاح الطيران الإسرائيلي بقصف طائرته، أجاب بسام: «كانت هذه مهمة صعبة، خاصة لأني لم أعرف في أي مكان أهبط. فقد حلقت إلى مكان لا أعرفه. لم يكن لدي وقت للتفكير في إمكانية أن يتم استهدافي، وأعتقد أن دولة تثق في نفسها لن تخشى من طائرة واحدة».

تم اصطحاب الطائرة ميج ٢٣ إلى قاعدة «تل نوف»، وهناك استقبلها الفنيون بمودة في سلاح الطيران الإسرائيلي. وقاموا بتفكيك أجزائها، وحرصوا عليها، وقاموا بتركيب بعض الأجهزة فيها. وفي تلك الأثناء، وضع عوفير سابرا خطة عمل حتى يصبح أول طيار إسرائيلي يحظى بقيادة الطائرة ميج٢٣. وبعد مرور شهر ونصف الشهر على الهروب، تم اصطحاب بسام في الصباح الباكر إلى شقة تقع في إحدى أحياء تل أبيب. وقد سبقه سابرا وطيار آخر. يقول سابرا: «كانت هذه صفقة صعبة حيث إن الفنيين في سلاح الطيران الإسرائيلي لم يتعرفوا على الطائرة. فقد قاموا بتفكيك أجزاء الطائرة، واكتشفوا أن وسائل الربط التي تدفع مقعد الطيار إلى أعلى في حالة حدوث أي مشكلة للخروج من الطائرة كانت معكوسة، ولو كانت هناك أي ضرورة لترك الطائرة، فإن هذا الجهاز لم يكن ليعمل مما سيودي بحياة الطيار في الحال». وفي النهاية، تصافحنا وودعنا بعضنا. وقد أمسك في يده كراسة بها قائمة كثيرة بخط يده، عن المزايا والعيوب لأجهزة الطائرة. وبعد مرور بضعة ساعات، التقى سابرا وبسام، هذه المرة في قاعدة تل نوف الجوية، في إطار تدريب ما قبل التجربة الأولى لقيادة الطائرة. يقول سابرا إن «بسام وقف بجوار الطائرة، حتى أحصل على إجابة إن كانت لدي أسئلة قبيل التجربة. وقد سار كل شيء كما ينبغي لذا لم نتحدث. ولم نقل شيئاً إلا سلام. وكان حاضراً في أول تحليق للطائرة الميج».

في ٢٩ يناير ١٩٩٠، أجريت أول تجربة للطائرة - أي بعد مرور ثلاثة أشهر ونصف الشهر على عملية الهروب. وقد اجتمعت كل القيادة السياسية والعسكرية لمشاهدة طائرة العدو التي تحلق في سماء القدس. وبالقرب من العلم السوري على ذيل الطائرة، وضعت نجمة داوود الزرقاء.

ولكن هل عاد بسام العدل لخوض جولة أخرى من التحقيق في غرف التحقيقات..؟ على مدار عام، قدم الطيار الهارب معلومات هامة للمحققين، وفي مرحلة ما، بدأ العمل كجاسوس في الوحدة ٥٠٤ (وحدة مخابرات في الجيش الإسرائيلي). وعلى مدى سبع سنوات، لم يُنشر أي شيء عنه. ولم يشاهده أي شخص، أو يسمع عنه أحد ولا يوجد أحد على استعداد للتحدث عنه.

ماذا أصاب بسام العدل في الفترة الماضية..؟ هل يحتمل أن يكون هذا الشخص قد حاول العيش في الخارج..؟ ربما في استراليا. ففي تحقيق إخباري استرالي أعده برنامج «٦٠ دقيقة»، وتم عرضه في عام ١٩٩٦، تصدرت قصة الطيار السوري الذي استخدم اسماً مستعاراً «كيس مونزير» حلقة البرنامج. وقالت زوجته الأسترالية «مونيكا مونزير» في البرنامج إنها تزوجت رجلاً سورياً أخبرها بأنه الطيار الشهير الذي هرب لإسرائيل. لكنه لم يذكر في التحقيقات أن مونزير هو بسام. لكن عشان يزعم أنه لم يغادر إسرائيل. وهذا يعني أن مونزير ليس بالتأكيد بسام. ولم نتوصل إلى نتيجة في هذا الشأن.

وبمرور الوقت، اختفى الهارب السوري. وفى أبريل ٢٠٠٥، قامت صحيفة «كل العرب» بتنشيط ذاكرة قرائها بعنوان جذاب «الطيار الذى هرب بطائرته لإسرائيل تم اعتقاله». وقد تحدثت الصحيفة عن شخص يدعى محمد عثمان يقال إنه اتُهم بإحراق سيارة أحد أهالى باقة الغربية نظير حصوله على ٥٠٠٠ شيكل. ووفقا لما ذكر، فإن عثمان نفسه هو بسام، الذى يواجه ضائقة اقتصادية وانساق وراء الجريمة بعدما توقفت المخابرات الإسرائيلية عن تشغيله لحسابها.

مضت ثلاث سنوات ثم عاود بسام احتلال العناوين مرة أخرى، لكن هذه المرة بفضل تورطه فى مخالفة جنائية. فقد اتهم بارتكاب حوادث عنف. ومن المقرر أن تبدأ محاكمته الأسبوع القادم فى تل أبيب. وبواسطة محاميه موشيه بيريتس وهلال جابر، سيحاول عثمان- وربما يكون بسام- إثبات براءته. هل أنتم فى حيرة..؟ وكذلك أنا.. هيا نرتب الأحداث قليلاً.

فى بطاقة الهوية الإسرائيلية التى حصل عليها عثمان، مكتوب أنه يبلغ من العمر (٦٠) عاماً، ومن أصل سورى يعيش فى تل أبيب. ويزعم عثمان أنه يبلغ من العمر فى الحقيقة (٥١) عاما وأن البيانات الكاذبة فى بطاقة الهوية كانت تهدف إلى عدم تحديد هويته. ننتقل إلى مسألة المظهر الخارجي: ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية فى وصفها لبسام العدل أنه «ذكر، هزيل، يميل إلى الصلع، قصير، ذو شارب، كثير التدخين». ومحمد عثمان الذى أمامنا هو «ذكر، هزيل، أصلع، قصير، ذو شارب وكذلك يدخن كثيرا». يقول سابرا إنهما يشبهان بعضهما، بينما يعتقد زئيف غير ذلك. وماذا عن جهاز الأمن..؟ مازال يلتزم الصمت. لقد حان الوقت لتحديد عدة بيانات عن الرجل الذى عاش بيننا مع تلك الهوية المحيرة.

* هل معك أى إثباتات يا عثمان..؟ ربما الأشخاص الذين شاهدوك بعدما هربت، يستطيعون إثبات أنك بسام العدل..؟

- « لتبحثى عن طيار يدعى عوفير، فقد رآني. سيخبرك بأنى الطيار بسام».

* ما اسم أسرته..؟

- «لم يقل لي. لم يخبرنى إلا أنهم يدعونه عوفير. جلسنا سويا، وحكيت له عن كيفية عمل الطائرة».

* أين كان هذا اللقاء..؟

- « لا أعلم. لقد اصطحبنى الأمن فى حافلة مغلقة مُعصب العينين».

* بأى لغة تحدثتم..؟

- بالعربية.

* ألم يكن هناك أى مترجم..؟

- لا.

فى تلك الأثناء، يصحح عوفير: «لقد أجريت المحادثة بواسطة مترجم. وقد تحدث بسام بالعربية، ونحن تحدثنا بالعبرية».

* متى رأيت الطائرة الميج آخر مرة..؟

- «بعدما هبطت إلى إسرائيل، فقد جاء الأمن واصطحبني، وبعد ذلك لم أشاهد الطائرة».

* هل هذا الرجل الذى التقيت به هو طيار الميج..؟

- «ربما... لا أعلم».

* إذن ألم تشاهده وهو يحلق بالميج..؟

- «لا».

* هل تتذكر إن كان فى الطائرة كتاباً به بيانات خاصة عن تشغيل الطائرة..؟

- «أعتقد ذلك».

* وكيف كانت المعلومات مدونة فى الكتاب..؟

- « بأحرف مطبوعة».

* ألم تكن بخط اليد..؟

- «لا، ماذا تعني..؟!».

لقد خانته الذاكرة، فقد أنهكته الحياة، وبدأ يشتاق لأسرته- هكذا يعلل عثمان الفجوة بين رده وشهادة الطيار الذى التقى معه. ويقول إننى «واجهت متاعب أثناء التحقيق معى فى جهاز الأمن، ويصعب أن أتحدث بالعبرية، ولكن يمكن أن أشرح ما أقوله بالعربية».

طلبنا مساعدة البروفيسور درور زئيفي. وكان الهدف هو مواجهة عثمان بأسئلة حول مكان المطار السوري، وأسماء كبار القادة فى سلاح الطيران السورى فى نهاية الثمانينيات». وأجاب عثمان على تلك الأسئلة.

وقال زئيفى إن إجاباته صحيحة. ولم يبق الآن سوى التحقق مما إذا كان هذا الرجل لديه خلفية عن الطيران أم لا..؟ أجرى هذا الامتحان أمامنا عوفير سابرا واللواء (احتياط) أفيهو بن نون.

* هل تعلم ما هى أقصى سرعة للطائرة ميج ٢٣..؟

- السرعة القصوى (٤ ماخ).

يقول بن نون: «إن كانت إجابته (٤ ماخ)، فإنه ليس طياراً على الإطلاق، حيث إن الـ«ميج ٢٣» تصل سرعتها القصوى إلى (١,٨ ماخ). ولا توجد أى طائرة فى العالم حلقت بسرعة (٤ ماخ). واليوم، لا يصنعون طائرات تبلغ سرعتها القصوى أكثر من (٢ ماخ)، لأنها لن تصلح للاستخدام الميداني».

يضيف بن نون: «لكن انتظروا لحظة. يبدو أن عثمان يتحدث عن أفضل تطوير لتلك الطائرة، وهو مضاعفة سرعتها ١,٨ ماخ حتى تبلغ تقريبا ٤ ماخ».

* ما هو الارتفاع الذى كنت تحلق فيه حينما دخلت المجال الجوى الإسرائيلي..؟

- «أربع أو خمسة أمتار، وربما عشرة أمتار».

- سابرا: «لا يمكن أن يكون قد حلق بارتفاع كهذا..!!».
* هل تعرف ما هو أقصى ارتفاع تستطيع أن تحلق فيه الطائرة ميج٢٣..؟
- ١٠٠٠٠ كم.
سابرا: «أقصى ارتفاع للتحليق يتراوح ما بين ٥٠ إلى ٦٠ ألف قدم».
يحاول عثمان مرة أخرى تصحيح أخطائه، ويوضح فى حديث آخر: «الإجابة هى ٥٠ ألف قدم. وعندما قلت ١٠٠٠٠ كم، كنت أقصد أن هذا هو الارتفاع الذى تستطيع أن تصل إليه الطائرة فى غضون دقيقة ونصف الدقيقة من الإقلاع».
وبعد ذلك، يصر على أنه بعدما اخترق المجال الجوى الإسرائيلى، وقبل أن يهبط، أجرى برج المراقبة اتصالاً معه.. يقول: «لا أعلم من كانوا، لكنهم قالوا لى 'احذر. لا تفعل شيئاً'. فقلت لهم إننى لن أفعل شيئاً، والطائرة فارغة، لا يوجد بها أى شيء».
* ما هى اللغة التى تحدثوا بها معك..؟
- «العربية، وربما الفرنسية».
بن نون: «ما يقوله دليل على أنه ليس طياراً. فلا يمكن أن يتحدثوا معه بوجه عام، سواء بالعربية أو حتى بالإنجليزية».
كما اتضح أنه لا يعرف ترددات جهاز السيطرة والرقابة، أو ترددات برج المراقبة. حتى إذا كان برج المراقبة يريد إجراء اتصال به، فإنه لا يعلم فى أى قناة، وعلى أى موجة كان يحلق.
يبدو أن طيارنا السورى قد رسب فى مرحلة مبكرة للغاية من «امتحانات الطيران» المحلى. فقد صحح أقواله وطلب وقتاً «ليتذكر» قائلاً: إنه «مضى وقت طويل على ذلك».
ولكن بعيداً عن تفاصيل الطيران، فإن هذا الرجل على دراية بكثير من التفاصيل المتعلقة بقضية بسام العدل. فكيف يمكن حل هذا اللغز..؟!.
لقد حان الوقت كى نسمع وصفاً عن حياة محمد عثمان العاصفة.

*** حلمت بأن أصبح مغنياً:**

«ولدت فى مدينة طرطوس سنة ١٩٥١، وبعد ذلك انتقلت أسرتى للعيش فى حلب». بهذه العبارة استهل عثمان حديثه. ثم ألقى علينا قنبلة جديدة «والدتى كانت شقيقة الرئيس السورى حافظ الأسد، لكن والدى خطفها من المنزل لأنهما كانا يحبان بعضهما، ولم يكن الأسد ينظر إلينا باحترام، حيث كان يعتبر والدى ليس على نفس القدر حتى يتزوج بأمي. كان أبى مدير مكتب وزير الدفاع السورى الأسبق العماد مصطفى طلاس، وكان شقيقى أحمد طياراً وشقيقى الثانى (على)، قائد الوحدة ٢٣٥ فى مخابرات سلاح الطيران السورى، وكانت لدى شقيقة توأم تدعى راندا، لقيت حتفها فى حادث سير كـ

بالأردن خلال شهر يناير من هذا العام».
«كان حلمى منذ الطفولة أن أكون مغنياً. لكن والدى ضغط على: «يجب أن تصبح طياراً، وتكون فخراً للأسرة». وكان مهما لدينا أن أصبح مصدر فخر للوالد. لم يكن أمامى أى خيار. فقد كانت أسرتى كلها تخدم فى الجيش السوري. وقد أخذت دورة طيران حينما كان عمرى ١٨ عاماً، كان بعضها فى موسكو. وفى مقابل ذلك، عندما بلغت ٢٣ عاماً بدأت أدرس الموسيقى وعزفت على الدَرَبُكة. وفيما بعد، أصبحت أعزف فى الأمسيات التى تنظم فى نوادي الجيش والفنادق الفخمة. وفى الوقت نفسه، كنت طياراً فى الجيش، لكنى كنت أفعل ما يحلو لي. فإن كانت لدى رغبة كنت أحضر التدريبات. وقد خشيت فى حرب لبنان أن يتم استدعائى للمشاركة فى المعركة، فأنا لا أحب الدم، ولا أستطيع الاعتداء على الأطفال والمدنيين. وبوجه عام، كان طيارو سلاح الجو السورى يخافون من نظرائهم الإسرائيليين.
«حينما أردت المجيء لإسرائيل، قمت بطلعة تدريبية. لم أنقطع بشكل خاص عن الأسرة، حتى لا يشككوا فى أى شيء. وعندما حلقت فوق القنيطرة، شعرت بأننى «سأودع هذه الحياة». وغمرتنى السعادة، بسبب انتهاء الكابوس الذى كنت أعيش فيه فى سوريا. لم أخش أن تقصفنى إسرائيل، لكنى خشيت أن يعيدوننى لسوريا، لأن ذلك من وجهة نظرى سينتهى بالإعدام. وبدأت أؤدى حركات بالطائرة حتى يعتقدوا أنى أواجه مشكلة ما، وأبلغت بأن هناك عطل فى المحرك».
«حلقت على مستوى منخفض حتى لا ترصدنى أجهزة الرادار الإسرائيلية، وأغلقت الاتصال ودخلت إلى هضبة الجولان. وفى جهاز الاتصال السوري، قالوا لى لا تفعل شيئاً وحذروني. بعدما هبطت فى ممر مجدو، تبولت على نفسى من شدة الانفعال والتوتر. وعندما خرجت من الطائرة، قبّلت الأرض حتى لا يعتقدوا أننى أحاول فعل أى سوء. لم أحاول الهرب قبل ذلك مطلقاً. والموساد لم تكن لديه أى علاقة بهذا الأمر، وكان هذا قراري».
«فى عام ١٩٩٣، إن لم أكن مخطئاً، اتصلت لأول مرة بأسرتي. ولم أتحدث باسمى الحقيقي، حيث كنت أعلم أن المخابرات السورية تتنصت على الهاتف. أخبرتهم بأنى صديق للأسرة، لكن والدى تعرف على صوتى وقال لي: «يحفظك الرب». وقد قطعت المخابرات السورية الاتصال بيننا. وبعدم مرور وقت قصير، أخبرنى الصليب الأحمر بأن والدى وأشقائى الاثنين تم إعدامهم. وبعد فترة، توفيت والدتى من شدة الألم والمعاناة، وإن كنت أعلم أن أسرتى ستدمر بهذا الشكل لما هربت».
«بعدما وصلت لإسرائيل، حققت معى أجهزة الأمن

الإسرائيلية على مدى عام ونصف العام فى سجن صرفند، وقد تعاونت معهم، وأخضعونى لفحص جهاز كشف الكذب، الذى أظهر دائماً أنى أقول الحقيقة. وبعدما اجتزت كل الفحوص، قاموا بتغيير اسمي، وأعتقد أنه فى عام ١٩٩٢ بدأت أتعاون مع جهاز أمنكم. وأعلم أن كل متسلل من سوريا لإسرائيل اعتقلته الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بتهمة أنه جاء لاغتيالي».

قال عثمان إنه بدأ يمارس عمله فى السجن الإسرائيلي. والرجل الذى كان حلم حياته أن يصبح مغنياً، بدأ يتلو آيات قرآنية حتى يكسب ثقة السجناء الأمنيين. «لم يشك أحد على الإطلاق أنى أساعد إسرائيل، وأخبرونى بكل شيء عن العمليات التخريبية المخطط لها، وعن الفصيل الذى ينتمون إليه، ومنعت وقوع كثير من العمليات التخريبية. وقد حاك جهاز أمنكم قضية لى، وأصدر حكم بالسجن ست سنوات، حتى يكون معى إثبات بأنى سجين إذا ما شك أى أحد فى أمري. كنت أمارس نشاطى فى سجن مجدو، وكيشون، وسجون أخرى».

«كانوا يدخلوننى زنزانة السجين، وعندما يسألنى من أنت..؟ كنت أخبره بأنى «لا أستطيع البوح بأى معلومات، حتى أحصل على موافقة من قائد فصيلتى التى أنتمى إليها. وهكذا تركت انطباعاً أنى أنتمى إلى إحدى الفصائل ولست متعاوناً مع الإسرائيليين. وعندما سألنى السجناء عن أسباب لهجتى السورية، أخبرتهم بأنى درست فى سوريا أعواماً كثيرة، وكنت أتجسس على الذراع الأيمن لأحمد ياسين فى سجن نابلس، وكنت فى زنزانة فلسطينيى قتل مستعمراً إسرائيلياً، وفى زنزانة أخرى بها مجموعة ارتكبت مذبحة فى رام الله. كنت أعيش فى خوف شديد خشية اكتشاف أمرى وقتلي، لكننى منعت وقوع كثير من العمليات التخريبية».

فى أغسطس ١٩٩٦، تزوج عثمان بعواطف التى كانت تعيش فى عكا (لم يخبرها بأنه الطيار السوري)، وأنجب توأماً، لكنهما توفيا هذا العام بسبب مرض السرطان وهما فى سن العاشرة. وفى عام ١٩٩٩، طلق عثمان زوجته: «لقد ضبطتها مرتان وهى تخونني. وفى المرة الأولى سامحتها لعدم وجود أسرة لدى هنا، ولا أعرف أحداً.. وإلى أين كنت سأذهب..؟ أما المرة الثانية، فقد كانت مسألة شرف. لم يكن لدى مكان أعيش فيه. وقد تعهدت وزارة الدفاع بتدبير منزل لي، لكننى لم أتسلمه. وقد تدهور وضعي. اشتغلت جاسوساً، لكن كانت لدى مصاعب فى الحياة، فقد كنت بدون أسرة وبدون أى شيء».

«فى عام ٢٠٠٠، ضاق الأمر بي. أخبرت مشغلي بأنى سأعود إلى سوريا. لم يكن يهمنى إن كانوا سيقتلوننى أم لا. وعندما وصلت بالحافلة إلى مستعمرة «كريات شمونة»، قام مشغلى فى جهاز الأمن بالاتصال بى عبر الهاتف المحمول وتوسلوا لى أن أعود. وبالفعل أقنعوني، وعدت وواصلت العمل معهم».

* ماذا حدث..؟ وماذا فعلت..؟

فى يونيو ٢٠٠٢، امتثل عثمان كعادته للعمل كجاسوس فى سجن مجدو. وقبل ذلك ببضع ساعات، فجّر انتحارى نفسه بجوار سيارة مفخخة بالقرب من إحدى الحافلات، مما أسفر عن مقتل ١٧ إسرائيلياً. «تجسست على الرجل الذى كان يشتبه فى تخطيطه لهذه العملية، وأخبرنى بأنه فى نفس اليوم ستقع عملية انتحارية عن طريق تفجير ثلاث سيارات مفخخة وسط بلدة عفولة. لكن العملية وقعت عند مفترق مجدو. وبعد مرور أربع ساعات، أخبرونى بأنه يتعين على التوجه إلى مكتب التأهيل التابع لوزارة الدفاع فى نقطة شرطة الخضيرة. وعندما وصلت إلى هناك، قالوا لي: «لقد أنهيا عملك. قلت لهم ماذا حدث..؟ ماذا فعلت..؟ كيف يمكنكم إلقائى فى الشارع..؟ هذه دولة قانون... دولة عدل. فقالوا لي: «إننا لا نعرفك منذ هذه اللحظة». فقلت لهم «سيكون من الصعب على التكيف على حياة جديدة دون مساعدتي. إننى لا أعرف هنا أى شخص. فى أول مرة تعتقلنى الشرطة، ستكونون أنتم المتهمين، وستكونون المسئولين».

غادرت نقطة الشرطة وأنا لا أعرف إلى أين سأذهب. ونمت ليالى طويلة فى محطات الأتوبيس، وفى الشوارع. لقد ألقوا بى فى الشارع، ولم تكن لدى أى أموال حتى أتناول الطعام».

يقول عثمان إن مصاعب البقاء هى التى جعلتنى أهرب. فى يونيو ٢٠٠٣، تورط عثمان فى مخالفة جنائية بعدما أقل مقيمين غير شرعيين من السلطة الفلسطينية لإسرائيل، وقد استخدم رخصة قيادة شخص آخر، لذا وجهت له تهمة انتحال شخصية. «ما هو الخيار الذى كان أمامي..؟ لقد ألقوا بى فى الشارع دون أن أفعل أي شيء، وكان يجب العثور على عمل.. أردت أن أصبح سائقاً، ولا أستطيع قراءة اللغة العبرية، فكيف كنت سأستطيع التحقق من تصاريح الدخول..؟».

حدث التورط الثانى بعدما تم إرساله لإحراق سيارة فى باقة الغربية. وقد اعترف عثمان بهذه الجريمة، وقضى عقوبة بالحبس عامين ونصف العام فى سجن «أشموريت»، داخل العنبر الذى يحتجز فيه المتعاونون مع إسرائيل. وبعدما أفرج عنه فى أكتوبر ٢٠٠٧، تعرف على زوجته الحالية المحتجزة هى أيضاً».

وبعد مرور أسابيع عديدة من محاولات التحرى عن الحقيقة، وقبل لحظات على نشر هذه الطبعة، نما إلى علم هيئة تحرير ملحق «نهاية الأسبوع» أن شقيق بسام العدل، أو أحد أقارب الأسرة، قد اقتفى أثره من سوريا لإسرائيل. فهل يمكن أن يكون أحدهم هو محمد عثمان..؟ هل يمكن أن يُحل اللغز بهذا الشكل..؟!.

إيران التى لا تعرفونها

بقلم: إلداد باك
يديعوت أحرونوت ١٨/ ٤/ ٢٠٠٨

ساعات الظهيرة الأولى فى نتانز. شوارع البلدة الصغيرة، الواقعة على سفح جبل زاجروس، تبدو خاوية تماما. بيوت مبنية بالطوب اللبن، بعضها مهدم، تبدو مهجورة. فقط بضع محال بقالة وجزارة تؤكد لزائر المكان أنها ليست مدينة أشباح. كانت نتانز تشتهر فى الماضى بالصناعات الخزفية، وعند مدخل البلدة الهادئة، تجد تمثالاً خزفياً ضخماً على هيئة أبريق متعدد الألوان. فى أوقات سابقة، كانت الأعمال الخزفية لفنانى نتانز تباع فى أوروبا بأسعار فلكية. "فى السابق، حصلت مقابل طاقم واحد من فناجين القهوة على ثمن كان يتيح لى شراء أراضى فى طهران" - يقول بحسرة أحد شيوخ البلدة العجائز. ولكن من بين ورش الخزف الـ ١٢٠ التى كانت تعمل فى نتانز وأكسبتها شهرتها العالمية، لم يتبق سوى ورشة واحدة.

لولا قرار السلطات الإيرانية بإقامة منشأة نووية على بعد عشرات الكيلومترات من نتانز - وهى المنشأة التى تتم فيها معظم عمليات تخصيب اليورانيوم الإيرانية - لسقطت البلدة التى يبلغ تعداد سكانها ١١ ألف نسمة فى بئر النسيان منذ زمن بعيد. صحيح أن البلدة تقع على الطريق الرئيسى بين طهران وأصفهان، كما يوجد بها مسجد قديم يعود إلى القرن الرابع عشر ويتميز بفنه المعمارى الرائع، وقبر لأحد الأولياء الإيرانيين كما أن الجو بها صفو، ولكن شأنها شأن ديمونة، ما كان أحد ليعرفها لولا المفاعل النووي.

العاصفة الدولية حول البرنامج النووى الإيرانى، والمداولات بشأن العقوبات الدولية، والتهديد بشن هجوم عسكري- كل ذلك لا يصل إلى بلدة نتانز. وباستثناء لافتة واحدة كبيرة تحمل رقم الهاتف (١١٣) وتطلب من السكان إبلاغ وزارة الأمن الداخلى بأى حدث مريب، لا توجد فى شوارعها أى أشياء مميزة.

إلى الشمال من نتانز، تقع المنشأة النووية الشهيرة التى كُشف النقاب عن بنائها قبل ستة أعوام. تقع المنشأة بالقرب من الطريق السريع بين مدينة أصفهان التجارية والعاصمة طهران، وهى محاطة بمنصات صواريخ مضادة للطائرات وبأبراج مراقبة. ويتنافى هذا الوجود العسكرى مع ادعاءات إيران الرسمية بشأن الأهداف المدنية لبرنامجها النووي. أما المنطقة المحيطة بالمفاعل، فليس بها أى وجود عسكرى لافت.

وخلافا للضجة الدولية حول البرنامج النووى الإيرانى، فإن المسألة النووية وتبعاتها المستقبلية - التى ربما تكون مدمرة - على الجمهورية الإسلامية، لا تحتل المكانة الأولى فى الأجندة العامة فى إيران، حيث قال لى أحد السكان المحليين: "الناس فقراء فى الدولة. يحدثوننا منذ خمس سنوات عن البرنامج النووى، وعن استخداماته المدنية، فكيف إذن لم نحصل حتى الآن على تدفئة مناسبة فى فصل الشتاء..؟".

الشتاء فى إيران يكون أحيانا قارص البرودة. الصقيع هذا العام كان شديداً جداً، حيث انقطعت إمدادات الغاز عن سكان المناطق القروية فى شمال الدولة. يقول البعض إن الغاز تجمد فى الأنابيب، بينما يقول آخرون إن تركمانستان - الدولة المجاورة- أوقفت إمدادات الغاز الطبيعى لإيران احتجاجا على أن إيران تستورد الغاز منها بأسعار منخفضة، بينما تقوم بتصدير غازها بأسعار أعلى بكثير. الرئيس أحمدى نجاد دعا مواطنى بلاده المتجمدين إلى تدفئة منازلهم بفروع الأشجار، ولكن تدخل الزعيم الروحي، على خامنئي، حال دون عودة المواطنين البؤساء إلى العصر الخشبي.

يقول لى إيرانى آخر: "عقوبات..؟ حرب..؟ هذه الأمور لا تردعنا. لقد عشنا تجارب قاسية جدا فى العقود الثلاثة الأخيرة. صحيح هناك دوائر فى المعارضة تأمل أن يسهم هجوم عسكرى على إيران فى إسقاط نظام الملالي، ولكن أى بديل منطقى تعرضه علينا الآن المعارضة المنقسمة وغير المنظمة..؟".

وهناك طريقة إيرانية أخرى فى التعامل مع المسألة النووية، وهى السخرية- حيث يسخر الإيرانيون من أنفسهم بسبب عدم ثقتهم فى قدراتهم التكنولوجية. تقول نكتة محلية: التقى إيرانيان، فقال أحدهما للآخر "لقد عرفت بالضبط أين ستقع القنبلة النووية التى سنطلقها"، فسأله الثانى "أين..؟ أين..؟ هل فى الغرب (إسرائيل)..؟ أم فى الجنوب (السعودية)..؟"، فرد الأول "سترتفع عاليا فى السماء وتعود لتسقط علينا".

بينما يقول إيرانى آخر: "الإيرانيون أكثر الأمم تقدما. بفضل الثورة الإسلامية، يوجد الآن إيرانيون فى كل مكان بالعالم من الأشخاص الذين فروا من إيران، ولكنهم يحافظون على صلتهم بالدولة ويسهمون فى تطويرها".

يسمح الإيرانيون لأنفسهم الآن بالسخرية علنا من رموز الثورة الإسلامية. فليس صحيحاً أن الإيرانيين يرون الرئيس أحمدى نجاد عزيز الأمة ورمز كرامتها، بل بالعكس، غالبيتهم مازالوا إلى الآن لا يفهمون على الإطلاق كيف فاز بالانتخابات الرئاسية. وقد أصبح الشعب يطلق عليه لقب

"القرد"- وهو الرمز الذى تتخذه شركة محلية تنتج دمية اسمها "تشي. توز" على هيئة قرد صغير يبتسم. يمر الناس بجوار منتجات الشركة ويسألون "كيف حالك سيادة الرئيس..؟"، وعندما يذهبون إلى دورة المياه، فإنهم يقولون "إننا ذاهبون إلى مكتب الرئيس".

وبالنسبة لانتصار المحافظين فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة، والتى أجريت قبل نحو شهر، فلدى الإيرانيين جملة من التفسيرات: النتائج تم تزويرها من قبل السلطات؛ لجنة الانتخابات رفضت قبول أوراق عدد من المرشحين الإصلاحيين؛ نسبة المشاركة فى الانتخابات كانت ضعيفة جدا، نظرا لأن الكثيرين كانوا يدركون أنها مجرد تمثيلية.

*** الجد خامنئي:**

الوجه المتجهم لآية الله الخميني، زعيم الثورة الإسلامية، يطل علينا من كل صوب وحدب: فى الشوارع والمتاجر والمقاهى وحتى فى الأوراق النقدية. ميادين وشوارع رئيسية ومؤسسات حكومية، بل وحتى المطار الرئيسى الجديد لطهران- كلها تحمل اسمه.

وحتى خلفه، الزعيم الروحى للثورة آية الله على خامنئي، يحافظ على وجود عام واسع فى الشوارع - على الأقل من خلال الملصقات واللوحات الجدارية. وظهوره أمام الجماهير دائما ما يكون محاطا بترتيبات أمنية مشددة. ولكن خلافا لوجه الخمينى العابس الذى ينذر بالشر، ارتدى خامنئى مع السنين عباءة الجد العجوز البشوش الذى يحث أبناء شعبه على الحفاظ على وحدتهم الوطنية والتصويت فى الانتخابات.

ويبدو أن الثورة الإسلامية قد غيرت أسلوبها مع السنين - ليس فقط فى علاقتها مع الجمهور وإنما أيضا فى قدرتها على التأقلم والبقاء.

العام الثلاثين للثورة الإسلامية الإيرانية يختلف تماما عن أعوامها الأولى، حيث توجد تيارات بين السكان المحليين- ليست تيارات سرية فقط- تقود ثورة هادئة فى إيران، وتدير دفة النظام الدينى المتشدد وتخلق واقعا جديدا. رحلتى التى استغرقت أسبوعين فى كل أنحاء إيران، كشفت لى عن دولة تختلف تماما عن تلك التى ارتسمت فى مخيلتنا، لاسيما بسبب الدعاية الإيرانية الرسمية. فألوان الثورة السوداء والحمراء تفسح مكانها لكل الألوان الأخرى، وأصبح هناك كثير من الإيرانيين لا يخشون أن ينتهكوا علانية القوانين المتشددة للنظام الأصولى الحاكم- الذى كان يطمح ليكون نموذجا لعالم إسلامى جديد.

صحيح أن المرأة الإيرانية لا تزال ترتدى غطاءً للرأس، إلا أنه يختلف تماما عن النقاب والحجاب الذى ترتديه النساء فى العالم السنى والذى يجعل منهن مخلوقات غير مرئية. على أية حال، الحجاب الأسود بدأ يفسح مكانه لألوان أخرى. النساء العاملات فى إحدى شركات البريد فى طهران يرتدين جميعا حجاباً برتقالى اللون بنفس لون العلامة التجارية للشركة التى يعملن فيها. الثورة الإسلامية تأخذ طابعا تجاريا.

الفتيات الإيرانيات يكشفن أكثر فأكثر عن شعورهن، وأصبحن لا يخشين التبرج، وينظرن بجرأة واضحة للشباب الذين يعجبونهن. وقد رأيت فى ميادين رئيسية رجالاً يلعبون الورق (الكوتشينة)، ورجال شرطة يتعاطون المخدرات أثناء دورياتهم، وهواتف محمولة تنطلق منها رنات لموسيقى محظورة- بأصوات النساء. لقد اكتشفت إيران أخرى، وشعبا ينتزع لنفسه كل يوم مزيدا من الحريات، بينما النظام يضطر للتسليم بهذه المطالب لكى يستطيع الاستمرار.

أحد رجال الأعمال المحليين قال لى: «فى الواقع، نحن نقيم دولة داخل الدولة. الناس يديرون حياتهم الخاصة كما يشاءون. أما فيما هو عام، فإنهم يطوعون أنفسهم وفقا لقوانين الثورة. يمكن فى إيران حاليا أن تفعل ما تريد، وأن تحصل على ما تريد، حتى وإن كانت أموراً غير قانونية: كحوليات، أفلام أجنبية، وموسيقى».

هذا ليس مجرد كلام، حيث يمكنك الآن أن تشترى من الأسواق والمتاجر بضائع - يعتبرها النظام الدينى مقيتة بسبب طابعها الغربى الفاسد - ليس من تحت الطاولة وإنما علنا وعلى رؤوس الأشهاد. ربما فقط الكحوليات هى التى لا تزال تباع فى الخفاء. ومع ذلك، ففى منطقة شيراز، على سبيل المثال، استؤنفت بهدوء صناعة النبيذ المخصص للتصدير، فى حين يجد الفائض طريقه إلى الأسواق المحلية.

المفاجأة الكبرى التى كانت بانتظارى فى عاصمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طهران، عندما اكتشفت اختفاء صوت الأذان من المساجد. فخلافا للمدن الإسلامية الأخرى- فإنك إذا لم تكن واقفا على مسافة قريبة جدا من المسجد وقت الصلاة، يستحيل أن تسمع صوت المؤذن، حيث ألزمت مساجد العاصمة بخفض قوة مكبرات الصوت عند الأذان كى لا يزعجوا الجيران.

تنتشر فى كل أنحاء إيران عشرات الآلاف من صناديق التبرعات التى هى بمثابة فروع للصندوق الأم «صندوق الخمينى للمحتاجين». يحتفل الصندوق هذا العام بالعيد الثلاثين لتأسيسه. طوال فترة إقامتى فى إيران، لم أر غير رجل واحد يضع أموالا فى هذه الصناديق، وكان ذلك بالقرب من ضريح الخميني. معظم الإيرانيين باتوا لا يتبرعون لهذه الصناديق. إيرانية شابة قالت لى: «لا أحد يعلم إلى أين تذهب هذه الأموال».

صور المظاهرات الحاشدة والهستيرية ضد الغرب وإسرائيل فى المدن الإيرانية، وصور مسيرات الحزن الشيعية (التى تعرف فى إيران باسم مجالس العزاء الحسينية) التى يظهر

المشاركون فيها وهم يضربون أنفسهم بالسياط والسكاكين حتى تسيل الدماء من أجسادهم، والتقارير عن الجرائم الفظيعة التى ترتكبها الثورة الإسلامية، جعلت الإيرانيين فى نظرنا شعباً وحشياً متطرفا يحب المواجهات. ولكن الإيرانيين الذين قابلتهم كانوا أناساً لطفاء، مهذبين، منفتحين، ودودين وأيضا متحضرين. وبالمناسبة، فقد حظر النظام على المشاركين فى مسيرات الحزن الكثيرة - التى يحفل بها التقويم الشيعى - جرح أنفسهم. فالمعاناة ومعاقبة الذات لا يجب أن يؤديا إلى إيذاء خلق الله: الإنسان.

أما بالنسبة للصراع ضد «الجرثومة الصهيونية» و«الكيان الصهيوني»، على حد قول نظام الملالي، فإن هذه المسألة لا تهم إطلاقا الإيرانيين البسطاء - المنزعجين أكثر بأسئلة مثل: كيف ينهون الشهر، أو كيف يهربون من الاختناقات المرورية الحادة فى طهران. تنظيم المظاهرات الحاشدة فى طهران ضد إسرائيل على خلفية الأحداث الحالية فى غزة لم يكن مسألة صعبة، حيث يجدها الطلاب والموظفون الحكوميون فرصة لأخذ إجازة.

ولكن كى لا تخطئوا، فإن كثيراً من الإيرانيين يكنون الضغينة لإسرائيل، حتى وإن كان ذلك لا يدفعهم للانضمام لجيش الانتحاريين الذى يكونه النظام الإيراني. وقد قال لى تاجر يقضى معظم أوقاته بين إيران وألمانيا: «المشكلة الحقيقية ليست فى الذرة الإيرانية، وإنما فى الولايات المتحدة - أو لمزيد من الدقة فى إسرائيل التى لها تأثير كبير جدا على الولايات المتحدة وعلى ألمانيا أيضا، وبالأخص فى مجال الإعلام. لماذا يحق لإسرائيل والهند حيازة قنبلة نووية ونحن لا؟ إنهم يعذبون الفلسطينيين ويقتلونهم منذ ٦٠ عاما، وهذا أس كل البلاء. إذا أصبحت الولايات المتحدة أكثر حيادية، يمكن حينها حل كل المشكلات».

وصلت إلى «ميدان فلسطين» فى قلب العاصمة طهران - والذى يشهد باستمرار مظاهرات ضد إسرائيل. فوق إحدى الأسوار التى تحيط ببناية قريبة من الميدان، رأيت لوحة كبيرة مرسوم عليها نسر أسود يفرد جناحيه على ثلاثة مساجد: المسجد الأقصى، والكعبة فى مكة، ومرقد الإمام على فى مدينة نجف العراقية. وللعلم، فإن صراع الإيرانيين والشيعة لا يختزل فقط فى تحرير فلسطين، حيث قال لى أحد المارة فى الميدان: «الإيرانيون لديهم نزعة لدس أنفهم فى شئون الآخرين، حتى فى حياتهم الخاصة. ما الذى يجبرنا على الانشغال بهذه الأمور. إنهم فى فلسطين يقتلون بعضهم بعضاً، فما شأننا وذلك..؟».

*** ملاعب كرة القدم:**

عندما وصلت إلى طهران، رأيت عدة صور لعماد مغنية معلقة فى الشوارع، وأثناء إقامتى بدأت صور مغنية تتبدل بصور أطفال فلسطينيين قتلى. التحريض العلنى فى الشوارع يواكب الأحداث الجارية، ولكنه لا ينجح فى جذب الجماهير. فقط عند مدخل أحد المساجد، رأيت منشورات تأييد صغيرة لحزب الله.

ولكن خلافا للقاهرة وبيروت واسطنبول والدوحة، لم ألحظ فى إيران أدباً معادياً للسامية أو معادياً لإسرائيل كالذى يملأ أرفف متاجر الكتب فى هذه البلدان. فقط فى أصفهان وجدت ترجمة لكتاب «كفاحي» لأدولف هتلر. لم أجد أى ذكر لكتاب «بروتوكولات حكماء صهيون» أو لأى كتب معادية أخرى من التى يحرص النظام الإيرانى على عرضها فى معارض الكتب الدولية فى الخارج. صحفى إيرانى قال لي: «من الطبيعى أن يعرضوا هذه الكتب فى الخارج، فلا يوجد فى إيران من يقرأ هذه الزبالة». وفى المقابل، وجدت كتبا لفرانس كافكا (كاتب تشيكى يهودى الأصل) وفرويد. سيرة حياة بيل كلينتون معروضة فى كل متاجر الكتب، وكذلك كتب هارى بوتر. وأشد ما لفت نظرى هو وجود مذكرات شخصية عن فترة النازية فى ألمانيا.

ما شغل الإيرانيون فى الأسابيع الأخيرة لم يكن البرنامج النووى أو العقوبات الدولية، وليس أيضا قتل المدنيين الفلسطينيين فى غزة أو الانتخابات البرلمانية. فالكل كان مشغولاً بالمنتخب الوطنى لكرة القدم- الذى يعتبره ملايين الإيرانيين القنبلة الحقيقية. تعد إيران دولة كروية منذ عهد الشاه، ولكن العالم لم يكتشف كرة القدم الإيرانية إلا بعد فوز المنتخب الإيرانى على نظيره الأمريكى فى مونديال ١٩٩٨. تربع الإيرانيون لسنوات طويلة على عرش كرة القدم الآسيوية. ويمكنك أن تجد فى أكشاك الصحف عشرات الصحف الرياضية، كما يلعب الشباب كرة القدم فى الشوارع والحدائق. وقد دُهشت عندما شاهدت أطفالاً يلعبون كرة القدم فى ساحة أحد المساجد بمدينة كرمان، جنوبى إيران. وقد قال لى أحد رجال الدين هناك: «يجب أن نجد طريقة لجذب الشباب إلى المساجد».

المرة الوحيدة التى صادفت فيها وجوداً مكثفا لقوات الشرطة، كانت بالقرب من استاد كرة القدم فى شيراز، حيث كان يلعب المنتخب الوطنى الإيرانى إحدى مبارياته. جدير بالذكر أن دخول الاستادات لا يزال ممنوعا على النساء، إلا إذا كانت مباريات لكرة القدم النسائية.

الفشل فى كأس العالم الأخير فى ألمانيا أحدث أزمة حادة لكرة القدم الإيرانية، استقال فى أعقابها مدرب المنتخب ورئيس اتحاد الكرة. وقد تم ترشيح خافيير كليمنتي، مدرب المنتخب الأسبانى الأسبق، لتولى مهمة تدريب المنتخب الإيراني، ولكن المفاوضات معه فشلت بسبب رفضه الإقامة فى إيران وإصراره على الوصول إلى إيران قبل أى مباراة للمنتخب

بعشرة أيام فقط. وفى النهاية، وفى مفاجأة أدهشت الجميع، وقع الاختيار على كابتن المنتخب الإيرانى السابق النجم على داي.
كرة القدم ليست اللعبة الوحيدة التى يجيدها الإيرانيون، حيث توجد ألعاب أخرى منها المصارعة، والكروكيه، وكرة اليد، وكرة الماء والتزلج - حيث القمم الجبلية الشاهقة فى شمال إيران ووسطها والتى تتيح للإيرانيين الاستمتاع بهذه الرياضة الشتوية. ورغم أن أدوات اللعبة قديمة بعض الشيء، إلا أن الأجواء أوروبية تماما، حتى إن الفصل بين مسارات الرجال والنساء قد ألغي.

*** فتيات الثورة:**

رغم أننا نلحظ فى دول إسلامية معينة وجوداً ضعيفاً للجنس اللطيف، فإن النساء فى إيران يعملن اليوم فى كل مكان، وفى كل تخصص تقريبا. أحد من تحدثت إليهم قال لي: «فى الحقيقة، غطاء الرأس ساهم فى تحرير المرأة الإيرانية». وبالفعل، فهن يقدن السيارات، وبائعات فى المتاجر، وعاملات فى أقسام الاستقبال فى الفنادق، ونادلات، وموظفات فى المصالح الحكومية، بل ومضيفات فى شركة الطيران الوطنية «إيران إير». ولا يوجد فصل بين الجنسين إلا فى الأماكن التى تشهد تفتيشا ذاتيا، كالأماكن المقدسة أو المطارات. وكثيرا ما رأيت أزواجا يتبادلون الأحضان علنا دون أن يطلب منهم أحد رؤية قسيمة الزواج. الثورة الهادئة التى تعتمل داخل إيران تدين بكثير من الفضل فيها للحب. فالشعب الإيرانى أكثر عاطفية من أن تُفرض عليه الأيديولوجية المتقشفة والمتزمتة للإسلام المتشدد.
فى مراكز التسوق الحديثة التى زرتها فى شيراز وأصفهان، دُهشت لرؤية مجموعة جريئة من فساتين السهرة اللامعة والعارية جدا لنخبة من مصممى الأزياء العالميين والمحليين أيضا. كثيرا ما تاقت نفسى للتأكد من أننى فعلا فى إيران. وقد شرح لى أحدهم قائلا: «داخل البيت، ترتدى النساء ملابس مختلفة تماما عن التى يرتدونها فى الخارج. الناس يفعلون ما يحلو لهم، ولا أحد يجرؤ على مضايقتهم. يقيمون حفلات، ويسمعون الموسيقى، ويدخنون، ويشربون الكحول. حياتنا الخاصة مختلفة تماما».
الحرية التى يتمتع بها الإيرانيون فى فعل ما يشاءون داخل بيوتهم تعد تراثا قديما فى إيران، وهى نتاج مئات السنين من الاحتلال والأنظمة الطاغية على اختلافها. فمنذ العصور القديمة، قسّم الفرس الأثرياء بيوتهم إلى قسم داخلى «أندروني»، وقسم خارجى مخصص للضيوف «بيروني».
ورغم أن النظام الحالى يُعتبر فى نظر الكثيرين احتلالاً أجنبيا، غير أن كثيراً من الإيرانيين يتجرأون حاليا على انتزاع حرياتهم الشخصية من براثن هذا النظام. وفى كل ما يتعلق بالموضة، يستطيع الرجال منذ زمن فعل ما يحلو لهم- باستثناء ارتداء السراويل القصيرة أو تعرية أجسادهم فى أماكن عامة، وأصبحت الموضة لدى الشباب الإيرانى حاليا هى قصات الشعر التى تشبه «البانك». فتاة فى الحى الأرمينى المزدحم فى أصفهان سألتنى متشككة: «هل لديكم أمور كهذه فى أوروبا..؟». والآن جاء دور النساء: تحت العباءة السوداء - الآخذة فى القصر - ترتدى الفتيات الإيرانيات سراويل ضيقة وأحذية بكعب عالي.
شاب إيرانى وُلد قبل الثورة بعام واحد قال لي: «لا يمكن السيطرة على الشباب أكثر من ذلك. نحن جيل ضائع. كبرنا فى ظل الحرب مع العراق والقمع الكبير الذى فُرض علينا آنذاك. وبعد ذلك جاء الأمل الكبير فى السلام والإصلاح مع خاتمي- ولكن سرعان ما أدركنا أن الإصلاحيين لا يستطيعون التقدم بالمعدل الذى نرنو إليه. اليوم، لم نعد نثق بالأوهام. بصفة عامة، منذ انتخاب أحمدى نجاد، أصبح لدينا شعور باللامبالاة. الناس تريد أن تربح أكثر، وأن تغادر الدولة فى أسرع وقت ممكن. ليس لنا مستقبل هنا».
يزعم أحد أبناء جيل الثورة أن شباب اليوم هم الضائعون: «إنهم يسمعون فى البيت أو فى المدرسة شيئا، ويقرأون على الإنترنت أو يسمعون من محطات التلفاز الفضائية شيئا مختلفا تماما. هم حائرون ولا يعرفون كيف يفكرون. الفجوة بينى وبين أخى الذى يصغرنى بعشر سنوات سحيقة جدا».
يوضح لى أحد رجال الأعمال المحليين قائلا: «الجيل الشاب يريد حرية كتلك التى فى أمريكا، بينما يحلم الجيل الكبير بأيام الشاه».
الثورة الإيرانية الهادئة هى ثورة شابة فى الأساس، حيث إن نسبة الشباب بين السكان من أعلى النسب فى العالم - نحو ثلثى السكان البالغ عددهم ٧٠ مليون نسمة دون سن الثلاثين، أى أنهم وُلدوا بعد الثورة الإسلامية ولا يعرفون واقعا غيرها. ولكن بات بمقدورهم اليوم السفر إلى الخارج. الأثرياء يرسلون أبناءهم إلى أوروبا والولايات المتحدة، أما الآخرون فيرسلون أبناءهم إلى الشرق الأقصى - إلى دبى وتركيا اللتين تعتبران مقصدان سياحيان مفضلان للإيرانيين، فيتعرفون هناك على أساليب حياة مختلفة، منفتحة وغربية، ويعودون بهذه الانطباعات إلى وطنهم.. أما الباقون فيخرجون من إيران عن طريق الإنترنت والقنوات الفضائية.
محاولات النظام عزل السكان عن العالم الإلكترونى باءت جميعها بالفشل.
رسميا، يُحظر على الإيرانيين تركيب أطباق فضائية لالتقاط بث القنوات الأجنبية، ولذا فإنهم يضعونها داخل البيوت. أما الإنترنت، فإنه يخضع لرقابة صارمة، حيث تغلق السلطات سلسلة طويلة من المواقع الإلكترونية، من بينها

المواقع التى تنشر «دعاية» ضد إيران، والمواقع الإباحية، ومواقع الصحف الغربية التى نشرت الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبى محمد، وبالطبع المواقع ذات الصلة بإسرائيل. ولكن الشباب الإيرانيين طوّروا أساليب للتغلب على هذا الحظر، حيث توجد مواقع تقدم خدمات «ضد الرقابة» تتيح الدخول بحرية على أى موقع بالعالم.

عدد المنتديات الموجودة على شبكة الإنترنت باللغة الفارسية هو الرابع فى العالم. ويصل عدد الإيرانيين المتصلين بالإنترنت إلى نحو سبعة ملايين (ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم خلال السنوات القريبة القادمة)، وهم يستطيعون أن يقرأوا ويشاهدوا كل ما يشاءون. فى طهران وحدها يوجد أربعة آلاف مقهى إنترنت. وحتى النظام بدأ يستغل ثورة الاتصالات الإلكترونية لحسابه، حيث نشر عدد من المرشحين المتشددين للبرلمان دعايتهم الانتخابية على مواقع إلكترونية أنشأوها خصيصا لهذا الغرض.

*** ثورة الخصخصة:**

من الناحية الرسمية، يُحظر على الإيرانيين التعامل مع السائحين الأجانب إلا إذا كانوا مضيفيهم أو إذا كانوا يحملون تصريحا من السلطات. ورغم ذلك، لا يكف الإيرانيون عن السعى لتكوين علاقات مع الأجانب، ولكن المشكلة الأساسية أنهم لا يستطيعون التحدث بلغات أجنبية. فالمدارس لا تركز على تدريس اللغات الأجنبية. ولذا، لا عجب أن مراكز تعليم اللغات الأجنبية، لاسيما الإنجليزية، باتت من المشروعات الرائجة فى إيران حالياً.

تلعب الموسيقى والسينما دوراً مهماً أيضاً فى الثورة الحالية. ويواصل المطربون الإيرانيون المنفيون، خاصة فى الولايات المتحدة، إشعال حماس ملايين من عشاقهم الإيرانيين، سواء من جيل الشباب أو الكبار. «القطارات الجوية» من إيران تكفل لهؤلاء المطربين امتلاء القاعات التى يقيمون فيها حفلاتهم فى إمارات الخليج، وفى أوروبا. ولكن حتى فى إيران نفسها، تنتشر اليوم ثقافة موسيقى «البوب» - التى نشأت سراً فى البداية، وباتت اليوم شبه رسمية تماماً، حتى إن شرائط واسطوانات نجوم «البوب» أصبحت الآن تباع على أرصفة الشوارع.

سينما «آسيا» فى شيراز جُدِّدت مؤخرا، بعد أن كانت تشبه الخرائب. وقد باتت حاليا تشبه دور السينما الأوروبية الحديثة، وهى تعرض حاليا فيلم «ميلودي» - وهو دراما محلية عن قصة حب مشحونة بالأحداث تنتهى بالطبع نهاية سعيدة. وقد رأيت فى القاعة شيوخاً، وعجائز، ونساء غير راضين عن المضمون الإباحى جدا للفيلم، ولكنهم ظلوا جالسين حتى نهاية الفيلم.

تمر صناعة السينما الإيرانية بنهضة فى الأونة الأخيرة. معظم الأفلام الفارسية تختلف تماما عن الأفلام التى اعتدنا مشاهدتها فى المهرجانات الدولية، وهى عبارة عن خليط من الأفلام الهندية الخفيفة - ولكن بدون رقص أو نساء تغنى - وأفلام الدراما الاجتماعية المصرية. وهناك أيضاً أفلام إثارة وتشويق. ورغم أنها أفلام ليست عالية المستوى، إلا أنها تلقى إقبالا كبيرا. وقد قال لى أحد المشاهدين: «إنهم فى الخارج لا يعرضون سوى الأفلام التى تُظهر الإيرانيين على أنهم فقراء ومساكين، ويمنحون هذه الأفلام جوائز كثيرة. هذا ما يريدون رؤيته فى الخارج، أما نحن فنحب أفلاما أخرى تماما».

السلطات من جانبها تحاول التضييق على المواطنين بمحظورات مختلفة، وعلى سبيل المثال، حظرت السلطات منذ مطلع هذا العام على المواطنين كتابة رسالة (SMS) بلغات أجنبية. ويسخر المواطنين قائلين: "يبدو أن أحمدى نجاد ليس لديه ما يكفى من الرجال الذين يستطيعون قراءة لغات أجنبية". كما صدر حظر فى الآونة الأخيرة على تدخين الشيشة - التى أصبحت ظاهرة متفشية بين الشباب - ولكن المقاهى لازالت تقدمها للزبائن. كما أن المخدرات ظاهرة متفشية جدا بين الشباب الإيراني. وتشهد المنطقة الشرقية فى إيران، المتاخمة للحدود مع باكستان، مطاردات شبه يومية من قوات الأمن لمهربى المخدرات.

ولكن المشكلة الرئيسية للإيرانيين حاليا هى الوضع الاقتصادى المتردي، حيث تصل نسبة التضخم إلى ٢٥٪ والأسعار ترتفع بشكل فلكي، كما أن نصف السكان تقريبا عاطلون - وبالأخص الشباب. ورغم أن الدولة تعتنى بالفقراء من خلال الدعم وكوبونات الطعام، إلا أن الشوارع تمتلئ بالشحاذين، ويتم إرسال التلاميذ للعمل بعد انتهاء اليوم الدراسى لمساعدة أسرهم.

يبدو أن الثورة الإسلامية قد أفلست.. يشكو أحد مواطنى طهران قائلا: "الأثرياء يزدادون ثراءً، والفقراء يزدادون فقرا. الطبقة المتوسطة تكاد تكون قد اختفت. من لديه أسرة تتكون من ٥-٦ أفراد عليه أن يعمل ١٦ ساعة فى اليوم وفى مكانين على الأقل. ولكن من يستثمر أمواله فى سوق العقارات فى طهران، يعيش طيلة حياته فى أمان. لقد أصبح هذا هو المجال الأكثر ربحا فى السنوات الأخيرة. كما أن الهواتف المحمولة أصبحت مجالا مربحا، فكل الشباب أصبحوا يحملونها. حتى الجنود الذين يقفون فى نوبات حراسة على المنشآت العامة والمتاحف والطرقات الرئيسية، لا يتحركون بدون الهاتف المحمول".

من جانبها، اضطرت الثورة الإسلامية إلى اللجوء للخصخصة وتشجيع المستثمرين الأجانب والوطنيين كخطوة لمواجهة الأزمة الاقتصادية. وقد فُتحت الأبواب أمام القطاع الخاص

للاستثمار فى كل المجالات تقريبا: الفندقة، والتعليم العالي، والاتصالات، والمواصلات العامة، والمجال المصرفى أيضا. وقد عاد كثير من المهاجرين الإيرانيين، الذين تركوا بلادهم بعد الثورة، وبدأوا يستثمرون فى تطوير بلادهم. ومن العجيب أن نجد كثيراً من الإيرانيين الذين بقوا فى بلدهم يمتلكون أموالا طائلة.

فى شوارع مدينة يزد، مسقط رأس الرئيس السابق موشيه كتساف، رأيت سيارات "تندر" (السيارة تندر هى سيارة إيرانية مجمعة، وكلمة تندر تعنى الرعد بالفارسية) ممتلئة بالأموال تمنح قروضا لكل من يريد.. من ناحية أخرى، أهالى يزد وأصفهان مشهورون فى إيران بأنهم بخلاء، ولكن يبدو أنهم ليسوا الوحيدين الذين يخبئون أموالهم «تحت البلاطة» خوفا من أن تصادرها الثورة، فالبنوك الخاصة تحارب حاليا من أجل استقطاب عملاء جدد عن طريق منحهم نسبة فوائد عالية جدا عن الحسابات والودائع البنكية، وتتراوح هذه النسبة بين ١٤-١٩٪، وكذلك عن طريق منحهم جوائز على هيئة سيارات جديدة فارهة تقف أمام أفرع البنوك.

*** طهران اكسبريس:**

يشكو أحد مواطنى العاصمة طهران قائلا: «طهران هى صداع كبير. الأسعار هنا تفوق مثيلاتها فى كل أنحاء إيران بثلاثة أضعاف على الأقل. كما أن المواصلات لا تطاق. أحيانا، يحتاج الأمر إلى ثلاث ساعات لكى ينتقل المرء من أقصى المدينة إلى أقصاها». ومع ذلك، فقد تحسن وضع العاصمة كثيرا فى السنوات الأخيرة، حيث أنشئت طرق واسعة وكبارى لتنظيم الحركة المرورية التى لا تتوقف فى المدينة التى يقطنها نحو ١٦ مليون نسمة.

الفوارق بين الأحياء الجنوبية، الشعبية والفقيرة، والأحياء الشمالية الغنية التى تمتد فى هذه الأثناء إلى شرقى المدينة وغربها، شاسعة. ففى الشمال، عند سفح جبال البورز الثلجية، تقام بشكل مكثف ناطحات سحاب ومراكز تسوق حديثة، ومقاهى ومطاعم. فقط هنا، يمكن أن نجد فروعا لسلسلة مطاعم «سوبر ستار برجر» و«سوبر فرايد تشيكن» - وكلاهما يتبعان الرئيس الأسبق رافسنجاني.

بعد أسبوعين من الأكل فى المطاعم الشعبية - التى تعتمد قائمة الطعام فيها على الكباب والأرز، قررت الاحتفال بانتهاء رحلتى فى إيران بتناول وجبة فى فرع ماكدونالدز. الجو فى المطعم شبيه جدا بالمدن الأوروبية، أما المذاق فليس كذلك.

تعيش طهران حاليا فى سباق دائم مع التنمية. معظم مشاريع التنمية التى تشهدها المدينة حاليا تعود إلى أيام الشاه، ولكن الثورة جمدتها وإن كانت الآن تحاول استئنافها. رئيس البلدية الحالي، محمد باقر قاليباف - من كبار قادة الجيش السابقين إبان الحرب مع العراق، وهو الذى قاد أيضا قوات الشرطة الإيرانية إبان إضرابات الطلبة قبل تسع سنوات - يحظى بثناء كبير من جانب المواطنين رغم أنه ينتمى أيضا إلى التيار المحافظ، حيث يقوم حاليا ببناء خطى مترو جديدين، إضافة إلى الخطين اللذين يعملان حاليا، وذلك لتحسين حركة المواصلات العامة. وللمرة الأولى هذا العام، لم تُغلق الطرق الرئيسية فى طهران بسبب تساقط الثلج. وقد أثنى أحد معارضى النظام عليه بقوله: «لقد استطاع، بحكم خلفيته العسكرية، إعادة النظام إلى كل شيء».

كما تعانى طهران من التكدس السكانى ومن ارتفاع أسعار العقارات، سواء للإيجار أو التمليك، إلى أرقام فلكية. فإيجار شقة مساحتها ٥٠ متراً مربعاً فى منطقة متوسطة فى طهران يتطلب على الأقل ٤٠٠ دولار شهرياً. أما أسعار العقارات فتتراوح بين ٢٥٠٠ وخمسة عشر ألف دولار للمتر الواحد. ومع مراعاة أن متوسط الرواتب فى الدولة يتراوح بين ٢٠٠-٣٥٠ دولار، فليس من المستغرب أن يضطر الكثيرون للعمل فى أكثر من وظيفة حتى يستطيعوا إكمال الشهر. كثير من الشباب يفضلون العيش مع والديهم لفترات طويلة، حتى بعد الزواج. وبصفة عامة، فإن عدد الشباب الذين يستطيعون تحمل تكاليف الزواج قليل جدا.

ورغم أن إيران من أولى دول العالم فى إنتاج النفط والغاز الطبيعي، إلا أن توزيع هذه الموارد على السكان محدود جدا، حيث تحصل السيارات الخاصة على حصة شهرية من الوقود تصل إلى ١٠٠ لتر، وتحصل السيارات الأجرة على ٧٠٠ لتر، أما الدراجات البخارية فلا تزيد حصتها على ٣٥ لتراً شهريا. وكل سائق فى طهران لديه «بطاقة ائتمان» يحصل بواسطتها على البنزين. وكتعويض عن ذلك، فإن أسعار الوقود منخفضة جدا: أقل من ١٠ سنتات للتر. وكانت نتيجة ذلك أن نشأت سوق سوداء للوقود، حيث يبيع السائقون المدخرون وسائقو السيارات الأجرة - أصحاب الحصة الأعلى - جراكن البنزين الفائضة منهم لمن يحتاجها.

والآن، تستعد الحكومة لتحرير سوق الطاقة بشكل ما: من يريد شراء المزيد، عليه أن يدفع بأسعار السوق الحقيقية، التى تزيد عن السعر الرسمى بنحو ثمانية أضعاف. وقد توقع رجل أعمال إيرانى أن تؤدى هذه الخطوة إلى «انفجار معدلات التضخم».

ومن أجل توفير النفط لاحتياجات التصدير، صدر قرار بإلزام كل السيارات الجديدة فى إيران باستخدام الغاز الطبيعي. أما السيارات التى تعمل بالبنزين، فهى مزودة بمنظومة داخلية لمراقبة السرعة، بحيث تتوقف العجلات تلقائيا إذا تجاوزت السرعة ١٤٠ كيلو متراً فى الساعة.

ينتشر رجال شرطة المرور بشكل مكثف على الطرق الرئيسية

فى إيران، وهى بالمناسبة طرق كثيرة وواسعة. تتميز القيادة فى إيران عموما بالتهور والعشوائية. وكانت أكثر اللحظات المرعبة التى عاشتها إيران تتعلق بهذه المسألة، وكذلك أيضا الرحلات الداخلية على الطائرات المتهالكة لشركة الطيران الإيرانية. صحيح أن هناك إشارات مرورية تعمل فى الشوارع، بل إن بعضها متقدم جدا، إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد ديكور، إذ لا يوجد من يهتم بها. وبحسب البيانات الرسمية لوزارة المواصلات الإيرانية - والتى تميل بصفة عامة إلى التقليل من أبعاد ظاهرة حوادث الطرق - يلقى ٧٢ إيرانيا مصرعهم كل يوم فى حوادث سير، أى أكثر من ٢٦ ألفا فى السنة.

*** أمر الشاه:**

فى قصور أسرة الشاه فى طهران، قابلت مئات الطلاب الزائرين. لم ألحظ أى اشمئزاز أو ضغينة من جانبهم للنظام السابق، وإنما وجدت فى نفوسهم فضولا وحنينا متزايداً إلى الماضي.

خلافاً لغيرها من الثورات، لم تنجح الثورة الإسلامية فى محو بقايا الماضى المجيد لإيران. وإذا كان النظام قد سلم من قبل بالتراث الثقافى والتاريخى لنظام الشاه، وذلك تحت ضغط المواطنين، فإن هذه المواقع التاريخية تخضع اليوم لأعمال ترميم واسعة بتمويل ودعم دوليين.

الثورة الإسلامية تستوعب بداخلها رموز الماضي، رغم أنفها. سيقول كثير من الإيرانيين أنهم أصحاب الفضل فى المزج الذى حدث بين الثورة الإسلامية والحضارة الفارسية القديمة، والذى نتجت عنه حضارة مغايرة تماما لتلك التى تمناها الخمينى وأتباعه. وكان الدليل الأبرز على ذلك هو الحركة النشطة التى شهدتها إيران فى الأسابيع التى سبقت رأس السنة الفارسية الجديدة - عيد النوروز، وهو عيد يرجع الاحتفال به إلى عصر القياصرة قبل الإسلام ويشكل جزءاً من تراث الديانة الزرداشتية القديمة. ويعد هذا العيد، اليوم الأول للربيع ورمز الحياة والتجدد، خليطا من عيد رأس السنة وعيد الفصح. ويقوم المحتفلون بهذا العيد بتنظيف بيوتهم وتجميلها، وشراء ملابس جديدة، بل وأثاث أيضا للقادرين على ذلك، ويتبادل الإيرانيون فى هذا العيد الهدايا ويعدون أطعمة خاصة.

حاول النظام الإسلامى وأد الاحتفال بهذا العيد ولكنه فشل، مسيرات الحزن الكثيرة التى يحفل بها التقويم الشيعي، والتى يحل الاحتفال بإحداها اليوم، جذبت عددا يقل بكثير عن أولئك الذين رأيتهم فى الأسواق والمتاجر ومراكز التسوق ممن يشترون قبيل عيد النوروز. ومن الجدير بالذكر أن الإيرانيين يعملون وفقا لثلاثة تقويمات: الفارسى والإسلامى والجريجوري.

أحد من تحدثت إليهم قال لي: «فى تاريخنا، تعرضنا للاحتلال على أيدى شعوب كثيرة. دائما ما طوعنا أنفسنا بحسب النظام الجديد، ولكننا حافظنا فى الوقت نفسه على تراثنا الحضاري. الإسلام وصل إلينا عن طريق العرب. نحن نقول: لقد أعطونا الإسلام كهدية، ولكن هذا لا يمنعنا من الاحتفاظ بثقافتنا الأصلية».

وقال لى شخص آخر: «نحن لسنا أصوليين كالعرب. فالعرب لم تكن لديهم حضارة أصلا قبل الإسلام، ولذا فإنهم مضطرون للتمسك بالقرآن. أما نحن، فأكثر انفتاحا بكثير. لا توجد أى مقارنة بيننا وبين العرب. العرب فى الخليج ينظرون إلينا كأننا كفار، وينعتوننا بالشواذ. إذن، فكيف نتعامل معهم باحترام. من فينا الأقدم حضارة وتاريخيا..؟!».

المجتمع الإيرانى حافل بالتناقضات. ففى إحدى حجرات قصر نيارافان - القصر الأخير للشاه رضا بهلوى - يمكنك أن ترى بين صور زعماء العالم صورة لأدولف هتلر أيضا. ويبدو أن عشق هذا الطاغية ليس حكرا على أحمدى نجاد، حيث أن والد الشاه - مؤسس الأسرة البهلوية - كانت له علاقات وثيقة جدا بالنظام النازى، كما أنه استقدم إلى بلاده كثيراً من الفنانين المعماريين والحرفيين الألمان لمساعدته فى تطوير بلاده. وبموازاة ذلك، وجدت فى مكتبة غرفة النوم الخاصة بالشاه الأخير نسخة إنجليزية لكتاب «بيت أبي» ليجآل آلون (من قادة الجيش الإسرائيلى ووزير خارجية سابق).

ولكن، ورغم موجات التغيير التى تقوض ببطء أركان الثورة الإسلامية الراسخة، لا يجب نسيان أن إيران لازالت تحكم بقبضة نظام قمعى متطرف. فالناس هناك تُعدم كل يوم بالشنق أو الرجم، والأقليات تتعرض للاضطهاد، مما يضطر أفرادها للهجرة، والصحف المعارضة للنظام يتم غلقها. ولا أحد يتجرأ على المطالبة بمحاسبة المسئولين عن المذابح الجماعية الذاتية التى ارتُكبت فى حق الشعب فى عقد الثمانينيات، فى ميادين المعارك مع العراق.

ومع ذلك، لم أتعرض خلال الأسبوعين اللذين قضيتهما فى إيران لفظائع النظام الثوري. فالواقع المفاجئ الذى تبدى أمام عينى أثار فى نفسى بعض التفاؤل بشأن المستقبل، رغم أن كثيرين ممن تحدثت معهم فى إيران يعتقدون عكس ذلك.

وقد توقع أحد الإيرانيين قائلا: «الأوضاع هنا لن تتغير بسرعة، وذلك ليس بسبب ميليشيات النظام أو بسبب الجيش، وإنما لأن الدين لا يزال راسخا فى الذاكرة الجمعية للشعب الإيراني. فقط مزيج بين الشباب المحبط، والنساء الساعيات لمزيد من الحرية والوضع الاقتصادى المتردي، هو الكفيل بإحداث التغيير المنشود. سيدرك الناس فى وقت ما أن الدين لا يستطيع توفير حل لكل المشكلات، ولكن هذا سيأخذ وقتا. بصفة عامة، نحن شعب متفائل بطبيعته. نحن نؤمن دائما بأن الوضع سيكون أفضل، وهو ما سيحدث بالفعل».

افتتاحيات الصحف

(١)

قائد الكتيبة ليس وحده

افتتاحية هاآرتس ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٨

عزل رئيس الأركان الجنرال، "جابى أشكنازي"، المقدم "يائير برانس"، قائد الكتيبة ٩ مدرعات العاملة على حدود قطاع غزة، من منصبه هذا الأسبوع. تم استدعاء "برانس" قبل نحو أسبوعين إلى محطة الوقود فى "ناحال عوز"، التى تسلل إليها مخربان مسلحان قتلا سائقى صهاريج الوقود. تلكأ "برانس" بعض الشيء، وأطلق النار صوب المخربين من وضع ثابت، وانتظر وصول دبابة وأدار المعركة، لكنه لم ينقض بنفسه.. وفى نهاية المعركة ندم على تصرفه وطلب الاستقالة من منصبه.. طلب منه الانتظار حتى انتهاء سير التحقيقات، وعندئذ تلقى بشرى العزل.

خلفية قرار رئيس الأركان مفهومة، لكنها تتجاهل قضايا أكثر مدعاة للقلق مثل التأمين المتهاون لمحطات الوقود والإنذارات المتكررة من احتمال وقوع هجوم على المكان (انظر مقال عاموس هرئيل وآفى يسخروف تحت عنوان "هجوم معروف سلفاً"، اليوم فى عدد الجمعة).

يحاول الجنرال "جابى أشكنازي" إضفاء القداسة على قيم "السعى إلى الالتحام"، و"الانتصار فى كل مواجهة".. والحقيقة أنه كانت هناك حاجة للعودة إلى هذا المنهج بعد أن خرج جيش الدفاع الإسرائيلى من القتال فى لبنان فى صيف ٢٠٠٦ بصورة بائسة مفادها خوف القادة من الانقضاض. لكن التطرف فى هذا الموقف يجعله إشكالياً بل وخطر. فالتنفيذ الأعمى للسعى إلى الالتحام مع سيارة ملغومة فى هجوم "حماس" على "كيرم شالوم" قبل أسبوع كان سيتسبب فى قتلى كثيرين. حظى الضابط الرفيع فى المكان، نائب قائد الكتيبة، بثناء مبرر لكونه حث أفراده على اتخاذ ساتر مثله. فليس ثمة انتصارات فى المواجهة مع مادة متفجرة.

من الصعب على المسئولين فى القيادة العسكرية وعلى رأسهم رئيس الأركان أن يورثوا سياستهم للمستويات الدُنيا من القادة بما فى ذلك قائد الكتيبة، الذى يفصل بينه وبين رئيس الأركان ثلاثة قادة. حتى يتعلم الجيش كله من حادث يقع فى مكان ما، فإنه يتم اختيار حالة وشخص معينين فى بعض الأحيان من أجل تعليم درس يُوزع على الجميع.

إن حسن التصرف واستيعاب المعطيات بشكل يسمح بالتأثير على معركة لا يقلان أهمية عن مكانة القائد الذى يواجه النيران على رأس القوة. مهمة من المفترض أن تكون فوق كل شيء. لكن المقاتلين سيسعدون لو عرفوا أن قائدهم يسعى جاهداً للحفاظ على حياتهم وليس فقط تعريض حياته للخطر.

رغم كل هذه الملابسات، إلا أننا نرى أن العقوبة التى فرضت على المقدم "يائير برانس" عقوبة متعسفة.. لقد كان هناك فى السابق قادة تقرر عزلهم، من بينهم "أمنون شاحاك" عندما كان قائد لواء مظليين فى حملة "الليطانى" عام ١٩٧٨، لكن اعتراض المستوى القيادى المتوسط (رئيس الأركان موتا جور لدى وزير الدفاع عيزرا فايتسمان) ألغى القرار الجائر فاستمروا، وترقوا وأفادوا جيش الدفاع الإسرائيلي. أيضاً كان بوسع "أشكنازي" نفسه أن يعترف، من خلال الاستقالة، بمسئوليته، كقائد للقيادة الشمالية، عن خطف الجنود الثلاثة فى هاردوف (مزارع شبعا) فى أكتوبر ٢٠٠٠، لكنه اختار ألا يفعل.

إن الثغرة التى جعلت المخربين يتسللون إلى محطة الوقود كانت من مسئولية مستويات أرفع من قائد الكتيبة. كان من شأن توبيخ "برانس" أو تسجيل ذلك فى ملفه أن ينقل الرسالة بشكل مناسب، دون ترك بصمة ثقيلة الوطأة فى سجله العسكري، بعد ١٥ عاماً زاخرة بالصعاب والمخاطر بعيداً عن أسرته.

(٢)

بديل للتقاعس السياسي

افتتاحية هاآرتس ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٨

التحفظ الإسرائيلي على اقتراح الوقف المتبادل لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس هو تحفظ مفهوم. فهناك تخوف من الفرصة التي سيهيؤها هذا الوقف لـ"حماس" لكي تتسلح وتنظم صفوفها استعداداً لشن هجمات جديدة على إسرائيل.
كما أن امتناع منظمات فلسطينية أخرى، مثل "الجهاد الإسلامي"، عن التوقيع حتى الآن على الاقتراح، يثير الشك إزاء جدوى وقف إطلاق النار وتنفيذه في حد ذاته. وعلى ذلك، يكون بوسع أي منظمة أو فصيل فلسطيني أن يطلق صواريخ "القسام" على الأراضي الإسرائيلية، فيما تستطيع "حماس"، التي تسيطر بالفعل على القطاع، تبرئة ساحتها.
من ناحية أخرى، يجب أن نعترف بأن "حماس" قد نجحت تحت نظام العقوبات الصارم في أن تتسلح وأن تهاجم بفاعلية أهدافاً في النقب الغربي.. وإذا لم تنضم كل الفصائل والجماعات والخلايا الإرهابية الفلسطينية إلى وقف إطلاق النار، فإن ثمة أهمية كبيرة لأن تكون "حماس"، باعتبارها تسيطر على القطاع، ملتزمة به. إذ إن وقف إطلاق النار سيرتبط بموافقة إسرائيلية على السماح بفتح معبر رفح، وبذلك تسمح بإعادة الحياة في القطاع إلى مسار معقول ومحتمل. وهذه مصلحة حيوية لـ"حماس" قد تدفعها للبرهنة على أن بوسعها العمل كحكومة مسئولة عن مواطنيها، وفي هذه الحالة من الممكن أن نتوقع أن تفرض وقف إطلاق النار على الفصائل الأخرى أيضاً.
وهذه أيضاً مصلحة لإسرائيل، لمصر وللسلطة الفلسطينية. إذ إن العقوبات التي فرضتها إسرائيل على غزة، والتي حظيت في البداية بتفهم من جانب المجتمع الدولي، بل وتمت بتعاون عربي، تضعها الآن (يقصد إسرائيل) ومعها الدول الموقعة على اتفاق سلام معها - مصر والأردن - تحت ضغط شعبي كبير.
كما ستجد السلطة الفلسطينية، المستمرة في إجراء محادثات سياسية مع إسرائيل، صعوبة في التقدم على هذا المسار فيما ثلث الشعب الفلسطيني يعاني من ضائقة اقتصادية كبيرة.. أضف إلى ذلك أن مصر معرضة لتهديد إعادة اقتحام الجدار الفاصل والمواجهة العنيفة مع مواطني غزة.
لا يقل أهمية عن ذلك إعطاء فرصة لفترة من الهدوء لسكان "سديروت" وبلدات غرب النقب، خاصة بعد أن أدركوا أن الحكومة الإسرائيلية لا تحصن بيوتهم، وبأن الكلام عن عملية عسكرية كبيرة ظل كلاماً، بسبب الخوف المبرر من حجم الإصابات على الجانبين.
إن خلق فرصة للهدوء ولاستمرار المفاوضات السياسية بلا معوقات عنيفة يحتم على إسرائيل أن ترد بالإيجاب على الاقتراح. كما يحتم التحفظ وإمكانية المخاطرة الكامنة في الاقتراح على إسرائيل أن توطد التعاون العسكري مع مصر، وأن تسمح بنشر المزيد من القوات المصرية في منطقة الحدود مع غزة، وأن تحدد شروطاً واضحة للرقابة والسيطرة على معبر رفح.
صحيح أن هذا ليس هو المخرج المثالي لحرب الاستنزاف التي تجري منذ سنوات على خط الحدود، ولكن من شأن وقف إطلاق النار، إذا نجح، أن يرسخ حالة من عدم الاقتتال، ستتوقف مدتها على السرعة التي سيتقدم بها الطرفان، الإسرائيلي والفلسطيني، على مسار اتفاق للسلام.

٣

الرسالة ليست رادعة

افتتاحية هاآرتس ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٨

حكم القاضى "يعقوف تسابان" أمس على عضو الكنيست "شلومو بنيزري" بالسجن ١٨ شهراً مع التنفيذ.. حيث أدين الوزير السابق "بنيزري" بتهم الرشوة، وخيانة الأمانة، وعرقلة إجراءات التقاضى والتآمر.

إن تقديم صحيفة اتهام ضد شخصية عامة رفيعة وإدانتها هو فى حد ذاته دليل على أن حكم القانون يسرى أيضاً على المسئولين، مهما يكن وضعهم رفيعاً. ومع ذلك، تظل مسألة التناسب بين العقوبة المستحقة وبين حجم مخالفات الفساد الإدارى المرتكبة، تضر بثقة الجمهور ليس فقط فى المسئولين وإنما أيضاً فى مؤسسات الدولة، وتكون دائماً فى حاجة إلى إيضاح.. وقد كان لـ"حاييم كوهين"، أحد كبار قضاة إسرائيل، قولاً حكيماً تعليقاً على مثل هذه المخالفات، حيث يقول: "مخالفات صاحب الياقة البيضاء، الذى يحرص على طهارة ملابسه ويهمل طهارة يديه، أخطر أضعافاً مضاعفة من المخالفة التى يقترفها أمّى أو فقير". وقد اعتبرت المحكمة العليا مخالفة الرشوة "رجس الأرجاس" وأشارت إلى ضرورة فرض "عقوبات رادعة" على متلقى الرشوة مع تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية للمخالف.

لا يتجاهل القاضى "تسابان" هذه الأحكام، ولكن يبدو أنه لا يستخلص منها الاستخلاصات المرجوة، عندما تكون العقوبة القصوى لتلقى رشوة الحبس ٧ سنوات. لم يعدد القاضى الوقائع التى تبرر تغليظ العقوبة من طابع مخالفة الرشوة، إلى امتدادها لفترة طويلة، إلى كون الزّلة التى وقع فيها "بنيزري" ليست عفوية ولا مرة واحدة، وانتهاءً بالإضرار البالغ بصالح الجمهور.. لم يعدد تسابان هذه الوقائع، بل على العكس قام ببسط مبررات اعتبرها ذات صلة للتخفيف من العقوبة: تبرئة "بنيزري" من شق كبير من مخالفات الرشوة التى اتهم بها، واستمرار إجراءات التحقيق على امتداد سنوات طويلة، والنشر فى وسائل الإعلام الذى كان بمثابة حكم مسبق، وأفعال الخير التى قام بها هو وأفراد أسرته لكثيرين.. هذا فضلاً، وفقاً لتساباان، عن أن إدانة بنيزرى بمخالفات خطيرة، تحمل فى حد ذاتها عاراً، تعد ضربة موجعة، حيث "من الممكن أن يفقد المتهم عالمه ومسار حياته الذى يسير فيه منذ سنوات عديدة".

إن المناصب الرفيعة التى تقلدها "بنيزري" والرشاوى الكبيرة التى تلقاها، والتى تدفق بعضها إلى جيبه الخاص، وامتداد أفعاله لسنوات طويلة وتجنيد كبار الموظفين العموميين لمساعدته فيها - كل هذه الأمور كانت تستوجب عقوبة تعبر بشكل مناسب عن خطورة أفعاله. ففى مخالفات الفساد الإدارى تستهدف العقوبة بوجه خاص ردع مخالفين محتملين يتقلدون مناصب رفيعة عن اقتراف مخالفات تضر بالأمانة العامة، التى هى شرط أساسى للعمل الإدارى القويم.. وهذا هو المبرر الفعلى للعقوبة المغلظة، التى ينبغى أن تعطى وزناً حاسماً لخطورة العقوبات التى نتحدث عنها، وتفضيلها على اعتبارات خاصة، تتعلق بالمخالف.. وللأسف أن مثل هذه الرسالة لا تظهر فى الحكم الخاص بـ"بنيزري".

٤

الموت فقراً

افتتاحية هاآرتس ٢/ ٥/٢٠٠٨

ما تزال هناك هُوّة آخذة في الاتساع بين صحة الفقراء والأغنياء، حتى بعد أن أخذت إسرائيل بنظام التأمين الصحي الحكومي.. وفي هذا الإطار، نشرت النقابة العامة للأطباء هذا الأسبوع بحثاً بائساً مشفوعاً بتوصيات، ولكن ثمة شكاً في أن أحداً سيتحرك للأخذ بهذه التوصيات.

يتضح من البحث، أن هناك من هم غير قادرين حتى هذا العام، أكثر مما في سنوات سابقة، على دفع رسوم الاشتراك الشخصي لقاء أدوية في سلة العلاج أو لقاء فحوص أو تحاليل طبية، وأن هناك من لا يقومون بتطعيم أولادهم من أجل توفير رسوم التطعيم.. لذا، يتعين على هؤلاء الذين يحذرون من المستوى غير الكافي للتطعيم بين السكان أن ينتبهوا إلى هذا المعطى المقلق.. والأمر هنا لا يتعلق بوجهة نظر، وإنما بنقص في الأموال.

يؤكد البحث أن دولة إسرائيل توفر لمواطنيها خدمات صحية على مستوى عال، وأن صناديق علاج المرضى من المفترض أنها لا تميز ضد الفقراء، والمسنين والأقليات أو المرضى المزمنين تمييزاً سلبياً، لكن الفجوة الآخذة في الاتساع في الدخول تزيد أيضاً من الفجوة في صحة المواطنين، إذ إن الفقر هو السبب الأول للأمراض وللوفاة، في إسرائيل وفي دول أخرى.. والدليل على ذلك أن متوسط أعمار المتعلمين والأغنياء أعلى كثيراً، وتقل لديهم حوادث العمل والإعاقات، والأمراض المزمنة والاكتئاب.

لا يكمن السبب في تفشي الأمراض بين الفقراء في النقص في الخدمات الطبية فقط، وإنما أيضاً في النوعية الأساسية المتدنية للغاية للحياة. فالإسكان السيئ، والتكدس، والتعرض للبرد، والتغذية السيئة، والظروف الصحية السيئة، والضغط النفسي، وعدم القدرة على الدفع من أجل الذهاب إلى عيادة الطبيب - كلها أمور تخلق فارقاً أساسياً مؤثراً آخذاً في الازدياد.

يميل أيضاً معد البحث، البروفيسور "ليئون إفشتاين"، إلى أن المستوى التعليمي المنخفض هو في حد ذاته خطرٌ صحي. فالأطباء غير مدربين على التعامل مع مرضى ذوي خلفية مختلفة، ولا يسألونهم الأسئلة المناسبة، والمرضى في المقابل لا يدركون وضعهم الصحي وحقوقهم. كما أن النقص في الأطباء وفي الأسْرة العلاجية في الضواحي الفقيرة على وجه الخصوص لا يسمح بالتعامل اللائق.

إن أصحاب الدخول المنخفضة لديهم نسب كبيرة من الإصابة بأمراض الربو المزمن، والسكري، وأمراض القلب، والكلى، والرئة، وبتر الأعضاء وحتى هشاشة العظام. والذي يحدث الآن أن ٢٥٪ من هؤلاء المواطنين أصحاب الدخول المنخفضة يتخلون عن دواء موجود في سلة العلاج بسبب المال.

صحيح لا تستطيع وزارة الصحة حل مشكلة الفقر ولا الفجوات في الدخول والتعليم، ولكن يتعين عليها أن تعمل من أجل تقديم علاج طبي أكثر عدالة.. لذا، توصي النقابة العامة للأطباء بالتنازل عن دفع رسوم الاشتراك لقاء الخدمات الطبية الأساسية، وبإضافة أسْرة علاجية في الضواحي، وبمكافأة الأطباء حتى يتجهوا للعمل هناك وتعليمهم كيفية التعامل مع سكان غير متعلمين.

٥

استيفاءٌ بلا تأجيل

افتتاحية هاآرتس ٥/ ٥/ ٢٠٠٨

تم الإيضاح للجمهور فى إسرائيل بطرق مختلفة بأن التحقيق الحالى مع رئيس الحكومة، الذى لم تعرف بعد تفاصيله على نطاق واسع، يختلف عن سائر التحقيقات التى جرت معه فى القضايا السابقة.

والحقيقة أن هناك بعض العناصر تضافرت لكى تخلق هذا الانطباع: التعتيم الذى تم فرضه على حقيقة التحقيق مع رئيس الحكومة فى بيته رغم تعهد الشرطة بالإعلان عن أى تحقيق مستقبلى، وما نشره "جاى بيلج" فى أخبار القناة الثانية عشية التحقيق بدون التطرق إلى تفاصيل، وبيان المتحدث باسم وزارة العدل يوم الجمعة عن التحقيق مع رئيس الحكومة، والذى تضمن تحذير مفاده أن الأمور التى سيُحقق فيها هى "مجرد شبهات حدثت فى الماضى لم يتم تقصيها بعد"، كما فرض أمر قضائى بحظر النشر.

لذا، صدّق رئيس الحكومة، "إيهود أولمرت"، فى كلامه أمس على موجة الشائعات التى تغرق الدولة. ويتعلق ارتفاع موجة هذه الشائعات بمدى امتثال وسائل الإعلام لأمر حظر النشر. فكثير مما نشر حتى الآن يكشف القليل ويحجب الكثير، وهو يترك علامات استفهام عديدة حول كنه ومدى خطورة القضية الجديدة.

ينبغى إعادة النظر فى مبرر وجود أمر حظر النشر كل يوم، حيث تستجد كل يوم معلومة جديدة وتنشر تفاصيل حول التحقيق مع ضالعين آخرين فى الأمر. تثير هذه التفاصيل، بطبيعتها، التساؤلات حول مدى ضرورة وجود أمر عام وشامل للغاية.. والحقيقة أن عدم رفعه أو عدم تقليصه لا يتسق - رغم موجة الشائعات وحقيقة أن الأمر يتعلق بالتحقيق مع من يقف على رأس الهيئة السياسية - مع حق الجمهور فى المعرفة. هذا الحق الأساسى يمكن إرجاؤه فقط إزاء شبه يقين بأن النشر من شأنه أن يضر بشكل مؤثر بالمتطلبات الحيوية للتحقيق.

يجرى تحقيق الشرطة بتوجيه من المدعى العام والمستشار القضائى للحكومة. مثل هذا التحقيق يتطلب حذراً وحرصاً بالغين قبل بلورة استنتاجات ما. الحذر الخاص مطلوب بسبب التأثير البالغ للتحقيق مع رئيس الحكومة على الواقع العام والسياسى. وإن كان هذا الحذر لا يمكن له أن يبرر المماطلة فى التحقيق مع رئيس الحكومة الذى من المفترض أن يُعنى بالشئون الجارية للدولة، خصوصاً فى هذه الأيام التى تستوجب مشاركته فى مراسم رسمية واستضافته لشخصيات عالمية رفيعة القدر. لذا، ينبغى استكمال التحقيق مع رئيس الحكومة بلا إرجاء، على الأقل فيما يتعلق بركائز الأمور التى بررت فى نظر سلطات تطبيق القانون التصرف العاجل فى الأمر.

لا يمكن للمستشار القانونى للحكومة إلا أن يباشر الآن الواجب العام المنوط به لفحص مادة القرائن التى توافرت وبلورة موقف إزاء ما يتضح منها. على المستشار القانونى أن يصدر بياناً موثوقاً فى مسألة ما إذا كانت المادة التى توافرت لديه تبرر قراراً من جانبه يقضى بأن رئيس الحكومة يتعذر عليه "مؤقتاً" مباشرة مهام منصبه أم لا.. خاصة أن قانون أساس الحكومة ينص على أن تمنح الحكومة رئيس الحكومة مئة يوم من الشفاعة، يستطيع خلالها الاستمرار فى ولايته فيما يباشر مهام منصبه القائمُ بأعماله.. وقد أوضح المتحدث باسم وزارة العدل أنه لم يتم اتخاذ أى موقف خلال الجلسة التى جرت يوم الجمعة حيال مسألة استمرار ولاية أولمرت.

ما نريد قوله فى النهاية إنه لا يجب تأجيل اتخاذ موقف فى مثل هذه المسألة الجوهرية أياماً عديدة أخرى.

(٦)

إسرائيل أقوى من أسقامها

افتتاحية هاآرتس ٧/ ٥/ ٢٠٠٨

كان من المتخيل فى الأسابيع التى سبقت نشر الأخبار الجديدة عن رئيس الحكومة (المقصود أخبار عن قضية الفساد المتهم فيها أولمرت)، أن إسرائيل تخطو نحو اتفاقيات سلام مع الفلسطينيين وربما حتى مع سوريا.. لكن الآن من الصعب جداً تصديق أن حكومة مفككة أو على وشك الانهيار تستطيع أن تحمل هذا العبء على عاتقها. وكما يبدو فإن الاهتمام المكثف والمرحب به من جانب الدولة بالفساد الإدارى هو المحدد للمزاج القومى فى عيد الاستقلال لهذا العام أكثر من أى طقس واحتفال.

إنه بحق لمذاق مرير يواكب احتفالات الـ٦٠، وليس من قبيل المصادفة أن هذه الاحتفالات تجرى فى ظل تعتيم فرضته ضرورات التحقيق مع رئيس الحكومة. قبل بضعة أيام من العيد، اشترى "أركادى جايدماك" نصف حزب المتقاعدين، وفى موازاة ذلك تقرر اتهام وزير المالية السابق "أفراهام هرشيزون" بسرقة أموال عامة. وعندما تقول الشرطة، إن رفع أمر حظر النشر تحديداً عن التحقيق مع رئيس الحكومة فى يوم الذكرى (ذكرى من قتلوا فى الحروب)، فإن هذا يبدو خلطاً للأمور يدمر فى حد ذاته النقاش العام.

سيحتفل المواطنون الإسرائيليون بعيد الاستقلال الحالى كما هو الحال فى كل عام وسط تجاهل التحقيقات بشأن الفساد، وذلك نظراً لأن الفخر الأساسى بنجاح المشروع الصهيونى ما يزال يخفق فى قلوبهم. إن الحكم الطارئ، سواء كان فاسداً بشكل كبير أو قليل، مصيره الزوال أو التغيير، طالما أن الديموقراطية تحافظ على حيويتها. فمن هذه الناحية ما تزال إسرائيل تمثل نموذجاً ومثالاً يُحتذى لدول أعرق منها.

لا يمكن أن نتوقع من حكومة فى حالة تفكك أن تحقق سلاماً، ولكن يخيل أن التطورات التاريخية فى المنطقة، وفى العالم كله أقوى أيضاً منها. فعزلة "حماس"، التى ما تزال ترغب فى إبادة إسرائيل، واحتشاد العالم ضد التسلح النووى الإيرانى، ومحادثات السلام مع الفصيل المعتدل من الشعب الفلسطينى، الذى يريد إقامة دولة مستقلة إلى جوار إسرائيل والعيش معها فى شراكة، وإشارات السلام من سوريا، التى حظيت برد فعل إيجابى من الجانب الإسرائيلى، وأيضا حقيقة أن إدارة أمريكية جديدة ربما تعطى للسلام مع سوريا دفعة رفضت الإدارة السابقة إعطاءها - كلها أمور تبعث أملاً فى أن دولة إسرائيل أقوى من أسقامها.

من شأن هذا العام أن يكون عام الفرص إذا أخذنا فى الاعتبار أن كل رؤساء الحكومة فى إسرائيل، وكل المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، من اليمين واليسار، يؤيدون السلام مع سوريا لقاء انسحاب من الجولان ونزع سلاحها.

من ناحية أخرى، فإن وجود كتلة من الدول العربية المعتدلة آخذة فى الازدياد، والتفهم بأن إيران وحماس تشكلان تهديداً لها وليس لإسرائيل فقط، يبعث أملاً جديداً فى السعى إلى سلام فى المنطقة.

هناك اليوم شركاء فعليون فى العالم العربى للتطلعات السياسية لمعظم الإسرائيليين إلى السلام، لم يرتبط موقفهم بتركيبة هذه الحكومة أو غيرها فى إسرائيل. فإذا ما شمر الجانبان عن ساعد الجد، فربما ينشأ أخيراً ذلك الشرق الأوسط الجديد الذى بالغ رئيس الدولة فى الثناء عليه.

٧

منهج أولمرت

افتتاحية هاآرتس ١١/ ٥/ ٢٠٠٨

لا يعد "إيهود أولمرت" واحداً آخر ممن يجرى التحقيق معهم ضمن قائمة من الساسة، وإنما هو، وبقدر كبير، الشخص الذى يرمز إلى المنهج برمته. فى مدرسة "أولمرت" السياسية من الممكن أن تتعلم كيفية التواصل مع أثرياء العالم اليهودي، وحشد دعمهم للحزب الذى يتنافس فيه المرشح فى لحظة معينة، والتلاعب بالقانون، وتنمية متعاطفين ومقربين ومهاجمة المنتقدين بقسوة، وأخذ قروض ليس لها ميعاد تسديد، وإدخال متبرعين سابقين فى مشاريع اقتصادية فى المستقبل، والبقاء طوال ٣٥ عاماً بدون إدانة جنائية فيما يتساقط الشركاء الواحد تلو الآخر.

فى إحدى المعارك الانتخابية لليكود قام أولمرت بمهمة أمين الصندوق، ووقع على بيان كاذب لمراقبة الدولة، وأدير بعلمه صندوق جمع تبرعات مفبرك عرض على المتبرعين فواتير وهمية من أجل الضرائب، ومع ذلك خرج بريئاً، فيما أدين كل المتورطين الآخرين. أقنع "أولمرت" القاضى "عوديد مودريك" أنه لم يعرف ولم ير، وأنه وثق فى آخرين وصدق أنهم يعملون طبقاً للقانون. وقد سُمعت نفس النغمة هذا الأسبوع فى رده على التحقيق الحالي. فـ"موشيه (موريس) تالانسكى" جلب التبرعات، والمحامى "أورى ميسر" كان يتعين عليه الاهتمام بسلامة الحصول على الأموال، و"شولاه زاكين" قامت بترتيب اللقاءات، صحيح أنهم كلهم عملوا بتفويض منه ومن أجله، لكنه لم يكن يعرف. عليهم الآن أن يختاروا بين السقوط معه، أو بدونه أو بدلاً منه.

يشغل "أولمرت" منصب عضو كنيست منذ عام ١٩٧٣، أى موظف أجير عادى فى الخدمة العامة، وفى تلك الفترة أخذت الفجوة بين مرتبه ونمط حياته تزداد. ومع دخوله الكنيست، أسس "أولمرت" مكتب محاماة عرف كيف يجمع فيه بين مصالح عملائه ونشاطه البرلماني. فى عام ١٩٨٤ تم سن القانون الذى يحظر على عضو الكنيست العمل فى أثناء شغله عضوية الكنيست، فآل مكتب المحاماة إلى شركائه الذين استمروا فى الاستفادة من علاقاته. نجح السير الحذر حتى اليوم، ولم يظهر ذات مرة أن النواة الصلبة لأنصاره المقربين قد انكسرت.

أيضاً قبل التحقيق مع "تالانسكى" و"زاكين" و"ميسر"، تم اختراق السور بقرار تقديم صحيفة اتهام ضد "أفراهام هرشيزون"، وهو أحد أقرب المقربين من أولمرت، وأستاذ جمع الأموال ومتع الحياة فى حد ذاته.

والحقيقة أن القانون يحدد ما هو مسموح وما هو محظور فى مسألة جمع التبرعات فى البلاد ومن الخارج، ولكن الانتهازيين وأنصار الإمساك بالعصا من النصف يفسرونه ويطوعونه لصالحهم، ويضحكون على حماة القانون فى وجوههم.. لذا، إذا قال "أولمرت" مراراً وتكراراً "لست أنا"، فإن ما يقوله لا يعدو الحقيقة. فهذا هو المنهج، هذا هو الواقع، وسيقول: "هؤلاء المقربون، الشركاء، والمتبرعون، والأصدقاء، والصحفيون، والمنافسون، وأنصار اليمين - كلهم مذنبون وأنا فقط من اهتم بمستقبل الدولة".

يمثل "أولمرت" نهجاً فاسداً.. ربما ينكشف فى النهاية، ولكن بعد أن يدفع الثمن مزيد ومزيد من الأشخاص الذين هم من عينته.

(٨)

الالتفاف على التنظيمات

افتتاحية هاآرتس ١٢/ ٥/ ٢٠٠٨

لا يمكن اعتبار استعراض القوة الذى قام به حزب الله فى لبنان، واستمرار الصدامات أمس فى جبل لبنان ووضع الدولة على شفا حرب أهلية - لا يمكن اعتباره مجرد "شأن داخلى لبناني" آخر، مثلما تحاول سوريا أن تُظهره. أيضاً إن بدا وكأن هناك فى لبنان حكومة تستخدم بلاغة لاذعة ضد حزب الله، وتصف أفعاله بأنها انقلاب وتشير حتى على الجيش بأن يعمل من أجل فرض النظام، فإنه لا مناص من الجزم بأن هذه الحكومة لا تسيطر بالفعل على لبنان. إنها رهينة نزوات "حسن نصر الله"، الذى تحركه دوافع مستقبلية وشخصية، وبالطبع كونه مندوباً لإيران فى لبنان، وهو بذلك يشكل تهديداً خطيراً على إسرائيل بوجه خاص.

لا يتعلق الأمر بواقع جديد. فتعاظم قوة حزب الله، وخصوصاً بعد حرب لبنان الثانية، وربما أيضاً كنتيجة لها، وشراء الصواريخ بعيدة المدى على نطاق واسع، وسيطرته المطلقة على جنوب لبنان، وعلى شرق الدولة بشكل جزئي، لا يتيح أيضاً لقوات الأمم المتحدة العاملة فى جنوب لبنان (اليونيفيل) أداء دورها كما ينبغي. لم يعد هناك كلام، عن نزع سلاح حزب الله، ذلك الحلم الذى كان لإسرائيل وللحكومة اللبنانية. حتى رئيس الحكومة اللبنانية أصبح يجر الأقدام، رغم أنه هو الذى أصّر بحزم على مبدأ "سلاح شرعى فقط" فى الدولة.

النتيجة هى أنه توجد دولة فى مواجهة إسرائيل على حدودها الشمالية، يديرها تنظيم خطر، أكثر مما تديرها حكومة.. وفى مواجهة هذا الواقع لا تستطيع إسرائيل أن تعمل الكثير فى لبنان، لا على الصعيد العسكرى، ولا على الصعيد السياسي.

ولكن لديها بديل آخر، إذ يستطيع دفع المفاوضات السياسية مع سوريا، بشكل جاد وفوري، أن يبنى غلافاً حول لبنان يقوض من قدرة حزب الله على العمل ضد إسرائيل بشكل مؤثر. صحيح لا يمكن أن نتوقع أن تقطع سوريا علاقاتها مع إيران أو مع حزب الله، ولكن عندما "لا تخجل" دولة حليفة لإيران وتساعد حزب الله من أن تعلن عن رغبتها فى توقيع اتفاق سلام وأمن مع إسرائيل، فإنها تطرح بذلك بديلا استراتيجياً فعلياً.

والحقيقة أنه لا توجد قضية فقط على الحدود الشمالية لإسرائيل مع تنظيم يدير دولة، إنما أيضاً فى غزة، حيث تواصل "حماس" الإمساك بزمام السلطة، وتحدد ليس فقط حجم الرد فى مواجهة إسرائيل، وإنما أيضاً طبيعة العلاقات بينها وبين جاراتها، وخصوصاً مصر. وكما فى حالة حزب الله فى لبنان، كذلك الأمر أيضاً فى غزة - إزاء الانتهازية السياسية التى ترسخها "حماس" لنفسها فى غزة - حيث توجد لإسرائيل فرصة لا ينبغى تفويتها: فدفع المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وإظهار العزم على تلبية شروط خريطة الطريق، ورفع العقوبات حتى عن غزة، التى لم تثبت حتى الآن جدواها - كلها أمور من شأنها أن تحيد الرافعة السياسية التى بحوزة "حماس" بقدر كبير.

لم يعد بوسع إسرائيل أن تجلس مكتوفة الأيدي، أو أن تكتفى بتحذيرات عسكرية فى مواجهة هذين التهديدين، من الشمال والجنوب.. إنما عليها أيضاً أن تدرس البدائل السياسية، وأن تستخدمها بفطنة وفوراً طالما أنها متاحة.

◆ ترجمات عبرية ◆

(١)

ستون عاماً على قيام إسرائيل

معاهدة صداقة بين المعابد فى إسرائيل والشتات

بقلم: تونى بيكراش
هاتسوفيه ٢١/ ٤/ ٢٠٠٨

بمناسبة الاحتفال بمرور ٦٠ عاما على قيام دولة إسرائيل تنوى «المنظمة العالمية للمعابد والطوائف الأرثوذكسية» التوقيع على معاهدة صداقة بين المعابد والطوائف فى إسرائيل وفى الشتات.. وكان رئيس المنظمة اليعيزر شيفر قد أعلن عن المبادرة أثناء التوقيع على ميثاق معاهدة الصداقة بين معبد «دون يتسحاق أفربنال» فى باريس، ومعبد «أهفات يسرائيل» فى مدينة شوهام، وقد شارك فى مراسم التوقيع رؤساء وحاخامات مؤسسة الكونسيستوار Consistoire فى فرنسا ورؤساء مدينة شوهام ومسئولو المعابد فى المدينة.
وقد أكد د. يوئيل مرجى رئيس الكونسيستوار فى باريس والحاخام كلود دافيد زفران الذى عمل لسنوات طويلة حاخاما لطائفة دون يتسحاق أفربنال على أهمية علاقات الصداقة بين المعابد والطوائف فى فرنسا، والمعابد والطوائف فى إسرائيل كتعبير عن التضامن والالتزام تجاه دولة إسرائيل.
هذا ويخطط أصحاب هذه المبادرة العالمية لتنظيم سلسلة من الأنشطة المشتركة للمعابد والطوائف التى ستوقع على ميثاق «معاهدة الصداقة».
وقبل التوقيع على المعاهدة فى معبد «أهفات يسرائيل»، دعا رئيس مجلس شوهام المحلى جيل ليفنا الضيوف من فرنسا ومن إسرائيل واستعرض أمامهم الأنشطة المتشعبة للمجلس ونشاط حاخام المدينة دافيد ستاف.

اليمين يغير شكل العَلَم

بقلم: إفرات فايس
يديعوت أحرونوت ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٨

عشية ذكرى يوم النكبة النازية وقبل أسبوع من الاحتفال بعيد الاستقلال الـ٦٠ لدولة إسرائيل قرر اليمين إدخال تعديلات على علم إسرائيل. فقد بقيت الخطوط الزرقاء، ولكن بدلا من نجمة داوود فى الوسط تظهر صورة المدرسة الدينية فى نافيه ديكاليم مثلما تبدو بعد أن دمرها الفلسطينيون. وتظهر فى الجزء العلوى من علم إسرائيل فى شكله الجديد عبارة «٦٠ عاما على قيام دولة إسرائيل» وتحتها عبارة «تدمير ٣٥ عاماً من الاستيطان فى جوش قطيف».
وأصحاب مبادرة تغيير شكل العلم هم ناشطو «اللجنة العالمية لإنقاذ الشعب والدولة» الذين قالوا إن قرار التعديل الجديد صدر عقب الألم الكبير الذى أصاب معسكر اليمين، وعلى ضوء نية الحكومة الاستمرار فى الانسحاب وتقسيم القدس. وسوف يوزع العلم بشكله الجديد فى أنحاء العالم كطابع بريد تذكارى وعليه عبارة: «لن ننسى ولن نصفح».
وقال رئيس الهيئة الحاخام «شالوم دوف ولفا» للموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet): "لقد قررنا الاحتفال بمرور ٦٠ عاما على قيام الدولة من خلال إبراز الدمار الكبير الذى أصاب شعب إسرائيل، من خلال التهاون

مع حماس وحزب الله والقاعدة، وكل من هو معنى بعدم تكرار الطرد والخراب يجب عليه أن يتوقف وأن يقول كفى".
وتظهر صورة العلم الجديد فى مجلة "إريتس يسرائيل شيلانو" (أرض إسرائيل ملك لنا) – والتى ستوزع نهاية الأسبوع فى المعابد فى جميع أنحاء الدولة. وأهم موضوع فى المجلة هو الحديث الذى أجرى مع البروفيسور هليل فايس، والذى يدعو فيه مواطنى إسرائيل إلى مقاطعة الاحتفالات بعيد الاستقلال، وعدم رفع علم إسرائيل بسبب نية الحكومة تنفيذ انسحابات أخرى، وقال فايس: "الوضع الآن أخطر كثيرا عما كان عليه عشية حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، حيث أن مصر موجودة الآن فى غزة مع القاعدة وحماس التى تحاول اختراق المعابر.. والنتيجة مدن فى إسرائيل، مثل عسقلان ونتيفوت بل وكريات جات، تتعرض للقصف، وكذلك المدن المجاورة، فكل منطقة الجنوب وحتى الوسط أصبحت مهددة بالصواريخ. وفى النهاية سيأتى الرئيس الأمريكى للحصول على قطعة اللحم ومعه كونداليزا رايس التى تأتى لصرف الحوالة.. وللأسف أن السلطات الإسرائيلية تتعاون معهما وتقدم رأسنا للذبح".

ستون عاماً على الاستقلال .. هل تصدقون ذلك..؟!

بقلم: ديمترى رايزمان
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٥/٤

سنحتفل هذه الأيام بمناسبة مرور ستين عام على إعلان استقلال دولة إسرائيل.. استقلال..؟! هل تصدقون ذلك..؟!.
دعونا فى البداية نطالع وثيقة الاستقلال التى تم الإعلان عنها فى يوم تاريخى – ١٩٤٨/٥/١٤: "بعد نفى الشعب (الإسرائيلي) من بلاده بالقوة حافظ على عهده معها فى كل البلدان التى تشتت فيها، ولم يتوقف عن الصلاة والأمل للعودة إليها وتجديد حريته السياسية على أرضها".
والآن نسأل: هل تحقق الهدف الذى من أجله قامت دولة إسرائيل قبل ستين عام..؟ هل نحظى اليوم بالحرية السياسية..؟. "من خلال علاقة تاريخية وتقليدية سعى اليهود من مختلف الأجيال للعودة والتمسك بوطنهم العتيق...".
هل تصدقون ذلك..؟ هل تصدقون أننا نتمسك اليوم بوطننا قبيل الاحتفال بالعيد الستين لإقامة دولة إسرائيل..؟
"... اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودى فى إقامة دولته غير قابل للمصادرة...".. هل هذا الحق غير قابل للمصادرة حقا..؟ لقد أدرك الآباء المؤسسون، الذين وقعوا فى تلك الفترة على وثيقة الاستقلال، مغزى هذا الاستقلال.
ولذا، فليس من قبيل المصادفة أن يكتبوا فى الجملة الثانية من الوثيقة: "الحرية السياسية". وبعد ذلك بجملة كتبوا "استقلال رسمي".
وهكذا وصفوا فى الوثيقة مبادئ استقلال إسرائيل كدولة على النحو التالي:
١- حرية سياسية.
٢- استقلال رسمي.
٣- ملكية الأرض.
الحقوق وفق المبادئ المذكورة سابقاً مرتبطة ببعضها البعض وغير قابلة للمصادرة. بالمناسبة، لم يتضمن تعريف هذه المبادئ أى جديد، فهى أساس استقلال أى دولة. إذا لم تكن هناك حرية سياسية، فلن يكون هناك استقلال رسمي. وإذا لم يكن هناك استقلال رسمى وملكية للأرض، فلن تكون هناك دولة: أى أنه إذا تمت مصادرة أى من هذه الحقوق، فسينتهى الاستقلال.
هذا هو بالضبط الوضع الذى نعيشه الآن قبيل الاحتفال بالعيد الستين لإعلان استقلال دولة إسرائيل.
لقد تمت مصادرة الحرية السياسية منا، مرحلة تلو الأخرى.
فالحرية السياسية معناها حرية اتخاذ القرارات من جانب القيادة السياسية من منطلق سمو المصالح الضرورية للدولة على ما عداها من مصالح، دون إملاءات من قبل عناصر أجنبية. وقد وصف جيداً رئيس الحكومة البريطانية السير وينستون تشرشل الاعتبار الذى تحركه مصالح ضرورية بقوله: "بوجه عام عندما لا يجد الزعيم السياسى بدائل جيدة، فإن العقل يقول إنه ينبغى دراسة مدى الضرر الكامن فى البدائل غير الجيدة.. وحينها يفضل البديل الذى يحتوى على أقل قدر من الضرر".
منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو وهاهى مكانة الحرية السياسية لدولة إسرائيل تتراجع، إلى حد أنها وصلت إلى مستوى الصفر فى عصرنا الحالي. لقد بدأت عملية التدهور بالاعتبارات المضللة، عندما اختارت القيادة الإسرائيلية فى أوسلو بديل "ياسر عرفات". نعتقد أن ذلك كان اعتبار مضلل بحسن نية وليس متعمد. ولم تأخذ القيادة آنذاك فى الحسبان أن مدى الضرر فى بديل "عرفات" يفوق تماماً ما

تنطوى عليه البدائل الأخرى. وباختيار خيار "عرفات"، لم يقم قادة الدولة آنذاك، يتسحاق رابين وشمعون بيرس، بإعادة منظمة التحرير الفلسطينية "المجمدة" و"المحتضرة" إلى الحياة فقط، وإنما أبديا استعداد دولة إسرائيل للتفاوض مع منظمة إرهابية لتغيير قواعد الشرعية فى الشرق الأوسط.
وبدءاً من التسعينيات وحتى عصرنا هذا بدأ الرؤساء الأمريكيون فى تبنى مواقف إسرائيل المرنة بحماسة مفرطة. وبالإمكان حاليا تحقيق رغبة الزعماء الأمريكيين فى تحديد النظام العالمى وهوسهم بأن يسطروا أسماءهم فى سجلات التاريخ (قبيل مغادرتهم البيت الأبيض)، وبالتالى فقد وضعت القيادة الإسرائيلية نفسها على مسار ضياع الحرية السياسية والخنوع للإملاءات الأمريكية.
هذا المسار دفع إسرائيل اليوم للفقدان التام للاستقلال الرسمي - وهو الاستقلال الذى كانت تنعم به دولة إسرائيل خلال أزمات أصعب بكثير. فعلى سبيل المثال، فى صباح يونيو ١٩٦٧ عندما تلقى رئيس الحكومة الإسرائيلى آنذاك ليفى أشكول المكالمة الهاتفية الشهيرة من وزير الخارجية الأمريكية هنرى كيسنجر، التى كانت تحمل للقيادة الإسرائيلية التحذير السوفيتي: "إذا لن تتوقف الهجمات الإسرائيلية على الجبهتين السورية والمصرية، سيطلق الروس صواريخ على دولة إسرائيل".. حينها أيضاً عندما كان خطر الصواريخ يحلق فوق رؤوسنا، لم يتوقف ليفى أشكول عن "المشاركة فى لعبة البوكر الشرق أوسطية"، واستمر الهجوم الإسرائيلى لمدة ٤٨ ساعة، ولم يتوقف إلا بعد تحقق بعض الأهداف الاستراتيجية فى ميدان المعركة.
هل يُعقل أن تكون المكالمات الهاتفية من جانب وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أكثر قوة من الصواريخ الباليستية الروسية التى تحمل رؤوساً نووية، وموجهة لقلب دولة إسرائيل وجاهزة للإطلاق..؟ والمثال السابق من حرب الأيام الستة (حرب ٦٧) يدل على أن الضغوط الخارجية ليست هى التى تدفع رئيس الحكومة اليوم لاتخاذ قرارات تتعارض مع المصالح الضرورية لدولة إسرائيل، كما أن القرارات الحالية لرئيس الحكومة تنبع مباشرة من ضياع الحرية السياسية مما يترتب عليه غياب الاستقلال الرسمى لإسرائيل.
فضلاً عن المواقف السياسية باختلاف أشكالها، يبرز التناقض التام فى السياسة الحالية للحكومة الإسرائيلية. فلا يُعقل ألا يرى رئيس الحكومة ووزيرة الخارجية ما يحدث أمام أعين العالم كله. نحن الذين تعلمنا من دروس الانسحاب من غزة - وهى الخطوة الكبيرة على الطريق نحو فقدان الحرية السياسية، والتى لم يشارك فيها رئيس حكومتنا بصورة فاعلة فقط، وإنما كان «مهندسها الرئيسي».. الآن، لقد أفقنا من «مخدر السلام» الذى تنطوى عليه اتفاقات أوسلو. ولعلنا نعى هذه الدروس المؤلمة، حتى لا نستمر فى الطريق نحو تنفيذ خطة «خريطة الطريق».
والآن توشك فترة ولاية الرئيس بوش ووزيرة خارجيته على الانتهاء، وتمتلئ فترة رئاسته الأخيرة بالإخفاقات سواء على الصعيد الاقتصادى (تراجع وضع الاقتصاد الأمريكي، أزمة أسواق المال، تدهور مكانة الدولار) أو على الصعيد السياسى (العراق، أفغانستان، أزمة النفط، تنامى قوة روسيا).. وهو ما يجد مردوده فى ميل الناخبين التقليديين للجمهوريين هذه المرة نحو تفضيل رئيس من الحزب الديموقراطي.
وفى ضوء ذلك، تتزايد فرص أن يكون باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة القادم - وهو شخص كاريزماتى شعاره «سنجلب التغيير لأمريكا» - هذا هو الاتجاه الأكثر استيعاباً فى الولايات المتحدة الآن.
فضلاً عن ذلك، تتعالى فى الولايات المتحدة الأصوات المعارضة لتأييد إسرائيل، التى يعتبرها الكثير من الأمريكيين عبئاً وليس ثروة استراتيجية.
فى هذه الحالة، لن يوافق إلا المجانين على رغبات وإملاءات بوش - رايس، السياسيين الفاشلين اللذين قارب عمرهما على الانتهاء، وخلال أشهر سيختفيان من على مسرح التاريخ. والمحرك الرئيسى الآن للإدارة فى واشنطن هو الرغبة الشخصية فى تحقيق «إنجاز سياسى»، ومن ثم تسطير اسمها فى كتب التاريخ على أنها المسئولة عن إقرار السلام فى الشرق الأوسط.
فى ضوء وضع الولايات المتحدة والفرصة الكبيرة لأن يكون باراك أوباما، الزعيم القادم لأمريكا، يحظر على إسرائيل تقديم «منحة التقاعد» لإدارة بوش فى صورة «اتفاق سلام» غير سارى المفعول مع أبو مازن، الذى لا يمثل الفلسطينيين، وهناك شك فى قدرته على فرض سيطرته على المقاطعة برام الله، خاصة إذا كان هذا الاتفاق مرتبط بانسحاب آخر. ومن ثم، يحظر علينا مواصلة السير على المسار المرسوم فى خطة «خريطة الطريق» - خطة مشوهة منتهية المفعول - نحو تحقيق الشعارات المظلمة والخطيرة التى تنم عن فقدان الحرية السياسية. وكل خطوة لاسترضاء الأمريكيين وأبو مازن، لن تمثل فقط مصادرة لحقوق إسرائيل كدولة مستقلة، وإنما أيضاً مصادرة لأمن مواطنيها وحقها فى الوجود.
ولكن للأسف «التمسك» بالتنازلات الإقليمية - «هنا والآن» - لازال يسيطر على رئيس الحكومة ووزيرة الخارجية، وهو ما تزايدت وتيرته فى الآونة الأخيرة. ومن خلال البحث المهووس حالياً فى الأملاك الإسرائيلية عما يمكن تقديمه على «مذابح السلام»، يتوجه رئيس حكومتنا فى تلك الأيام إلى سوريا. هذه الخطوة، فضلا عن أنها خطيرة وضارة فى حد ذاتها، قد تسفر عن ضرر بعيد المدى - وهو تغيير أكواد

الشرعية فى الشرق الأوسط. وعلى غرار «خيار عرفات» آنذاك، سيفيد خيار «الأسد» فى إحياء النظام السورى الذى يحتضر ومعزول دولياً. ومجرد استعداد إسرائيل للتفاوض سيؤدى إلى تحول فى مكانة سوريا على المستوى الدولي، حيث ستحول مبادرة أولمرت وأنصاره سوريا من إحدى الدول الرئيسية فى «محور الشر» إلى طرف شرعى للحوار مع المجتمع الدولي.

بالمناسبة، لقد تحدثت وثيقة الاستقلال عن «استيطان.... يحمى نفسه».. فهل كان المعنى المقصود هو «الهدنة»، التى يشرحها خالد مشعل من حركة حماس بعبارة بسيطة وصادقة جداً: «الهدوء لأغراض تكتيكية فى النضال ضد إسرائيل».

لقد انتهى عيد الفصح... وتم تناول فطائر العيد، وتمت تلاوة أساطيره، وتمت إعادة الكتب الدينية لأماكنها حتى العام القادم. انتهت ذكرياتنا عن الخروج من العبودية للاستقلال، عن أروع حرية فى التاريخ وعن أكبر انتصار فى تاريخ البشرية.. انتصار بلا حرب، انتصار بالضربة القاضية، دون خسائر بشرية، بلا قتلى ولا جرحى.. القضاء التام على جيش العدو - على كل جنوده، وقادته، وسلاحه وعتاده.

أعتقد أن إسرائيل فقدت سماتها الرئيسية كدولة مستقلة.. لذا، يجب أن نسأل أنفسنا بصدق، ونحن نحتفل بالذكرى الستين لاستقلالنا: ماذا تبقى من وثيقة الاستقلال التى تملأ احتفالاتها إسرائيل حالياً..؟!.

أكثر قوة وأكثر تعرُضاً للتهديد

يديعوت أحرونوت
٦/٥/٢٠٠٨
بقلم: رون بن يشاي

فى البداية لى ملاحظة شخصية: يعرف الجميع أن عشر سنوات فى الشرق الأوسط تعتبر دهراً.. ولكن عندما طلبت منى هيئة التحرير أن أقدم رؤية مستقبلية فى يوم الاستقلال الستين، شعرت بأننى أمام تحد يضطرك للتساؤل: هل الأداء الأمنى والسياسى الحالى فى إسرائيل لديه فرصة أو أمل فى تحسين وضعنا فى المستقبل..؟ وهل هناك فرصة أو أمل فى أنه خلال عشر سنوات أخرى سنصل إلى مرحلة الراحة وجنى المكاسب..؟ وعلى الرغم من المخاطرة التى سأتكبدها، سأحاول الإجابة على ذلك.

عندما نحتفل بعيد الميلاد السبعين للدولة، فإن التهديدات التى تتربص بنا ستكون على ما يبدو هى نفسها التهديدات الحالية من حيث جوهرها، وهي: إرهاب الإسلام المتطرف ووجود سلاح نووى فى حوزة دول إسلامية متطرفة. وستكون قدرة هذه التهديدات القاتلة كبيرة للغاية.. ولكن أيضاً فى المقابل، فإن قدرة إسرائيل على مواجهة هذه التهديدات وردع أعدائها ستتعاظم بشكل كبير.

على المستوى السياسى سنقترب أكثر من مرحلة تسليم نهائى من جانب كل جيراننا بوجود دولة يهودية ذات سيادة على جزء كبير من أرض إسرائيل التوراتية، الأمر الذى يشكل لبنة مهمة فى أساس البنية الأمنية لنا. باختصار، من المعقول أن نقدر أنه فى خلال عشر سنوات قادمة سيكون وضعنا الأمنى والسياسى أفضل بكثير على الرغم من أن التحسن لن يكون دراماتيكياً.

إن تقديراتى للوضع ترتكز إلى الافتراض بأن التوجهات البادية حالياً فى العالم، وفى الشرق الأوسط ستستمر أيضاً خلال السنوات العشر القادمة، بل وستتعاظم. لكن يجدر بنا أيضاً أن نذكر أن عشر سنوات تقريباً هى فترة كافية لدخول جيل جديد من الأسلحة إلى عالم الصناعات العسكرية الإسرائيلية. كما أن التجربة الإسرائيلية تبرهن على أنه كل عشر سنوات فى المتوسط نواجه حرباً أو معركة عسكرية كبيرة. وفيما يلى التطورات الرئيسية التى سنشهدها حسب تقديرى خلال السنوات العشر القادمة:

١- سيحاول الإسلام الجهادى المتطرف السيطرة على السعودية ومصر والأردن ولبنان وفلسطين وباكستان والعراق، ولكنه سيكون فى بداية مسيرة من الفشل ومن ثم التلاشي. ونحن لا نقصد فقط حركة الجهاد العالمي، بل أيضاً حركات الجهاد المحلية. والسبب الرئيسى لذلك يتمثل فى فشل هذه الحركة فى خلق آفاق جديدة من النجاحات على المستويين العملياتى والسياسي. وسيتعاون الغرب، ومعه روسيا والصين، ومثلهما أيضاً الأنظمة الإسلامية العلمانية، على كيفية استيعاب الجماعات الإسلامية المتطرفة. والشعوب من جانبها ستصيبها حالة من الإحباط واليأس من قدرة الأنظمة والمنظمات المتطرفة على توفير احتياجاتهم الأساسية وتحسين مستوى حياتهم.

٢- ستواصل الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكرى والمدنى فى العراق وستعمل عسكرياً ضد البؤر الإيرانية التى تقدم العون والمساعدة للإرهاب العراقي. وكذلك ستواصل قوات الناتو العمل إلى جانب وحدات أمريكية وعناصر مدنية فى أفغانستان. وفى كلتا المنطقتين سيكون حجم القوات والمساعدات الغربية متقلصاً مقارنة بما هو عليه الوضع فى

الوقت الحالي.
٣- ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمي واستمرار الكوارث الطبيعية بسبب ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، الأمر الذي سيزيد من اعتماد الدول الإسلامية والعربية على الدول الغربية الغنية التي لديها زراعة متطورة، وقدرة على تقديم العون من أي نوع في مواجهة كوارث الطبيعة. ينطبق هذا أيضاً على الدول الإسلامية المصدرة للنفط التي ستضطر إلى زيادة التصدير بشكل كبير من أجل الحصول على الغذاء، وتحلية المياه والحصول على الاحتياجات الأساسية، وذلك بالطبع سيصب في المقابل في خانة التقليل من تسليحها.
٤- ستحقق إيران قدرة نووية عسكرية، وسيكون لديها أجهزة إطلاق استراتيجية متنوعة. ولن ينجح المجتمع الدولي وإسرائيل في الحيلولة دون وقوع ذلك. نتيجة لذلك، ستقوم دول أخرى في الشرق الأوسط بالسعي نحو التسلح النووي.
٥- ستقوم إيران وسوريا وحزب الله ومصر بجمع آلاف الصواريخ بمختلف أنواعها: صواريخ أرض/ أرض على قدر كبير من الدقة، صواريخ طويلة المدى، وصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية، أكبر مما كانت عليه في الماضي. فضلاً عن ذلك، سيكون في حوزة هذه الدول صواريخ حديثة مضادة للدبابات، وستقوم هذه الدول بشكل كبير بتحسين وتطوير منظومات دفاعاتها الجوية بواسطة أجهزة روسية والقيام بعمليات تطوير ذاتي. كل ذلك سيزيد من كفاءة التدمير التي يمكن أن تلحقها هذه الدول داخل دولة إسرائيل، وسيجعل من الصعب على القوات البرية أو سلاح الجو الإسرائيلي القيام بعمليات في أراضي هذه الدول.
٦- ستشهد السنوات العشر القادمة عدة مواجهات عسكرية أخرى على نطاق واسع بين إسرائيل والفلسطينيين، وربما مع سوريا وحزب الله أيضاً. وبعد هذه المواجهات، ونتيجة لها سيتم التوصل إلى تسويات سياسية جزئية مع الفلسطينيين وسوريا ولبنان بدعم ومشاركة دولية نشطة. ولكن لن تصل هذه التسويات إلى مستوى تحقيق اتفاقات سلام كاملة.
٧- ستواصل إدارتا الرئيسين الأمريكيين القادمين دعم ومساندة إسرائيل سياسياً وأمنياً، وستحاولان التوصل إلى اتفاقات سلام تقريباً بنفس قدر المستوى الحالي.
في ضوء كل هذه الأمور، أرى أن الحكومات الإسرائيلية ستواصل أيضاً خلال السنوات العشر القادمة التمسك بمفهوم الأمن حسب رؤية بن جوريون، أي: تجنب الحرب قدر الإمكان عن طريق تفعيل وسائل الردع والمناورة السياسية وبناء كفاءات ردع استخباراتية تسمح لنا بإحباط أي حرب والاستعداد لها قبل موعدها.. وإذا ما فرضت علينا الحرب أو بادرت إليها إسرائيل سينتصر الجيش الإسرائيلي عن طريق حسم الحرب على أرض العدو، وستقوم إسرائيل ببناء قوتها الدفاعية انطلاقاً من الاستفادة من تميزها النوعي والبشري والتكنولوجي وبالمساعدة الأمريكية. وفي المجال السياسي، ستعمل إسرائيل على النهوض باتفاقات السلام على مراحل وبالشكل الذي يحفظ تأييد واشنطن والشرعية الدولية لوجود إسرائيل ووسائلها في الدفاع عن نفسها. ومن المعقول أن نفترض أن تحقيق هذه المبادئ سيؤدي خلال السنوات العشر القادمة إلى إنضاج عدة خطوات:
١- ستكون هناك منظومة متعددة المستويات من الصواريخ الباليستية الاعتراضية والطوربيدات البحرية وطائرات بطيار أو بدون طيار وصواريخ من جميع الأنواع والأحجام (وستضمن هذه المنظومة كذلك منظومات تعتمد على الليزر). ستكون الجبهة الداخلية في إسرائيل أكثر تركيزاً من الناحية الدفاعية، وناحية الاستعداد في مواجهة أي هجوم غير تقليدي. وستحدث في تل أبيب وحيفا وبئر سبع وديمونة عمليات بناء ملاجئ كبيرة (بعضها له وجهان مثل أنفاق المترو، على سبيل المثال). كما سيتم تدريب الجمهور على عمليات الإخلاء والمكوث لفترات متواصلة في الملاجئ.
٢- سيكون لإسرائيل ذراع استراتيجية طويلة قادرة على الرد ليس فقط في مواجهة التهديد النووي الإيراني، بل وأيضاً في مواجهة تهديدات تقليدية وغير تقليدية من جانب دول أخرى في المنطقة.. وستكون لهذه الذراع الاستراتيجية قدرات أربع: قدرة الردع على المدى الطويل، الأمر الذي سيعتمد على قدرات استخباراتية ذاتية، وسيعتمد أيضاً على منظومة الردع العالمية الأمريكية، وقدرة الاعتراض وتدمير الصواريخ بكافة أنواعها على أرض العدو أو في المراحل الأولى من إطلاقها عن طريق قطع جوية بدون طيار، والقدرة على إلحاق "ضربة وقائية" أو "استباقية" على أرض العدو على المدى الطويل، وأخيراً القدرة على إلحاق "ضربة ثانية" موجعة على المدى الطويل والقصير في حالة تعرض إسرائيل للهجوم.
إن قدرات هذه الذراع الاستراتيجية التي تحدثت عن أسسها وسائل الإعلام الأجنبي سوف تحظى بدعم نوعي كبير عندما تحصل إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية على سرب أو سربين من الطائرات المقاتلة المراوغة (JSF) طراز (إف ٣٥) وعندما يتلقى سلاح البحرية الغواصتين الجديدتين اللتين يجرى تجهيزهما له في ألمانيا.
٣- ستظل القوات البرية التابعة للجيش الإسرائيلي على وضعها وحجمها الحاليين، بالإضافة إلى فرقة أو فرقتين. وستحظى القوات البرية التابعة للجيش الإسرائيلي بأسلحة دفاعية متقدمة للغاية ستمنحها قدرات أكبر على المناورة في ساحة المعركة أكثر مما هي عليه في الوقت الحالي. وسوف يتم

التركيز على القتال المتحرك السريع الذى سيحظى بتغطية ودعم متلازمين ومتعاقبين بالأسلحة والاستخبارات والدعم اللوجيستى من الجو. كما ستحظى الفرق العسكرية المقاتلة بأسلحة ثقيلة ودقيقة خاصة بها.

٤- سيكون لدى سلاح البحرية خمس غواصات من طراز "دولفين" وربما أيضاً سفينة حربية واحدة، يمثلون جزءاً من الذراع الاستراتيجية. فى مقابل ذلك، فإن حماية الشواطئ الإسرائيلية من اختراقات إرهابية ومنع عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة ستعتمد بشكل كبير على القطع البحرية الموجهة بدون أفراد يتم تشغيلها فى كل قطاع من قطاعات السفن الكبيرة أو من الشاطئ.

٥- سيكون الاتجاه العام فى الجيش الإسرائيلى نحو الزيادة حتى الحد الأقصى فى استخدام التكنولوجيات العسكرية المتطورة والنظم التى لا تعتمد على الأفراد فى كل الأذرع العسكرية. بمعنى أنه فى غضون عشر سنوات سيكون جزء كبير من الجنود فى البحر والبر والجو يقومون بتشغيل منظومات وأجهزة لا تعتمد على الأفراد فى تشغيلها، بل يتم إدارتها إلكترونيا.

*** نشوب حرب أخرى فى الشمال:**

وعلى ما يبدو، فإن الجبهة الشمالية أيضاً، ويا ليت ذلك لا يحدث، ستشهد حرباً كبيرة. وأتجرأ على الافتراض بأن هذه الحرب إذا حدثت ستنتهى بحسم إسرائيلى واضح. معنى ذلك أنه بعد نحو أسبوعين من القتال الجوى والبرى ستتوقف عمليات إطلاق الصواريخ من سوريا ولبنان، أو أنها ستتقلص إلى بضع عشرات من الصواريخ قصيرة المدى يومياً. وستطلب سوريا ولبنان من مجلس الأمن وقف إطلاق النار. سيلحق بإسرائيل دمار كبير ولكن كمية الخسائر بين المدنيين ستكون قليلة. فى مقابل ذلك، فإن التدمير الذى سيلحق بسوريا ولبنان سيكون لا مثيل له فى تاريخ حروب الشرق الأوسط من حيث كم الخسائر والتدمير، وسوف تقوم إيران بالتهديد وربما تقوم بإرسال قوات رمزية إلى سوريا، ولكنها لن تتورط فى الحرب.

وبعد المواجهة، ونتيجة لها، سوف تبدأ مفاوضات سياسية ستسفر عن موافقة إسرائيلية على الانسحاب إلى "خط الأسلاك" فى الهضبة، ونزع السلاح من المنطقة حتى المنحدر الصخرى المتجه نحو طبرية. كما ستوافق سوريا على تأجير باقى أراضى الهضبة لإسرائيل لمدة ٩٩ عاماً، كما ستوافق على التسويات الأمنية فى الإشراف والرقابة الدولية، وأيضاً على التطبيع على مراحل. أما حزب الله فى لبنان، فسيواصل كونه القوة المسيطرة هناك، ولكن نتيجة للحرب سيضعف التأييد الإيرانى له وسيضطر حزب الله إلى المصالحة وتقاسم السلطة مع باقى الطوائف اللبنانية. وستقل شهوة حزب الله لدخول مواجهات جديدة مع إسرائيل.

*** اختفاء جيل تونس من الخريطة السياسية:**

من المعقول أن نفترض أنه فى غضون عشر سنوات قادمة لن تكون هناك دولة فلسطينية بعد فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ستستمر المفاوضات وقد يثمر الأمر عن "اتفاق مبدئى"، ولكن أشك فى تنفيذه. ستستمر مسيرة النضج والبلوغ السياسى للشعب الفلسطينى والتى ستمكنه من تحمل مسؤولية نفسه وأمن جيرانه، ولكنها لن تصل إلى درجة حاسمة. ولن يحدث ذلك على ما يبدو حتى يتم القضاء على موجة الإسلام المتطرف. ثمة شك أيضاً فى أن تقوم فى إسرائيل حكومة تتمتع بالقوة السياسية التى تمكنها من حل المستعمرات والبؤر الاستيطانية خارج الكتل الاستيطانية الكبيرة. لذلك، من المعقول أن نفترض أننا سنشهد خلال السنوات العشر القادمة أكثر من عملية واسعة للجيش الإسرائيلى فى قطاع غزة، وأكثر من انتفاضة فى الضفة. وستكون النتيجة أن غزة ستصبح كياناً منفصلاً، ستتم إدارتها بشكل مشترك بواسطة قوى وطنية وائتلاف فلسطينى تكون حماس جزءاً منه.

وستقوم إسرائيل ببناء سور "ذكى" حول القطاع سيمنع وقوع إطلاق مباشر للنار وحفر الأنفاق. وستكون هناك معابر فى هذا السور لمرور البضائع والأشخاص من وإلى إسرائيل، ولكن عملية الإمداد الرئيسية والحركة الرئيسية من وإلى القطاع بما فى ذلك حركة البضائع والوقود والكهرباء ستأتى عبر مصر. وسيكون معبر رفح هو المعبر الرئيسى للحركة والانتقال. أما مطار "عيتام" الذى بنته إسرائيل فى حينه فسيكون هو مطار القطاع، وسيكون هناك ميناء بحرى قيد الإنشاء فى شمال القطاع، وكذلك مصنع كبير لتحلية مياه البحر.

ومن المعقول أن نفترض أنه ستكون هناك قوة سياسية جديدة فى الضفة الغربية على أنقاض فتح القديمة الفاسدة. وسيختفى أبو مازن من الساحة ومثله أيضاً جيل تونس. وستكون هناك قيادة جماعية لهذه الحركة السياسية الجديدة تعتمد فى الأساس على من كانوا أبناء المناطق (الفلسطينية) من أبناء فتح عرفات (مع أو بدون البرغوثى). وسيكون لهذه القيادة التى قضى أغلب رجالها فترات فى السجون الإسرائيلية قدرة جيدة للغاية على التفاوض والحديث مع إسرائيل. وبعد أن يتم القضاء على الانتفاضة الثالثة ستقوم إسرائيل بحل بعض البؤر الاستيطانية والمستعمرات المنعزلة وتنقل إلى السلطة بعض المناطق الإضافية لتسيير شؤونها.

سيكون هناك جدار أو سور رادع على طول خطوط التماس مع المناطق (الفلسطينية) على الحدود مع مصر والحدود الشمالية، يتم على امتداده تشغيل أسلحة تكنولوجية متطورة تغنى

عن وجود الأفراد. وسيواصل الشاباك والجيش الإسرائيلي عملياته الوقائية على نفس القدر الحالي، ولكن سيحصل على مزيد من الأجهزة التكنولوجية المتطورة. أما التغيير الأساسي فسيكون داخل مناطق الضفة، حيث لن يتم تشغيل حواجز وسيتم السماح بحرية الحركة للفلسطينيين، وستسمح المعابر الحدودية المنتظمة والمجهزة جيداً بين الضفة وإسرائيل، وبين الضفة والأردن بحركة تخضع للمراقبة ولكنها آمنة وسريعة نسبياً.

وكما ذكرنا سلفاً، فإنني أرى أن إيران في غضون عشر سنوات ستحقق قدرات عسكرية نووية، صحيح لن تعترف بوجودها، ولكنها ستحاول من وقت لآخر الإشارة والتلويح بها. ولن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بتنفيذ الخيار العسكري ضد إيران. ولكن المجتمع الدولي سيتكاتف من أجل زيادة العقوبات والحصار الاقتصادي مع الافتراض بأن ارتفاع أسعار الغذاء والكوارث المناخية ستزيد من اعتماد النظام الإيراني على الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، المنتج الأول للغذاء في العالم.

قد يحدث على نحو كبير خلال السنوات العشر القادمة أو ربما في غضون أقل من عشر سنوات أن نشهد بدء مفاوضات بين طهران والغرب على غرار ما حدث مع كوريا الشمالية، حيث سيقوم النظام الإيراني بالمساومة مع الغرب. وفي نهاية المفاوضات ستوافق إيران على الكشف عن قدراتها النووية العسكرية، وتفكيك برنامجها النووي وإخضاعه للمراقبة، في مقابل رفع العقوبات وإمدادها بشكل مستمر باحتياجاتها من الغذاء وأشكال المساعدات الأخرى. وثمة احتمال آخر يمكن حدوثه يتمثل في أنه في ظل ضغوط أزمة الغذاء والمشاكل الداخلية قد ينهار النظام الإيراني، ليعم اليهود الفرحة والسعادة.

زيادة عدد سكان إسرائيل خلال ٦٠ عاما

بقلم: موطي باسوك
هاآرتس ٧/ ٥/ ٢٠٠٨

بلغ عدد سكان إسرائيل عشية الاحتفال بمرور ٦٠ عاماً على استقلالها ٧,٢٨٢,٠٠٠ نسمة. وقد زاد العام الماضي عدد سكان إسرائيل بنحو ١٣٠ ألف نسمة، أي بنسبة ١,٨٪. وكان عدد الأطفال الذين ولدوا في إسرائيل منذ عيد الاستقلال الماضي ١٥٦,٤٠٠ طفل، في حين بلغ عدد المهاجرين إلى إسرائيل ١٨ ألف مهاجر.

يبلغ عدد السكان اليهود خمسة مليون و٤٩٩ ألف نسمة ويشكلون ٧٥,٥٪ من سكان الدولة، بينما يبلغ عدد السكان العرب في إسرائيل مليون و٤٦١ ألف نسمة، يشكلون ٢٠,١٪ من السكان. كما يعيش في إسرائيل الآن ٣٢٢ ألف مواطن، يشكلون ٤,٤٪ من سكان الدولة يوصفون بأنهم "آخرين" من بينهم مهاجرون رفضت وزارة الداخلية تسجيلهم كيهود.

وكشفت البيانات التي نشرها أمس المكتب المركزي للإحصاء أن ٦٩٪ من سكان إسرائيل اليهود ينتمون إلى جيل الصابرا، في مقابل ٣٥٪ فقط في عام ١٩٤٨ مع قيام الدولة.

وكان عدد سكان إسرائيل مع قيام الدولة ٨٠٦ آلاف نسمة فقط. وتشير البيانات الأخيرة التي تم تحديثها عام ٢٠٠٦ أن عدد السكان تزايد بمرور السنين من ٤٣ نسمة يعيشون على مساحة كيلومتر مربع في عام ١٩٤٨، إلى ٣١٠ نسمات يعيشون في نفس المساحة. وتعد تل أبيب أكثر المناطق التي تتسم بأعلى كثافة سكانية حيث يبلغ عدد السكان نحو ٧ آلاف نسمة في الكيلومتر مربع. أما المنطقة التي تتميز بأقل كثافة سكانية فهي المنطقة الجنوبية، حيث يصل عدد السكان إلى ٧٢ نسمة في الكيلومتر مربع.

*** ارتفع أيضاً مستوى التعليم:**

ارتفع مستوى التعليم في إسرائيل بمرور السنين، حيث انخفض نسبة الذين لم يتلقوا أي تعليم من ١٦٪ عام ١٩٦١ إلى ٣٪ العام الماضي. أما بالنسبة للذين درسوا لمدة ١٣ عاماً فأكثر فقد زادت نسبتهم من ٩٪ إلى ٤٢٪. وفي عام ١٩٤٨ حصل ٢٠٨ أشخاص على درجة علمية بعد أن درسوا في الجامعة العبرية بالقدس والتخنيون، بينما حصل ما يقرب من ٥٣ ألف شخص على درجة علمية عام ٢٠٠٦، كانوا قد درسوا في ٦٢ مؤسسة.

وفي نهاية الخمسينيات كان ٥٤٪ يقيمون في شقق يملكونها و٤٥٪ يقيمون في شقق مستأجرة. أما الآن فتبلغ نسبة الذين يقيمون في شقق يملكونها ٧١٪، في حين انخفضت نسبة المقيمين في شقق مستأجرة إلى ٢٦٪.

ستون عاماً بعيون عربية

بقلم: تسفى برئيل
هاآرتس ١٠/٥/٢٠٠٨

ساميخ يزهار وعاموس عوز يتسمان بالعنصرية، أما إيلان بابيه فهو مؤرخ بارز. لقد فشل المشروع الإسرائيلي فشلاً ذريعاً. لدى كتاب المقال والأدباء العرب، الذين لا يستطيعون توجيه النقد للأنظمة التى يعيشون فى كنفها - الكثير مما يريدون قوله عن إسرائيل بمناسبة يوم ميلادها الستين.

«إن اعترافات الكثيرين من الأدباء الإسرائيليين بجرائم نفذوها ضد الفلسطينيين تأتى دائماً فى وقت متأخر للغاية، كما أنها فى أحسن الأحوال تأتى فى سياق التكفير عن الذنب، وفى حقيقة الأمر، لا تعدو هذه الاعترافات مجرد كونها أقنعة تخفى وراءها جرائم هذا الجيل» بهذه الكلمات بدأ يوسف ضمرة، الأديب الفلسطينى الذى يعيش فى الأردن، حسابه التاريخى مع الأدباء الإسرائيليين، فى مقاله الذى نُشر الأسبوع الماضى فى الملحق الأدبى لجريدة «الحياة».

قبل ذلك بأسبوع قام الصحفى الفلسطينى صالح النعيمي، الذى تُنشر مقالاته فى صحيفة «الشرق الأوسط» وعلى مواقع مهمة مثل موقع «إسلام أون لاين» الذى يرتاده ملايين المسلمين يومياً، بتحليل ماهية دولة إسرائيل بعد أن أكملت عامها الستين. كما بدأ الكاتب السورى المعروف صبحى حديدى أيضاً مسيرة مماثلة هذا العام، حيث نشر فى يناير مقال تحت عنوان «إسرائيل فى عامها الستين - تبادل المواقع بين الحاخام والعلمانى والجنرال».

الكتاب الثلاثة الذين أشرنا إليهم ليسوا فقط ضالعين فى معرفة أسماء رجال السياسة والأدباء والصحفيين الإسرائيليين، الذين يقتبسون عنهم بشكل يصعب أن نجد له نظيراً لدى كتاب مقال إسرائيليين، بل أيضاً يتميزون باجتهاداتهم «فى قراءة» إسرائيل، وليس فقط قراءة الإسرائيليين، ولكنهم لا ينجحون دائماً فى القيام بذلك، حيث تحكمهم بشكل عام أجندة روتينية.

*** مشكلة عاموس كينان:**

يحاسب ضمرة على وجه الخصوص أدباء اليسار الإسرائيلي. إنه يعرف جيداً رواية «خربة خزعة» لساميخ يزهار و«الطريق إلى عين حارود» لعاموس كينان، وتلك القصيدة الجديدة لحاييم جوري. كتب ضمرة يقول: «هؤلاء الأدباء الذين يعلنون عن انتمائهم لليسار، والذين يعلنون عن انضمامهم لحركات السلام الإسرائيلية ينادون فى الوقت نفسه بحل مشكلة اللاجئين انطلاقاً من وجهة نظر صهيونية تتعامل مع الضحية والجلاد سواء بسواء. إنهم يرغبون فى حماية استقلال الدولة العبرية ونقائها، أى حماية عنصريتها. إنهم يُعرضون عن حق العودة، كما عبرت عن ذلك مبادرة جنيف، التى كان عاموس عوز من بين الموقعين عليها».

يتهم ضمرة ساميخ يزهار بأنه فقط بعد سنوات طويلة أبدى ندمه فى رواية «خربة خزعة». يقول ضمرة: «إنه لم يشعر بتلك الجريمة التى وقعت إلا بعد سنوات طويلة»..

وبينما اعترافات حاييم جورى فى قصائده حول اللاجئين الفلسطينيين «لا تغير شيئاً من الحقيقة القائلة إن جوري، ومن هم على شاكلته، ساهموا فى تأجيج الدافع لقتل الفلسطينيين، بل وساهموا فى طرد شعب بأكمله من أرضه، ومن وطنه».

هذا هو حساب الماضى الذى يقوم به ضمرة، ولكن صبحى حديدى يجرى حساباً مع الحاضر الإسرائيلي. ففى سبيله لبناء فرضيته حول دولة إسرائيل، استعان حديدى بالتشخيص الذى قام به الفيلسوف اليهودى جورج ستينر، الذي، حسب حديدي، فسر السبب فى تجنب إسرائيل دعوة العالم للاحتفال معها بيوم مولدها. كتب حديدى يقول: «إن إسرائيل تعرف جيداً ماذا فعل العالم عندما سيق اليهود إلى الموت خلال العقود الأولى من القرن العشرين فى شوارع فيينا وأزقة دول البلقان، وفى سلونيكي... ومن ثم، اليهودي، حسب ستينر، لن يتمكن أبداً من تعذيب البشر ودفن الأحياء وفرض الحظر على نشر الكتب. وحسب ستينر، فإن ميراثاً أخلاقياً أصيلاً وعميقاً سيمنع اليهود من تنفيذ هذه الأمور الثلاثة».

وبعد أن اعتمد على تفسيرات ستينر، وعلى اعتقاده بأن إسرائيل لم تُشرك العالم فى احتفالاتها، يعرض حديدى السلوك الفعلى لإسرائيل. وعلى حد قوله: «فإن إسرائيل عذبت ودفنت الفلسطينيين أحياء ومنعت نشر الكتب... لقد تحولت إسرائيل إلى دولة تعيش على الحرب وحدها من أجل الحفاظ على هوية وبقاء اليهودية».

يبدأ حديدى فى تفصيل الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وضد لبنان، مع اقتباسه بشكل مطول من تقرير نداف شرجاى مراسل «هاآرتس» فى عام ١٩٩٧، عندما اقتبس شرجاى حواراً أجراه عوزى نركيس مع الحاخام شلومو جورن، اقترح فيه جورن على نركيس قصف المساجد الموجودة فى جبل الهيكل (الحرم القدسي). كما يقتبس حديدى أيضاً عن إيلان بابيه ويقول عنه «إن أحد المؤرخين الإسرائيليين الجيدين للغاية، والذين يتسمون بالنزاهة والشجاعة، يعترف بأنه من الممكن اليوم أن نبدى أسفنا على الماضي».

* مسائل الدين والدولة:
والآن جاء دور صالح النعيمي، ذلك الفلسطيني من غزة الذى يقدم أمام قرائه فرضية تحت عنوان «بعد ستين عاما ضاع حلم بن جوريون»، فيقول: «بعد ستين عاماً يتضح أن مشروع بوتقة الصهر قد فشل فشلاً ذريعاً. لقد سقط المجتمع الإسرائيلى فريسة للقطبية العرقية والصراع الحضارى والانقسام الذى يزيد من حدته الصراع حول مسألة العلاقة بين الدين والدولة. إن المجتمع الإسرائيلى لم يعد يعكس قيام هوية قومية واحدة، بل تشكيلة من الهويات العرقية والحضارية التى تصارع إحداها الأخرى».
ولكى نخرج بالنتائج التى توصل إليها، لم يكتف النعيمى بقراءة الصحافة الإسرائيلية، بل نقل عن باحثين إسرائيليين أمثال مولى بيلج ويهودا شنهاف، فضلا عن تمتعه بخبرة كبيرة فى مجال أبحاثهم، كما أنه يصدر أحكامه أحياناً استناداً إلى بحث استير ميئير - على سبيل المثال - فقد توصل إلى ما يفيد أن إسرائيل تحولت إلى مجتمع قبلى أو ما يشبه ذلك، مجتمع يتجه نحو الولاء الشخصى أو ولاء الفرد، الذى أصبح مفضلاً على الولاء للجماعة أو الولاء للكل. يكتب النعيمى قائلاً: «إن الأمر الوحيد الذى يحافظ على وحدة هذا المجتمع هو عامل الخوف الذى لا تزال القيادات الإسرائيلية ناجحة فى زرعه فى نفوس اليهود».
إن تحليل النعيمى لإسرائيل فى عامها الستين مثير للاهتمام، ولكن استعداد وسائل إعلام عربية رائدة لنشر هذا المقال الطويل لا يقل إثارة للاهتمام عن ذلك، وربما كان الأكثر إثارة من هذا وذاك هو ردود أفعال القراء على المقال، ففى تعليق لأحد القراء، الذى أشار لنفسه باسم «سامي»، كتب يقول: «أخى العزيز بدلاً من أن تكتب بحثاً أهدرت فيه وقتك للوقوف على عيوب اليهود وإسرائيل، كان من المفيد أن تكتب عن عيوبنا نحن المسلمون. لقد قال الله 'وخلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا' لا أن يأكل الواحد منا الآخر».

عن التميز والحساسية

بقلم: جادى تاوب
معاريف ١٤/ ٥/ ٢٠٠٨

بينما لا نزال نوجد فى أجواء الاحتفالات بيوم الاستقلال فى بريطانيا، تتواصل وتتعاظم حملة تشهير ونزع شرعية ضد الدولة اليهودية. الجارديان، الصحيفة المحترمة التى تتخذ خطا متطرفا مناهضا لإسرائيل، نشرت هذا الأسبوع رسالة من عدد من اليهود، بينهم إسرائيليون سابقون، شرحوا لماذا لا يحتفلون بيوم استقلالنا. وقد عددوا الأسباب التى بدأوها بقضية دير ياسين، وأنهوها بالـ ٧٥٠ ألف لاجئ فى حرب الاستقلال (والتى شبهوها بالكارثة)، وأضافوا الزعم المدحوض بأن إسرائيل تدير سياسة «تطهير عرقي» ضد الفلسطينيين.
ولكنهم نسوا أن يذكروا أن دير ياسين كانت عملية لمنظمتى إيتسل وليحي، شجبها زعماء الصهيونية بكل لسان، وأن مشكلة اللاجئين كانت نتيجة حرب وليست ثمرة تخطيط مسبق. الحرب، إذا كان ينبغى أن نذكر، كانت مبادرة من الجانب العربي، الذى رفض قرار تقسيم الأمم المتحدة، وصرح علناً بنواياه بقتل شعب.
إذا كانت مشكلة اللاجئين هى ما حكمت على إسرائيل بمكانة الدولة المنبوذة، فإن تشيكوسلوفاكيا وبولندا أيضاً، اللتين طردتا ملايين الألمان، الهند وباكستان اللتين نفذتا تبادلا للسكان مكثفا بالإكراه، وكذا كل البلدان العربية التى طرد اليهود منها - ينبغى أن تكون منبوذة. والقائمة طويلة.
إذا كانت دير ياسين هى التى تجعل إسرائيل منبوذة، فلعله ينبغى الحكم أيضاً على فرنسا. فى دير ياسين قتل، حسب التقديرات الأكثر مبالغة نحو ٢٥٠ شخصا، وقد وُصف بالفعل الفظيع، ولكن فرنسا قتلت فى الجزائر أكثر من نصف مليون مسلم، تقريبا عشرة أضعاف كل المسلمين الذين قُتلوا فى كل حروب إسرائيل معا.
وفى هذه الأثناء، فى اتحاد الأكاديميين البريطانيين أيضاً يطرح من جديد للتصويت اقتراح بمقاطعة أكاديمية على إسرائيل. المقاطعة هى مبادرة من أقلية قوية فى الاتحاد، تحاول تكميم الأفواه. ومؤخراً كممت فاه أحد معارضى المقاطعة، دافيد هيرش، بدعوى أنه تجاوز نظام القائمة، كما أنها أعلنت بأنها ستلغى حقوق الشراكة فى القائمة لكل من يتعاطى مع هيرش.
من قراءة تبادل الأحاديث حول المقاطعة يتبين أن برأى المؤيدين لها تبدو إسرائيل الدولة الأكثر مقتا على وجه الأرض. علماً بأن المعايير التى بموجبها يحاكمونها عليها لا تنطبق على باقى المناطق المشتعلة فى العالم (يقصد أن هناك تمييزاً صارخا ضد إسرائيل وحدها): لا على الاحتلال فى التبت مع مليون ونصف المليون ضحايا فى الأرواح، لا على المذبحة فى دارفور، لا على سوريا، لا على حماس، لا على الاتحاد السوفيتى السابق أو على أى نظام آخر.

وفى هذه الأثناء، فإن المهاجر الجديد إلى بريطانيا، د. إيلان بابيه (*)، أجرى مقابلة مع صحيفة ناشيونال تسايتونج الأكثر قربا من النازية الجديدة المتاحة فى إطار القانون فى بريطانيا.. يتبين من الحديث أن د. بابيه حساس جدا تجاه حقوق الإنسان بحيث يصبح التنديد بإسرائيل، حتى فى ظل التعاون مع أولئك، مشروعاً فى نظره. وحسب هذا المنطق، لو كان د. بابيه يعمل فى أربعينيات القرن الماضي، لعله كان ينبغى أن ينضم إلى الجانب الألمانى فى الحرب على أمل الوصول إلى أرض إسرائيل مع القائد الألمانى ليمنع الفظاعة الأخلاقية التى تسمى دولة إسرائيل.

ذات مرة كان يمكن القول إن الانتقاد لإسرائيل فى بريطانيا يقترب من حالة اللاسامية، أما الآن فينبغى أن يكون المرء أعمى كى لا يرى أنه منذ زمن بعيد تجاوز حدود هذه الحالة.

(*) د. إيلان بابيه هو أستاذ بجامعة حيفا وأحد أبرز المؤرخين الجدد، وهو من المؤيدين للمقاطعة الأكاديمية البريطانية لإسرائيل.

تلك هى الستون عاماً من اقتصاد إسرائيل

بقلم: جلعاد كاتس
المصدر: www.makor.co.il
٢٠٠٨/٥/١٤

بمناسبة يوم الاستقلال الستين الذى تحتفل به دولة إسرائيل قررت أن أغير عاداتى فى هذا العمود الصحفى، وأن ألقى نظرة موسعة على الاقتصاد الإسرائيلى بأجياله، من فترة التقشف التى ميزت السنوات الأولى للدولة وحتى الازدهار الكبير الذى شهدته السنوات الأخيرة.

والحقيقة أن ما يمكننا أن نخلص إليه بعد ستين عاماً من عمر الدولة، أن إسرائيل تمثل قصة نجاح اقتصادى بكل معنى الكلمة. صحيح أن هناك شرائح كبيرة من السكان مازالت تعيش تحت خط الفقر، ولم نصل بعد إلى الاستقلال الاقتصادى الذى كنا نطمح إليه، ومازال اليوم الذى تلبى فيه ميزانية الدولة كافة مطالب الجمهور بعيدا، إلا أنه رغم ذلك، من الصعب أن ننكر الطفرة التى حدثت على المستوى الاقتصادى، والتى شهدتها دولتنا «الصغيرة المحاطة بالأعداء». وكما قال وزير الدفاع إيهود باراك: إن «دولة إسرائيل هى فيللا وسط غابة».

لابد أن أؤكد أن مسيرة بناء الفيللا وصيانتها تمت فى ظروف شديدة الصعوبة. فما الذى لم تخوضه دولة إسرائيل..؟! لقد تعرضت إلى موجات هائلة من الهجرة، حروب ضارية، تضخم مالى عنيف، فترات انكماش متواصلة. ورغم هذه الظروف، يمكن إيجاز البيانات الرسمية التى أصدرها المكتب المركزى للإحصاء بشأن قطاع الاقتصاد فى جملتين:

«فى السنوات ما بين ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٦ ارتفع معدل الناتج القومى الإجمالى فى إسرائيل بنسبة ٥٪ و٦٪ فى المتوسط فى العام، كما ارتفع الناتج للفرد بنسبة ٣٪ فى المتوسط للعام، كما كان الناتج للفرد عام ٢٠٠٨ أكثر ثلاث مرات من الناتج للفرد عام ١٩٥٠. علماً بأنه أثناء هذه الفترة زاد عدد سكان إسرائيل من ١,٤ مليون عام ١٩٥٠ إلى ٧ ملايين نسمة اليوم، وهى زيادة بنسبة ٥٠٠٪.

يتساءل الكثيرون لماذا وكيف أصبحت دولة إسرائيل تمثل قصة نجاح مقارنة بعديد من الدول فى العالم التى فشلت وتواصل الفشل..؟ لماذا لا تزال الدول الغنية بمواردها الطبيعية على غرار معظم الدول العربية، جزءا من العالم الثالث، بينما تتصدر إسرائيل الصغيرة والفقيرة فى الموارد الطبيعية دول العالم المتقدم..؟ هناك إجابات كثيرة على هذه الأسئلة الأساسية. ويبدو أن معلومة صغيرة تحكى كل القصة فى آن واحد. فوفقا للأبحاث الدولية، تشغل إسرائيل منذ عدة سنوات المركز الخامس من بين الدول المتقدمة (من بين ١٤٨ دولة تم بحثها) فى عدد تسجيل الاختراعات. ماذا يعنى هذا..؟ يعنى ببساطة أن الموارد البشرية فى إسرائيل من الأفضل فى العالم.

عيد سعيد وتعيش دولة إسرائيل.

ربما يكون هذا هو الاحتفال الأخير بذكرى النكبة في إسرائيل

بقلم: آريك بندر
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/٥/١٥

احتفل مواطنو إسرائيل العرب مع الفلسطينيين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة بذكرى «النكبة»، وربما يكون هذا هو الاحتفال الأخير. فقد أعلن أليكس ميلر، عضو الكنيست عن حزب يسرائيل بيتينو، أنه يعتزم طرح مشروع قانون يحظر الاحتفال بذكرى النكبة في إسرائيل.

وقد احتفل العرب في إسرائيل هذا العام بذكرى النكبة من خلال سلسلة من الأحداث بالتوازي مع الاحتفالات بعيد استقلال إسرائيل. في مقابل ذلك، احتفل الفلسطينيون بذكرى النكبة في الخامس عشر من مايو، وفي إطار الاحتفال ألقى اليوم رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن خطاباً دعا فيه إلى إنهاء الاحتلال.

ويعتزم الآن عضو الكنيست ميلر منع العرب في إسرائيل من الاحتفال بذكرى «النكبة» في جميع أنحاء إسرائيل. وقد أوضح ميلر قائلاً: «لا يمكن أن تسمح دولة ذات سيادة بتنظيم مثل هذه الأحداث التي تدعو إلى القضاء عليها، وتندد بوجودها علانية».

*** «من يرغب في الاحتفال فليذهب إلى غزة»:**

يحظر مشروع القانون الذي تم طرحه تنظيم الأحداث والمظاهرات والمسيرات وكافة أشكال النشاط الجماعي للاحتفال بذكرى النكبة.. وأضاف عضو الكنيست ميلر أن اقتراحه جاء رداً على أحداث العنف التي شهدتها البلاد عقب الاحتفالات بذكرى النكبة.

وأردف ميلر قائلاً: «لن توافق أي دولة في العالم على أن تُنظّم داخلها مظاهرات عنيفة ضد وجودها وداخل أراضيها. صمت الدولة إزاء هذا الموضوع صمت غير مقبول، وبصفتي رجل قانون يتعين على أن أبذل قصارى جهدي لوقف هذه الاحتفالات الرهيبة».

كما أصّر ميلر على أن ينص مشروع قانونه على أن أي انتهاك لهذا القانون سيُعد بمثابة مخالفة جنائية، وأن أي منتهك لهذا القانون ستوقع عليه أقصى العقوبات. وأنهى ميلر كلامه قائلاً: «من يرغب في التظاهر في هذا اليوم، فهو مدعو لأن يفعل ذلك في قلب مدينة غزة».

لم نقرر بعد حجم الكأس

بقلم: ميخائيل هندلزلتس
هاآرتس ١٨/ ٥/ ٢٠٠٨

مع صمت ضجيج مهرجان يوم الاستقلال الستين، بدا أن ما سيتبقى في الذاكرة لفترة تفوق مؤتمر الرئيس سيكون بالتحديد لقاء الأدباء والأديبات الدولي في القدس. وربما كان في ذلك نوعاً من العدالة التاريخية.

من الصعب تحجيم الثقافة، وفي أيامنا ما لا يقاس بالأعداد والأرقام لا يُهتم به. صحيح أن نسخاً كثيرة تباع من كتاب واحد، أو أن إسرائيل تتصدر العالم في قائمة عدد زيارة المواطنين فيها للمسرح - إلا أن هذه أمور مازالت في حد ذاتها لا تدل على جودة الحياة الثقافية ونوعيتها في الدولة.

ولكن يتوجب الاعتراف بأن كمية وتنوع النشاطات الثقافية من أدب ومسرح وموسيقى بكل أنواعها ورقص وفنون تشكيلية في إسرائيل كانت لتكفي تغطية بضع دول أخرى. منتجون ومبدعون كثيرون جداً يكرسون حياتهم للفن. كما أن عدد الفنانين الإسرائيليين الذين ينجحون في خارج البلاد يعتبر مفخرة، وربما كان أمراً مميزاً أكثر لدول كبيرة وأكثر غنىً واستقراراً (يقصد أن إسرائيل تحقق ذلك رغم المصاعب التي تواجهها).

وحتى قبل قيام الدولة، فقد ظهرت مؤسسات ثقافية عبرية اعتبرت هدف وجودها عملاً قومياً: كلية بتصلال كحاملة راية الفن العبري، والمسرح العبري، والجامعة العبرية في القدس، والتخنيون في حيفا، والأوبرا الإسرائيلية، والفرقة الموسيقية التي تحولت مع إقامة الدولة إلى فرقة هامة، ومسرح كاميري الإسرائيلي، والقائمة تطول. مجرد إعادة اللغة العبرية إلى الاستخدام كلغة ناطقة كان عملاً ثقافياً سبق الفكرة الصهيونية.

في جزء ملموس من سنوات وجود الدول كانت النشاطات الثقافية الممزوجة بالحياة الاجتماعية للدولة بمثابة موقف متخذ وطرح لمسائل هدفها التوعية وهدفها المواجهة مع

قضايا مثيرة للخلاف شعبيا. وليست مصادفة أن العبارات التى اعتبرت هزلاً ساخراً فظاً قبل ٣٠ عاماً قد أصبحت اليوم حقيقة مقبولة على الجميع.

السخرية المريرة هى أن دولة إسرائيل التى قامت على أساس هذه الثقافة الغنية وازدادت غنى بها لم تستغل سنوات وجودها الستين لترسيخ بنية تحتية لسياسة ثقافية وصياغة مبادئ دعم الدولة للنشاطات الثقافية. الآن فقط تتبلور مبادرة لسن قانون يلزم الدولة بدعم الثقافة ويحدد الحد الأدنى لهذا الدعم من ميزانية الدولة (فى اليونسكو يتحدثون عن ١ بالمائة من الميزانية أما نحن فأقل بكثير).. هذا للأسف أحد أسباب الهبوط المتواصل فى مكانة الثقافة فى الحوار الشعبى فى السنوات الأخيرة، حيث تحتل التسلية فى وسائل الإعلام مكانها.

هناك نوعان من نظرة الدولة للثقافة: الأول التأييد التام الذى يطالب الفنانين بالانصياع المطلق، من النوع الذى تفرضه الأنظمة الاستبدادية، والنوع الثانى هو عدم التأييد التام مقابل حرية التعبير التامة التى ترتبط بقوى السوق.. والحقيقة أن دولة إسرائيل نجحت فى المزج بين مساوئ هذين المذهبين: سياسة دعم غير كافية وغير مرضية تترافق مع نوع من الديماجوجية التضليلية الثقافية، وبالرغم من ذلك تتيح للمؤسسات الفنية وللفنانين أن يكونوا عُرضة لتحكم وتلاعب قوى السوق. المؤسسة الداعمة تزعج وتقلق المؤسسات الإبداعية والفنانين من خلال بيروقراطية قادرة على انتزاع أية ذرة من الطاقة الإبداعية.

يتوجب أن نضيف إلى ذلك ظاهرة ثقافية عالمية تتمثل فى ضعف هيكلية المعايير الثقافية. فعندما تتردد فى اتخاذ موقف جمالى باسم الانفتاح والنسبية فى المواقف وتعتمد أيضاً على جمهور لا يمكنك أن تعرف ذوقه، وبناءً على ذلك، تفترض دائما أنه أقل تسامحاً وأكثر عمقاً وتعقيداً منك - وهكذا تتصرف مؤسسات ثقافية كثيرة خصوصا وسائل الإعلام - بصورة تتجاوز بكثير الطاقة الإبداعية، فإن جزءاً من هذه الطاقة يُصرف فى اتجاه إرضاء ذوق الجمهور العريض المجهول، مع إهمال إرضاء المعايير الجمالية الضرورية التى لا تقاس من خلال صناديق الأرباح.

لذا، أقول من الممكن أن نتفاخر بتنوع وغنى الأعمال الثقافية، ولكن فى الوقت نفسه نحتج على الظروف وعلى انعدام وجود بنية تحتية لهذه الأعمال. من الممكن أن نحتج على عجز الدولة التى لا تتعامل بجدية مع الأعمال الثقافية، وفى الوقت نفسه، نعزى النفس بإنجاز الأفراد والمجموعات (الإسرائيليون) الذين يصلون إلى مقاييس عالية فى البلاد والعالم.

للوهلة الأولى يعتبر هذا جدلاً أبدياً.. وإن كان علينا أن ننظر للنصف الفارغ من الكأس وكذلك للنصف المملوء، فليس هناك شك من الناحية الفعلية أن لدينا ما يكفى من الوسائل الثقافية من أنواع مختلفة. ولكن خلال الستين عاماً من عمر الدولة لم ننجح فى التوصل إلى قرار واضح عما يتوجب أن يكون عليه حجم الكأس وصورته.. فالدولة مازالت تمدنا بصعوبة بكأس صغيرة.

(٢)

إسرائيل - سوريا

يبدو لنا أن رئيس الوزراء جاء لتوديع هضبة الجولان

بقلم: أوشرات نيجير لويت
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/٤/٢١

بدأت إجازة رئيس الوزراء إيهود أولمرت وقرينته عليزا، مع اثنين من الأصدقاء وزوجتيهما، ظهر اليوم، عندما وصل ركب طويل من السيارات المعززة بأطقم الحراسة إلى إحدى المستعمرات فى هضبة الجولان. وسيقضى أولمرت الأربعة أيام القادمة فى جولة على الأقدام وبالسيارة يطوف فيها أرجاء الجولان والجليل الأعلى. ومع ذلك يخشى سكان المنطقة من أنه فى ضوء تبادل الرسائل مع سوريا، ربما يكون هدف هذه الزيارة هو توديع الجولان.



استبد الغضب بسكان المستعمرة التى حل بها رئيس الوزراء صباح اليوم، حيث قالت يهوديت، إحدى أهالى المنطقة، إنه بعد العناوين التى طالعناها صباح اليوم فى الصحف عن استئناف محادثات السلام مع سوريا، تطرح زيارة أولمرت للجولان علامات استفهام كثيرة. وأضافت: «نشعر بالقلق فعلا بسبب زيارته، وأتمنى ألا تكون لزيارته علاقة بهذه العناوين».

فى مقابل الأقوال المتحفظة ليهوديت، قال موشيه، وهو أحد السكان الآخرين مؤكدا: «لا شك لدى فى أنه جاء لزيارة وداع، ولكننا لن نسمح له». وذكر موشيه أن سكان المستعمرة طلبوا لقاء رئيس الوزراء للتحاور معه أثناء زيارته. وأضاف: «يساور سكان الجولان منذ وقت طويل الشكوك، وهذه التصريحات عن محادثات السلام تزيد من هذه الشكوك، ولذلك نحن نطالب بأن يأتى ويتحدث معنا ويقطع الشك باليقين».

وبسبب الدواعى الأمنية تقرر أن يكون الشاليه الذى يقضى فيه أولمرت إجازته فى مكان منعزل نسبياً. وتم اختيار الموقع المنعزل بحيث لا يسبب كثيرا من الإزعاج للسكان والمتنزهين الآخرين، كما كان يحدث فى السنوات السابقة. ومن المتوقع أن يقوم قريبا بجولات ترفيهية فى الشمال.

* تبادل رسائل:

فى الاجتماع الذى عقدته أمس اللجنة المركزية لحزب البعث، قال الرئيس السورى بشار الأسد: «سوريا تبدى استعدادها فى كل فرصة لإقرار السلام العادل والشامل بما يتفق مع قرارات الشرعية الدولية، وهناك جهود تبذلها جهات صديقة لإقامة اتصالات بين إسرائيل وسوريا، وهذا ليس بجديد وتحدثنا عنه فى وقت سابق».

تنضم تصريحات الأسد إلى تصريحات مشابهة أدلى بها أولمرت مرتين فى الأسابيع الأخيرة، وكذلك فى إطار حديث خاص أدلى به بمناسبة عيد الفصح، حيث قال أولمرت: «نسعى للسلام مع سوريا. نحن لا نريد دخول حرب ضد سوريا. ونفضل الدخول مع سوريا فى مسيرة سلام، وليس فى مواجهة. أتمنى ألا تظل هذه مجرد أمنية».

وأضاف أن «الرئيس الأسد يدرك تماما أمنياتى بشأن مسيرة السلام مع سوريا وأنا أدرك تماما أمنيات الأسد. وهذا ليس كلام جرائد، فقد سمع منى تصريحات شديدة الجدية».

«مجادلة: «ينبغى علينا إعادة الجولان لسوريا

المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/٤/٢٤
بقلم: هيئة تحرير الموقع

وزراء الحكومة منقسمون حول قضية التنازل عن الجولان مقابل اتفاق سلام مع سوريا.. فقد علق اليوم راغب مجادلة وزير العلوم والثقافة والرياضة للمرة الأولى على ما نُشر خلال الأيام الماضية حول الرسائل المتبادلة بين إسرائيل وسوريا، والتى تضمنت الاستعداد الإسرائيلى للانسحاب من الجولان. فقال الوزير مجادلة فى مقابلة مع شبكة الجزيرة: «إذا كنا نرغب فى إخراج سوريا من محور الشر والتوصل إلى سلام معها يتعين علينا إعادة الجولان». وقد تناقضت تصريحاته مع التصريحات التى أدلى بها أمس جدعون عزرا وزير شئون البيئة الذى أوضح أنه لا مجال الآن لإجراء مفاوضات سلام مع السوريين.

وعقب الأنباء التى نُشرت مؤخراً، وأفادت بأن رئيس الوزراء إيهود أولمرت بعث للأسد برسائل يعرب فيها عن استعداد إسرائيل للانسحاب من الجولان مقابل اتفاق سلام، وهو ما أكده الرئيس السورى صباح اليوم، قال مجادلة إن المفاوضات لن تكون سهلة ولكنها ضرورية. وقد أوضح قائلاً: «إننى مدرك وجود صعوبات، ولكن يجب علينا أن نفضل خيار السلام».

كما أردف قائلاً: «إننى أعلم معنى الأمر، ولكن عندما يتعلق الأمر بثمن السلام الحقيقى مع سوريا، الذى من شأنه أن يؤدى حتماً إلى تحقيق سلام شامل مع الأمة العربية، أعتقد أنه من الأفضل لنا خيار الانسحاب بدلاً من مواصلة التمسك بهضبة الجولان».

وبما يتنافى مع رأى الوزير مجادلة، أوضح أمس وزير شئون البيئة جدعون عزرا - عقب الأنباء التى نُشرت مؤخراً - إنه لا مجال لإجراء مفاوضات مع السوريين. وقال الوزير مؤكداً فى مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية: «لا يوجد الآن ما نتحدث عنه مع السوريين. لا أعتقد أن المعلومات التى سمعناها من مصادر سورية معلومات صحيحة وكاملة. لا يمكن أن نأتى ونتحدث عقب نشر مثل هذه الأنباء أو غيرها».

*** «لن نتنازل عن الجولان.. إنها ملك لشعب إسرائيل»:**

فى ضوء تزايد الأنباء حول احتمالية الانسحاب من هضبة الجولان مقابل السلام مع سوريا، عقد اليوم رؤساء مستعمرات الجولان جلسة خاصة فى كتسرين. وفى ختام المناقشات أكدوا أنهم لن يكونوا مستعدين أبداً للتنازل عن الجولان «لأنها ملك لشعب إسرائيل».

وقد اجتمع رؤساء مستعمرات الجولان ظهراً فى كتسرين وقرروا مواصلة البناء وتطوير هضبة الجولان. كما قالوا إن مواصلة البناء ينبع من اليقين بأن أى محاولة للمساس بالسيادة الإسرائيلية على الجولان يعد مساساً خطيراً بأمن الدولة.

وقد طلب رؤساء مستعمرات الجولان التأكيد على أن «الجولان ملك لشعب إسرائيل، وأنه لن يكون أبداً مستعداً للتنازل عنها». وأوضح رئيس مجلس الجولان الإقليمى إيلى ملخا قائلاً: « لا نعتزم الآن شن أى حملات، إلا أننا يجب أن نكون يقظين أكثر لما يحدث، وفى المقابل سنسعى إلى دفع قانون الاستفتاء فى الكنيست» (يقصد الاستفتاء على بقاء الجولان داخل حدود إسرائيل وعدم التنازل عنها لسوريا).

السلام أم الأملاك..؟

بقلم: جدعون ليفي*
هاآرتس ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٨

تحتاج إسرائيل لأن تعرف الرئيس السورى بشار الأسد جيداً: فهو يتزعم نظام حكم شائك للغاية، ويثير الفتنة داخل لبنان، ويقيم علاقات مع إيران، ويؤيد حزب الله، ويستضيف حماس ويحاول تطوير أسلحة نووية.. وهو، على عكس كل الساسة، ربما يستهدف دفع إسرائيل نحو لحظة الحسم.. فلأول مرة فى تاريخها تواجه خيار مصيرى وحاسم: السلام أم الأملاك..؟!.

حتى أنور السادات وضع أمامنا هذا الخيار، ولكن حينها كانت هناك أيضاً اعتبارات أمنية حقيقية. وفى عصر التكنولوجيا الحديثة، الذى تتعرض فيه إسرائيل لخطر الصواريخ من إيران ودمشق، لا يمكن تشويه اعتبارات الرغبة فى التملك بالاعتبارات الأمنية، خاصة أن السلام مع مصر أثبت تماماً أن أفضل ضمان لأمن إسرائيل هو السلام مع جيرانها.

بناءً على ذلك، يجب أن ندين بالعرفان للأسد. لأنه من الآن لن نتمكن من الاكتفاء بالكلام المضلل عن "رغبتنا فى السلام"، وأننا على استعداد لإجراء مفاوضات مع أى زعيم عربي. كما أن شعارات الأمس "عيون الدولة" و"العمق الاستراتيجي" لم تعد مجدية. إذا كانت سوريا ترغب فى الإضرار بإسرائيل، يمكنها القيام بذلك سواء عن طريق الجولان أو بدونها. كما أنه ليس هناك خلاف على مسألة السيادة، فالعالم كله حسم مصيرها: فالجولان سورية. وفى الجولان لا يمكن الحديث أيضاً عن "حق الآباء". إذا كانت الجولان ملكاً لنا، فإن ما وراء الأردن، وغيرها من المزاعم، على الأقل تعتبر واهمة فى عيون الجميع... والخيار الدقيق القائم أمامنا هو بين مدى الصواريخ، وفرصة السلام الاستراتيجى مع أخطر جيراننا.

إذا قالت إسرائيل لا للفرصة التى ربما تلوح فى طريقها الآن، وإذا ضيعت الحكومة هذه الفرصة، ليكن فى معلومنا جميعاً، الإسرائيليون والعالم، أنها لن تكون دولة ترغب فى السلام، وإنما دولة ترغب فى التملك، ولن نقول إنها تسعى للحرب.

إذا نجحت زمرة يمينية متطرفة فى فرض هيمنتها على حكومة الأغلبية، وإذا لم تنجح هذه الحكومة فى تمرير قرار للتوصل لسلام مقابل الأملاك، وإذا لم يفق التيار الرئيسى فى المجتمع الإسرائيلى من غفوته ويعمل سريعاً وبإصرار لدفع حكومته للانسحاب من الجولان مقابل سلام - حينها سندرك أن اليمين المتطرف هو الحاكم فى إسرائيل.

لسنا فى حاجة لإجراء استفتاء، تماماً كما أننا لسنا فى حاجة لاستفتاءات بشأن قضايا مصيرية أخرى، بدءاً من تملة الدواء وحتى الحد الأدنى من الأجور، وبدءاً من العلاقات بين الدين والدولة وحتى صورة الجهاز القضائي.. فلا مجال لإجراء استفتاء على هضبة الجولان، كما لم يكن هناك مجال لإجراء استفتاء على مستقبل سيناء وقطاع غزة.. إن من يؤيدون إجراء استفتاء لديهم هدف واحد: كسب بعض الوقت، وإضاعة الفرصة وبث الرعب بحجة أن خطر السلام يهددنا. ولكننا نقول "توجد حكومة فى إسرائيل، تحظى بأغلبية قوية، والآن يجب عليها أن تقوم بدورها وتحاول التوصل لسلام".

إن رئيس الحكومة أولمرت مازال يتخبط فى مفاوضات عقيمة وبلا أمل من أجل "اتفاق لا لزوم له" مع نصف الشعب الفلسطيني.. لذا، يجب على أولمرت أن يسأل نفسه عما يرغب فى تركه عند رحيله. هل هى الحرب السابقة..؟ "اتفاق لا لزوم له" لن يساوى قيمة الورق الذى سيُكتب عليه..؟ هل هذا سيكون ميراثه..؟ هل هكذا سيخوض الانتخابات..؟

لقد قال أحد نظرائه الكبار فى الآونة الأخيرة إن الاتفاق مع سوريا هو "اتفاق شفاف.. كل شيء واضح مسبقاً ولم يتبق سوى اتخاذ القرار".

وعند الاختيار بين "الاتفاق الشفاف" و"الاتفاق الذى لا لزوم له"، فمن الأفضل اختيار الاتفاق الأول. فالاتفاق مع سوريا سيدفع الاتفاق مع الفلسطينيين، الذين سيرغبون فى اللحاق بقطار السلام.. ويمكن إنهاء المفاوضات خلال فترة زمنية قصيرة، إذا كان الطرفان يرغبان حقاً فى السلام. كفى مبعوثين، فكل شيء معروف مسبقاً.

ربما يكون الأسد يتلاعب بنا..؟ دعونا نضع أمامه التحدي، بدلاً من أن يتحدانا هو. ليس لدينا ما نخسره. كفى تضييعاً للفرص: فكروا فى حدود سلام مع سوريا، تخيلوا وجبة عشاء فى دمشق، تخيلوا السفر إلى أوروبا بالسيارة عبر الأراضى السورية والتركية ودعوكم من ترهيب اليمين. ربما بعد إقرار السلام ستكون أمامنا فرصة لتناول الحمص الرائع فى دمشق، أليس ذلك أفضل من نبيذ الجولان المحتل والمنهوب..؟.

هل ما أقوله هو ضرب من الخيال..؟! الأيام القادمة هى التى ستجيب على هذا السؤال.

يجب على أولمرت نيل الرضاء قبل كل شيء

بقلم: عوزى بنزيمان
هاآرتس ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٨

لا أحد يعرف ما إذا كان وضع رئيس الحكومة إيهود أولمرت - فيما يتعلق باحتمال المبادرة بخطوات سلام مع سوريا - يشبه الرجل الذى يرغب فى ذلك ولكنه غير قادر، أم الرجل القادر ولكنه لا يرغب فى ذلك، أم الرجل غير القادر ويقنع نفسه أنه لا يرغب فى ذلك.

ورغم جهوده، إلا أن أولمرت فشل فى التخلص من شخصية الرجل المتسرع الذى لا يحظى بالثقة. فقبل عامين سارع لشن حرب فى لبنان، والآن ينقل على ما يبدو رسائل للرئيس السورى بشار الأسد، وذلك بعدما رفض طوال فترة ولايته كرئيس حكومة تلميحات الزعيم السورى بالمصالحة. ولكن سواء كان الموقف الجديد لرئيس الحكومة تجاه دمشق قد تغير أم أنه مجرد مناورة تكتيكية، فإنه يجب أخذ رد فعل الجمهور عليه فى الحسبان.

لقد أظهر استطلاع رأى أجرته الدكتورة مينا تسيمح ونشرت نتائجه صحيفة "يديعوت أحرونوت" قبل ثلاثة أيام أن ٣٢٪ فقط من الجمهور الإسرائيلى على استعداد للانسحاب التام من هضبة الجولان، ويتراجع هذا الاستعداد بين المشاركين اليهود ليصل إلى ٢٥٪. كما يوضح الاستطلاع أن ٧٤٪ من عموم الجمهور و٨٠٪ من المشاركين اليهود لا يثقون فى أن الأسد يرغب فى السلام حقاً.

وقد انعكس صدى مواقف الجمهور على موقف المنظومة السياسية من الأنباء حول الاتصالات مع دمشق، حيث أعلن رئيس لجنة الكنيست دافيد طال، من حزب كاديما الحاكم، أنه يشجع مناقشة مشروع القانون الذى ينص على ضرورة إجراء استفتاء حول التنازل عن هضبة الجولان. وقد هاجم عضو الكنيست زئيف إلكين، وهو الآخر من حزب كاديما، أولمرت وقال إنه يطلق وعود فارغة. وعلى حد قوله، فإن نصف أعضاء كتلة كاديما يعارضون الانسحاب من هضبة الجولان. ومن داخل الحكومة ترددت أصوات أعربت عن دهشتها من خروج هذا الموضوع الحساس من داخل مكتب أولمرت دون مناقشته فى المجلس الوزارى المصغر للشئون الأمنية والسياسية. وقد رفض أنصار اليمين (بنيامين نتنياهو ويوفال شتاينتس وإيفى إيتام) تماماً فكرة التنازل عن هضبة الجولان مقابل السلام، كما أوضح سكان الهضبة أن هذا الموضوع غير قابل للنقاش. وفى هذه الحالة يظهر التساؤل عما إذا كان أولمرت قادر ويرغب فى ذلك أيضاً أم لا.

يبدو أن موقف رئيس الحكومة ببدء المفاوضات مع بشار الأسد ضعيف: فالجمهور لا يسانده، وذلك فضلا عن أنه ليس من المشروع أن يبادر بتسوية مع سوريا، مقابل التنازل التام عن هضبة الجولان، فى ظل معارضة المنظومة السياسية وعموم الجمهور الإسرائيلى لذلك.. لقد أجرى مناحم بيجين مفاوضات مع مصر، وكان مستعداً للتنازل عن سيناء كلها، ولكن ذلك فى ظل تأييد عام وسياسى شامل لهذه الخطوة. وهكذا كان وضع يتسحاق رابين فى مباحثاته مع الملك حسين بهدف التوصل لاتفاق سلام إسرائيل - أردنى.. كذلك قاد آريئيل (أريك) شارون خطة فك الارتباط فى ظل تأييد معظم أعضاء الكنيست، صحيح أن هذه لم تكن أغلبية تلقائية، ولكن كان على شارون حشدها، ونجح فى ذلك لإتباعه أساليب غير نزيهة (تجاهل موقف مؤسسات الليكود، وقراره بإقالة وزراء حزب الاتحاد القومى لضمان أغلبية فى الحكومة لخطته) - ولكن لا شك أن إخلاء قطاع غزة تم بصورة مشروعة.

هذا هو الدرس الذى يجب أن يتعلمه أولمرت: إذا كان يرغب حقاً فى ذلك (أى التوصل لاتفاق مع الأسد)، ويقدر على ذلك أيضاً، يجب عليه السير على نهج سابقيه وحشد تأييد عام كبير لمبادرته للسلام... وتجدر الإشارة هنا إلى أن رئاسة الحكومة هى موقع استراتيجى لتشكيل الرأى العام وأولمرت ليس مبتدئ فى هذا المجال. إذا كان يرغب حقاً فى التوصل لسلام مع دمشق، وإذا كان يتمتع بسمات الزعامة، فهو قادر على حشد التأييد العام المطلوب لهذه الخطوة.

لذا، يجب عليه أن يقف على مقدمة خشبة المسرح وعدم الاكتفاء بالأداء من وراء الكواليس.. فيجب عليه أن يمهد الساحة السياسية لتكوين ائتلاف مستقر يؤيد مبادرة سلام، وأن يحشد تأييد الأجهزة الأمنية، ويدفع الرأى العام لقبول التنازلات المرتبطة بإنجاح المفاوضات.

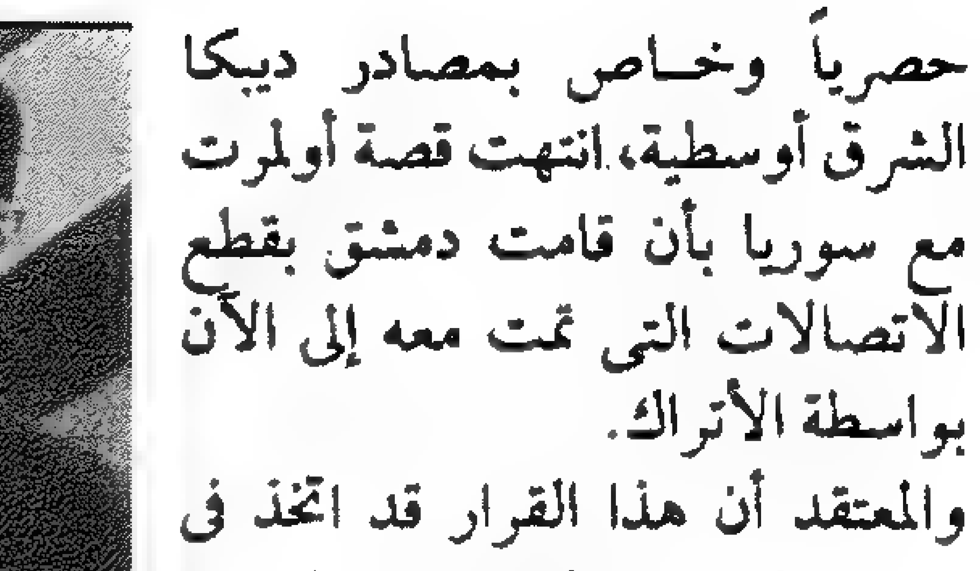
مبادرة أولمرت فى غير محلها

بقلم: عمر دوستري
المصدر: www.scoop.co.il
٢٠٠٨/٤/٢٩

هذا الأسبوع طرأ تحول حاد وغير واضح من جانب رئيس الوزراء أولمرت فيما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية تجاه سوريا.. هذه السياسة الجديدة من شأنها أن تستقطع قطعة أرض أخرى من خريطة إسرائيل وتقدمها لحليفة إيران المخلصة.
والحقيقة أن هذا الاهتمام الجديد من أولمرت بالحوار مع سوريا حول السلام غير مفهوم على الإطلاق، خاصة أنه يتضمن هذه المرة التنازل عن هضبة الجولان لسوريا.. فمنذ نصف عام تقريبا ورئيس الوزراء يجرى مفاوضات تمهيدية عبر الوسطاء الأتراك، الذين ينقلون رسائل الوفاق لسوريا، والتى تظهر من جانبها برودة ولا مبالاة وحذرا على وجه الخصوص.
مازال السوريون غير مقتنعين حتى الآن بأن نوايا إسرائيل فيما يتعلق بالسلام الإقليمى فى شمال إسرائيل وجنوب سوريا جادة، والدليل على ذلك، مثلما يقولون، هاتان الغارتان المجهولتان اللتان شنتهما إسرائيل على الأراضى السورية (مرة بقصف المفاعل السورى، والأخرى فى قلب دمشق بتصفية عماد مغنية) فى الوقت الذى تتبادل فيه الدولتان رسائل السلام.
يضغط رجب طيب أردوغان وزملاؤه فى الحكومة التركية على إسرائيل للتوصل إلى تسوية مع سوريا، منذ عهد آريئيل شارون، وربما يكونوا هم الذين سربوا الأسبوع الماضى خبر المحادثات بين أولمرت والأسد.. وبينما يفضلون فى إسرائيل إجراء محادثات مغلقة وسرية، إلا أنهم فى سوريا يطالبون بتصريح إسرائيلى علنى فيما يتعلق بالسلام الإقليمي، وذلك كجزء من اختبار لمصداقية وجدية إسرائيل فى هذه العملية.
المشكلة التى لا يدركها أولمرت، وتبدو للمراقبين من جهة أخرى، أن الفترة القادمة لن تشهد محادثات واتفاقات جادة فى هذا الصدد بسبب المعارضة الشديدة من جانب الرئيس الأمريكى جورج بوش، الذى ليس لديه استعداد للتفاوض مع دولة تنتمى إلى "محور الشر العالمي" (وهو تعبير جاء بمبادرة من بوش ذاته). كما أن المنظومة السياسية عندنا لا تبدى اهتماما يُذكر لإجراء مفاوضات سرية مع سوريا، فأغلب أعضاء الكنيست والوزراء يعارضون تقسيم المزيد من أراضى إسرائيل على الحكومات العربية، خاصة سوريا، التى تؤيد دائما وصراحة الإرهاب.
ينبغى على رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، أن يطلب من السوريين وقف التأييد والتمويل لحكومة حماس فى قطاع غزة والكف عن رغبتهم المستترة فى حث حماس على تكرار سيناريو القطاع فى الضفة الغربية، والتوقف عن التعاون مع إيران فى المجال النووي، وبالطبع وقف العلاقة الوثيقة بين سوريا وحزب الله وتسليح هذه المنظمة - تلك هى الشروط المسبقة التى يجب أن تطلبها إسرائيل قبل إجراء أى مفاوضات مع سوريا.
فمن غير المعقول إجراء محادثات سلام، فى الوقت الذى تمول فيه سوريا "مشتروات" حماس وتطور بلا حدود من قدرات حزب الله، وتدعم سياسة إيران المتطرفة.
وهناك أمر آخر: لن يكون شعب إسرائيل مستعدا للتنازل عن هضبة الجولان بأى شكل، خاصة بسبب موقعها الاستراتيجي، فهى واحدة من أجمل المواقع فى إسرائيل، والتى تجذب إليها عائلات كاملة للعيش فيها، وكذلك استثمارات سواء من جهات إسرائيلية أو أجنبية.
لقد شاهدت الدولة كلها ماذا حدث ويحدث بعد فك الارتباط مع غزة وتسليم الأراضى للفلسطينيين.. فحذار أن نسمح للسوريين بأن يقتربوا منا بشدة، على الأقل طالما أن هذه الدولة مازالت تنتمى إلى قائمة "محور الشر".

الأسد يقرر وقف الاتصالات مع إسرائيل التى تمت بواسطة الأتراك

المصدر: موقع ديبكا
١١/٥/٢٠٠٨
بقلم: هيئة تحرير الموقع



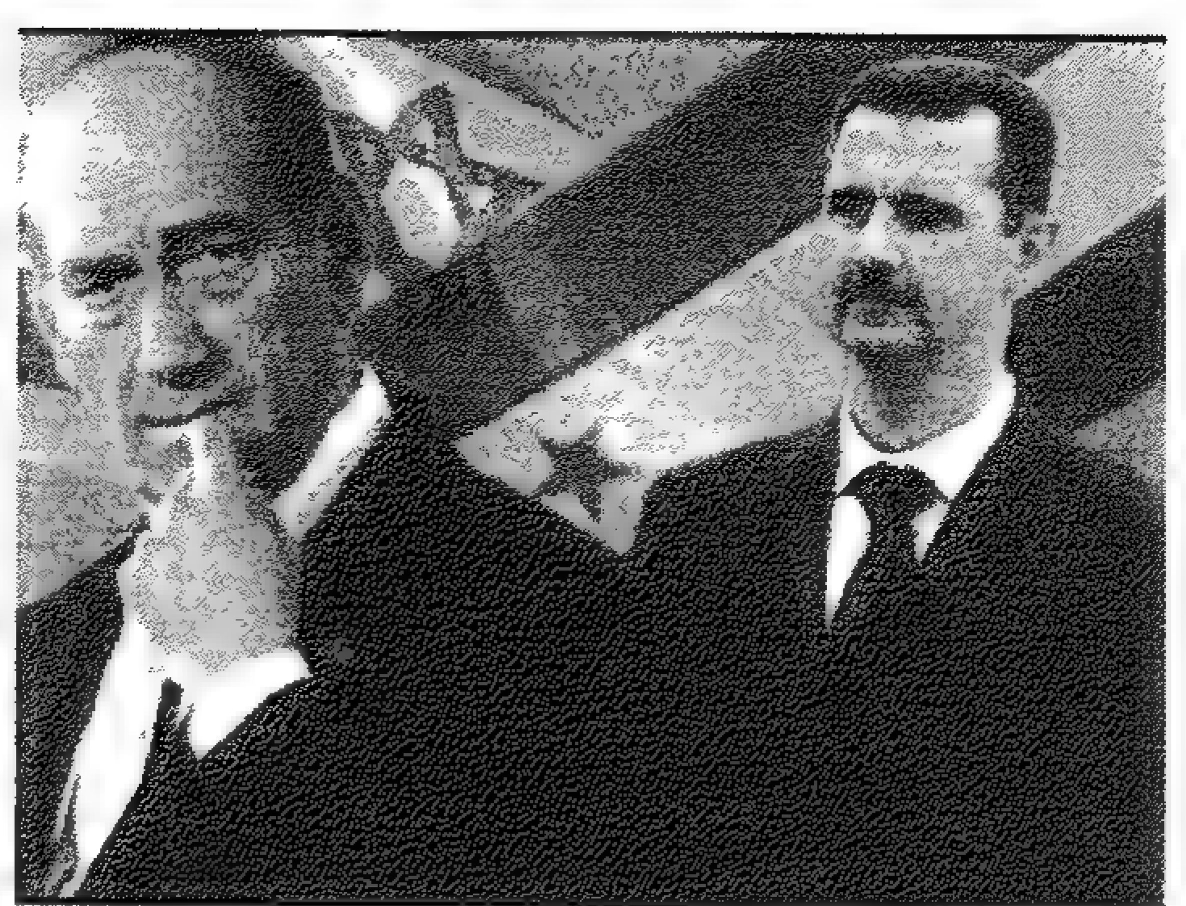
حصرياً وخـاص بمصادر ديبكا الشرق أوسطية، انتهت قصة أولمرت مع سوريا بأن قامت دمشق بقطع الاتصالات التى تمت معه إلى الآن بواسطة الأتراك.

والمعتقد أن هذا القرار قد اتخذ فى دمشق ليس فقط بسبب الوضع الشخصى - السياسى لأولمرت، بل وأيضا بسبب انتصار حزب الله فى لبنان. خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة بعث السوريون بست رسائل إلى أطراف فى الشرق الأوسط، بعضها كان عن طريق اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب فى القاهرة يوم الأحد.

وفيما يلى تقرير حصرى عن مضمونها:

١ - فى اعتقاد دمشق أن رؤساء الحكومات الضعاف مثل أولمرت لا يستطيعون سوى الدخول فى حروب وليس فى سلام. هذا السبب هو الذى جعل دمشق تسرب للصحافة موضوع اللقاء الذى كان سيعقد فى تركيا بين مندوبين إسرائيليين، وسوريين، وقد قامت سوريا بتسريب ذلك حتى تفسد هذا اللقاء.

٢ - يقول السوريون أنهم هم أيضا الذين سربوا خبر الرسالة التى أرسلها أولمرت للأسد، حول استعداده للتنازل



عن هضبة الجولان. ويطلق السوريون الآن على هذه الرسالة «مناورة جبانة من أولمرت».

٣ - تقول المصادر السورية أنها أوضحت لإيهود أولمرت، فى الأيام الأخيرة، أنه لا يعقل أن يتحقق اتفاق مع سوريا بدون أن يتحقق فى المقابل اتفاق مع لبنان. بمعنى آخر أكثر تحديداً، مع من يسيطر حالياً على لبنان، أى حزب الله.

٤ - فى أى تطور ما، على إسرائيل أن تنسحب من مزارع شبعا عند سفح جبل الحرمون (جبل الشيخ).

٥ - علاقات دمشق وطهران ليست شأنا إسرائيليا.. هذا أمر ستتحدث فيه سوريا مع واشنطن وليس مع الحكومة التى فى القدس.

٦ - فى موضوع حماس: على إسرائيل أن تكتفى بالتصريح الأخير لخالد مشعل، حيث قال إن حماس على استعداد لأن تقبل، وليس أن تعترف، بإسرائيل التى تقع داخل حدود ١٩٦٧، وهذا فى مقابل هدنة طويلة الأجل. غير ذلك، ليس لإسرائيل أى شأن فى أن تبحث مع سوريا موضوع حماس.

الجولان.. أغلى ثمن

بقلم: شموئيل روزنر
هاآرتس ١٢/٥/٢٠٠٨

تسعى الحكومة الإسرائيلية جاهدة للتوصل إلى سلام.. سلام مع محمود عباس، وسلام مع سوريا. وهذا يبدو أمراً طبيعياً فى هذا العالم. ففى نهاية المطاف، حسبما ورد فى الأمثال «السلام أفضل من الحرب». إذا كان هذين هما الخياران المتاحان، فيبدو أن هذا هو الخيار السليم. ولكن كما تعلمنا من التاريخ، فإنه ليس الصواب على الدوام.. حيث إن بعض اتفاقات السلام فى الماضى كانت أحياناً بمثابة دعوة للحروب.

ولكن إسرائيل، رغم أنها مشغولة بالقتال ضد الفلسطينيين، ليست عرضة الآن لمخاطر الدخول فى حرب مع إحدى جيرانها، أى أن الحرب مع إحدى الدول العربية - خاصة مع سوريا - ليست البديل للتوصل لاتفاق سلام. والخياران المتاحان حالياً أمام إسرائيل هما: إما استمرار حالة القتال - الدائر منذ ٦٠ سنة - مع سوريا، أو اتفاق سلام.. فإذا كان هذان الخياران هما المتاحان، فالأسئلة المحيرة تبدو أكثر: هل يجب التوقيع الآن على اتفاق سلام مهما يكن الثمن..؟ هناك

من يعتقدون أن الثمن يكون مجدياً عندما يدور الحديث عن اتفاق سلام. ألن يضمن لنا ذلك عدم وقوع حروب فى المستقبل..؟ ألا يساوى ذلك أى ثمن..؟ لذا، فإذا كان الرئيس السورى بشار الأسد يرغب فى استعادة الجولان مقابل السلام - فلماذا لا نعطيها له..؟ وإذا كان يرغب فى مئات الأمتار فيما وراء الحدود الدولية التى كانت موضوعة قبل هجوم الجيش السورى على إسرائيل فى مايو ١٩٤٨، فلماذا لا نعطيها له..؟ ألا يساوى السلام مع الأسد التنازل عن هذا الشريط الضيق..؟ وماذا لو أصر على الحصول على قطعة صغيرة من الجليل..؟ هل هنا ستتوقف المطالبة بالسلام مهما يكن الثمن..؟ أليس من الأفضل أن يكون «السلام مقابل ثمن منطقي»..؟ فعند أى نقطة لن يكون الثمن منطقياً..؟ يبدو أن هذه المشكلة (يقصد مشكلة المساحة التى يجب أن تتنازل عنها إسرائيل لسوريا) ليس لها حل.



عندما نواجه مثل هذه المعادلة، غير القابلة للحل، من الأفضل أن ننظر إلى تجارب الماضى من أجل إيجاد حل بصورة أخرى. هذا ما حدث عندما عرض رئيس الوزراء السابق آريئيل شارون خطة فك الارتباط مع جوش قطيف، التى كانت تتعلق بترحيل ٨ آلاف مواطن إسرائيلى من منازلهم وتسليمها للفلسطينيين.. صحيح أننا نرغب فى دولة يهودية ديموقراطية، وهذا هو سبب وجودنا هنا، وأى ثمن مقبول من أجل تحقيق هذا الهدف، إلا أن الأمر، كما اتضح من خلال خطة فك الارتباط، لم يحقق هذا الهدف، فالخطة لم تجلب السلام، بل حتى لم تقربه، كما أن إسرائيل لم تعد يهودية أكثر أو ديموقراطية أكثر عما كانت عليه قبل إجبار المواطنين الإسرائيليين الذين كانوا يعيشون فى جوش قطيف على مغادرة منازلهم. لقد كان هذا نوعاً من أنواع الوهم الذى تم بيعه للجمهور الإسرائيلى وتلاشى بعد فترة زمنية وجيزة..

ولذا، ربما تشعر القلة التى تؤيد السلام مع سوريا الآن بالأسف لأنهم لا يستطيعون طرح الزعم بشأن إقامة «دولة يهودية وديموقراطية» يمكن أن يتحقق لو تم تسليم الجولان لسوريا، خاصة أننا لا نعانى فى الجولان من مشكلة ديموجرافية.

فى نهاية المطاف، كانت هضبة الجولان جزءاً من الأراضى السورية السيادية قبل مهاجمة سوريا لإسرائيل فى حرب الأيام الستة (حرب ٦٧). فهل من العدل إعادة هذه الأرض، التى خسرها السوريون فى الحرب، إليهم حتى لو كان المقابل هو ترحيل ٣٠ ألف إسرائيلى يعيشون هناك الآن..؟!.

هذه ليست القاعدة المعمول بها عندما تتوصل الدول لاتفاق سلام بعد انتهاء حالة الحرب بينها. فلا يحق للدولة المعتدية استعادة كل الأرض التى خسرتها بسبب عدوانها. وإلا، فإن ذلك يعنى أنه لا يجب سداد أى ثمن مقابل العدوان على أى دولة جارة. حتى لو فشل الهجوم، فإن الدولة لن تخسر شيئاً. حاولوا تطبيق هذا المبدأ المثير للسخرية على الأراضى التى خسرتها ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية..!!.

لقد هاجمت سوريا إسرائيل ثلاث مرات فى ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣. وفى المرتين الأخيرتين مُنيت بهزيمة ساحقة. هل من المنطقى أن تستعيد الآن الأرض التى خسرتها..؟! هل من المعقول أن نحاول إرضاء هذا النظام الاستبدادى والمتوحش، الذى يحاول امتلاك سلاح نووي، بتسليمه هضبة الجولان..؟!.

أفادت الأنباء التى أذاعتها وسائل الإعلام بأن رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت وعد الرئيس السورى بشار الأسد بأن إسرائيل على استعداد لإعادة هضبة الجولان لسوريا.. ينبغى إعادة التفكير فى هذه الخطوة المتسرعة، فإذا كان كل تفكير أولمرت ينصب حالياً على بقاء ائتلافه الحكومى على قيد الحياة، فلا يجب أن يكون الثمن هو التضحية بالجولان.

(٣) الشأن الفلسطيني

التهدئة وإطلاق سراح شاليط مقابل ٤٠٠ سجين ووقف الاغتيالات

بقلم: يهوناتان داحوح هاليفي
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠/٤/٢٠٠٨

*** مصر تضغط على حماس لوقف إطلاق صواريخ القسام على إسرائيل.. وحماس ترفض اقتراح للقاء الوزير يشاي، وتقترح اتفاق: «السلام مع إسرائيل مقابل عودة اللاجئين».**

ذكرت صحيفة «الحياة» أن قادة حماس، ومن بينهم خالد مشعل، رفضوا مقترح الوزير إيلي يشاي، وعرضوا إدراج بند للاتفاق المزمع بلورته، يتضمن معارضة حماس لأى لقاء فى الوقت الحالي.. وقد اتخذت حماس قرارها بعد اللقاءين اللذين أجراهما خالد مشعل مع الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر.

وفيما يتعلق بقضية معبر رفح، فقد شدد قادة حماس على معارضتهم لأى دور إسرائيلى فى المعبر. وجاء فى بيان حماس - حسبما نشرت صحيفة الحياة - أن الحركة مستعدة لبحث إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ والموافقة على تهدئة، شريطة أن تكون شاملة وتتزامن مع الخطوات الإسرائيلية.

وقد طرحت مصر على عناصر أمريكية مسئولة خطة لإحلال التهدئة فى قطاع غزة واستئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، تقوم على البنود التالية:

١- تشكيل حكومة وحدة وطنية لا تضم حماس حتى لا تعمل الأخيرة على إفشال المفاوضات السياسية.

٢- إعادة الجندى المختطف جلعاد شاليط مقابل إطلاق سراح ٤٠٠ سجين فلسطيني كمرحلة أولى.. وفى هذا الإطار، أكد وزير الخارجية المصرى أن جلعاد شاليط حي.

٣- وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، على أن تتعهد إسرائيل بعدم اغتيال فلسطينيين (يقصد قادة المنظمات الفلسطينية) ومهاجمة أهداف فى غزة.

٤- فتح المعابر الحدودية تحت إشراف أوروبي.

٥- طرح الاتفاق السياسى الذى سيتم التوصل إليه مع إسرائيل فى استفتاء شعبى.

وقد عرض وزير الخارجية المصرى فى مباحثاته فى واشنطن (١٨/٤/٢٠٠٨) تقديراته السياسية، والتى مفادها أن هناك أملاً فى التوصل إلى اتفاق سلام بين عامى ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأن التصديق على الاتفاق السياسى فى الاستفتاء سيشكل ضغطاً كبيراً على حماس من أجل ترك السلاح والمشاركة فى العمل السياسي. وعلى حد قوله، فإن الفلسطينيين سيوافقون على اتفاق لتسوية دائمة "إذا كانت عادلة".

ومن ناحية أخرى، سافر محمود الزهار وسعيد صيام، وهما من الكوادر القيادية لحركة حماس التى التقت هذا الأسبوع فى القاهرة بالرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر - سافرا إلى دمشق يحملون معهما المقترح المصرى للتهدئة فى غزة، مقابل وعد مصرى بفتح معبر رفح ورفع الحصار.

وقد صرحت مصادر مسئولة فى حماس لصحيفة الحياة (٢٠/٤/٢٠٠٨) بأن «مذكرة كارتر» التى عُرضت خلال المباحثات مع قادة حماس تشمل مقترح للتهدئة أحادى الجانب لمدة أسبوع أو أسبوعين، واتخاذ مبادرات إنسانية فيما يتعلق بجلعاد شاليط، والتوقيع على اتفاق على فتح معبر رفح، وإجراء لقاء بين قادة حماس والوزير الإسرائيلى إيلى يشاى.

الصمت المطبق لمنظمة "بتسيلم"

بقلم: يهوناتان داحوح هاليفي
المصدر: www.nfc.co.il
٢٦/٤/٢٠٠٨

تمتنع منظمة "بتسيلم" عن إدانة الاعتداءات التي ترتكبها منظمات الإرهاب الفلسطينية في قطاع غزة ضد الجنود الإسرائيليين، وذلك حتى بعد انسحاب إسرائيل من القطاع وعودتها إلى حدود ١٩٦٧. ويمكن أن نستشف من صيغة البيانات الصادرة عن "بتسيلم" أن المنظمة ترى أن الاعتداءات الموجهة ضد جنود إسرائيليين هي جزء من حق حماس، والجهاد الإسلامي، ولجان المقاومة الشعبية وغيرها من منظمات الإرهاب الفلسطينية التي تنشط في قطاع غزة - ومن ضمنها فرع تنظيم القاعدة - في "مقاومة الاحتلال الإسرائيلي".

*** بتسيلم: استمرار "احتلال" غزة هو السبب في الصواريخ التي تسقط على إسرائيل**

في العاشر من مايو ٢٠٠٧، أصدرت منظمة "بتسيلم" كتيبا بعنوان "ليسوا معفيين من المسئولية". وأوضحت المنظمة في الكتيب أسباب استمرار سقوط صواريخ القسام على البلدات الإسرائيلية حتى بعد انسحاب إسرائيل من القطاع، وفيما يلي جزء مما جاء في الكتيب:

"يتساءل كثير من الإسرائيليين عن السبب الذي يدعو الفلسطينيين إلى مواصلة إطلاق الصواريخ علينا، حتى بعد استعادتهم السيطرة على كل القطاع" - هكذا كتبت "بتسيلم" التي قدمت للجمهور الإسرائيلي سببا وجيها جدا، حيث ادعت أن "احتلال قطاع غزة لم ينته بالانسحاب منه، وذلك لأن القطاع يخضع لسيطرة إسرائيل من كل الاتجاهات: من الشمال حيث معبر إيريز المغلق دائما باستثناء الحالات الطارئة؛ ومن الجنوب معبر رفح الذي تسيطر عليه إسرائيل بطريقة غير مباشرة؛ ومن الشرق الجدار الإلكتروني الذي يتعرض كل من يقترب منه لإطلاق نار؛ ومن الغرب البحر الذي يُمنع على الفلسطينيين الإبحار فيه بعد مسافة معينة".

وكان الاستنتاج الذي توصلت إليه "بتسيلم" قاطعاً ولا يحتمل اللبس: "إسرائيل ليست معفية من المسئولية"، بل العكس حيث تزعم المنظمة أن على إسرائيل واجب - حتى إزاء الهجمات الإرهابية التي لا تتوقف - في "توفير الحماية للمصابين، والمرضى، والأطفال دون الخامسة عشرة والحوامل، والسماح بإدخال شحنات الأدوية والأغذية الأساسية، والسماح للطواقم الطبية بتقديم المساعدة والامتناع عن فرض عقوبات جماعية" وكذلك احترام حق سكان القطاع "في حرية الحركة، والعمل، وتوفير ظروف معيشية مناسبة، والتعليم، وتوفير ظروف صحية مناسبة وإقامة حياة أسرية".

*** ادعاءات بتسيلم على محك الواقع:**

الواقع أن ادعاءات منظمة "بتسيلم" ليست صحيحة جملةً وتفصيلا: فهل حقا، كما تدعي منظمة بتسيلم، أن كل من يقترب من الجدار الإلكتروني عند الحدود الشرقية لقطاع غزة يتعرض لإطلاق نــار..؟! لاحظوا صيغة "كل من يقترب يتعرض لإطلاق نار..!!" وهو ما يعني أنه لا توجد استثناءات..!! إنه أشبه بحكم الإعدام ضد أي فلسطيني في أي عمر وفي أي ملابسات..!!. وهل لدى المنظمة أدلة تدعم هذا الادعاء الخطير في حق الجيش الإسرائيلي..؟! إن كان الجواب نعم فلتتفضل وتقدم الأدلة. وإن كان لا، فمن الحري بها أن تعتذر أمام قادة الجيش وجنوده الساهرين على حماية أمن الدولة من المنظمات الإرهابية التي لا تتورع عن استخدام الوسائل والأساليب الخداعية لقتل الإسرائيليين دون تمييز.

وبالنسبة لمعبر رفح، فإن ادعاء "بتسيلم" بأن لإسرائيل سيطرة غير مباشرة على المعبر الحدودي هو ادعاء مضحك ولا يتسق مع الواقع الفعلي، حيث إن مسئولي حماس يدخلون ويخرجون باستمرار عبر المعبر في طريقهم إلى مصر، ومنها إلى دول عربية أخرى، كما أن مئات المرضى والجرحى (من ضمنهم محمد ضيف قائد الجناح العسكري لحماس وقائد كتائب المجاهدين) نُقلوا إلى مصر والخارج لتلقي العلاج الطبي، رغم أن المعبر كان "مغلقا" رسميا. وإضافة إلى ذلك، اعترف أحد قادة حماس في حديث أجرته معه صحيفة "صانداي تايمز" البريطانية في الثامن من مارس ٢٠٠٨، بأنه منذ انسحاب إسرائيل من قطاع غزة (في أغسطس ٢٠٠٥) تم إرسال مئات المقاتلين لتلقي تدريبات عسكرية في إيران وسوريا.

لا تُلقي منظمة "بتسيلم" بأي مسئولية على مصر بشأن هذا الوضع، رغم أن حدود قطاع غزة الجنوبية تلامس حدودها، ورغم أن إسرائيل ليس لها أي وجود عند محور فيلادلفي. وقد اعترف وزير الخارجية المصري صراحةً بأن مصر تعارض فتح معبر رفح إلا بعد التوصل لاتفاق ثلاثي مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، نظرا لأنها ليست معنية "بإعفاء" إسرائيل من مسئوليتها في قطاع غزة.. بعبارة أخرى، تحبط مصر - لاعتباراتها الخاصة - أي إمكانية "لرفع الحصار" عن قطاع غزة. لقد اتبعت حماس قواعد اللعبة المصرية لفترة

معينة، ولكنها فى الأشهر الأخيرة تصوب النار مباشرة باتجاه القاهرة، ويتهم قياديون فى الحركة مصر بأنها الجهة الرئيسية التى تفرض الحصار على القطاع.
وخلافا لما سبق، فإن المنظمات الإرهابية الفلسطينية لا تقبل بالتفسير الذى تسوقه "بتسيلم"، حيث يؤكد قادة هذه المنظمات جهاراً أن النضال المسلح سيستمر حتى تحرير فلسطين من البحر إلى النهر - دون علاقة بفك الارتباط أو بسياسة إسرائيل أو بالقانون الدولي.

*** منظمة "بتسيلم" ما تزال تتهرب من الإجابة:**

بعثت المنظمات الإرهابية بخطاب إلى منظمة "بتسيلم" لاستيضاح موقفها بشأن مسألة استمرار الإرهاب من قطاع غزة، لأنه قد يُفهم - بحسب منطق المنظمة - أنه حتى بعد انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية ستزعم المنظمة أن إسرائيل لا تزال تسيطر بشكل مباشر أو غير مباشر على الضفة الغربية، وعلى هذا الأساس فإنها قد تبرر - حسب تفسيرها للقانون الدولى - "حق" المنظمات الإرهابية الفلسطينية فى "المقاومة"، أى الصراع المسلح ضد إسرائيل.
فى يناير ٢٠٠٤، وزعت "بتسيلم" خمسة آلاف كراسة على الجنود المنتشرين عند الحواجز فى المناطق (الفلسطينية)، وكانت تشمل خطابا من المطرب يوفال بناي، يحمل دعوة شخصية للجنود، وقد جاء فى الخطاب ما يلي:
"توقف لحظة وانظر إليهم (يقصد انظر للفلسطينيين). يقف أمامك أناس يريدون فى الأساس عيش حياة طبيعية فى ظل هذا الواقع المهووس - مثلك ومثلي. وتماما كوالديك، فهم أيضاً مضطرون للذهاب إلى عملهم؛ وتماما كأخوتك، فأبناؤهم أيضاً يحق لهم الذهاب إلى المدرسة، وعندما يمرضون يجب أن يذهبوا إلى طبيب. وبالضبط مثلما تتوق أنت للعودة إلى البيت، هكذا أيضاً الأناس الذين يصلون إلى الحواجز يريدون أحيانا العودة إلى بيوتهم.
"ضع ذلك فى الحسبان. الاهتمام بمصالح الآخرين يعد جزءاً من المهمة. أعلم أنه أحيانا ما يكون ذلك آخر ما تفكر فيه، ولكن طالما أنك هناك، فلن يكون بمقدورك تجاهل الأناس الواقفين أمامك. يتعين عليك الحفاظ على كرامتهم وكرامتك. فى نهاية المذكرة ستجد عددا من القواعد التى تتلاءم مع أوامر الجيش الإسرائيلى، والتى ستعينك على فعل ذلك".
هذه الأقوال صادرة من القلب والعقل معا، وحرى بجنود الجيش الإسرائيلى أن يتعاملوا بموجب الأوامر وبموجب روح القانون أيضاً، إذا اقتضت الحاجة. ولكن، وبحسب منطق منظمة "بتسيلم" الذى يتضح من بياناتها - فإنه إلى جانب الوعى بضرورة التعامل باحترام مع الفلسطينيين، فعليهم أن يكونوا واعين أيضاً لحقيقة أنه بسبب "الاحتلال" اكتسب هؤلاء الفلسطينيون "الحق فى مقاومة الاحتلال"، الذى يعنى الاعتداء على هؤلاء الجنود وقتلهم.
أعتقد أن "بتسيلم" مدينة بأن توضح للجمهور الإسرائيلى كيف أن منظمة لحقوق الإنسان لا تدين - بل وتخلق المبررات - القتل العشوائى لجنود ومجندات على أيدى منظمات إرهابية رغم أنهم ينتشرون فى قواعد داخلية ولا يشكلون جزءاً من القوات المقاتلة.
لقد رفضت منظمة "بتسيلم" الرد على كل أسئلتي، حيث امتنعت جسيكا مونتال، مدير عام المنظمة، وساريت ميخائيلي، رئيسة القسم الإعلامي، عن الرد على الأسئلة التى وجهتها إليهما فى هذا الصدد. بالطبع حق الرد مكفول وسيظل مكفولاً للمنظمة، ولكن حرى بنا طرح هذه القضية للنقاش العام. يجب أن يعلم الجمهور الحقائق كاملة، وعلى أساسها يحكم على المنظمة فى هذه المسألة.
وفيما يلى الأسئلة التى أرسلتها مؤخرا (١٢/٤/٢٠٠٨) إلى مدير عام منظمة "بتسيلم" والتى ظلت دون إجابة:
السيدة جسكيا مونتال، مدير عام منظمة بتسيلم
تحية طيبة،
فى التاسع عشر من أبريل ٢٠٠٨، نفذت خلية من حماس، أرسلتها حكومة حماس التى تسيطر على قطاع غزة، عملية انتحارية فى معبر كيرم شالوم شهدت محاولة لاختطاف جنود وقتل أكبر عدد ممكن من الجنود بواسطة سيارات مفخخة شديدة الانفجار. ولو نجح مخططهم، لقُتل عشرات من الجنود الإسرائيليين المنتشرين عند المعبر لتأمين نقل البضائع والسلع الغذائية إلى قطاع غزة.
لقد أدانت منظمة بتسيلم قتل اثنين من المدنيين الإسرائيليين عند معبر ناحال عوز، ولكنها امتنعت عن إدانة عملية معبر كيرم شالوم، التى أصيب فيها ١٣ جندياً، والتى لولا يقظة الجنود لكانت قد انتهت بكارثة فادحة وبخطف جنود.
الأسئلة:
- لماذا امتنعت منظمة "بتسيلم" عن إدانة العملية فى معبر كيرم شالوم..؟.
- لماذا لا تدين منظمة "بتسيلم" استخدام حماس للمخربين الانتحاريين، وهو ما وصفته المنظمة فى السابق بأنه "جريمة حرب"..؟.
- لماذا لا تدين منظمة "بتسيلم" الاعتداء على هدف يُستخدم لنقل البضائع والسلع الغذائية لسكان قطاع غزة، مما يزيد من معاناة القطاع - الأمر الذى تحذر منه منظمة "بتسيلم"..؟".
- لماذا لا تطالب منظمة "بتسيلم" بمحاكمة حكومة حماس التى تشجع علنا العمليات الانتحارية وتتبنى سياسة معلنة بمهاجمة المعابر الحدودية لقطاع غزة، الأمر الذى يزيد من تدهور الأوضاع الإنسانية هناك..؟.

- لماذا لا تدين منظمة "بتسيلم" محاولة اختطاف الجنود في عملية معبر كيرم شالوم، وذلك رغم أن منظمة "بتسيلم" وصفت في السابق اختطاف جلعاد شاليط للمساومة بأنه جريمة حرب..؟.
- يمكن أن نستشف من بيانات "بتسيلم" أن المنظمة تضفي الشرعية على منظمات الإرهاب الفلسطينية في قطاع غزة لمواصلة الاعتداءات العشوائية وقتل الجنود الإسرائيليين في أي مكان بدولة إسرائيل، حتى وإن كانوا غير ضالعين في القتال وليسوا موجودين في قاعدة عسكرية. فهل امتنعت "بتسيلم" عن إدانة العملية اعتقادا منها بأن تنفيذ عملية انتحارية بواسطة سيارة مفخخة في معبر كيرم شالوم يندرج في إطار "حق" منظمات الإرهاب الفلسطينية في قطاع غزة في مواصلة القتل العشوائي ضد الجنود والمجندات الإسرائيليات، حتى بعد الانسحاب من غزة..؟.

أكون شاكراً إذا تلقيت رد المنظمة على هذه الأسئلة حتى الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء (١٥/ ٤/ ٢٠٠٨).

تقبلوا تحياتي،،

يهوناتان داحوح هاليفي.

هدف الفلسطينيون: الاستقلال أم القضاء على إسرائيل..؟

بقلم: يحيئل لايتر
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٥/٦

بعد زيارة أبو مازن للرئيس الأمريكي بوش، وهي الزيارة التي وصفها المتحدثون باسم السلطة الفلسطينية بالزيارة الفاشلة، بدأ يظهر على ما يبدو توجه جديد بين القادة الفلسطينيين نحو مطالبة جماعية بالحصول على الجنسية الإسرائيلية. والفكرة تبدو عقاباً لإسرائيل، وكأن لسان حالهم يقول: "لأنكم لم تمنحونا دولة حسب قواعدنا، فإننا سنفرض عليكم دولة ثنائية القومية".

وقد تكون المخاوف من إمكانية حدوث مثل هذا الطلب هو ما يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى التظاهر بأن هناك من نتحدث معه عن العودة إلى حدود عام ١٩٦٧. والمنطق وراء ذلك إنما يؤكد على وجود خيار واحد وهو: دولة ثنائية القومية تقضي على دولة إسرائيل كدولة يهودية أو قيام دولة فلسطينية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة.

إن هذا النمط من الفعل والتفكير يكشف عن ميزة راسخة وثابتة في التفكير، ويحرم دولة إسرائيل من الاستفادة من "هدية إعلامية" من الطراز الأول. فكل محاولة جماعية لعرب يهودا والسامرة وقطاع غزة للمطالبة بالحصول على الجنسية الإسرائيلية، وتحويل دولة إسرائيل إلى دولة لكل مواطنيها، ليس فقط أنها ستقضي على الدولة اليهودية، بل ستقضي كذلك على حلم الدولة الفلسطينية. ومن المفترض أن يبرهن ذلك للعالم بصورة واضحة وقاطعة أن الصراع على جانبه الفلسطيني لم يكن أبداً صراعاً من أجل الحصول على الاستقلال القومي، بل إنه صراع من أجل القضاء على الدولة اليهودية. فهل من الممكن بعد صراع عشرات السنين من أجل الاستقلال الوطني (منذ إقامة منظمة التحرير الفلسطينية) أن يكتفي الفلسطينيون بدولة ثنائية القومية..؟!. إن السبب الوحيد لذلك يعود إلى لغة الخطاب العربي داخلياً، والتي من بين ما تنادي به باستمرار وبشكل صريح القضاء على دولة إسرائيل.

يجب على دولة إسرائيل أن تعلن أن الأمور قد باتت جلية، وأن المستور قد انكشف، فالفلسطينيون مهتمون بالقضاء على الدولة اليهودية، ولن تكون الحكومة شريكاً في ذلك. وبدلاً من أن تقوم الحكومة بذلك، أصبحت لعبة تخدم فكرة "اللاخيار" التي يرفعها الفلسطينيون.

تربية حماس

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٥/١٤

إسرائيل معنية بوقف إطلاق النار مع حماس، ولا داعي للتظاهر بغير ذلك.. تماماً كما كان أيضاً فك الارتباط مع غزة محاولة لتحقيق تهدئة على هذه الجبهة، وكذلك محاولات ضبط النفس الجزئية إزاء إطلاق الصواريخ، التي أصبحت تصل حتى عسقلان - كل هذه الأمور تأتي تحت لافتة "جهود لتحقيق هدوء".. وإسرائيل معنية بالهدوء ربما أكثر من حماس.

صحيح أن توقيع اتفاق سلام مع "حماس" ليس مدرجاً على جدول الأعمال، ولكن نأمل على أقل تقدير في اتفاق تهدئة يستمر. ومن أجل تحقيق هذا الهدف المتواضع فإن الحكومة

مطالبة بالسير مع المصريين، الذين يبذلون جهداً كبيراً من أجل تهدئة القطاع، وبعدم وضع عراقيل أمام هذا الجهد.
من ناحية أخرى، سنضطر، كما هو واضح، إلى مبادلة أسرى في مقابل "جلعاد شاليط"، ولا داعى أيضاً للتهرب من ذلك.. هذه المساومة أيضاً يمكن إنهاؤها.
يجب أن نعى جيداً أنه لا يوجد سبب لمحاولة تربية "حماس"، ولطلب وقف إطلاق النار لقاء فتح معبر رفح وجلعاد شاليط، فقط بدون إدراج إطلاق سراح أسرى أيضاً ضمن الصفقة. كما يجب أن نعى أيضاً أنه لا يمكن هزيمة "حماس" لا بعملية عسكرية كبيرة ولا باتفاق سلام. كل ما يمكن أن نأمل فيه، من اللحظة التى سيطرت فيها الحركة على غزة، هو تهدئة لا نعرف نهايتها.. تهدئة يستفيد الطرفان من ثمارها، بدون غالب أو مغلوب، وتكون هى الحد الأدنى والأقصى الذى يمكن تحقيقه فى هذا الوقت.
لم يسفر الضغط الذى مارسته إسرائيل على "حماس"، من خلال الحصار الجزئي، عن نتائج.. وأصبح من المسموح الاعتراف بهذا أيضا. الآن من الممكن المراهنة على حصان التهدئة: فربما يستفيد مواطنو غزة من وقف القتال، وربما يغير الانتعاش الاقتصادي، وفتح المعبر والتدخل المصرى المرحب به - ربما كل هذا يغير الوضع للأفضل ويؤدى إلى وقف إطلاق الصواريخ على المواطنين الإسرائيليين.
"نوعَم شاليط" (والد جلعاد) مُحق فى مطلبه بربط إطلاق سراح ابنه باتفاق وقف إطلاق للنار، لكن ثمة شكاً فى أن الأمر ممكن. فالممكن فقط هو إطلاق سراح "جلعاد شاليط" ضمن صفقة أسرى، ثم الربط بين ذلك، ووقف متبادل لإطلاق النار.
إننا لن نربى "حماس" على العمل طبقاً لمنطقنا ومصالحنا، ولن نقنع مواطنى غزة أيضاً كما هو واضح بالتخلص من حكم "حماس".. علينا أن نعمل بلا تسويف فى الإطار المحدد لخطوات فى الإمكان.

رغم الوضع، زيادة حجم التجارة مع الفلسطينيين

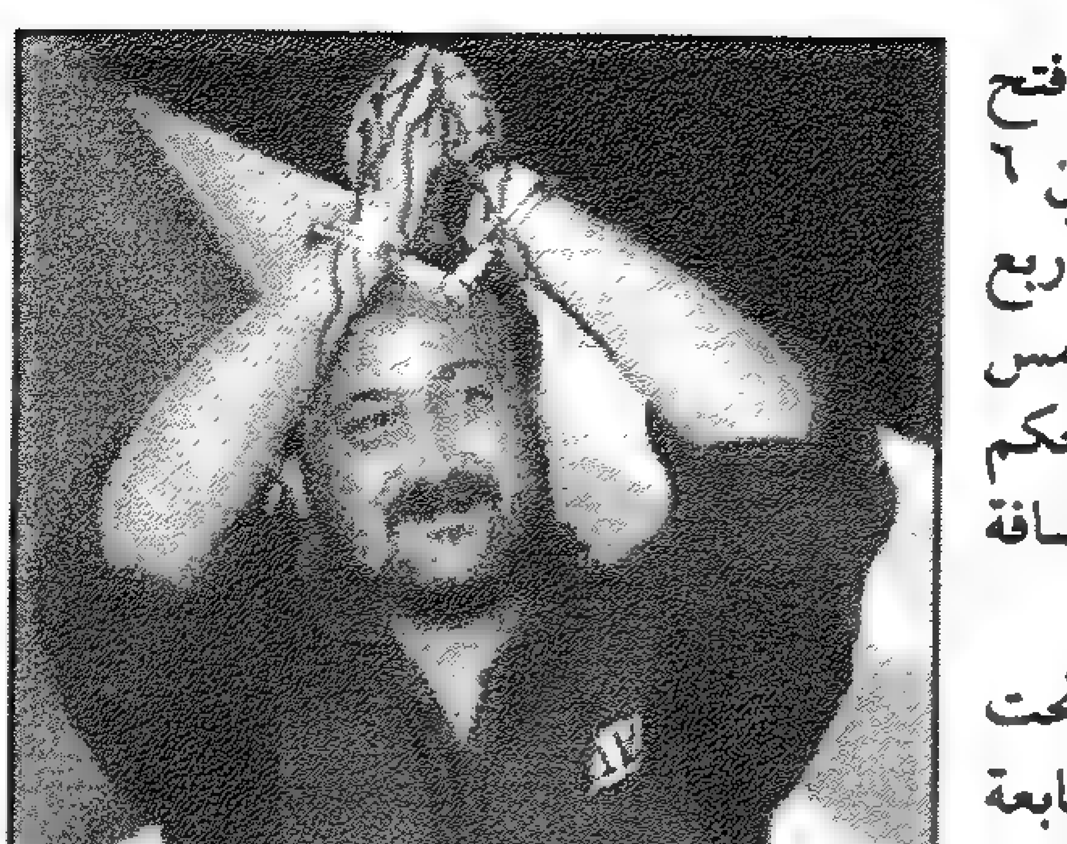
بقلم: درور مَروم
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٥/١٥

بلغ حجم التجارة ٣,١٦ مليار دولار بزيادة بنسبة ١٨٪، ومن المتوقع أن ترتفع الزيادة هذا العام بنسبة ١٠٪ ليصل حجم التجارة إلى ٣,٥ مليار دولار. وتنبع الزيادة من حجم التجارة مع يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وليس مع غزة بزعامة حماس.
زاد حجم التجارة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بنسبة ١٨٪ عام ٢٠٠٧ حيث بلغ نحو ٣,١٦ مليار دولار.. ويتوقع مدير شعبة التجارة الخارجية فى اتحاد الصناعيين "دانى كاتريس" أن يشهد عام ٢٠٠٨ زيادة بنسبة ١٠٪ فى حجم التجارة مع السلطة الفلسطينية ليصل إلى ٣,٥ مليار دولار.
وقد بلغت الصادرات الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية فى العام الماضى نحو ٢,٦ مليار دولار بزيادة قدرها ١٤,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦، وتشمل هذه الصادرات الوقود والغاز والخدمات.. كما شملت الصادرات الإسرائيلية أيضا ما قيمته نحو ٥٦٠ مليون دولار من الصادرات الصناعية بما فى ذلك المنسوجات والمعادن والأثاث بزيادة قدرها نحو ١٢٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦. وأما صادرات الخدمات (مواصلات وتخزين واتصالات وتخطيط) للسلطة الفلسطينية فقد بلغت نحو ٣٦٤ مليون دولار بزيادة تقدر بـ٣٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦.
وحسب تقديرات اتحاد الصناعيين، إذا استمر الهدوء النسبى فى الوضع الأمنى فى الضفة الغربية فسوف يزيد حجم الصادرات للسلطة الفلسطينية هذا العام بنسبة ٨٪ ليصل إلى نحو ٢,٨ مليار دولار (من ٢,٦ مليار دولار).. وتشهد الصادرات الصناعية زيادة بنسبة نحو ٢٠٪ لتبلغ نحو ٦٧٢ مليون دولار (من ٥٦٠ مليون دولار).
وقد زادت الواردات من السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٧ بنسبة ٤١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦ وبلغت نحو ٥٥٨ مليون دولار - منها ما يقرب من ١٩٥ مليون دولار واردات صناعية بزيادة ٤٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦. ويتوقع اتحاد الصناعيين زيادة فى حجم الواردات من السلطة الفلسطينية هذا العام بنحو ٢١٪ لتبلغ ٦٥٠ مليون دولار تشهد فيها الواردات الصناعية زيادة بنسبة ٢٥٪ وتبلغ نحو ٢٤٣ مليون دولار.
وتعكس هذه البيانات الزيادة الجوهرية فى حجم التجارة مع يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وذلك لأن التجارة مع قطاع غزة تقتصر فقط على المنتجات الزراعية والمواد الغذائية المصنعة والتى تدخل القطاع فى إطار المساعدات الإنسانية.
ومن بين أسباب زيادة حجم التجارة مع الضفة الغربية، فتح المعابر المخصصة للتجارة فى الضفة مثل معبر شعار إفرايم ومعبر تركوميا والتى تساعد فى مراقبة حركة التجارة وتقليص حجم التجارة غير الرسمية، وأيضا زيادة التعاون التجارى بين الشركات الإسرائيلية والفلسطينية، وبذلك تحدث زيادة فى متوسط القوة الشرائية فى الضفة الغربية.

ليُطلق سراح البرغوثي

بقلم: يهودا ليطاني
يديعوت أحرونوت
١٨/٥/٢٠٠٨

مروان البرغوثى أمين سر حركة فتح فى الضفة الغربية يقبع منذ أكثر من ٦ سنوات فى السجن الإسرائيلي، أربع سنوات مرت منذ أن أدين بخمس عمليات قتل ومحاولة للقتل، وحكم عليه بالسجن المؤبد التراكمى، بالإضافة إلى أربعين عاماً أخرى.



البرغوثى الذى تحول التنظيم تحت قيادته - كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح - إلى تنظيم إرهابى حقيقى كان مسئولاً عن عمليات تخريبية كثيرة ضد إسرائيليين فى الانتفاضة الثانية، يعتبر فى أوساط الجهات الأمنية المركزية فى إسرائيل القائد الفلسطينى الوحيد القادر على تحجيم انتشار حماس فى أوساط الضفة الغربية ومنع سيطرتها عليها.

وبالفعل، فى الآونة الأخيرة، بدا أن هناك إدراكاً فى أوساط جهات سلطوية عليا فى إسرائيل أنه لن يكون هناك مفر من إطلاق سراحه فى الآونة القريبة (ربما فى صفقة إطلاق سراح سجناء مقابل جلعاد شاليط) رغم الحكم المشدد، ورغم حجم الإدانات الموجهة له.

وزير البنى التحتية بنيامين بن اليعيزر دعا فى أكثر من مرة إلى إطلاق سراح البرغوثي: «هو وحده» يقول الوزير «قادر على تغير الصورة.. أنا أحترم أبو مازن وسلام فياض فهما شخصان جيدان.. ولكننى أبحث عن أحد ما يمكن عقد صفقة معه» هكذا قال بن اليعيزر.

فى سبتمبر من هذا العام تنتهى ولاية أبو مازن الأولى كرئيس للسلطة الفلسطينية، ومن المفترض أن تجرى انتخابات جديدة للمنصب. من المعروف أن أبو مازن يعارض إطلاق سراح البرغوثي، إلا أنه لا يتجرأ على البوح بذلك علانية بسبب شعبية البرغوثى الواسعة فى أوساط الفلسطينيين.

الخشية لدى الجهات الحاكمة فى إسرائيل هى أن من الممكن أن ينتخب ممثل عن حماس بدلاً من الرئيس بسبب ضعف أبو مازن وانخفاض شعبيته فى الضفة الغربية، مثلما حدث فى يناير ٢٠٠٦ عندما انتُخب إسماعيل هنية لرئاسة الوزراء. فإن تم إطلاق سراح البرغوثى قبل الانتخابات بفترة قصيرة من غير المؤكد أنه سيفوز بها. ولذلك، تسعى الجهات السلطوية التى تحث على إطلاق سراحه أن يتم ذلك قريباً حتى يتمكن من الاستعداد للمعركة الانتخابية ويضمن انتصاره.

هذا الموقف حظى بتأييد علنى من نائب وزير الدفاع متان فلنائى، ومن سلفه عضو الكنيست إفرايم سينيه، ومن الوزير جدعون عزرا. وزير الدفاع إيهود باراك لم يصرح بشيء فى هذا الصدد، ولكن يبدو أنه لا يعارض إخلاء سبيل البرغوثى المبكر، خوفاً من سيطرة حماس على الضفة.

من المحادثات التى أجرتها أطراف يسارية إسرائيلية مع البرغوثى فى السجن، يسود انطباع لديهم بأن السجين يعبر عن دعمه الحاسم لاتفاق سلام وهدوء بين الفلسطينيين وإسرائيل، البرغوثى بادر منذ سجنه إلى صياغة عدة اتفاقيات بوقف إطلاق النار مع إسرائيل وفى الساحة الفلسطينية الداخلية بين فتح وحماس.

يبدو أن إطلاق سراح البرغوثى لن يكون مراهنة إسرائيلية خاسرة، ذلك لأن احتمالية وقف تقدم حماس والحاجة لطرح قائد قوى من فتح راكم شعبية كبيرة فى السنوات الأخيرة أهم بكثير من استمرارية إبقائه فى السجن لسنوات طويلة أخرى.

أحد الأصدقاء المقربين من البرغوثى قال لى هذا الأسبوع: «مخاطرة الحكومة الوحيدة فى إطلاق سراح البرغوثى تتمثل فى توجيه انتقادات شديدة من اليمين للمخاطرة، أما مقابل ذلك فهناك احتمالية زوال خطر تحويل الضفة إلى قاعدة إيرانية فى مواجهة القدس ومطار بن جوريون وتل أبيب».

ما هو الأهم..؟ الجواب واضح..!!.

٤

الأحزاب فى إسرائيل

لماذا لم يدافع الحرس عن باراك..؟

هاآرتس ١/٥/٢٠٠٨
بقلم: يوسى فيرتر

«قصور أمنى فادح» - هكذا وصف أمس مسئول سابق بالشاباك حادث العنف الذى وقع فى مقر حزب العمل فى مطلع الأسبوع الجاري، حيث تعرض وزير الدفاع وزعيم حزب العمل، إيهود باراك، ووزير الزراعة، شالوم سمحون، لاعتداء من جانب سامى شوشان، صهر عضو الكنيست عَمير بيرتس.

حسب شهادات الحاضرين، ألقى شوشان، عضو اللجنة المركزية بالحزب، مكبر الصوت فى وجه الوزير سمحون، ثم اختطف مكبر صوت باراك. وحسب شهود العيان، لم يُصب باراك، ولكن طوال الاشتباك الذى استمر عدة دقائق، لم يتدخل حرس الشاباك، ولم يدافعوا عن باراك حسب أوامر وتعليمات الشاباك. ولم يستنفر للمنصة لصد المعتدى والدفاع عن باراك وسمحون، سوى عمال الحزب الكائن فى حى هتكفاه بتل أبيب.

وقد وجه الوزراء وأعضاء كنيست من حزب العمل شاركوا فى الحدث، نقداً لاذعاً لحرس الشاباك والحرس الخاص الذين رافقوا الوزير سمحون بسبب عدم تدخلهم.

كما يتضح أنه لم يتم تفتيش أحد من المشاركين فى الجلسة عند دخولهم. وقد قدم أمس شاؤول دور، رئيس إدارة المستدروت فى منطقة هاشارون، وعضو مكتب العمل، الذى كان شاهداً على ما حدث - قدما شكوى بخصوص هذا الموضوع لرئيس الشاباك يوفال ديسكين، فيما قدم عضو الكنيست سمحون بلاغاً للشرطة ضد شوشان.

كتب دور فى شكواه أنه بعد الاعتداء على سمحون «توجه بعض الأشخاص إلى وزير الدفاع إيهود باراك، واقتربوا منه، ونجحوا فى الاعتداء عليه بالسب والتهديد، وأفعال أخرى لا يمكن كتابتها». وعلى حد قوله «كيف يمكن أن يتعرض وزير الدفاع، وهو هدف محتمل لعناصر معادية، لخطر محدق داخل مقر حزبه العمل..؟».

وقال مسئول الشاباك السابق أمس لصحيفة «هاآرتس»، إن الجلسة كلها لم تكن مؤمنة كما ينبغي. وعلى حد قوله، كان يجب تفتيش المشاركين فى الجلسة بجهاز الكشف عن المعادن.

وأضاف المسئول: «فى الوقت الذى رأى فيه الحراس الرجل يندفع من مقاعد الجمهور نحو باراك، كان يجب عليهم الفصل بينه وبين باراك. لو أنهم لم يتدخلوا إطلاقاً، حسبما أفادت التقارير، فإننا بصدد تقصير أمنى خطير». وعلى حد قوله، حسب القواعد الواضحة لوحدة حراسة الشخصيات العامة، محظور اقتراب أحد بعنف من الشخصيات الموضوعة تحت الحراسة. وحدوث اقتراب كهذا، يعنى فشلاً ذريعاً».

كما انتقد بعض أعضاء حزب العمل أمين عام الحزب، عضو الكنيست إيتان كابل، الذى لم يعلن عن اتخاذه إجراء حاسم باستبعاد سامى شوشان من الحزب، بسبب سلوكه العنيف، وكذلك عَمير بيرتس - شقيق فلورا زوجة شوشان - لأنهما لم يتخذا اللازم لوقف الاشتباك.

وتعقيباً على ذلك، قال الشاباك: «إننا بصدد حدث يعبر عن سخونة الأجواء خلال جلسة حزبية، ولم تتعرض فيه أى شخصية تحت حراسة الشاباك لأى تهديد».

انقسامات فى حزب المتقاعدين

بقلم: إيتسيك وولف
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٥/٣

عاد عضوا الكنيست إلحانان جلزر وساره شيلو إلى قرارهما بالانسحاب من كتلة المتقاعدين فى الكنيست، وتشكيل كتلة جديدة مع عضو الكنيست موشيه شاروني.
وكان الأسبوع الماضى قد شهد انسحاب الاثنين بشكل شبه نهائي، إلا أنهما أعلنا فى اللحظة الأخيرة عدم انسحابهما من الكتلة. وقد تلقى عضو الكنيست جلزر وعداً من رئيس الـوزراء إيهود أولمرت بالحصول على منصب نائب وزير فى كتلة المتقاعدين إذا لم ينسحب من كتلة المتقاعدين التى تشارك فى الائتلاف الحكومي.
أما عضو الكنيست شاروني، الذى كان قد أعلن الأسبوع الماضى أن تراجع جلزر وساره شيلو عن الانسحاب من كتلة المتقاعدين ليس قراراً نهائيا، قال اليوم إنهم لسوا فى عضو الكنيست جلزر عدم مصداقية فى أقواله، وعلى حد تعبير شاروني: "لقد قال صراحة إنه لا يرغب على الإطلاق فى منصب نائب الوزير. أما ما أغضبه كانت تلك الدسائس التى جعلت منه شخصاً بدا كما لو كان يجرى خلف المنصب. ومن المؤسف بالنسبة لنا أن هذا ليس إلحانان جلزر الذى نعرفه".
وتحدث عضو الكنيست يتسحاق جلنتي، رئيس الكتلة البرلمانية لحزب المتقاعدين، عقب قرار مروم شيلو وجلزر بالانسحاب من الكتلة قائلاً: "إن جلزر ناكرٌ للجميل". وأضاف عضو الكنيست جلنتي أنه يتمنى للثلاثة الصحة والعافية. وأشار جلنتى قائلاً: "ربما فى نهاية المطاف وبعد عامين من انشغالنا بنزوات شارونى ستبدأ الآن فى العمل".
ويقول مسئولون آخرون فى الكتلة البرلمانية لحزب المتقاعدين إن قرار جلزر الانسحاب من الكتلة قد تبلور بعد أن أدرك أنه لن يحصل فى نهاية الأمر على منصب نائب الوزير.
يقول عضو الكنيست شارونى فى الوقت الحالى الذى أصبح معه نحو ثلث أعضاء كتلة المتقاعدين، إنه سيتوجه للجنة الكنيست من أجل الحصول على موافقة بالانسحاب من كتلة المتقاعدين والحصول على اسم للكتلة الجديدة، والذى تشير التقديرات إلى أنها ستكون بصورة أو بأخرى على صلة بالمليادير أركادى جايدماك وأنه سيكون "عدالة للمتقاعدين". لن يُطلق على الكتلة الجديدة "عدالة اجتماعية" مثل الاسم الذى أطلق على حركة جايدماك لأنه وفق القانون لا يمكن لأعضاء كنيست منسحبين من كتلتهم البرلمانية أن يتم انتخابهم للكنيست التالية فى قائمة تحمل نفس الاسم الذى كانت تحمله الكتلة المنقسمة التى انسحبوا منها.
وتنوى كتلة "عدالة للمتقاعدين" أن تبدأ عملها على الفور، بعد الحصول على الموافقة بالانسحاب من كتلة المتقاعدين فى إجراء مفاوضات ائتلافية. يقول عضو الكنيست شاروني: "لو قَبل رئيس الـوزراء بظروفنا وقام بتحويل أموال للمتقاعدين سندرس مسألة انضمامنا إلى الائتلاف الحكومي، وإلا سننضم إلى المعارضة".

مسئولون فى كاديما: «لن نسير مع أولمرت فى الانتخابات القادمة»

بقلم: مزال موعلام
هاآرتس ٩/ ٥/ ٢٠٠٨

فى عقب تصريح رئيس الوزراء إيهود أولمرت بشأن التهم الموجهة إليه، قال أمس مسئولون كبار فى حزب كاديما: «من الواضح للجميع فى كاديما أننا لن نسير مع أولمرت إلى الانتخابات القادمة». وأضاف المسئولون بقولهم: «هذا التحقيق من شأنه أن يدمر الحزب كله وليس أولمرت فقط. لا يمكنه أن يدير معركته على حسابنا».
وقد ورد اسم القائمة بأعمال رئيس الوزراء، وزيرة الخارجية تسيبى ليفني، باعتبارها المرشحة ذات الحظوظ الأوفر لخلافة أولمرت فى رئاسة الحزب. وأشار أحد المسئولين فى الحزب بقوله: «يجب الامتناع عن الدخول فى صراعات داخلية، ومن الأحرى أيضا بشاؤول موفاز وميئير شطريت أن يخضعا لقرار الأغلبية التى تريد ليفني».
وكان مسئولون فى كاديما قد أكدوا أمس أنه سيكون من الصعب دعم أولمرت إزاء الاتهامات الخطيرة التى يواجهها، وتساءلوا متعجبين: «كيف سيواصل قيادة مسيرات سياسية دراماتيكية بينما يتوقف مستقبله كرئيس للوزراء على نتائج التحقيقات..؟». ومع ذلك، لم يصدر أى تعقيب رسمى عن المسئولين فى كاديما بشأن التطورات الأخيرة فى قضية أولمرت.
كما حافظ مسئولو حزب العمل، وعلى رأسهم وزير الدفاع

إيهود باراك، على الصمت. ونُقل عن مسئول بارز فى الحزب قوله: «لا يمكن الانقلاب على أولمرت أو المطالبة باستبداله، إلا إذا قُدِّمت لائحة اتهام ضده، وأعلن أنه يعتزم الاستقالة من منصبه».

ومع ذلك، ترددت داخل حزب العمل أصوات أخرى، حيث قالت عضو الكنيست شيلى يحيموفيتش: «إن الشراكة الائتلافية مع أولمرت وصلت إلى نهايتها، حيث إن بقاء حزب العمل فى ائتلاف يرأسه أولمرت يعد بمثابة إضفاءً للشرعية على أعمال الفساد.. من المحظور أن يظل على رأس الدولة شخص غارق فى قضايا جنائية».

أما رئيس كتلة الليكود، عضو الكنيست جدعون ساعر، فقد دعا أولمرت إلى استفتاء الجمهور والإعلان عن انتخابات مبكرة: «لا يجدر به أن يستمر فى منصبه بينما حزب كاديما كله غارق فى تحقيقات متتالية بشأن جرائم الفساد».

وكان مسئولون فى كاديما قد ناقشوا خلال مباحثات سرية أجريت أثناء العيد (عيد الاستقلال) السيناريوهات السياسية المحتملة لاستبدال أولمرت داخل الحزب. وقد أجريت هذه المباحثات قبل صدور قرار رفع الحظر عن النشر، وكانت التقديرات السائدة أنه حتى إذا أمسك أولمرت «بقرنى المذبح»، فيجب تغليب مصلحة الحزب أولا، وعدم تأييد رئيس الوزراء بشكل تلقائي.

ومن جانبها، حرصت ليفنى على إبعاد نفسها عن أى محادثات بشأن مستقبل أولمرت. وبحسب مسئولون فى الحزب، فإن ليفنى ليست بحاجة إلى استعدادات خاصة، لأنه إذا قرر أولمرت تعليق مهامه فى أى مرحلة، فإنها ستحل محله تلقائيا، بحكم منصبها كقائمة بأعمال رئيس الوزراء، ودون الحاجة إلى انتخابات. وتفيد التقديرات بأنه طالما لم يُقدِم أولمرت على تعليق مهام منصبه أو الاستقالة، فإن ليفنى ستبعد نفسها عن أولمرت دون اتخاذ إجراءات سياسية ضده.. الأشخاص المحيطون بها يقولون إنها الوحيدة القادرة على إنقاذ كاديما من الوضع الذى آل إليه مع أولمرت، لأنها تشتهر بنظافة يدها وعدم الانشغال بمصالحها الشخصية.

ومن ناحية أخرى، ورغم الأجواء الصعبة التى تمر على أولمرت، يسعى المقربون منه إلى نقل رسالة حازمة وخوض معركة سياسية وشعبية أخرى لإنقاذ أولمرت من ورطته. وينتهج هؤلاء المقربون خطان إعلاميان رئيسيان: الأول، هو تصوير التحقيق مع أولمرت على أنه مكيدة مصدرها اليمين وتهدف إلى «اغتيال أولمرت سياسيا» لعرقلة خطواته السياسية. والثانى، هو التأكيد على أن التحقيق مع أولمرت بشأن تلقيه تبرعات سياسية لا يختلف عن التحقيق مع باراك بشأن قضية «جمعية باراك» أو التحقيق مع عومرى شارون.

ترجمات عبرية

شئون عسكرية

سلاح الجو الإسرائيلى يدشن أطول مدرج للطائرات فى الشرق الأوسط

بقلم: حانان جرينبرج
يديعوت أحرونوت
٢٧/٤/٢٠٠٨

افتتحت طائرة من طراز هيركوليس تابعة لسلاح الجو يرافقها طائرتان من طراز (إف١٦) مدرج الهبوط الأطوال فى الشرق الأوسط، حيث يصل طوله إلى ٣,٩ كيلومتر فى قاعدة نفاطيم العسكرية فى النقب. وقد استقبلت الطائرات بمراسم احتفالية خاصة شارك فيها قائد سلاح الطيران اللواء إليعيزر شيكدي. ويمكن لنا أن نشاهد خلال الشريط المصور الذى وصل إلى موقع ynet وقام بتصويره سلاح الجو الهبوط الأولى للطائرة على المدرج الجديد.

وسوف تبدأ رحلات النقل التابعة لسلاح الجو فى العمل على المدرج الجديد فى شهر أغسطس المقبل، وبذلك ينقل سلاح الجو الإسرائيلى معظم رحلات النقل الخاصة به إلى قواعد عسكرية فى النقب.

وقد تمت الموافقة مؤخراً على تعيين قائد جديد لقاعدة نفاطيم، وهو العقيد عدان أتياس والذى ستتم ترقيته إلى رتبة عميد. وسيكون عدان أول ضابط من فرع النقل الجوى يصل إلى هذا المنصب كقائد قاعدة عسكرية فى سلاح الجو. وبالمناسبة سيكون نائبه من الوحدات القتالية.

تشكل قاعدة نفاطيم العسكرية الإرهاصة الأولى لانتقال الجيش الإسرائيلى إلى النقب، وهو المشروع الذى يقوده وزير الدفاع إيهود باراك ومدير عام وزارة الدفاع العميد الاحتياط بنحاس بوكريس، وهو المشروع المخطط له أن ينتهى عام ٢٠١٣.

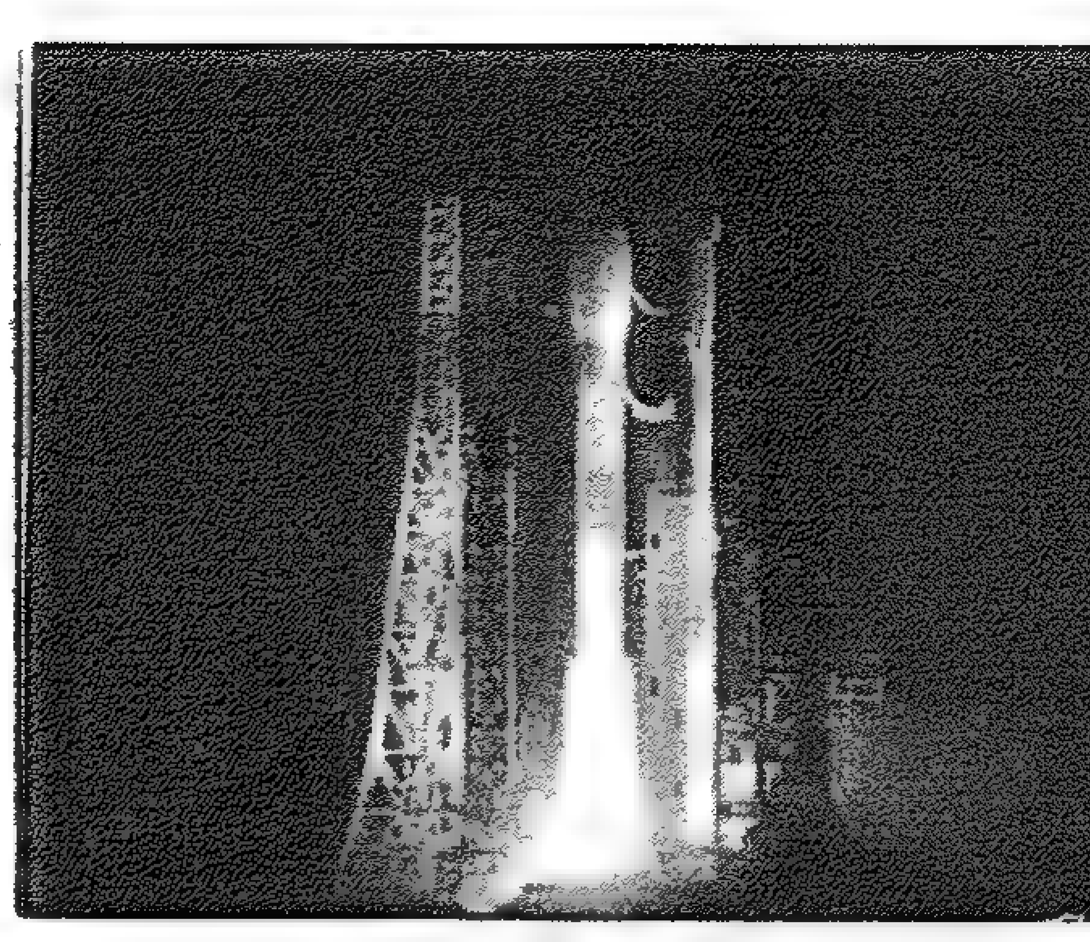
وفى إطار هذا المشروع سيتم نقل قاعدة النقل الجوى إلى النقب، وكذلك قواعد التوجيه التابعة للجيش الإسرائيلى والوحدات المهمة التابعة لسلاح الاستخبارات وغالبية وحدات سلاح التنصت. تُقدر تكلفة الانتقال إلى النقب بنحو ٢٥ مليار شيكل، ومن المتوقع فى إطار هذا المشروع أن يتم نقل ٣٥٠٠ أسرة إلى الجنوب، فضلاً عن ٢٠ ألف جندى ونظاميين ممن سينتقلون للخدمة فى القواعد العسكرية الجديدة فى المنطقة.

وتسود وزارة الدفاع، التى تتزعم مسألة نقل الجيش الإسرائيلى إلى النقب، حالة من الرضا، حيث يقول مسئول كبير بوزارة الدفاع: "لقد نُشر مؤخراً أن المنطقة الوحيدة التى سترتفع بها أسعار العقارات خلال العام المقبل هى منطقة بئر سبع وما حولها، وذلك عقب انتقال الجيش الإسرائيلى إلى النقب. ومما لاشك فيه أننا قد بدأنا الشعور ببداية التغيير فى النقب. بعد أن ننتهى من نقل مبانى التوجيه وسلاح الاستخبارات والتنصت إلى النقب سيستفيد الجيش من وجود بنية تحتية متطورة، كما ستستفيد الدولة من التغيير الذى ستشهده منطقة النقب".

نجاح إطلاق قمر الاتصالات الإسرائيلى «عاموس ٣» إلى الفضاء

بقلم: حانان جرينبرج
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٤/٢٧

تجربة الإطلاق السابقة ألغيت فى اللحظة الأخيرة بسبب عطل فني، ولكن قمر الاتصالات المعدل «عاموس ٣» من المفترض أن يدخل صباح اليوم إلى مساره فى الفضاء ويعمل على مدار الـ١٨ سنة القادمة. تبلغ تكلفة القمر الاصطناعى «عاموس ٣» نحو ١٧٠ مليون دولار، حيث سيعمل إلى جانب القمر «عاموس ٢» الذى سيواصل الدوران فى الفضاء.



بعد أربعة أيام فقط من العطل الفنى الذى أدى إلى إرجاء إطلاقه للفضاء، أطلق صباح اليوم (الاثنين ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٨) قمر الاتصالات المعدل «عاموس ٣» بواسطة صاروخ من موقع الإطلاق فى مدينة بيكونور فى كازاخستان. ومن المقرر أن يدخل القمر مساره فى الفضاء بعد ٧ ساعات من الإطلاق ليعمل بشكل مستقل على مدار الـ١٨ سنة المقبلة.

جديرٌ بالذكر أن عملية الإطلاق السابقة تم إرجاؤها قبل دقائق معدودة من انفصال الصاروخ عن القاعدة الأرضية بسبب عطل فني، علماً بأن عملية فصل الذراع المثبت للقمر الاصطناعى لم تتم بناءً على رأى المهندسين.. وقد تابع رئيس الدولة، شمعون بيريس، عملية الإطلاق، التى تم إرجاؤها فى النهاية، من مقر الرئاسة بالقدس.

بدأت الاستعدادات للإطلاق فى كازاخستان فى مارس الماضى وتضمنت إحضار منصة إطلاق خاصة عن طريق شاحنة نقل. هذه أحدث نسخة معدلة ومتطورة بين أقمار الاتصالات التى أنتجتها شركة اتصالات الفضاء الإسرائيلية «حلال تكشوريت» حتى الآن. أطلق «عاموس ٣» على متن صاروخ ليستقر فى نفس النقطة التى يحتلها فى الفضاء «عاموس ١» و«عاموس ٢». وحسب الخطط الموضوعة، سيتمركز القمر على ارتفاع نحو ٣٦ ألف كم فوق خط الاستواء.

قامت شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بتصميم وبناء القمر الاصطناعى لحساب الشركة التى تتولى تشغيله، والتى حددت المواصفات والمهام المطلوبة من القمر، وذلك عقب نجاح الأقمار السابقة. وقد استغرق بناء القمر نحو ٣ سنوات، وشارك فى تنفيذ المشروع قرابة مائة عامل من شركة الصناعات الجوية.

من المقرر خلال الأشهر القادمة أن يحل القمر الاصطناعى الجديد محل شقيقه البكر «عاموس ١»، الذى سينتهى عمره بعد عمل طال ١٢ سنة. ومع هذا، فإن القمر «عاموس ٢» الذى أطلق فى ديسمبر ٢٠٠٣ سيواصل الدوران فى الفضاء.

فى البداية اتخذت استعدادات إطلاق القمر الاصطناعى شكلاً رسمياً، حيث أدرج الحدث فى إطار الاحتفالات الرسمية بالعام الستين لإقامة إسرائيل، لتقام الاحتفالات تحت رعاية الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس. وبموجب ذلك، تقرر تزيين رأس الصاروخ بشعار الستين عاماً. وقد ألقى تأخير عملية الإطلاق بظلاله على جو الاحتفالات.

تبلغ تكلفة القمر الاصطناعى نحو ١٧٠ مليون دولار، ويزن ٣,١ طن، ووزن أجهزة الاتصال فى القمر ٢٥٠ كجم (مقابل ١٦٠ كجم فى القمر السابق). العمر الافتراضى لعاموس ٣ هو ١٨ سنة بدلاً من ١٢ سنة فى القمر السابق.

مَنْ الذى يشعر بالخطر من تحقيق المساواة بين النساء والرجال فى الجيش..؟

بقلم: إستر هرتسوج
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٥/١٢



لم يصل تقرير لجنة سيجف التى ستوصى على ما يبدو بخلق ظروف متساوية فى الخدمة العسكرية بين النساء والرجال إلى علم الجماهير العريضة.. فقد ذكرت الصحف أن قيادة الأركان العامة سوف تقرر عما قريب هل ستكون مدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات، أم سيتم تقليصها أو إطالتها وفقا لنوعية الخدمة، ودون أن يكون لذلك أى علاقة بمن يؤدى هذه الخدمة: هل رجل أم امرأة..؟ ولكن هذا تحول محمود وهام للنساء والرجال على حد سواء، وكذلك فيما يتصل بأداء الجيش على المستوى البشرى والتقني.

إذا حدث هذا التحول فسوف تتساوى النساء فى نهاية الأمر مع الرجال فى الواجبات والحقوق فى الجيش ويتم استنفاد كل الطاقة القوية التى تكمن لدى النساء فى الجيش.

ولم يكن من الغريب أن تثير هذه التوصيات المتطرفين من جميع المعسكرات: المتدينين والعسكريين وكارهو النساء. هل ستكون هناك مساواة فى الخدمة العسكرية..؟! يتساءلون قائلين: «إن الله الذى فى السماء والذين يؤمنون به على الأرض والجنرالات أبطال الحروب وجميع الذين يقدرونهم - كلهم يشعرون بالغضب ويحتشدون لمنع وقوع هذا العار وهذا الخطر الكبير.

الحقيقة أنه ليس هناك مؤسسة فى إسرائيل يبرز فيها انحطاط مكانة المرأة أكثر من الجيش، حيث لا تبرز هذه الحقيقة بنفس الدرجة حتى فى المؤسسات الدينية، إلا أن الدمج بين المنظومة العسكرية والدينية يجسد الشوفينية الإسرائيلية الصارخة، حيث إن هذا الدمج يمثل سيطرة الرجال التى تعتمد على غطرسة القوة والحفاظ على دولة إسرائيل على مر الأجيال كدولة يمينية ومحافظة وبدائية.. إنها دولة تغلق فيها جماعة من رجال الدين الأصوليين الطريق أمام المرأة، بحيث لا تصل إلى زعامة المجتمع والدولة، دولة فيها جماعة دينية «تنقي» الجيش من النساء حتى تسيطر عليه جماعات قومية متطرفة. ولذلك، ليس من الغريب أن ينضم إلى هذه الجماعات المظلمة رجال ممن يكرهون النساء ويصفون الجيش الذى يسيطر عليه الرجال بأنه نظام مثالي: «الرجال يحاربون والنساء مكانهن فى المطبخ والسرير».

وقد بذل الحاخام شلومو أفنير جهدا كبيرا حيث دعا إلى إلغاء تجنيد النساء فى الجيش عندما قال موجها كلامه إلى المرأة: «أنت لا تذهبين إلى الجيش من أجل مصلحة الدولة ولكن من أجل مصلحتك أنت. أنت تذهبين إلى الجيش لمجرد أنك تعتبرين أن هذا نوع من التحدى ولكى ترضى ذاتك ولأن هذه فرصة كبيرة فى كسب حرفة وثقافة وتعليم أكاديمي. وكى تكونى جندية، فهذا شرف كبير، خاصة عندما ترتدين الزى العسكري».

وبدلا من ذلك، يضع تحدياً كبيراً أمام الفتيات المتدينات، وهو إلغاء الخدمة للنساء بصفة عامة. ولسنوات طويلة كان اللواء المتدين اليعيزر شتيرن يمثل حقا الجنود المتدينين أو جنود المعسكر الدينى القومى فى الجيش ويمثل أيضا الحاخامات الذين يطالبون بإصرار وتعنت باستبعاد النساء من الوحدات القتالية (ومن الجيش بصفة عامة). وقد سعى شتيرن ورجاله إلى تغذية وسائل الإعلام بصورة مستمرة بتقارير حول المشاكل الخاصة التى تحدث بسبب الفتيات اللاتى تخدمن فى هذه الوحدات. وقد سعى دون توقف إلى إلغاء منصب مستشارة رئيس الأركان العامة لشئون النساء.

وقد استعان شتيرن بالجانب البيولوجي كادعاء لا يمكن دحضه كوسيلة دعم لوسائل الإعلام العلمانية التى لم تقبل الادعاء بأنه يجب حماية الأبناء المتدينين الذين يمكن أن يقعوا لا قدر الله فى الخطأ عندما يخدمون مع الفتيات. وماذا نفعل فالرجل هو الرجل والمرأة هى المرأة وحتى فى دورة الألعاب الاوليمبية يتنافس الرجال والنساء سويا، ولا داعى للقول أن الجانب البيولوجي والجانب الدينى يسعيان سويا إلى ضمان تفوق الرجل فى الجيش، وفى الدين، وفى السلطة، ويضمنان مكانة المرأة ودورها فى رعاية الأبناء وتقديم الخدمات الجنسية للرجال.

وقد برزت العنصرية بين جماعات الرجال الذين يكرهون النساء، حيث يقول العقيد احتياط يهودا فجمان، الذى نقلت عنه مواقع الإنترنت التابعة للمعسكر الدينى القومي، والذى أعرب عن انزعاجه من توصيات لجنة سيجف: «من بين الأمور التى تضعف قدرة الوحدة القتالية هن الفتيات، ومثلما أن الرجال لا يلدون، فإن الفتيات ولدن أكثر ضعفا من الناحية الجسمانية».

ويرجع فجمان نتائج حرب لبنان إلى هذه الحقيقة. ولكن تعليق رئيس اللجنة سيجف يشكل ردا مناسبا: «من الجدير بالعقيد الذى ينتقد توصيات اللجنة أن يدرسها أولا وبعد ذلك يعلق عليها، ولكن ما فعله أمر غير جاد».

ترجمات عبرية

(٦)

علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

نهاية المقاطعة.. إسرائيل والجزيرة تبحثان طرق التعاون

بقلم: باراك رافيد ويوآف شتيرن
هاآرتس ١٥/ ٤/ ٢٠٠٨

ستبدأ إسرائيل وشبكة التليفزيون العربية «الجزيرة» فى الأسابيع القادمة حوارا رفيع المستوى بهدف دفع التعاون بين إسرائيل والشبكة التليفزيونية التى تبث إرسالها باللغة العربية وتتمتع بشعبية كبيرة. وقد التقت وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى أمس مع المعدين وكبار المراسلين فى الشبكة فى الدوحة عاصمة قطر، بهدف إنهاء المقاطعة الجزئية التى فرضتها وزارة الخارجية على المحطة مؤخرا، بسبب ما وصفته إسرائيل بـ«التغطية غير اللائقة».

جديرٌ بالذكر أن شبكة الجزيرة التى تملكها أسرة ملكية قطرية، تبث برامج إخبارية وبرامج تتناول شئون الساعة منذ عام ١٩٩٦. كما فتحت المحطة التى تبث عن طريق أقمار صناعية وكوابل لمئات الملايين من الأشخاص فى الدول العربية وباقى أنحاء العالم، فى العام الماضى، قناة تبث باللغة الإنجليزية.

وقد رأت وزارة الخارجية أن الأسلوب الذى تغطى به الشبكة التصعيد الأخير فى قطاع غزة كان أحادى الجانب وكان أحيانا يتسم بالكذب، ولذلك أعربوا عن احتجاجهم لمديرى الشبكة، كما قرروا مقاطعة القناة جزئيا.

وقد كتب نائب وزيرة الخارجية، مجلى وهبة، خطابا مؤخرا إلى مدير القناة، وضاح خنفر، أوضح فيه أنه يبدو أن الشبكة تتجاهل التعليق الإسرائيلى على الأحداث، وطلب إجراء مناقشات حول هذا الشأن. وقد اختتمت ليفنى أمس بقولها إن وفدا من مسئولى وزارة الخارجية سيزور قطر قريبا وسيلتقى مع المعدين فى المحطة، لبحث مطلب إسرائيل ببث برامج أكثر توازنا.

وقد التقت ليفنى أمس فى الدوحة أيضاً مع رئيس وزراء قطر، حمد بن جاسم آل ثان، الذى دعا إسرائيل إلى فك الحصار المفروض على قطاع غزة، للحيلولة دون وقوع أزمة إنسانية.

وقد قالت ليفنى تعليقا على الوضع فى القطاع أيضاً فى خطاب ألقته فى منتدى الدوحة الدولى للديموقراطية إن «الوضع فى قطاع غزة أصبح عقبة فى طريق إقامة دولة فلسطينية. وهذه ليست مشكلة إسرائيل فقط». وقد دعت ليفنى فى خطابها الدول العربية إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، حيث قالت: «نحن نمد أيدينا بالسلام، والطريق نحو علاقات سلام تمر عبر المحادثات والاعتراف المتبادل».

كما التقت وزيرة الخارجية على هامش المنتدى مع مسئولين عرب ومسلمين، من بينهم أمير قطر حمد بن خليفة آل ثان. وقد أكدت ليفنى له أن إسرائيل تسعى لإلزام العالم العربى بمساعدة السلطة الفلسطينية فى إحراز تقدم فى المسيرة السياسية. وقد حضرت ليفنى مأدبة غداء فى دار الضيافة الرسمى للأمير القطري، وقد شارك فى المأدبة أيضاً وزير خارجية عُمان، يوسف بن علوي، ورئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان. وقد التقت ليفنى بالرجلين كل على حدة، ويُعد اللقاء العلنى بين وزيرى خارجية إسرائيل وعُمان هو أول لقاء منذ قطع العلاقات بين عُمان وإسرائيل عام ٢٠٠٠.

ذاكرة الماضي

معاريف ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٨
بقلم: روبي ريفلين (*)

شهدت إسرائيل قبل نحو أسبوع فعاليات "عام بولندا". تضمنت هذه الفعاليات مزيجا من الأحداث الثقافية والدبلوماسية والسياسية التى تقدم صورة بولندا فى الوقت الحالي، بولندا العصرية الديموقراطية التى تطمح إلى إقامة علاقة وصلات حقيقية وعميقة وحميمية بين الشعبين الإسرائيلى والبولندى اللذين يتقاسمان تاريخاً غاية فى التعقيد.

إن بولندا مثلها مثل تلك الدول الديموقراطية الحديثة الأخرى التى ترغب فى الانضمام إلى العالم الحر، ذلك العالم الذى يرتدى قناعاً أكثر لطفاً، والذى يُظهر حسن نواياه على مستوى الساحة الدولية التى تؤكد على المصالح الاقتصادية المتبادلة ويتمسك بالماضى الإيجابى المشترك. وإسرائيل من جانبها يجب أن تمد يدها مشجعة ذلك التوجه، وأن تعمل على النهوض به دون التنازل عن فظائع الماضى التى ارتكبت فى حق اليهود.

لا يجب على دولة إسرائيل أن تتحرك نحو المستقبل مع هذه الديموقراطيات الجديدة فى أوروبا، بما فيها بولندا ولاتفيا وليتوانيا واستونيا وأوكرانيا، دون أن تطلب من هذه الدول قبل أى شيء أن تحاسب نفسها قومياً. صحيح أن التاريخ اليهودى فى بولندا، الذى يمتد لألف عام، عرف فترات جيلة ومزدهرة من الحياة اليهودية فى شوارع وارسو، وفى القرى المحيطة بها، ومن الثروات الروحية والكنوز العلمية والمعرفية التى نمت وترعرعت على أراضيها، ولكن لم يقتصر الأمر على هذه الفترات وحدها، فلا يمكن أن ننكر تورط أبناء الشعب البولندى فيما حدث لشعبنا من قتل. لم يقتصر ذبح اليهود على تريبلينكا وأوشفيتس فقط، بل إن الفظائع امتدت أيضاً إلى الحقول والقرى المنتشرة فى أنحاء بولندا، وفى شوارع وارسو وفى الغابات المحيطة بها، حيث تم اقتياد عائلات بأكملها من بيوتهم ودفنها أحياء فى حفر عميقة.

لم تفتر عزيمة البولنديين فى قتل اليهود، أحياناً بالتعاون مع النازيين وأحيانا بمبادرة ذاتية من جانبهم، لدرجة أنهم استمروا فى ذلك حتى بعد الحرب، مثلما حدث فى قرية كلتسا، حيث قُتل مئات من اليهود ممن بقوا على قيد الحياة على يد السكان المحليين عندما عادوا بكل براءة للبحث عما تبقى من بيوتهم وممتلكاتهم.

*** عفوٌ تاريخي:**

ليس بإمكان البولنديين أن يدفعوا عن أنفسهم ما فعلوه، كما لا يمكنهم أن يجعلوا من أنفسهم ومنا نحن اليهود ضحية بين أنياب الحيوان النازي. إن حقيقة كون بولندا كانت واقعة تحت الاحتلال النازى لا يعفيها من مسؤولية أخلاقية وشخصية وقومية وتاريخية عن الفظائع التى ارتكبها أبناء شعبها. وحقيقة قتل مئات الآلاف من البولنديين فى أوشفيتس لا يمكن أن تقلل أو تغطى على حقيقة كوننا نحن اليهود ضحية للبولنديين والنازيين على حد سواء.

إن أحداث النازى بالنسبة لنا ليست فقط فصلاً أسود فى التاريخ، وليست فقط فترة ظلامية مرت ولم يعد لها وجود، بل إن أحداث النازى تمثل عنصراً جوهرياً فى الهوية القومية لكل إسرائيلى وكل يهودى فى العالم. إن أحداث النازى موجودة فى ذلك الحافز الذاتى الذى يحمله كل جندى شاب، وفى نسبة المواليد المرتفعة فى إسرائيل (تعتبر من أعلى نسب المواليد فى العالم الغربي) وفى السياسة الإسرائيلية، وفى الروافد العميقة للقومية الإسرائيلية. لا يمكن أن نغفر لها أو أن نتجاهل مسؤوليتها عن الفظائع التى ارتكبتها، باسم تبادل العلاقات الدبلوماسية أو استشراف المستقبل.

يجب على بولندا الجديدة المستقلة الديموقراطية أن تواجه ماضيها، وأن تعترف بمسؤوليتها التاريخية تجاه أبناء شعبنا. ولكونها ديموقراطية فلا يمكن لها أن تعفى نفسها من مواجهة شجاعة وقاسية مع نفسها.

بإمكان دولة إسرائيل، استناداً إلى القيم والمبادئ الديموقراطية المشتركة بيننا والتاريخ الطويل الذى نتقاسمه معاً، أن تبنى مع بولندا علاقات صداقة حقيقية والتزامات متبادلة، ولكن لن نتمكن من رد حقيقى لاعتبارنا أمامها طالما لم تعترف بذنبها، ولم تطلب عفواً تاريخياً.

إن الاعتراف بالذنب هو بداية للطريق الجديد والمصالحة الحقيقية.

(*) كاتب المقال هو رئيس الكنيست الأسبق وعضو كنيست حالية.

تعاون إسرائيلي - إيطالى فى مجال الطاقة المتجددة

معاريف ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٨
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

بالأمس سجل سعر برميل البترول رقما قياسيا جديدا بلغ ١١٩,٥ دولار للبرميل. وهذه فرصة رائعة للإعلان عن تعاون إسرائيلى - إيطالى فى محاولة للتصدى سواء لظاهرة الاحتباس الحرارى العالمية أو لارتفاع أسعار الطاقة.
سيعمل علماء إسرائيليون وإيطاليون معا لتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة، بما فى ذلك الخلايا الشمسية وتوربينات تعمل بطاقة الرياح والوقود البيولوجي.
ومن أجل تعزيز التعاون فى هذا المجال سيصل إلى إسرائيل البروفيسور برودى بورتو، من كبار مديرى ENEA (معهد الأبحاث الوطنى الإيطالى للطاقة) والمشرف على العلاقات الخارجية للمعهد.
وسوف يلتقى البروفيسور دى بورتو فى إسرائيل مع مسئولين وباحثين فى المجال الأكاديمى فى إطار اجتماع خاص للمنتدى العلمى - التكنولوجى المشترك للبلدين، والذى بادرت بعقده السفارة الإيطالية فى إسرائيل بمناسبة الاحتفالات بـ٦٠ عاما على قيام الدولة.
وسوف يستعرض المنتدى التعاون العلمى - التكنولوجى بين الدولتين إلى الآن ويرسم الطريق لتعزيزه وتوثيقه فى المستقبل.
فى اجتماعات المنتدى التى ستعقد فى نهاية الشهر بتل أبيب، سوف يشارك أكثر من ٣٠ من كبار العلماء الإيطاليين مع أقرانهم الإسرائيليين، من أجل تعزيز العلاقات الصناعية والعلمية والتكنولوجية بين البلدين، وسيكون من ضمن الحاضرين، علماء ذو سمعة عالمية فى فروع الفيزياء والطاقة والطب والزراعة.
ويقول الملحق العلمى بسفارة إيطاليا بإسرائيل، د. ستيفانو بولكتي، إن الاقتصادين الإسرائيلى والإيطالى متكاملان من عدة أوجه. وأضاف أن «الهدف من الندوة هو توفير الظروف المناسبة لمواصلة التعاون العلمى بين الدولتين، مع اتجاه تطبيقى قوى يناسب مصالح الدولتين فى مجالات الصناعة، والعلوم والتكنولوجيا».
وتنبع المميزات الأساسية لاستخدام الطاقة المتجددة من التكلفة البسيطة نسبيا للمواد الخام والتى لا تنضب وتعتبر صديقة للبيئة، إلا أن تطوير الطاقة المتجددة يقتضى استثمارات ضخمة فى البنية الأساسية إلا أن توافر هذه الطاقة قليل، مما يستوجب وجود مصادر طاقة تقليدية متاحة تستخدم كدعم وقت الحاجة.
منذ نحو عامين، تكهنت شركة الأبحاث Clean Edge بأن حجم استخدام الطاقة المتجددة عام ٢٠١٥ سوف يقفز إلى نحو ١٦٧ مليار دولار.

السفير الصيني: «نريد مزيداً من التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة»

بقلم: راحيل بيت آرييه
يديعوت أحرونوت
٢٤/ ٤/ ٢٠٠٨

فى حديث أدلى به إلى موقع «كلكليست» (*)، تحدث السفير الصينى لدى إسرائيل «تشن يونج» عن العلاقات التجارية بين إسرائيل والصين قائلا: «إننا نريد تشجيع الصادرات الإسرائيلية من التكنولوجيا المتطورة، حتى تشارك إسرائيل بشكل أكبر فى السوق الصينى، ونريد أن تصبح امتيازاتكم التكنولوجية أكثر مرونة، حتى تستطيعوا المشاركة بشكل أكبر فى تنمية الصين».
عند مدخل المنزل الجديد للسفير الصينى والكائن فى قرية «شمرياهو»، تُعلق صورة ضخمة لقصر بولاتا الكائن فى لاسا عاصمة منطقة التبت - والذى كان يعيش فيه فى الماضى «الدالاى لاما» القائد الدينى الأعلى للبوذيين التبتيين.
ويشير اختيار هذه الصورة تحديداً، والتى وضعت لاستقبال الضيوف، من بين الثروة الفنية الضخمة للفنون الصينية المنتشرة فى سائر أنحاء المنزل - يشير إلى الدبلوماسية الصينية وكيفية إدارة علاقاتها بالعالم.
معروف عن السفير الصينى أنه لا يُدلى بأحاديث صحفية، لكن مسألة إقليم التبت، وصورة الصين التى أصبحت محل خلاف قبل إقامة الألعاب الأوليمبية فى بكين بوقت قصير، كانتا السبب الذى جعله يخرج عن عادته ويدلى بحديث صحفي.
* «الصينيون يحترمون حقوق المبدعين»:
فى مايو ٢٠٠٧، بدأ يونج يتولى مهام منصبه كسفير للصين لدى

إسرائيل، بعدما كان يشغل رئيس القسم الأوروبى فى وزارة الخارجية الصينية. وقد تنفسوا الصعداء فى وزارة الخارجية الإسرائيلية بعد أن جاءهم عدد من السفراء الصينيين، قبل يونج، انطباعاتهم محملة بصورة مشوهة عن إسرائيل، وذلك أثناء خدمتهم فى دول عربية. وقد تفاجأ يونج، الذى جاء وتكتنفه مخاوف شديدة من الوضع الأمني، بوجود «دولة أخرى تختلف تماماً عما توقعه» قائلاً: «لقد اكتشفت أن إسرائيل هى دولة جميلة ذات مواطنين ودودين ورائعين».

وفى المقابل، فإن الإسرائيليين الذين يحاولون الدخول فى تعاملات تجارية مع الصين أو الاستثمار فيها، دائماً ما يشعرون بأن الصين أقل منهم مودة. ويبدو أن يونج مدركاً لهذا الأمر جيداً، فأوصى بأنه إذا كانت هناك مشكلة، يجب على الإسرائيليين التوجه إلى السفارة الصينية على الفور.

يقول يونج: «كانت هناك حالات معينة واجه فيها إسرائيليون (يقصد رجال أعمال طبعاً) مشاكل خلال إبرام صفقات فى الصين، وأعتقد أن ذلك يحدث فى أى مكان فى سائر أنحاء العالم، وحينما يتم إبلاغى بتلك المشاكل، فإن السفارة ترد بأقصى سرعة، وتتخذ على الفور الإجراءات اللازمة. ولكن بوجه عام، اكتشفت أن هناك نوعاً من عدم التفاهم بين الجانبين.. ورغم أننى لا أستطيع التعهد بعدم حدوث مشاكل كهذه فى المستقبل، إلا أن ما أريد توضيحه هو أن سياسة الحكومة الصينية ليست إطلاقاً عرقلة صفقات إسرائيلية ومنعها من الدخول للصين.. لكننى أرى أن الجهد المبذول فى هذا الإطار مازال ضئيلاً من جانبنا».

لا تعد صعوبة إجراء التعاون هى الخوف الوحيد الذى يصاحب الإسرائيليين الذين يفكرون فى إجراء تعاملات تجارية مع الصين. فنسبة الصادرات الإسرائيلية للصين فى مجالات التكنولوجيا المتطورة (الهاى تك) نسبة بسيطة. لكن حقيقة الأمر أن هناك كثيراً من الشركات الإسرائيلية تخشى نقل التكنولوجيا المتطورة للصين، خشية انتهاك الحقوق التجارية.

ويحاول يونج التخفيف من حدة هذه المخاوف قائلاً: «منذ أن أصبحت الصين عضو فى منظمة التجارة العالمية، أصبحت ملزمة بتطبيق لوائحها. وإننى أتعهد للشركات الإسرائيلية بأنه لا يوجد ما يدعو للقلق من هذا الموضوع. الصين دولة قانون، وأنا شخصياً واجهت هذا الأمر مع شركات أوروبية حينما كنت رئيس القسم الأوروبى فى وزارة خارجيتنا، وتم تسوية كل الأمور بعيداً عن القضاء، وحتى حينما لجأنا إلى القضاء فكان وفقاً لقوانين منظمة التجارة العالمية».

*** كيف تشارك إسرائيل فى تنمية الاقتصاد الصيني..؟**

يقول يونج: «الاقتصاد الصينى قوى جداً فى مجالات معينة، ونحن نحرص على وجود شركات إسرائيلية تحديداً فى مجال حماية البيئة، ومعالجة المياه والتكنولوجيا الزراعية، والسلامة والتأمين، والأكثر من ذلك، فإننا نريد تشجيع تصدير التكنولوجيا المتطورة من إسرائيل إلى الصين».

وعندما سُئل السفير عن التكنولوجيا العسكرية، أسرع بمقاطعة السؤال قائلاً: «يمكن القول بأننا لسنا مهتمين بتعاون من هذا النوع، فالتعاملات التجارية بيننا تتركز فى المسائل المدنية».

(*) موقع اقتصادى إسرائيلى حديث على الإنترنت.

إن شئتم لن تكون هذه أسطورة

يديعوت أحرونوت
٦/ ٥/ ٢٠٠٨
بقلم: فرانك وولتر شتاينماير (*)

فى ٨ مايو ١٩٤٥، بعد الانتصار على ألمانيا النازية، تنفس العالم الصعداء. وقد كتب دافيد بن جوريون فى مذكراته: يوم النصر- حزين، حزين جدا". وهكذا أيضاً اليوم، حيث لا يستوعب العقل قتل الملايين والجرائم التى ارتكبها الألمان بحق الشعب اليهودي.

الشرخ الحضارى الذى أحدثته الكارثة النازية سيترك بصمته إلى الأبد على العلاقات بين الألمان واليهود وبين الألمان والإسرائيليين. ورغم ذلك، ترى إسرائيل فينا اليوم صديقا وحليفا، وهو تطور يمكن وصفه دون أى مبالغة بأنه هدية مميزة.

جوازات السفر الأولى التى أصدرتها دولة إسرائيل حملت خاتم "سارى المفعول لكل الدول، باستثناء ألمانيا". والآن، مرت ٤٣ سنة على إقامة علاقات دبلوماسية بين الجمهورية الفيدرالية الألمانية وبين دولة إسرائيل، وعلى استعداد مواطنى إسرائيل لأن يمدوا أيديهم لنا لنبنى معا جسوراً مشتركة.. إننا بالفعل ممتنون.

أحد الدروس التى ينبغى أن نتعلمها من الماضى الفظيع هو أن أحدا فى العالم ليس مخولا بأن يشكك فى حق وجود دولة إسرائيل. وإذا تجرأ أحد على فعل ذلك، فنحن سنقف بحزم ضده. بلادى واعية للمسئولية التى تتحملها تجاه إسرائيل، والاعتراف بذلك هو أحد الركائز الأساسية التى بُنيت عليها بعد الحرب العالمية الثانية "ألمانيا الأخرى" - كما وصفها

دافيد بن جوريون.

وعلى هذا الأساس نحن نكافح بحزم وإصرار ضد مظاهر اللاسامية، العنصرية وكراهية الأجانب، فى ألمانيا وخارجها. فى الحادى عشر من مارس هذا العام، دُشنت فى برلين الأمانة العامة لـ"قوة المهام الدولية للتوجيه ولذكرى وبحوث الكارثة النازية". وقد اختارت الدول الخمس والعشرون المنضمة إلى القوة، ومن ضمنها إسرائيل، برلين كمقر دائم لهذه المؤسسة، وهى ثقة تمثل لنا التزام أيضاً.

على مر عشرات السنين، تطورت شبكة علاقة وثيقة جدا بين ألمانيا وإسرائيل، والدليل على ذلك هو العدد المتزايد لاتفاقات التوأمة بين المدن الألمانية والإسرائيلية وبرامج التبادل الشبابى التى تضم ٥٠٠٠ شاب من البلدين. ليس هذا فحسب، فقد أعلنا عن "عام العلوم والتكنولوجيا الألمانى - الإسرائيلي". وفى العام الستين على قيام دولة إسرائيل، سنفتتح مركزين لتعليم اللغة الألمانية فى جامعتى القدس وحيفا. كما أن "منتدى المستقبل الألماني- الإسرائيلي" سيبدأ فعالياته قريبا وسيعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية والعلمية والثقافية بين البلدين.

بالنسبة لنا، نحن الألمان، إسرائيل ليست مجرد أرض مقدسة أو مقصدا مرغوبا للاستجمام. حتى اليوم إسرائيل تثير إعجابنا بفضل الروح وحافز النهضة لدى آبائها المؤسسين، الذين رغم كل الظروف الصعبة نجحوا فى إقامة دولة قومية والتغلب على كل التحديات الوجودية التى واجهتها. لقد قال بنيامين زئيف هرتسل مقولته المشهورة "إن شئتم لن تكون هذه أسطورة"، وبعد ثلاث سنوات فقط من الحرب العالمية الثانية أعلن دافيد بن جوريون إقامة دولة إسرائيل، وأصبح حلم هرتسل واقعا.

إسرائيل اليوم هى مجتمع متوهج، ديموقراطى وعصري، يحظى بإعجاب وتقدير كبيرين. دولة كيبوتسات وموشافات ميَّزت بداية طريقها، أصبحت فى غضون عقود قليلة دولة متطورة تكنولوجيا ومتقدمة وتعرض إنجازات علمية مبهرة. دولة نجحت فى استيعاب الناس من دول ذات أصول عديدة ومتنوعة.

يوجد لإسرائيل، بالطبع، مشاكل اجتماعية وسياسية تشكل بؤرة لمداولات عاصفة فى الكنيست، وفى وسائل الإعلام، ولكن ثقافة الحوار بالذات هذه تجعلها تجربة مميزة فى الشرق الأوسط.

فى كل زيارة لى إلى تل أبيب، وإلى القدس، تثور فى نفسى من جديد مشاعر الاحترام والتقدير لكل هذا. وأشد ما يثير إعجابى هو الحيوية والتنوع الثقافى الذى يميز الدولة، وطاقة سكانها، وكذلك الانفتاح والحرارة اللذين يقابلوننا بها كل يوم.

للستين سنة القادمة أتمنى لإسرائيل قبل كل شيء السلام الذى تستحقه، هى ومواطنيها. الطريق إلى السلام لا يزال طويلا، خاصة أننى على علم بشكوك الإسرائيليين والفلسطينيين بالنسبة لجهود السلام فى أعقاب مؤتمر أنابوليس.

كلنا شركاء فى رؤيا الدولتين الديموقراطيتين - إسرائيل وفلسطين - اللتين تعيشان بسلام جنبا إلى جنب. ومن أجل تحويل هذه الرؤيا إلى واقع، فإن الطرفين ملزمان بالموافقة على تقديم تنازلات - كما فى قضايا المستعمرات واللاجئين الفلسطينيين ووضع القدس.

الأمريكيون والأوروبيون لا يمكن أن يكونوا بديلا للإصرار والأفق السياسى المطلوبين لتحقيق هذا الهدف. نحن سندعم مسيرة المفاوضات بكل قوتنا، وإسرائيل يمكنها أن تثق فى ذلك.. صداقتنا مضمونة لها.

(*) كاتب المقال هو وزير خارجية ألمانيا.

إسرائيل توقع اتفاقيات تعاون اقتصادى مع عدد من الدول الأفريقية

هاآرتس ١٠/ ٥/ ٢٠٠٨

بقلم: أورى كورن

وقع أمس (الجمعة ٩/ ٥/ ٢٠٠٨) وزير الصناعة والتجارة والتشغيل إيلى يشاى على اتفاقيات تعاون اقتصادى مع ليبيريا وبنين ورواندا وبوروندي. وقد تم التوقيع فى إطار الحفل الذى أعدته الغرفة التجارية المسيحية الدولية (ICCC – International Christian Chamber of Commerce) فى القدس، والتى دعت خلاله حوالى ٥٠٠ رجل أعمال من سائر أنحاء العالم فى محاولة لدفع التعاون الاقتصادى مع إسرائيل.

وقد أعلنت وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل أن الدول التى وقعت على اتفاقيات فى حاجة ماسة لتحسين مجالات الاتصالات والمياه والكهرباء والطرق. وهناك منظمات تمويل دولى تعمل فى هذه الدول تحت رعاية الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتوجد فرص للدخول فى مجالى التجارة والزراعة، اللذين يشكلان عنصراً أساسياً فى اقتصاد تلك الدول.

كما أعلنت وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل أنه سيتم هذا الصيف افتتاح مكاتب تجارية إسرائيلية فى جنوب أفريقيا، لممارسة نشاطها فى عدد من الدول الأفريقية.

ما يحدث فى لبنان سيؤثر على إسرائيل

معاريف ١١/ ٥/ ٢٠٠٨
بقلم: أمير بوحبوط

التطورات الدراماتيكية فى لبنان على خلفية شبكة الاتصالات الخاصة بحزب الله تحظى باهتمام إعلامى ورسمى فى إسرائيل - التى تحرص من جانبها على عدم التدخل فى الأزمة الداخلية، ولكنها تبقى على قدر كبير من الحذر.

وفى تعليقه على الوضع فى لبنان وتبعاته على إسرائيل، قال صباح اليوم العميد احتياط يوسى كوبرفاسر، الرئيس السابق لوحدة الأبحاث فى شعبة الاستخبارات العسكرية بالجيش الإسرائيلى (أمان): «يجب على إسرائيل بالطبع أن تشعر بالقلق مما يحدث فى لبنان، لأنه سيؤثر عليها أيضا فى نهاية المطاف».

هذا، ويتابع الجيش الإسرائيلى عن كثب تطورات الأوضاع على الساحة اللبنانية خوفا من أن تتزلق حالة الفوضى التى تعيشها لبنان إلى عمليات إرهابية على الحدود، ولذا رفع الجيش حالة التأهب فى مواقعه على الحدود الشمالية.

وقد قال مصدر عسكرى رفيع المستوى للموقع الإلكترونى لصحيفة معاريف: «ليس فقط الجبهة الشمالية التى تتابع بقلق ما يحدث فى لبنان، وإنما كل الجيش الإسرائيلى». وأضاف قائلا إن الجيش سيواصل متابعة التطورات فى لبنان، فى ضوء جولة اللقاءات التى ستُعقد صباح اليوم بين مسئولى حزب الله، ومسئولى الحكومة اللبنانية والفصائل السُنية فى الدولة فى محاولة لتهدئة الأوضاع.

وعن السبب وراء اندلاع الأحداث الأخيرة - شبكة الاتصالات المؤمنة التى يقيمها حزب الله داخل لبنان - يقول كوبرفاسر إن ذلك سبب ظاهرى، ولكن السبب الرئيسى هو مخاوف حزب الله من أن تؤدى استجابته لمطالب خصومه، بالتراجع عن إقامة هذه الشبكة، إلى ظهوره بمظهر الضعف، مما سيعقبه بعد ذلك توجيه مطالب أخرى من شأنها أن تحد من قدرات الحزب مستقبلا.

* حزب الله فقد شرعيته:

يؤكد تنامى قدرة حزب الله عدم قدرة الدول الغربية على التأثير فيما يحدث على الساحة الداخلية اللبنانية الداخلية، حيث يقول كوبرفاسر: «العالم الغربى لا يستطيع مواجهة حزب الله، مثلما أنه لا يستطيع مواجهة إيران أو حماس التى تزداد قوتها يوماً بعد يوم. لقد تجلى هنا وبوضوح ضعف وعجز الغرب».

ويوضح كوبرفاسر قائلا: «حزب الله فقد شرعيته فى الشارع اللبناني، ولهذا فإنه يوجه كل جهوده وموارده للصراعات الداخلية. ولكنه فى الوقت نفسه، لا يحاول أن ينقل رسالة مفادها أنه دولة داخل الدولة، وإنما يريد أن يؤكد أنه القوة الأكبر فى لبنان. عموماً، من وافق فى عام ١٩٩٠ على إبقاء سلاح حزب الله يدفع الآن ثمنا باهظا لهذا الخطأ الفادح».

رئيس الوزراء الكندى يتعرض للهجوم بسبب تأييده لإسرائيل

بقلم: يهوناتان داحوح هاليفي
المصدر: www.nfc.co.il
١٢/ ٥/ ٢٠٠٨

يواصل رئيس الوزراء الكندى «ستيفن هاربر» إظهار تأييده غير المحدود لدولة إسرائيل. ففى الاحتفال الرئيسى بإحياء ذكرى مرور ٦٠ عاما على قيام إسرائيل الذى نُظم فى تورنتو (٨/ ٥/ ٢٠٠٨) وصف هاربر إسرائيل فى خطبته بأنها «من إحدى الدول الناجحة، فهى أرض البراعة والتفرد، وبئر الحضارة الذى لا ينضب، ونموذج الديموقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون».

ويعتقد هاربر أن مصدر عظمة ونجاح إسرائيل هو قبل كل شيء التزامها بالقيم العالمية المتمثلة فى حرية وحقوق الإنسان. وقد أعرب عن أمله فى أن يستطيع تحقيق حلمه بزيارة إسرائيل ورؤية المعجزة بنفسه. وقال: «إنها مقصد أتوق لزيارته منذ وقت طويل، وقد زادت هذه الرغبة بعد أن زرت معسكر أوشفيتس للإبادة. أنا أريد نشر رسالة تدعو لدعم إسرائيل بلا حدود».

وزعم هاربر أن جذور المعاداة لإسرائيل تتأصل فى كراهية الشعب اليهودي، وأضاف أن إسرائيل مازالت تواجه تهديدات من جماعات وأنظمة تسعى لإبادتها بسبب كراهيتهم لها، وكراهيتهم للشعب اليهودي. وأكد هاربر أن حكومة كندا تعتقد أن هؤلاء الذين يهددون إسرائيل يهددون أيضا كندا، وأنها تصر على الاستمرار فى دعمها لإسرائيل.

وفى حديث لمحطة راديو CFRB (*) قال هاربر إن «النهج المعادى لإسرائيل فى بعض الدوائر يُعد غطاءً لمعاداة السامية

التي كانت موجودة في الماضي». وأضاف هاربر في هذا السياق أنه ينزعج من أن توجد مثل تلك الجهات في منظومة سياسية على غرار البرلمان.

وقد أثارت أقوال هاربر الغضب الشديد بين أنصار الحزب الليبرالي الذي يشكل المعارضة. فقد دعا بوب ري – أحد زعماء الحزب الليبرالي- هاربر لكشف معاديي السامية الموجودين داخل المعارضة. وقد علق رئيس الكتلة المحافظة في البرلمان «وان لوان» على ري، وذكره بأنه تعرض أيضا لمعاداة السامية أثناء الانتخابات في منطقة «تورنتو سنتر» بسبب زوجته التي تدين باليهودية ودعمه الواضح لإسرائيل.

(*) محطة الحوارات الإذاعية CFRB هي واحدة من الإذاعات الرسمية التابعة لمدينة تورنتو الكندية.

الرئيس بوش: «أولمرت إنسان عاقل»

بقلم: طل شنايدر
معاريف ١٣/ ٥/ ٢٠٠٨

في حديث خاص أدلى به لمعاريف عشية زيارته لإسرائيل يعرض الرئيس الأمريكي رأيه بشأن القضية الجديدة المتهم فيها رئيس الوزراء. وعن المفاوضات مع الفلسطينيين قال بوش «سأشجع الطرفان على إحراز تقدم»، وعن إيران «تأثيرها سلبي على الشرق الأوسط»، وعن سوريا «الضغط الدولي عليها فقط سيأتي بنتيجة».

للمرة الثانية خلال فترة ولايته من المتوقع وصول رئيس الولايات المتحدة غداً في زيارة لإسرائيل. وبمناسبة الزيارة، التي تأتي في إطار الاحتفالات بذكرى ستين عاماً على إقامة إسرائيل، أدلى الرئيس الأمريكي بأحاديث أجرتها معه في البيت الأبيض معاريف ووسائل إعلام أخرى. وخلال الحوار تطرق بوش للمرة الأولى للوضع السياسي الداخلي في إسرائيل، ورغم قضية الرشوة، أعرب بوش عن تأييده لرئيس الوزراء إيهود أولمرت.

وخلال الحوار قال بوش: «تربطني علاقات ممتازة برئيس الوزراء أولمرت، وإنني أراه إنساناً عاقلاً ذا فكر استراتيجي». وأضاف أن رؤية دولتين لشعبين ليست خطة خاصة بأولمرت، وإنما شاركت فيها شخصيات أخرى من الجانبين. وهكذا، نفى بوش المزاعم القائلة بأن الإطاحة بأولمرت من كرسي رئيس الوزراء ستقضي على الاتصالات مع الفلسطينيين.

سُئل الرئيس الأمريكي بخصوص المطالب التي سيطرحها على إسرائيل فيما يتعلق بمسيرة التسوية مع الفلسطينيين، فقال «لم آت مطالباً، وإنما كمشجع للجانبين على إحراز تقدم».

ورداً على سؤال معاريف فيما إذا كان سيدفع إسرائيل للتعهد بإخلاء مستعمرات أو الوصول إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود، قال: «ما سأفعله هو تشجيع الخطوات للوصول إلى اتفاق حول كيف ستبدو الحدود، عندئذ فقط سيصبح من الممكن التحدث عن المستعمرات».

وخلال الحوار، قال بوش إنه منزعج جداً من التأثير السلبي لإيران على منطقة الشرق الأوسط. وأوضح قائلاً: «إنهم يرسلون سلاحاً للعراق ونحن نحاول منع ذلك»، وأضاف الرئيس أن الضغط على سوريا سيأتي بنتيجة فقط إذا تم ذلك في إطار رسالة دولية واضحة.

كما تطرق الرئيس الأمريكي إلى التطورات الأخيرة في لبنان، معلناً أن حزب الله انقلب على أبناء شعبه، مشيراً إلى أنه يقدر السنيورة. «إننا نؤيد لبنان ونؤمن بأنه يجب أن نرسل له تعزيزات ونسأله ماذا يحتاج. الديموقراطية اللبنانية مهمة جداً للشرق الأوسط».

*** هل سيأتي بهدية أم لا..؟:**

في المقابل، سُئل بوش بخصوص التقارير المختلفة التي مفادها أنه سيأتي معه بهدية لإسرائيل على هيئة إمدادات عسكرية. أجاب: «إذا جئت بأي هدية، سأحرص على أن تعرف وسائل الإعلام مَنْ سيحصل عليها».

لقد ذكرت أمس عناصر مسئولة في الولايات المتحدة أن من المقرر أن يعرض بوش على إسرائيل منظومة رادار قوية، خلال زيارته لإسرائيل. ومن المتوقع أن المنظومة، القائمة على ما يبدو على الأشعة تحت الحمراء ذات الدقة العالية، ستساعد وتعزز بشكل كبير القدرة الدفاعية لإسرائيل تجاه تهديدات الصواريخ الباليستية طويلة المدى، وستسمح برصد

الصواريخ الباليستية التى لديها القدرة على حمل رؤوس متفجرة كيميائية وبيولوجية أو نووية بينها لازالت فى الفضاء. ذكرت عناصر رسمية فى البنتاجون أن المنظومة الجديدة ذات قدرة استثنائية وتستطيع رصد أجسام فى حجم كرة البيسبول من مسافة نحو ٤٧٠٠ كم. فيما قالت مصادر مطلعة أن الأمر يأتى فى إطار قلق الولايات المتحدة على أمن إسرائيل إزاء التهديد القادم من ناحية إيران.

«يبدو أننا بصدد موضوع يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية فى جدول أعمال زيارة بوش للمنطقة» قال عضو الكونجرس عن الحزب الجمهوري، مارك كيرك.. وتجدر الإشارة إلى أن كيرك يتزعم أعضاء الكونجرس الذين يطالبون بتوطيد مثل هذا التعاون مع إسرائيل.

منغوليا تسعى لاجتذاب الاستثمارات الإسرائيلية

بقلم: درور مَروم
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٥/١٤

فى إطار المحادثات التى انعقدت بين الوفد المنغولى برئاسة الرئيس نامبارين إنخبايار Nambarym Enkhbaya، ورجال أعمال إسرائيليين برئاسة رئيس معهد التصدير دافيد آرتسي، عرض الوفد المنغولى فرص تعزيز التعاون فى مجال التجارة والاستثمارات فى الدولة، والتى يمكن أن تمهد لفتح باب الاستثمار فى الصين.

وكان الرئيس المنغولى قد وصل إلى إسرائيل، والتقى أثناء زيارته مع رئيس الدولة شمعون بيريس، ورئيس الوزراء إيهود أولمرت. وقد حاول الوفد المنغولي، أثناء اللقاء مع مجموعة كبيرة من رجال الأعمال الإسرائيليين، تشجيعهم على الاستثمار فى الدولة.

وأثناء اللقاء الذى عقده معهد التصدير بالتعاون مع وزارة الخارجية قدم الرئيس إنخبايار عرضا شاملا لاقتصاد منغوليا وطرح أمام المشاركين رؤيته فى تطوير اقتصادها وتحويله من زراعى إلى صناعي. كما دعا الشركات الإسرائيلية للاستثمار، لاسيما فى مجال البنى التحتية والبناء، وكذلك المساعدة فى استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة لدى منغوليا. كما اقترح الرئيس على الشركات الإسرائيلية اعتبار منغوليا مدخلا للتصدير إلى الصين.

وقد أكد رئيس معهد التصدير دافيد آرتسى أن هدف اللقاء هو عرض قطاع الأعمال الإسرائيلى أمام الرئيس المنغولى والوفد المرافق وإبراز فرص التعاون فى مجال التجارة والاستثمارات مع منغوليا لمندوبى الشركات الإسرائيلية.

كان من بين رجال الأعمال الذين شاركوا فى اللقاء مديرون ومندوبون من شركة إسرائيل للصناعات الجوية، وشركة تنمية الموارد المائية tahal، وشركة راد للاتصالات RAD Data Communications، وشركة تلراد telrad للاتصالات وشركة طل تعوفا للطيران، وشركة ميتل تيك للمعادن وشركة دايزنهويز للسياحة. كما شارك فى اللقاء ممثلون لاتحاد المكاتب التجارية، واتحاد رجال الصناعة، ومنظمة المكاتب التجارية الدولية، ومكتب التجارة الإسرائيلي - الآسيوي.

وقد ارتفع معدل تصدير إسرائيل للمواد اللازمة للصناعة إلى منغوليا فى العام الأخير بنسبة ٢٣٧٪ ليصل إلى ٤,٧ مليون دولار، ولكنه مازال منخفضا إلى حد ما. وكان ٢٤ مصدرا إسرائيليا يعملون فى منغوليا عام ٢٠٠٧، وتركز التصدير إليها فى أجهزة الاتصالات، والماكينات، ومواد كيميائية، ومعدات صناعية.

وقد تم الاتفاق على أن يسافر قريبا إلى منغوليا وفد من رجال الأعمال الإسرائيليين، برئاسة آرتسي، ليلتقى مع أعضاء فى الحكومة ورجال الاقتصاد المحلي، وسيسعى الوفد إلى مزيد من تعزيز العلاقات التجارية بين الدولتين.

أصدقاء إسرائيل من أكبر الدول التى تربطها علاقات تجارية بإيران

هاآرتس ٢٠٠٨/٥/١٥
بقلم: يوسى ميلمان

فى الوقت الذى تحاول فيه إسرائيل والإدارة الأمريكية ومنظمات يهودية إقناع حكومات أوروبا بفرض عقوبات على إيران، تبرم ألمانيا وسويسرا والنمسا صفقات ضخمة معها.

اجتمع أمس أصحاب أسهم الشركة النمساوية الكبرى للطاقة OMV فى فيينا عاصمة النمسا للإطلاع على تقرير إدارة الشركة حول صفقة غاز بقيمة ٢٣ مليار يورو مع إيران. بموجب هذه الصفقة ستنفق الشركة، التى تديرها حكومة النمسا، أموالاً على تطوير حقل الغاز فى فارس جنوبى إيران، وستحصل فى المقابل على غاز سائل سينقل إليها بواسطة حاويات وخط أنابيب. بذلك، تسعى النمسا

إلى تنويع مصادر حصولها على إمدادات الغاز بعدما كانت قاصرة على روسيا فقط.
قد تساهم النتائج التى ستخلص إليها مناقشات فيينا - حتى ولو بشكل غير مباشر - فى حسم المسألة الرئيسية التى تشغل القيادة السياسية والعسكرية فى القدس وهي: هل ستضطر إسرائيل لأن تهاجم المنشآت النووية الإيرانية..؟ حيث تتبنى حكومة إسرائيل استراتيجية تقوم على تجنيد المجتمع الدولى لفرض عقوبات على إيران بهدف الضغط عليها من أجل وقف برنامجها النووي، وحتى تكون الضربة العسكرية هى الخيار الأخير، إلا أن العقوبات التى فرضها مجلس الأمن حتى الآن تعد عقوبات مخففة وغير ناجعة.
على مدى الشهور الأخيرة، تسعى إسرائيل والإدارة الأمريكية وبعض المنظمات اليهودية، لإقناع حكومات دول الاتحاد الأوروبى بفرض عقوبات أحادية الجانب على إيران (بالإضافة إلى القرارات الدولية الصادرة فى هذا الشأن)، وتقليص حجم التداول التجارى مع نظام الملالي، والمساس بالاقتصاد الإيراني، عن طريق الضرب على اليد الضعيفة لإيران، ألا وهى صناعة النفط والغاز. فالمنطق يقول إنه إذا لحقت أضرار بالغة بالمصدر الرئيسى لإيرادات الدولة، قد يجعل هذا النظام الإيرانى يخلص إلى استنتاج مفاده أن السعى إلى امتلاك سلاح نووى قد عاد عليه بالخسارة. ولكن فى الوقت الذى تتعالى فيه أصوات المنظمات اليهودية والإدارة الأمريكية، تفضل حكومة إسرائيل العمل فى هدوء من وراء الكواليس، لاسيما فى مواجهة الدول التى تربطها علاقات صداقة بها.
لقد وجدت الدول الثلاث التى تقيم علاقات تجارية وطيدة مع إيران (ألمانيا وسويسرا والنمسا) نفسها فى الآونة الأخيرة فى خضم هذه العاصفة، حيث تعد ألمانيا أكبر شريك تجارى لإيران فى دول الاتحاد الأوروبي. وبلغ حجم الصادرات الألمانية لإيران فى العام الأخير فقط ٤ مليارات يورو. وقد شارك د. ماتياس كونتسل مؤخراً - الأستاذ بجامعة هامبورج والخبير فى العلاقات الألمانية الإيرانية - فى مؤتمر عقده «منتدى الحرية» فى برلين - وهو ائتلاف يضم منظمات ونشطاء يهود وغير يهود - بهدف تقييم العلاقات بين الدولتين. وقد صرح كونتسل وقتها فى حديث لصحيفة هاآرتس قائلاً: «فى الوقت الذى حضرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ووزراء حكومتها منذ بضعة أسابيع جلسة مشتركة فى القدس مع أعضاء الحكومة الإسرائيلية، وتحدثوا عن التزام الحكومة الألمانية فيما يتعلق بوجود إسرائيل، واصلت بعض الشركات الألمانية إبرام صفقات تجارية مع إيران.. ألا يعد هذا نفاقاً خطيراً..!!».
وبحسب البيانات التى عرضها كونتسل خلال المؤتمر، فإن أكثر من ١٧٥٠ شركة ألمانية تبيع ماكينات من أحدث طراز، بالإضافة إلى تجهيزات أخرى تستخدم فى صناعات النفط والغاز والغزل والنسيج، والبلاستيك، والطباعة فى إيران. وكبرى الشركات المصدرة هى مجموعة شركات «سيمنس»، و«ليندا»، التى تزود إيران - على حد قوله - بمعدات وأجهزة حيوية، يخشى أن تستخدمها إيران فى برنامجها النووي.
على حد قوله أيضاً، فإن نحو ٤٠٪ من إجمالى واردات إيران من دول الاتحاد الأوروبى تأتى من ألمانيا. ويؤكد كونتسل قائلاً: «يقول النفعيون فى ألمانيا، إذا لم نبع لإيران، فسيتضرر اقتصادنا. إلا أن هذا كذب خطير. فإذا قطعنا علاقاتنا التجارية مع إيران سيتسبب ذلك فى ضرر بنسبة ٥,٠٪ لإجمالى صادراتنا، ولكنه سيتسبب فى أضرار بالغة لإيران. ويجب أن تفهم ألمانيا أنه إذا لم يتم فرض عقوبات شديدة وناجعة على إيران سيكون الخيار هو الحرب».
ولكن، نظراً لأن المسئولين فى القدس يرون فى ألمانيا حليفاً مهماً، فإنهم لا يسارعون إلى إدانة علاقاتها التجارية بإيران على الملأ، ويفضلون الاحتجاج بواسطة الدبلوماسية الهادئة.
كما أن سويسرا قد وقعت مؤخراً على صفقة للحصول على إمدادات الغاز من إيران. ومنذ نحو شهر، توجهت وزيرة الخارجية السويسرية، ميشيلين كالمى راى إلى طهران، وتملقت للرئيس محمود أحمدى نجاد، وحضرت مراسم توقيع عقد صفقة خاصة بمجموعة شركات الطاقة السويسرية EGL بقيمة ٤٢ مليار دولار، بموجبها ستزود إيران سويسرا بالغاز بدءاً من عام ٢٠١١، فيما أدانت "العصبة ضد التشهير" الصفقة ووصفت سويسرا بـ"الممول الجديد للإرهاب".
فى غضون ذلك، يجرى فى النمسا تنظيم حركة احتجاجية كبيرة ضد الصفقة التى أبرمتها شركة OMV مع إيران، حيث جنَّد ائتلاف منظمات وناشطين باسم «أوقفوا القنبلة» «إيلى فيزال»، الحائز على جائزة نوبل للسلام، للنضال ضد الصفقة، كما يهدد الآن بفرض مقاطعة على الشركة.
كما انضم إلى الاحتجاج رئيس الكونجرس اليهودى العالمى رون لاودر، الذى شغل منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى فيينا سابقاً، حيث صرح فى بيان له «إن النمسا بسبب تاريخها تتحمل مسئولية أخلاقية فى مواجهة الخطر الإيراني».
إلا أن هناك شكاً كبيراً فيما إذا كان هذا الاحتجاج، كما هو الحال فى ألمانيا وسويسرا، سيكون مؤثراً. فعندما يجتمع المال الغزير والطلب المتزايد على الطاقة، تصبح الأخلاق والقيم عديمة المغزى، وتلعب المصلحة القومية الدور الرئيسي.

ترجمات عبرية

٧

المجتمع الإسرائيلي

وحدات سكنية للشباب بـ ٨٠٠ ألف شيكل

بقلم: جيا ليبرمان
هاآرتس ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٨

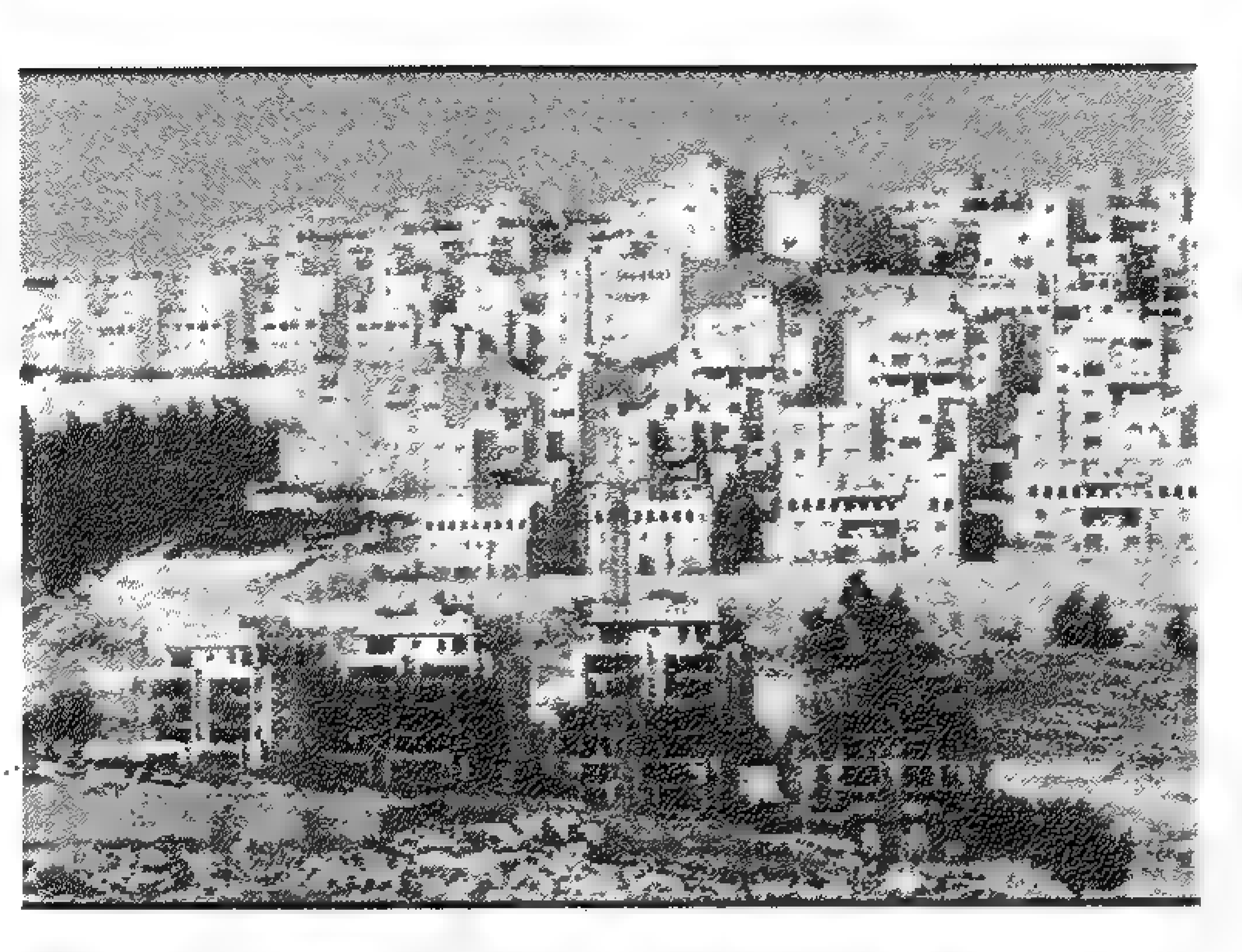
دفع ارتفاع أسعار الوحدات السكنية في ريشون لتسيون البلدية، بتشجيع من رئيس المدينة ميئير نيتسان، إلى طرح مبادرة جديدة لإقامة وحدات سكنية زهيدة الثمن في شرق المدينة، على أن يصل سعر الشقة المقامة على أراضي ملك للبلدية إلى نحو ٨٠٠ ألف شيكل.

على حد وصف كبار المسئولون في البلدية تهدف الفكرة إلى مساعدة الشباب حديثي الزواج ومحدودي الدخل من سكان المدينة على شراء وحدات سكنية بأسعار «معقولة»، وبذلك يحولون دون فرار السكان خارج المدينة.

وقد وصل إلى علم مجلة «The Marker» التابعة لصحيفة "هاآرتس" أن البلدية لجأت مؤخراً لعدد من شركات البناء لدفع المشروع قدماً، ولكن حتى الآن لم تستجب للاقتراح سوى شركة «شمشون زليج» أقدم شركات البناء، حيث تجري مفاوضات مع البلدية بشأن الموضوع.

ووفقاً لتقديرات خبراء العقارات في ريشون لتسيون بسبب ارتفاع أسعار الشقق في المدينة العام الماضي بنسب وصلت إلى ١٠٪، فإن أسعار الشقق تتراوح الآن بين ١٩٠ -٢٤٠ ألف شيكل للغرفة في شرق ريشون لتسيون أما في غرب المدينة (غرب الطريق ٤) فإن الأسعار أكثر ارتفاعاً إذ يبدأ سعر الغرفة من ٢٤٠ ألف شيكل.

على حد قول رامي دواني مدير عام الشركة الاقتصادية الأولى في ريشون لتسيون فإن فكرة المشروع جاءت بعد أن شعر المسئولون في البلدية أن فرص الإسكان لدى سكان المدينة بشكل عام وفئة المتزوجين حديثاً بشكل خاص قليلة جداً وينبغي حدوث تغيير.



كما أردف قائلاً: «ارتفاع أسعار الشقق في المدينة ملحوظ، ولدينا شعور بأنه ينبغي أن نوفر للسكان خيار آخر وخاصة للشباب حديثي الزواج ومحدودي الدخل حتى يمكنهم مواصلة العيش في المدينة. ولا يمكن فعل ذلك إلا إذا كان هناك عرض شقق أرخص لهم».

تقع الأرض التي تعتزم البلدية تخصيصها للمشروع في شرق ريشون لتسيون، وتصل مساحتها نحو ٥ دونمات. ومن المقرر أن يتم بناء ١٣٠ - ١٥٠ وحدة سكنية على هذه الأرض. وعلى حد قول دواني، فإن هناك نية لأن يتم بيع نصف الوحدات في حين يتم تخصيص النصف الآخر للإيجار.

وسوف يتحدد السعر النهائي للشقق وفقاً للاتفاق الذي سيتم التوصل إليه بين شركات البناء وبين البلدية، وإن كان المسئولون في البلدية يتوقعون أن يكون سعر الشقة نحو ٨٠٠ ألف شيكل أي أقل بـ١٠٪-٢٠٪ من متوسط أسعار السوق. والحديث يجري عن سعر ممتاز لشراء شقة، خاصة أنه يمنح أصحاب الوحدة السكنية خصماً للفائدة على قرض الإسكان عند حساب الضريبة، وهو الأمر الذي لا يتحقق في الشقق ذات الأسعار الأكثر ارتفاعاً.

حتى الآن لم تتحدد بعد الجداول الزمنية للمشروع، ولكن دواني يؤكد أن من سيستوفون الشروط التي ستضعها البلدية، هم فقط الذين سيحق لهم شراء الشقق.

إسرائيلي عراقي، أم يهودي عربي أم شرقي

بقلم: فيرد لي
هاآرتس ١/٥/٢٠٠٨

في قاعة جامعة تل أبيب، انطلقت يوم الاثنين الماضي نغمات حزينة من آلة الكمان، حيث جسد العازف يائير دلال قوة الإبداع للأخوين صالح وداوود الكويتي (*)، من كبار الموسيقيين الذين نشأوا في العراق. وبحرفية وكفاءة عاليتين، سيطر دلال على إيقاع العزف من خلال الحرص على عدم دفع الجمهور الحساس للبكاء.

كانت هذه الفقرة جزءاً من فعاليات مؤتمر أكاديمي عُقد هذا الأسبوع في جامعة تل أبيب، وكان عنوانه "مؤتمر العراقيين". وفي تفسيره لأسباب الدعوة إلى هذا المؤتمر، يقول الدكتور أوري كوهين، من معهد بحوث الصهيونية في إسرائيل: "في الآونة الأخيرة، عُقد مؤتمر للأشكناز في بيت بيرل، وقبل بضع سنوات عُقد مؤتمر لليهود الألمان، وسألت نفسي لماذا لا يكون هناك مؤتمر أكاديمي عن العراقيين. فهذه مجموعة هاجرت إلى إسرائيل في مطلع عقد الخمسينيات، وكان يبلغ قوامها ١٣٠ ألف نسمة، وحان الوقت لتقييم مدى اندماجها في المجتمع الإسرائيلي، ومصادرها الثقافية وهويتها".

ويقول البروفيسور ساسون سوميخ - الذي يحمل الدكتوراه الفخرية في الأدب العربي من جامعة تل أبيب ورئيس اللجنة الأكاديمية المشرفة على تنظيم المؤتمر، يقول: "لأول مرة تتعامل المؤسسة الأكاديمية بجدية مع هذه المسألة وتعقد مؤتمرا عن العراقيين. في السابق كانت هذه الفعاليات تعقد بصفة عامة في مركز بابل للتراث اليهودي وليس في منتديات أكاديمية. أعتقد أن مؤتمر كهذا مكانه في الجامعة، نظرا لأنها لا تخضع للرقابة وبمقدورها أن تدير نقاشا موضوعيا وعميقا حول هذه المسألة".

وقد دُعي إلى المؤتمر باحثون من تخصصات مختلفة، من بينهم خبراء في علوم الاجتماع والتاريخ والأدب. وأضاف سوميخ: "لا شك أيضاً أنها المرة الأولى التي تهتم فيها المؤسسة الأكاديمية بإبداع اليهود العراقيين الذين كتبوا بالعربية والعبرية بنفس الثقل والعمق، مثل سامي ميخائيل".

* رفضوا السكن في الضواحي:

تقول الدكتورة إستر ميئير جليتسنشتاين، من قسم تاريخ شعب إسرائيل في جامعة بن جوريون والمتخصصة في شئون يهود العراق، إن أهمية هذا المؤتمر تكمن في كسر التقسيم السائد بين "السفارديم والأشكناز"، وفي التأمل بشكل أكثر عمقا بدلا من الاكتفاء بالمصطلح التعميمي "شرقيون" (سفارديم). وأوضحت قائلة: "عندما نتأمل البيانات عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي لليهود العراقيين - من حيث أماكن السكن ومستوى التعليم ومستوى الدخل - يتضح أنهم نجحوا خلال عقد واحد من وصولهم إلى إسرائيل في الانضمام إلى الطبقة الوسطى".

وتضيف قائلة: "سألت نفسي كيف يمكن تفسير المكانة الخاصة التي وصلوا إليها في العقد الأول من تاريخ الدولة وتمركزهم في منتصف السلم الاجتماعي الاقتصادي، بينما ظل غيرهم من الشرقيين يحتلون مراتب متدنية. ورويدا رويدا، اتضح أن العراقيين عانوا من التمييز والعنصرية، ولكن كانت لديهم موارد بشرية مكنتهم من الوصول إلى المكانة التي وصلوا إليها. لقد استفادوا في العراق من تعليم حديث في مدارس أنشأتها الطائفة اليهودية منذ منتصف القرن التاسع عشر. وفي مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، ظهرت من بينهم القيادات الشيوعية والصهيونية الشابة وبدأت في تنظيم مظاهرات للمطالبة بحقوق السكن وبتحسين وضعهم. لم يوافق العراقيون على الانتقال إلى الضواحي وطلبوا السكن في منطقة تل أبيب".

وأوضحت الدكتورة إستر أن العراقيين نجحوا في تحقيق هدفهم "لأن مؤسسات الدولة لم تكن منظمة في عقد الخمسينيات. ولكن بعد ذلك بسنوات، وعندما بدأت الهجرات من المغرب واليمن، أرسلتهم السلطات لإقامة بلدات تطوير وكانت الأجهزة الحكومية أقوى من المهاجرين. ولذا، فقد أرسلوا هؤلاء المهاجرين إلى الضواحي دون أن يكون أمامهم خيار آخر".

كانت مقاعد القاعة التي استضافت المؤتمر مليئة عن آخرها بجمهور يتحدث العراقية بنكهة عبرية. نوريت تصدوق (٥٦ عاما)، حضرت مع زوجها (٧٥ عاما) الذي هاجر من اليمن. وهي تقول: "هاجرت من العراق وأنا في الثامنة من عمري. إنني أقرأ أدب يهود العراق، وأحترم هذا الأدب وأحترم مؤلفيه وأدباءه، ومؤخرا بدأت في تعلم الرقص الشرقي والاستماع للأغاني الشرقية. مثل كل أبناء الجيل الثاني، كنت أقوم بتحويل المذياع كلما حاول أبي الاستماع لأغنية عربية في البيت، وكنت أشعر بمشاعر الخزي من كوني عراقية، ولكنني اليوم سعيدة وفخورة بثقافتي".

وقد دار نقاش محتدم حول احتجاج معظم المتحدثين في المؤتمر على مصطلح "يهود عرب". ويبدو أن هذا المصطلح، السائد أساسا لدى أعضاء منظمة "القوس الشرقي الديموقراطي" والمفكرين الشرقيين، قد نجح في إثارة غضبهم. ويؤكد البروفيسور سوميخ أن "من يصف نفسه الآن بأنه يهودي

عربي، يفعل ذلك ليساير الموضة ولأسباب سياسية. أشعر بأن هناك ميلاً عاماً لاستخدام هذا المصطلح بعدم اكتراث. بالنسبة لي، اليهودى العربى هو إنسان وُلد فى بيت يهودى يتحدث العربية، ويعيش بين طائفة يهودية تتحدث العربية، ويوجد فى بيئة إسلامية عربية - بينما يعرف اللغة العربية الأدبية التى تعد أساس الثقافة العربية. وبحسب هذه المعايير، يبدو أن كل أولئك الذين يلوحون بهذا المصطلح لم يدرسوا العربية، ولم يتحدثوا العربية ولا يعرفون قراءة العربية".

إذن، هل هناك هوية إسرائيلية - عراقية..؟ يقول سامى ميخائيل إن ٩٩٪ من الهويات الموجودة فى العالم هى هويات مفروضة. ويقول ضاحكا: "أسمع من كل جانب أننى عراقي، ولذا فإننى اضطر إلى القبول بهذا الحكم". ويؤكد ميخائيل أنه من المؤسف أن المجتمع الإسرائيلى لا يتبنى الفطنة والذكاء اللذين ميزا الطائفة اليهودية فى العراق، حيث أصبحوا طبقة أرستقراطية فى العراق بسبب كفاءتهم فى إدارة حوار ومفاوضات مع البيئة العربية التى كانوا يعيشون فيها. ويقول: "هذه هى الطريقة الوحيدة لتحقيق إنجازات مبهرة - ليس بالسلاح أو بالحرب، وإنما بطريق المفاوضات مع العرب".

*** الحنين إلى بغداد:**

يقول الدكتور سامى سموحة، الباحث فى شئون المجتمع الإسرائيلي: "هناك هوية إسرائيلية عراقية، ولكن ليس هذا هو المهم. فالهوية الرئيسية التى لا تزال تنافس هويتنا الأصلية هى الهوية الشرقية. ولا يزال العنصر الرئيسى الذى يرسم وضعنا ومصيرنا فى الحياة هو التقسيم السائد بين السفارديم والأشكناز. الفجوة الاجتماعية سحيقة. وفى إسرائيل، كلما نجح الإنسان فى التقدم كلما فقد هويته، وهو ما يحدث للعراقيين". وبدوره، هاجم سموحة خلال كلمته أمام المؤتمر مصطلح "يهودى عربي"، وقد حظى بتصفيق حار من الحضور عندما قال: "هذا المصطلح لا أساس له فى الواقع. هذا المصطلح لا يوازى بأى حال مصطلح عربى مسيحي، ويهودى الديانة لا يمكن أن ينتمى إلى قومية عربية أو إلى ديانة عربية".

تقول البروفيسور "حفيفا بدايا"، الشاعرة والباحثة فى شئون اليهودية والثقافة المعاصرة من جامعة بن جوريون: "الأمر الأول الذى يحدث فى حالة القمع، هو أنك تجعل الجميع متساوين، أى جميعهم شرقيين، ولكن روح الإبداع التى تميز العراقيين، كما نراها على هذه المنصة، تعكس أصوات وقنوات مختلفة تماما".

وبعد ذلك، شارك الجمهور فى النقاش، واقترح أحدهم حلا للنزاع الإسرائيلى اليهودى - العربى العراقي: " أقول دائما أننى لست عراقيا، وإنما أنا من العراق". بينما وقف شخص آخر وطلب حق الكلمة، وقال ضاحكا: "أنا من مواليد براغ (عاصمة التشكيك)، ولكننى مضطر للاعتراف بأنني، بعد يومين قضيتهم فى مؤتمر العراقيين، أشعر بالحنين لبغداد".

(*) صالح (١٩٠٨-١٩٨٦) وداوود (١٩١٠-١٩٧٦) الكويتيان كانا موسيقيين يهوديين عراقيين لعائلة يهودية عراقية يعتبران من الموسيقيين المهمين فى النصف الأول من القرن العشرين.

البغى باسم الدين

افتتاحية هاآرتس
٦/٥/٢٠٠٨

قرار ثلاثة من قضاة المحكمة الحاخامية الكبرى فى القدس، برئاسة الحاخام "أفراهام شيرمان" - بإلغاء جميع حالات التهويد التى تمت منذ عام ١٩٩٩ على يد الحاخام "حاييم دروكمان" وهيئة التهويد - ليس بالقرار المفاجئ.. حيث يخيم التهديد بالإلغاء فى الجو منذ أكثر من نصف عام، منذ أن ألغت المحكمة الحاخامية فى "أشدود" أمر تهود مواطنة من المدينة، وهو الإجراء الذى مثّل ذريعة للإلغاء الجارف.

لقد أصبح التعامل بفظاظة مع المتهودين، الذين حصلوا فى نهاية عملية مضنية ومذلة للغاية فى بعض الأحيان، على شهادة التهود المأمولة، ثم يتضح أن قيمتها لا تساوى الورق الذى كتبت عليه - أصبح عملاً صبيانياً متوقعاً ومعروفاً، وخصوصا منذ أن أصبحت هيئة التهويد تابعة لمكتب رئيس الحكومة.. وهذه المرة كانت وقاحة القضاة سبباً فى طفح الكيل.

لقد صادق القضاة، فى واقع الأمر، على حكم المحكمة الجزئية فى "أشدود"، التى واتتها الجرأة، عندما نظرت فى أمر طلاق امرأة تهودت قبل ١٥ عاماً، للتجسس عليها، فإذ بها تكتشف، حسب زعمها، أنها لا تحافظ على الفروض الدينية، وأنها لم يكن فى نيتها الحفاظ على الفروض. ولذا، حكم قضاة القدس الثلاثة، بناءً على حكم قضاة "أشدود"، بأن المرأة ليست يهودية، وعليه فإن زواجها باطل والأبناء الذين أنجبتهم من هذا الزواج ليسوا يهوداً ويتم قيدهم على أنهم ممنوعون من الزواج أو مؤجلون.

وقد هاجم الحاخام الأكبر للسفارديم (للشرقيين)، "شلومو عمار"، الحكم بحدة، وقال إنه لا يعدو كونه انتقاداً لحالة تهويد واحدة، واحتج عليه أيضاً حاخامي "يتسهار"، ممثلو المجموعة الإنسانية والمتزنة وسط الحاخامية الأرثوذكسية، وقال المقرب إليهم، الحاخام "دروكمان" نفسه، إن الأمر يتعلق بهجوم ضده.. كما اقترح زعيم حزب "الاتحاد القومي-المفدال"، عضو الكنيست "زفولون أورليف"، أول أمس، إلغاء صلاحيات المحكمة الحاخامية في قضايا التهويد وجعلها في يد هيئة التهويد. لكن كل ردود الفعل هذه هي زوبعة في الفنجان الخاص بعالم الشريعة، ولا علاقة لها بالجمهور العريض.

في السنوات الماضية اضطر كل مرشح للتهود للتعرف على دهاليز المحاكم الحاخامية في إسرائيل، والاصطدام بالعلاقات المركبة بينها وبين الحاخام "حاييم دروكمان" ونائبه السابق الحاخام "يوسف أفيئور"، والتبحر في الخفايا الملتوية للتيارات وللرؤى الدينية المختلفة للجماعات المتنافسة، واستيعاب نتائج صراعات القوى والسيطرة داخل هيئة التهويد ذاتها.. ومن جانبهم، تحمل المتهودون - الذين يهمهم الانتماء إلى الشعب اليهودي حتى إنهم أبدوا استعداداً لمواجهة صعاب غير محتملة - كل ذلك في صمت، ولكن ما يحدث بحقهم هو وصمة عار في جبين المؤسسة الدينية، وأكثر من هذا في جبين الدولة التي تسمح لهذه المؤسسة بالعربدة.. فليس من المفترض أن تتصرف أية دولة ديموقراطية حيال مهاجريها بمثل هذه الاثنية المركزية الفظة.

تؤكد قضية إلغاء حالات التهود وبقوة الضرورة الملحة لفصل الدين عن الدولة، وإعادة السيادة المدنية إلى الهيئة الرسمية من خلال خطوة أولية، لكنها ذات مغزى، بتسجيل كل المدنيين، بغض النظر عن الديانة، في بطاقة الهوية باعتبارهم ذوي قومية "إسرائيلية".

لقد حان الوقت عشية يوم (الاستقلال) الـ٦٠ للعودة إلى قيم وثيقة (الاستقلال) والتحرر من قيود الإكراه الديني المدمرة.

فتوى تحظر على الرجال ارتداء اللون الأحمر

بقلم: شمعون إيفرجن
معاريف ١٢/ ٥/ ٢٠٠٨

لا يزال الحاخام إلياهو أفرجيل يواصل إثارة الرأي العام في إسرائيل بفتواه الجديدة التي تحظر على الرجال بشكل قاطع ارتداء اللون الأحمر. السبب في ذلك أن اللون الأحمر يرمز إلى لون عيسو أخو يعقوب ويرمز إلى هؤلاء الأشخاص الوثنيين وعباد الأصنام.

كان الحاخام أفرجيل، الذي يعتبر من أعلام الإفتاء بين الأوساط الدينية الحريدية، قد أصدر قبل بضع سنوات فتوى تحظر على النساء ارتداء اللون الأحمر، وذلك لأن هذا اللون هو لون يحمل عناصر العهر والفسوق. وقد تسببت هذه الفتوى في إثارة المنظمات النسائية في إسرائيل ضده، كما وجهت بعض عضوات الكنيست انتقادات شديدة للفتوى وتظاهروا ضدها آنذاك.

يستند الحاخام أفرجيل، الذي يترأس إحدى المدارس الدينية في حي البقعة بالقدس، والذي أصدر خلال السنوات الأخيرة الكثير من الكتب الشرعية، في فتواه إلى موشيه سوفير (*) الذي حذر تلاميذه من اقتناء الملابس ذات اللون الأحمر في منازلهم.

يقول الحاخام: «إن اللون الأحمر يخص عيسو أخو يعقوب الذي طلب منه أن يطعمه من هذا الأحمر. واللون الأحمر جيد بالنسبة للأغيار وليس لشعب إسرائيل. كما أنه لون ينطوي على إشكالية كبيرة للغاية، حيث إنه يشبه ألوان عبدة الأصنام، ولذلك يجب على شعب إسرائيل أن يبتعد عن هذا اللون».

وحذر الحاخام الرجال من ارتداء ملابس حمراء حتى داخل المنزل. وقال: «يحظر أيضاً في المنزل ارتداء الملابس الحمراء. إن هذا اللون يؤثر بشكل سلبي على حياة الإنسان ويتسبب في حظ سيء لشعب إسرائيل».

ولكي يخفف الحاخام أفرجيل على الجمهور، فقد وافق على ارتداء الملابس ذات اللون الأسود.

(*) موشيه سوفير: ولد في مدينة فرانكفورت الألمانية عام ١٧٦٢م وتم تعيينه عام ١٨٠٧م حاخاماً للطائفة اليهودية.

ترجمات عبرية

٨

حوارات

حوار مع «د. بوعاز جانور»، رئيس معهد رسم سياسات مكافحة الإرهاب:

«إسرائيل حقل تجارب للحرب على الإرهاب»

أجرى الحوار: رون مليح
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٥/٢

على خلفية الحرب العالمية على الإرهاب وعلى اعتبار أن المعهد الدولي بمركز هرتسليا متعدد التخصصات مؤسسة رائدة ذات تأثير فيما يتعلق بالدراسات في هذا الموضوع على مستوى إسرائيل والعالم، أجرينا مع رئيس المعهد الدكتور بوعاز جانور حوار شامل. ويؤكد د. جانور أن إسرائيل دولة تعيش في محيط إقليمي معقد تعمل فيه قوات وتنظيمات متطرفة مختلفة، وهي تعد بمثابة حقل تجارب لمكافحة الإرهاب تتابعه دول أخرى في مختلف أنحاء العالم.

* نقاط ضعف حماس:

يقول جانور إن حماس في وضع استراتيجي معقد بما فيه الكفاية. «لقد أوشكت حماس على أن تكون منظمة مؤسساتية حقيقية داخل المجتمع الفلسطيني. ولكن أحد التحديات الكبرى التي تواجهها حماس هي الحفاظ على مكانتها وتحسين صورتها وسط المجتمع الفلسطيني، وأن توفر له احتياجاته اليومية. وفي ضوء الموقفين الإسرائيلي والدولي، تزداد هذه المهمة صعوبة يوماً بعد الآخر».

وأضاف أن حماس أمامها تحد آخر: «التحدى النابع من الحراك الديناميكي للراديكالية في العالم الإسلامي بوجه عام يؤثر على الساحة الفلسطينية أيضاً. قد يكون له الفضل في نجاح حماس كجزء من نجاح الإسلام الراديكالي في العالم الإسلامي بأسره، ولكنها الآن بدأت في مرحلة الظهور كقوة معتدلة في نظر طبقات مختلفة في المجتمع الإسلامي بوجه عام، وربما أيضاً داخل المجتمع الفلسطيني ذاته، وإن لم يحدث ذلك الآن، سيحدث في القريب العاجل».

وعن وجود قواسم مشتركة لحماس مع القاعدة والجهاد العالمي، وأن هذا العامل أيضاً يشكل خطورة عليها، يقول جانور: «نحن نرى محاولات اختراق القاعدة لقطاع غزة. وحماس تعمل الآن تحت عنوان 'حرص ولا تخون'. أي طالما لا تهاجمهم القاعدة، فلا مانع من وجودها. وبالفعل كانت هناك حالات علم فيها أحمد ياسين بانضمام نشطاء من حماس للقاعدة، ووافق على ذلك. واليوم أيضاً لا تهاجم حماس تلك العناصر التي تتسلل إلى القطاع، لأنها تعلم أنه في يوم من الأيام سيصبح تنظيم القاعدة في فلسطين هو الممثل الشرعي للإسلام الحقيقي».

يستكمل جانور: «يجب على حماس بلورة استراتيجية للعمل خلال هذه المعركة. فهي تواجه أزمة للحفاظ على مكانتها في الساحة الفلسطينية، وتعزيز مكانتها في الساحة الإقليمية والإسلامية، وفي عالم الإسلام الراديكالي القائم على فكرة الجهاد العالمي - كل هذا مقابل صورة أكثر سلبية في العالم الغربي».

* نقاط ضعف إيران:

يشير جانور إلى نقاط ضعف إيران، المتعلقة - على حد قوله - باستقرار النظام في طهران، قائلاً: «نحن نعلم ما يحدث هناك، ونتابع عدم الرضاء والاحتقان الداخلي. هناك صعوبة في تقدير قوة الاحتقان الداخلي في إيران. ونظراً لكون النظام الإيراني نظاماً شيعياً بالأساس، فإنه يشكل تهديداً على

الأغلبية الإسلامية فى الشرق الأوسط: السُّنة. وتحاول إيران تجاوز ذلك وإخفاءه عن طريق خلق أو تعزيز مفهوم «الأمة الإسلامية» من خلال التحالفات المحلية مع نظم سُنية أو عناصر سُنية. ولعل حلقة الوصل ما بينها وبين حماس سُنية تماماً (يقصد عناصر من عرب إسرائيل) تكون دليلا دامغاً على ذلك».

تهديد آخر يتحدث عنه جانور على المدى الأبعد، ألا وهو التهديد النابع من حقيقة أن المصدر الأساسى لقوة إيران هو الطاقة والنفط، فيقول: «إننا بصدد مورد غير متجدد مآله النفاد. ويمكن إدراك أن جزءاً من الأنشطة التى تقوم بها إيران حالياً، بما فى ذلك السعى لامتلاك سلاح نووى وتحقيق انسجام إقليمي، هو محاولة لتعزيز مكانتها كدولة عظمى لا تعتمد فقط على موارد غير متجددة. إنهم يقولون: "نسعى لامتلاك الطاقة النووية لاستخدامها فى أغراض سلمية" وأنا لا أقبل ذلك، وأرى أن الطاقة النووية قد تعطيهم، من الناحية العسكرية، مكانة دولة عظمى، حتى لو لم يكن لديهم التأثير الاقتصادى الحالى».

*** مواجهة بين إسرائيل - حزب الله - حماس:**

من المتوقع لدينا نشوب مواجهة بين إسرائيل وحزب الله وحماس فى الوقت ذاته. وعن ذلك، يقول جانور: «إن دولة إسرائيل لديها القدرة على الصمود فى مواجهة كهذه».

يضيف جانور: «هذا سيناريو خطير من المحتمل وقوعه، يتمثل فى عملية إرهابية كبرى ينفذها حزب الله ضد دولة إسرائيل فى أعقاب التهمة المنسوبة لإسرائيل باغتيال عماد مغنية. وأعتقد أن هذه العملية لن تقع بالضرورة داخل دولة إسرائيل، وإنما ضد مصالح يهودية وإسرائيلية فى الخارج، وبأحجام كبيرة. لسنا بصدد حدث تافه، وإنما حدث قد يلزم حكومة إسرائيل بالرد... رد يستهدف أهداف حزب الله فى لبنان. حزب الله بعث برسالة مفادها أنه استعد للرد الإسرائيلي، وأصبحت كل مراحل اللعبة معروفة فى هذه القصة. فمن المعروف أن حزب الله ملأ ترسانة سلاحه لمواجهة إسرائيل عند اندلاع حرب لبنان الثالثة».

«ومن المنطقى جداً الافتراض بأننا سنرى حماس فى نفس التوقيت تحاول فتح جبهة أخرى بناء على تعليمات إيرانية، وبوساطة من حزب الله، وربما حتى بتجنيد عناصر معادية داخل دولة إسرائيل. هذا وستنضم بالطبع إلى هذا الحفل سوريا التى ترفع درجة الاستعدادات، سواء كانت استعدادات دفاعية أو هجومية. ولكن على أية حال، من جانب دولة إسرائيل، يجب أن تكون الاستعدادات هى الاستعدادات».

يقول جانور: «فشل إسرائيل فى حرب لبنان الثانية لا يرجع إلى عدم قدرتها على الانتصار، وإنما يرجع إلى عدم اتخاذ القرارات السليمة على المستويين السياسى والعسكري، أى على مستوى القيادات العليا. لقد تعاملنا بغطرسة ودفعنا الثمن. ولكننا تعلمنا الدرس، وأعتقد أنه بصدور التعليمات السليمة، دون تكبد خسائر أو أضرار، يستطيع الجيش الإسرائيلى احتواء التهديد فى الشمال، وبالتالى احتواء التهديد الجنوبى المتمثل فى حماس».

يزعم جانور أن سوريا قد ترتكب خطأً فادحاً بالانضمام لمعركة من هذا النوع، حيث ستصبح سوريا ضحية المدافع الإيرانية، حيث يقول: «أى محلل سورى يجب أن يسأل نفسه: هل هذا الحلف غير المقدس مع إيران يناسب السوريين..؟ ألا يعتبرون أنفسهم هكذا لعبة فى أيدى إيران..؟ عندما تصبح إيران دولة نووية عظمى وتبدأ العمل على إقامة الهلال الشيعى (*) فى شمال الشرق الأوسط، سيتلعون سوريا خلال مسيرتهم لفرض السيطرة والسيادة».

*** حول الإرهاب العالمي:**

يؤكد جانور أن «الجهاد العالمى، ممثلاً فى القاعدة، تلقى ضربة قاضية فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، حيث فقدوا الإقليم المستقل فى أفغانستان، وفقدوا تأييد حركة طالبان التى تمثل نحو ٥٠٪ من القوة البشرية لديهم، وفقدوا كل المنشآت والقواعد، وفقدوا القدرة على استقدام أشخاص وتدريبهم بأعداد كبيرة، مثلما كانوا يفعلون قبل ذلك. هذه خسارة قادحة وشديدة لتنظيم إرهابى كهذا».

ويقول فى نفس الإطار: «بنظرة إلى الماضي، كانت الحرب على العراق خطأً، على الأقل بالشكل الذى أديرت به.. وقد أصبح لهذه الحرب انعكاسات خطيرة لازلنا لا نراها».

عموماً، يرى جانور الشرق الأوسط اليوم أقل استقراراً من ذى قبل. فضلاً عن ذلك، وفى ضوء الوضع الراهن فى المنطقة، هناك احتمالات لشراكات وتحالفات يفرضها الواقع، وليس بالضرورة أن تكون رسمية، وإنما غير رسمية: «خلال حرب لبنان الثانية لم نسمع نقداً لنا من الدولة المحيطة، ولا يرجع الأمر إلى أن ما يحدث كان يروق لهم، وإنما لأنهم أدركوا أن ذلك جزء من معركة منع انتشار الإسلام الراديكالى الشيعي».

«يوجد اليوم أعداء مشتركين لدول ونظم مختلفة، واستيعاب التهديد المشترك من جانب كل العناصر قد يؤدى إلى اتجاهات سليمة وإيجابية، ليس فقط بالنسبة لدولة إسرائيل، وإنما للمنطقة بأسرها».

*** محور الشر والديموقراطية فى العالم العربي:**

تم استيعاب مفهوم محور الشر فى العالم بأسره. ومن ناحية أخرى، الرؤية القائمة على إحلال الديموقراطية فى العالم العربى هى محض أوهام. ويؤكد جانور أن الديموقراطية هى النظام المناسب لكل شعب، ولكل ثقافة، ولكل إنسان،

ولكن لا يمكن فرضها من الخارج. فيقول: «لا يمكنك تصدير الديموقراطية لجمهور عاش طوال السنين على تأييد الراديكالية. عندما تأخذ أناس تربوا منذ نعومة أظافرهم على أن الجهاد بالمعنى، الاستشهادى للكلمة، يجب أن يكون أكبر حلم لكل مسلم مؤمن. وبعدما نشأوا على ذلك واستقوه من الكتب الدراسية وبرامج الأطفال، عندما تقابل الشباب الذين وصلوا إلى المرحلة الثانوية وتقول لهم: الآن، تعالوا لاختيار من يقودكم، فإنهم سيختارون من نشأوا على أنه الأنسب لقيادتهم».

وفى هذا السياق، يوجه جانور سهام نقده لأبو مازن، قائلاً: «أبو مازن من أوائل الزعماء فى الساحة الفلسطينية الذين أدركوا أن الإرهاب لن ينتصر. ولكنه لم يترجم هذا الفهم إلى أفعال. لقد قال عرفات هذا، ولكن قاله من أجل الاستهلاك المحلي. أبو مازن يؤمن بذلك، ولكنه لا يفعل شيئاً لإحراز تقدم فى هذا المسار. ولقد أتيحت لأبو مازن نافذة فرص منذ اللحظة التى انتخب فيها حتى الانتخابات التى صعدت فيها حماس لسدة الحكم. وكان بمقدور أبو مازن أن يغير الكتب الدراسية، والكليبات التى يذيعها التلفاز، إلا أنه لم يفعل ذلك، وبالتالى اختار الجمهور ما نشأ عليه».

*** تبادل أسرى:**

هناك فرق بين الإرهاب والعصابات. الإرهاب اعتداء يستهدف المدنيين، والعصابات تستهدف العسكريين ورجال الأمن لتحقيق أهداف سياسية، وربما تكون الأهداف واحدة.

يقول جانور: «من جانبي، كل من يضبط، وهو يشارك فى أنشطة إرهابية أو عصابات، هو عَدوى ومن المسموح لي أن أحاربه وأقتله. من يحارب جنودى يجب أن يحاربهم وفقاً لمعايير أخرى، أما من يحارب أطفالى فهو مجرم. الإرهابى هو رجل العصابة الذى أصبح مجرماً».

يضيف د. بوعاز: «من يعتدى على جنودي، يستحق الإيداع فى السجن دون محاكمة. يجب محاكمته كأسير حرب، حيث يظل قابعاً فى السجن إلى أن يتم التوصل لاتفاق مع حزب الله أو حماس، أو حتى إطلاق سراحه فى إطار صفقة تبادل أسرى. ولا فارق بين ما إذا كان قد قتل أو أصاب أشخاصاً أو خطط فقط للقيام بعمليات كهذه. إن من يعتدى على مدنيين متعمداً، هو مجرم حرب ويجب محاكمته. يجب أن يمضى كامل عقوبته ولا يجب إطلاق سراحه فى إطار هذه الصفقة أو تلك».

«هذه فعلاً هى الأزمة فى موضوع شاليط. أعتقد أن هناك مسئولية تقع على عاتق دولة إسرائيل ببذل كل الجهود الممكنة لاستعادته. وبدلاً من مبدأ 'الأيدى الملطخة بالدماء'، يجب تبنى التمييز بين الإرهاب والعصابات وعدم إطلاق سراح سوى من كانوا متورطين فى محاولة اعتداء تستهدف جنوداً وليس مدنيين».

*** محك اختبار دولة إسرائيل فى مواجهة الإرهاب:**

فى الساحة الإعلامية لدولة إسرائيل، يجب التمييز بين اختلاف النظرة لإسرائيل من جانب قادة الدول المختلفة ومواطنى تلك الدول.. يقول جانور: «إن المؤشر سلبى بين مواطنى الدول تجاه دولة إسرائيل فى كثير من الحالات، ولكن المفاجأة تكمن فى اختلاف موقف زعمائهم تجاه إسرائيل. إننى أتحدث عن أوروبا، والولايات المتحدة، وبعض النظم العربية والإسلامية ودول العالم الثالث، من خلال تفهمهم للتهديد المتمثل فى تنامى الجهاد العالمى ضدهم».

«وتجدر الإشارة إلى أن تلك النظم بدأت فى إدراك الأزمات التى تواجهها إسرائيل فى حربها على الإرهاب. إنهم يرون دولة إسرائيل كحقل تجارب للحرب على المنظمات الإرهابية، ويتابعون تحركاتها وردود أفعالها».

(*) الهلال الشيعى أو الأحلام الصفوية أو الخطر الفارسي: كلها مصطلحات سياسية معناها قيام أنظمة موالية لإيران فى العراق، وفى سوريا، وفى لبنان، أو بعبارة أخرى تصدير الثورة الخمينية التى وقف العراق أمامها ثمانى سنوات متتالية... وبعد ذلك تنتقم إيران الصفوية من دول الخليج التى دعمت العراق فى عقد الثمانينيات، ومنعت الخمينى من تصدير الثورة الخمينية خارج إيران لتعلن عن قيام الدولة الشيعية الكبرى.

◆ ترجمات عبرية ◆

(٩)

استطلاعات

مقياس الحرب والسلام لشهر أبريل ٢٠٠٨ (١)

أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان
يديعوت أحرونوت (٢)
٢٠٠٨/٥/٥

٣ من بين كل ٤ إسرائيليين يتوقعون اندلاع حرب خلال ٥ سنوات

يتصدر التهديد الأمنى جدول أولويات الجمهور الإسرائيلى عشية عيد الاستقلال الستين لدولة إسرائيل، وهناك آراء حاسمة للجمهور بشأن مختلف جوانبه فى أغلب الحالات. ويعتقد نحو ٧٥٪ من الجمهور الإسرائيلى - اليهودى أن إسرائيل ستخوض خلال السنوات الخمس القريبة حرباً مع دولة عربية واحدة أو أكثر.. تجدر الإشارة إلى أن النساء بصورة تفوق الرجال، والمثقفين وأبناء إسرائيل من الجيل الثانى بصورة تفوق أبناء الأصول الأخرى الأشكنازية أو السفاردية، يتوقعون اندلاع حرب فى السنوات القريبة.

صحيح أن الآراء بين عموم الجمهور اليهودى شبه متساوية بين من يعتقدون أن هناك فرصة خلال السنوات الخمسة القادمة للتوقيع على اتفاق سلام مع دولة عربية أخرى، وبين من يعتقدون أنه ليست هناك فرصة لتوقيع مثل هذا الاتفاق.. ولكن من اللافت للنظر أن الشباب أكثر تشاؤماً فى هذا الصدد من الكبار، كما أنهم (يقصد الشباب) يؤيدون أيضاً بصورة تقل عن باقى الفئات إجراء مفاوضات مع السلطة الفلسطينية. ولكن فيما يتعلق بفرص التوصل لتسوية مع سوريا والفلسطينيين، الطرفين الأكثر أهمية بالمنطقة، تقل نسبة من يعتقدون أن هناك فرصة لذلك، حيث لا يؤمن ٦٦٪ من عموم الجمهور اليهودى بفرص التوصل لتسوية مع سوريا، و٧٠٪ لا يؤمنون بذلك عندما يدور الحديث عن الفلسطينيين.

تجدر الإشارة إلى أن الجمهور اليهودى مستعد الآن بصورة ضئيلة للغاية «لسداد» ثمن اتفاق سلام. فهناك ١٩٪ فقط يؤيدون الانسحاب الإسرائيلى التام من هضبة الجولان مقابل اتفاق سلام كامل مع سوريا، بينما يعارض السواد الأعظم - ٧٥٪ - الانسحاب التام مقابل السلام و٦٪ لا يعرفون.

وفيما يتعلق بالفلسطينيين، فإن الغالبية - ٧٥٪ - يؤيدون إجراء مفاوضات مع السلطة الفلسطينية، ولكن ٣٤٪ يعارضون المفاوضات، ومن بين هؤلاء المعارضين هناك نسبة كبيرة جداً من الشباب، وكذلك أصحاب المستوى الثقافى المنخفض، ومَنْ وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون أو حريديم. وتؤيد أغلبية أكبر - ٧٠٪ - صيغة الحل القائم على دولتين لشعبين، و٢٥٪ يعارضون هذا الحل، وهناك نسبة كبيرة بين المعارضين من الشباب، وكذلك أبناء إسرائيل من الجيل الثانى، ومَنْ وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون أو حريديم.

ولكن عندما يدور الحديث عن تنازلات فعلية، على سبيل المثال، القدس، نجد أن مواقف الجمهور اليهودى متعنتة للغاية، حيث أعرب ٥٥٪ مقابل ٤٠٪ عن عدم استعدادهم لنقل الأحياء العربية للسيادة الفلسطينية، بينما أعرب ٦٠٪ عن عدم استعدادهم لإدارة جبل الهيكل (الحرم القدسى) والأماكن المقدسة فى القدس بإدارة مشتركة إسرائيلية فلسطينية، و٨٣٪ يعارضون نقل البلدة القديمة لأيدى الفلسطينيين.

وحول سؤال: ما هو فى رأى الجمهور اليهودى الخطر الأمنى الأكثر تهديداً على إسرائيل حالياً..؟ وضع ٣٨٪ من الجمهور

التهديد النووى الإيرانى فى المرتبة الأولى، بينما يتزايد الخوف من التهديد الإيرانى بين البالغين والجماعات الأقل تدينا - التقليديون والعلمانيون - وكذلك بين الرجال عن النساء..
وقد ذكر ٢٠٪ من الجمهور اليهودى أن الأخطر من ذلك هو عدم استعداد الجيش الإسرائيلى بشكل كاف للحرب إذا اندلعت مستقبلاً، وهنا تتزايد المخاوف بين الشباب، الذين ربما يكونون متأثرين بأحداث حرب لبنان الأخيرة، ولا يتذكرون انتصارات حروب الماضي. فيما أعرب ١٧٪ عن تخاوفهم من قيام مواطنى إسرائيل العرب بعصيان عنيف ضد الدولة، بينما يرى ١٢٪ فقط أن الخطر الأكبر يتمثل فى احتمال قيام الفلسطينيين بتصعيد نضالهم ضد إسرائيل، والباقون - ١٣٪ - لا يعرفون.
رغم ما سبق ذكره، عندما حاول معدو الاستطلاع تقصى موقف الجمهور من ميزان الإنجازات لدولة إسرائيل فى سنوات استقلالها الستين، اتضح أن الغالبية العظمى - ٧٨٪ - تعتقد أن إسرائيل نجحت فى المجال العسكرى و١٧٪ يعتقدون أنها فشلت و٥٪ لا يعرفون. وفى المجال الاقتصادى أيضاً نجد أن التقدير السائد إيجابي، حيث ذكر ٦٥٪ أنها نجحت و٣٠٪ أنها فشلت و٥٪ لا يعرفون. فى المقابل، تميل الكفة إلى المؤشر السلبى عندما يدور الحديث عن تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، فقد ذكر ٦٦٪ أنها فشلت و٢٥٪ أنها نجحت و٩٪ لا يعرفون.
وفى مجال الإحساس بالمساواة والانتماء لدى المواطنين العرب، ذكر ٥٠٪ أنها فشلت و٣٨٪ أنها نجحت و١٢٪ لا يعرفون..
وفى مجال دفع عملية السلام، قال ٥٧٪ إنها فشلت، مقابل ٣٧٪ قالوا إنها نجحت و٦٪ لا يعرفون.

الإجابات بالنسب المئوية	الفشل	النجاح	لا أعرف
الأمن	١٧	٧٨	٥
الاقتصاد	٣٠	٦٥	٥
الفجوات الاجتماعية	٦٦	٢٥	٩
المساواة للمواطنين العرب	٥٠	٣٨	١٢
دفع عملية السلام	٥٧	٣٧	٦

إذن ما هو الهدف الأهم الذى يجب على إسرائيل السعى لتحقيقه فى العقد القريب..؟ صحيح أن إقرار السلام يتصدر اهتمامات الجمهور اليهودي، إلا أن ١٩٪ فقط من المشاركين يعتقدون أنه الهدف الأسمى، وذلك على ما يبدو ربما بسبب التشاؤم إزاء فرص تحقيقه. ويليه الهدفان الداخليان التاليان: تقليص الفوارق الاجتماعية - الاقتصادية ومحاربة الفساد (١٧٪ لكل هدف). وفى المرتبة الرابعة من حيث الأولوية نجد زيادة وحدة الجمهور (١٢٪)، ويليها تحسين الوضع الاقتصادى (١١٪). والباقون لم يشيروا إلى هدف معين من تلك الأهداف على أنه الأهم.
وما هو رأى الإسرائيليين العرب فى الوضع الحالي..؟ يتضح فى قضايا كثيرة أن مواقفهم لا تختلف عن الإسرائيليين اليهود. فعلى سبيل المثال، هناك أغلبية أيضاً - ٦١٪ - بين الجمهور العربى تعتقد أن إسرائيل ستواجه حرباً خلال السنوات الخمس القريبة، ولكن على النقيض من الجمهور اليهودى هناك أغلبية - ٦٢٪ - تعتقد أنها ستوقع اتفاق سلام مع دولة عربية أخرى على الأقل. وكما هو الحال لدى الجمهور اليهودي، هنا أيضاً تفوق لدى الجمهور العربي، حيث أن هناك نسبة ٥٢٪ منهم لا يعتقدون أن الاتصالات مع الفلسطينيين ستسفر عن اتفاق سلام، أما نسبة مَنْ يعتقدون أن هناك فرصة لتحقيق النتائج المرجوة فهى ٤٥٪.
وفيما يتعلق بترتيب التهديدات، فإن الموقف يشبه موقف الجمهور اليهودي، حيث إن مخاوف الجمهور العربى أيضاً تتركز فى الأساس على الجهود الإيرانية للتسلح النووي، وفى المرتبة الأخيرة يأتى تصعيد النضال الفلسطينى ضد إسرائيل.
كما أن ميزان إنجازات إسرائيل مشابه فى نظر الجمهور العربى لمثيله فى نظر الجمهور اليهودي، حيث تم تسجيل مؤشر النجاح بوجه خاص فى المجال العسكري. ولكن مؤشر النجاح فى المجال الاقتصادى هنا أقل لأن الجمهور العربى يتمتع بصورة أقل بثمار النمو الاقتصادى فى السنوات الأخيرة.
فى المقابل، فإن المؤشر الأكثر سلبية يظهر عندما يدور الحديث عن دفع عملية السلام، حيث يعتقد ٦٢٪ من المشاركين العرب أن إسرائيل فشلت فى ذلك، بينما يمنحها ٦٠٪ تقدير فاشل عندما يدور الحديث عن منح المساواة والإحساس بالانتماء لمواطنيها العرب. وكما هو الحل لدى الجمهور اليهودي، فإن موقف الجمهور العربى بشأن الوضع القومى الأمنى الحالى يميل للتشاؤم، حيث تعتقد أغلبية أن الوضع القومى الأمنى الحالى أسوأ مما كان عليه قبل عقد. ولكن على النقيض من تفاؤل الجمهور اليهودى بشأن الوضع القومى الأمنى مستقبلاً، يتوقع الجمهور العربى أن يكون الوضع أسوأ فى العقد القادم عما هو عليه الآن.
وعندما يدور الحديث عن أهداف العقد القادم، فهناك اتفاق كبير وقاطع بين الجمهور العربى - ٤٦٪- مقارنة بالجمهور اليهودي، بأن إقرار السلام هو الهدف الأهم والأسمى، ويليه بفارق كبير تحسين الوضع الاقتصادى (١٣٪).

١- يعتبر مقياس «الحرب والسلام» مشروعاً متواصلا
٢- تم تغيير مكان نشر المقياس بدءا من هذا الشهر من صحيفة هاآرتس إلى صحيفة يديعوت أحرونوت.

لاستطلاعات الرأي، ويهدف إلى متابعة المؤشرات السائدة بين الرأى العام الإسرائيلى تجاه الصراع الإسرائيلي - العربى وتداعياته على المجتمع الإسرائيلى بصورة منهجية. كان هذا المشروع قد بدأ تحت عنوان «مقياس السلام» فى يونيو ١٩٩٤ فى ضوء المناخ التفاؤلى الذى كان يسود آنذاك بعد توقيع اتفاقات أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣. ولكن الآن الوضع اختلف، فلم يعد ممكناً تجاهل حقيقة عودة احتمال نشوب حرب للظهور على الساحة، بسبب سوء العلاقات بين إسرائيل من ناحية، والعالمين العربى والإسلامى من ناحية أخرى، فى السنوات الأخيرة.

يتم جمع بيانات الاستطلاع عبر استطلاع هاتفى شهري، يقوم على عينة تمثل كافة السكان البالغين فى إسرائيل من سن ١٨ سنة فأكثر (بمن فى ذلك العرب، أعضاء الاستيطان العامل وسكان المستعمرات فى الأراضى الفلسطينية). وتضم هذه العينة نحو ٦٠٠ مشارك وتصل نسبة الخطأ فى العينة إلى نحو ٤,٥٪.

يجرى هذا الاستطلاع جهتان أكاديميتان بجامعة تل أبيب وهما مركز تامى شتاينميتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس لتسوية النزاعات. ويجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد بي.بي كوهين بجامعة تل أبيب، ويتحمل البروفيسور إفرايم ياعر من جامعة تل أبيب والبروفيسور تمار هيرمان من الجامعة المفتوحة المسئولية الأكاديمية المشتركة عن هذا المشروع، بما فى ذلك صياغة استمارات الأسئلة وتحليل النتائج.

مقياس التهديدات الأمنية لشهر مايو ٢٠٠٨ (*)

بقلم: د. جاى بيخور
المصدر: www.gplnet.co.il
٢٠٠٨/٥/١٤

حماس مضطرة الآن لتهدئة من جانبها، وتسعى لإصابة إسرائيل باليأس وفرض شروط الاستسلام عليها، تماشياً مع نموذج حزب الله. لماذا..؟ لأنه يتعين عليها امتصاص الانتصار الذى حققته فى السيطرة على قطاع غزة، وأى توتر مع المصريين يلحق ضرراً بذلك، وإسرائيل من جانبها فى حاجة لأن تفتح الحدود لإيجاد مخرج للفلسطينيين. وهذا الهدوء سيجعلها تتنفس الصعداء للبدء فى الاستعداد لسيطرة عسكرية مماثلة على الضفة الغربية أيضاً. وفى النهاية، فإنها تنتظر الانتخابات الأمريكية، أملاً فى أن يجرى الرئيس الأمريكى القادم حواراً معها، ويمنحها بذلك شرعية تجعلها الحاكم على الفلسطينيين.

* مدخل:

تحققت لعنة فينوجراد كاملةً، ويمكن رؤية ذلك الآن بكل وضوح. لقد سبق أن حذرنا مراراً وتكراراً من أن لجنة تحقيق فينوجراد سوف تكون شبحاً أمام أى قرارات مستقبلية للجيش أو الحكومة، وهذا ما حدث بالفعل.. مَنْ الآن سيركز على الدخول فى حرب جديدة..؟ أو عملية عسكرية..؟ ومن سيلطخ يديه، عندما يعلم أنه فى نهاية ذلك - حتى إن لم تغير النتيجة شيئاً - تنتظره لجنة تحقيق تتشكل من قضاة لا يعلمون شيئاً عما يجرى فى الميدان، وصحفيون مُبجّلون يفرحون فى ذلك، وأمهات غاضبات وأصحاب تعليقات يريدون قطع رأسهم..؟.

عندما تكون هناك صحفية كبيرة، تسأل رئيس هيئة الأركان فى ذروة الحرب عن عدم خشيته من التحقيقات، يبدو له أن الجبهة الداخلية أشد خطراً من حزب الله. من يقوم الآن بهذا العمل..؟! يجب أن تكون أحمق حتى تثير ضدك كل الجمهور الإسرائيلى العاشق للصياح بشكل تلقائي، وبالطبع العادة المتعارف عليها، وهى تشكيل لجان تحقيق لا تعرف نتائجها (سوى قطع الرؤوس). وقد قلتُ إن ضرر هذه اللجان أكثر من فائدتها.

* الخطر الفلسطيني، إرهاب تقليدي، انتفاضة (٧,٥ مقابل ٧ الشهر الماضي):

مضى عام تقريباً على سيطرة حماس العسكرية على قطاع غزة، وأصبح ميزان الردع الذى أوجدته حماس لنفسها يعانى من مشكلة مستعصية: فمن ناحية، تعتقد أن إسرائيل لا تعمل على إسقاطها، ومن ناحية أخرى، يُخيل لها أنها أوجدت ضدها ميزان ردع. وعلى حد اعتقادنا، فإن إسرائيل لن ترد بقوة، لأن عسقلان ستدخل مرة أخرى فى نطاق صواريخ الكاتيوشا إضافة إلى مدن أخرى. وحماس تعتبر ذلك بمثابة انتصار كبير، مثل حزب الله، تلك المنظمة التى لا تخضع لأى قانون دولي، فنحن فقط الذين نخضع لتلك القوانين.

نحن نتحمل المسئولية كاملة، وحماس لا تتحمل شيئاً، لذا فإنها تنجح.. وحتى سقوط قتلى فلسطينيين تعتبره بمثابة انتصار لها، أما نحن، فسقوط قتلى إسرائيليين أو فلسطينيين على حد سواء يعتبر هزيمة لنا.

لقد أشرت فى مقياسنا خلال الشهر الماضى إلى أن ميزان الردع بين الجيش الإسرائيلى وعناصر حماس فى قطاع غزة يسير على النحو التالي: عسقلان خارج المجال، ومدينة سديروت إلى حد ما.. وهذا ما يدركه الفلسطينيون فى غزة من مجريات الأوضاع. لكن الميزان قد تغير هذا الشهر قليلا: أصبحت

حماس أكثر حرية فى إطلاق الصواريخ على سديروت عن أشكلون. وهذه تعتبر أخباراً سيئة، يتعين أن ينظر إليها صناع القرار لدينا. وهذا الأمر يعنى أن موازين الردع من جانبنا تُدمَّر بسرعة، ولا يجب الانتظار.
الجانب السلبى بالنسبة لحماس هو الانهيار الاقتصادى التام، وفقد ثقة الجمهور فى غزة، رغم أن أحداً لا يتجرأ على قول ذلك، إضافة إلى انعزال الحركة التام المحاصرة بالأعداء - أولاً وقبل كل شيء - من أبناء شعبها فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وبإذلال غزة، الذى تسببت فيه تحديداً السلطة الفلسطينية، سيكون من الصعب مواصلة ذلك الأمر لفترة أطول. وتشير تجارب الماضى إلى أنه من الصعب على الحركة القضاء على كل الأهالى الذين يشكلون خطراً عليها هناك. والفترة التى كان يوجد بها عشرات الآلاف من المطيعين لن تعود مرة أخرى. فقد أصبحت ساحة العمل أمام حماس ممزقة للغاية. وأصبحت الحركة أكثر عزلة، لأنها تعد حركة موالية لإيران وموالية للشيعة. وهناك تحفظات عليها من زعماء المنطقة، لكونها حركة ترفع شعار الإسلام السياسى والموالاة لإيران.
كيف ستخرج حماس من هذه المحنة..؟ بالطبع بمساعدتنا. فمن سيساعد حماس سوانا..؟!. هذا هو السبب الذى يجعل حماس الآن مضطرة للدخول فى تهدئة مع إسرائيل وبموافقتها. هذه ليست «هدنة»، تتمثل فى وقف إطلاق النار مع أعداء ويحترمونها. هذه تهدئة مع إسرائيل التى لا يُعترف بها أو يُوثق فيها. وتريد حماس الدخول فى تهدئة وعندما تزداد قوتها تنتهكها. لقد سألوا صدام حسين ذات مرة: كيف يمكن أن تمزق اتفاق شط العرب بيديك، والذى عقدته بنفسك مع الشاه الإيرانى سنة ١٩٧٥..؟ كان صدام حينها أقوى رجل فى العراق، وقد وقَّع هو والشاه على اتفاقية تقسم ماء النهر الذى يربط بين دجلة والفرات على طول الحدود بين كلا الدولتين. تعجب صدام حينها قائلاً: وما المشكلة فى ذلك..؟ الأمر الذى لم يكن واضحاً أننا كنا ضعفاء والآن أصبحنا أقوياء. لقد مزق صدام حينها الاتفاق بيديه داخل البرلمان العراقى فى سبتمبر ١٩٨٠، وبهذا الشكل قام بمحاربة إيران.
لماذا حماس مضطرة للدخول فى تهدئة..؟ حماس مضطرة لامتصاص السيطرة على قطاع غزة. فمنذ السيطرة على غزة، تدخل فى مواجهات طوال الوقت مع إسرائيل وهى فى حاجة لبضعة أشهر للوقوف فى هدوء على أساس صلب. فقد أضرها التوتر مع المصريين، لأن مصر تعتبر نافذتها الوحيدة على العالم. فالتهدئة ستُهدئ أيضاً التوتر مع المصريين، وستُلزم إسرائيل بفتح حدودها لخروج الفلسطينيين. وحماس لن تسمح لنفسها بأن تتجاهلها إسرائيل، وتخرجها من المعادلة الفلسطينية..

وهذا الهدوء سيجعلها تتنفس الصعداء للتخطيط من أجل السيطرة عسكرياً على الضفة الغربية. وفى النهاية، فإنها تنتظر الانتخابات الأمريكية، أملاً فى أن يأتى رئيس جديد ويتحاور معها وربما يجرى مفاوضات، وبهذا الشكل يمنحها شرعية دولية لأن تكون الحاكم على الفلسطينيين.
وماذا عن جلعاد شاليط..؟ لقد أوضحت فى موقعنا، مرات كثيرة للأسف الشديد، أن ثمنه الحقيقى لدى الفلسطينيين يساوى ١١ ألف سجين.
وعندما كتبتُ ذلك كثيراً، ثار المسئولون ضدى قائلين إن الفلسطينيين يستطيعون الاكتفاء ببضعة مئات. وهذا هو الثمن الرسمى الذى تطلبه حماس، ومن الواضح أنهم لا يكترثون بإطلاق سراحه ولا حتى بإطلاق سراح سجنائهم، الذين سيصيبونهم بصداع رأس فى الشارع. تخيلوا ماذا سيحدث حينما يطلق سراح آلاف من كوادر حماس وفتح..؟ بالتأكيد ستنشب حرب أهلية أخرى.
الشارع الفلسطينى سواء فى غزة أو فى الضفة الغربية مهزوم ويتألم ويبذل قصارى جهده للرحيل. ومثلما حدث بعد ثلاث انتفاضات فى القرن العشرين، فإن من يدفع ثمن غطرسة القادة هم الأهالى البسطاء. والفلسطينيون يغرقون الآن فى انهيار تام للمؤسسات، ويعيشون فى جمود ويجدون صعوبة فى إجراء أى خطوة سياسية أو مدنية أو عسكرية.
المصريون يبذلون جهوداً أكثر على المستوى الأمني، حتى لو لم يكن كافياً، لأنهم أدركوا مدى ضرر غزة ليس فقط على إسرائيل وإنما على أنفسهم أيضاً. وقد أعطوا وعوداً لحماس بأنه إذا لم تتحقق التهدئة مع إسرائيل، فإنهم سيفتحون معبر رفح بشكل نهائي. ولكن هناك سبب آخر لموافقتهم على فتح المعبر، فقد قلت حدة التوتر فى مصر، بعد انتهاء الانتخابات المحلية هناك، ونجاح النظام الحاكم فى تقييد جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات الإسلامية الأخرى.
كان مؤشر التهديدات الفلسطينية قد تراجع خلال الشهر الماضى لدرجة متدنية نسبياً، بسبب الدمار الفلسطينى الداخلي. ولكن التوتر الآن (هذا الشهر) قد ازداد من ناحيتنا، حيث رأت إسرائيل أنه يتعين عليها الرد على أحداث الشهر الماضى وإهمال مواطنيها (يقصد سكان سديروت وأشكلون الذين سيستقبلون صواريخ حماس بشكل أكبر كرد فعل على الرد الإسرائيلي).. والحقيقة أن لا أحد فى العالم ينتصر بهذه الطريقة..!!.

*** حزب الله، ذروة الإرهاب، القاعدة (٦,٧ مقابل ٦,٤ الشهر الماضي):**

لقد تعلم حزب الله الدرس من اقتحامه الأحمق لبيروت، فعاد إلى خنادقه: ليس هو من يراهن على مهاجمة الآخرين، والآن كوادره تحذر من أن يتعرضوا للمهاجمة، مثلما اعتدى عليهم

الدروز في نهاية الأسبوع. والمنظمة تمر حالياً بمرحلة تضميد الجروح، رغم أنها حققت مكاسب على أرض الواقع، وإن كانت قد انسحبت من كل الأراضي.
هذا هو التناقض الدائم في لبنان، والذى تعلمناه نحن أيضاً (أتمنى أن أكون أنا قد تعلمته على الأقل):
زيادة القوة يمكن أن تفسر كنقص في القوة. زيادة قوة الجيش الإسرائيلي، التى لم توجه جيداً في الحرب الأخيرة، وزيادة قوة حزب الله، التى لم توجه جيداً في الأزمة الأخيرة.. يا له من تناقض..!!. لقد أصبح حزب الله الآن الجيش الإسرائيلي الجديد: قوياً، لكنه ليس ذكياً بالشكل الكافي.
توجد نقطة أخرى: خلافاً للآخرين داخل لبنان أصبح حزب الله يمتلك هيكلاً عسكرياً، لذا فإنه معرض للهجوم أكثر من الميليشيات والقوى الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قوته العسكرية موجهة بالأساس نحو الجنوب ضد إسرائيل، ومن ثم فإن جبهته الداخلية يمكن أن تكون معرضة لهجوم أكثر.
إحدى المشكلات التى أدت إلى نشوب توتر داخل لبنان هى نجاح إسرائيل في إبعاد مقاتلى حزب الله إلى شمال الليطاني. وهذا الأمر بالطبع جاء على حساب الدروز، الذين وجدوا أنفسهم فجأة يواجهون جنوداً شيعة في مناطقهم، وكذلك على حساب السُنة في صيدا وبيروت.. وقد أوضحتُ أن هذا الأمر غير مقبول في لبنان.
هذه هى الأدوات الموجودة في الشرق الأوسط: هنا من يتراجع، وهناك من يصعد، والعكس صحيح. ويدرك نصر الله أن قوته أيضاً كبيرة، لكن يشوبها نوع من الوهن.
ماذا سيفعل الآن بعد مشكلة بيروت..؟ هناك اتجاهان متناقضان يتعلقان بمؤشر التهديدات على إسرائيل:
أولاً - سيناريو يبدو أنه إيجابى لإسرائيل: حزب الله ينسحب للداخل اللبناني، وهذا يعتبر سيناريو جيد من وجهة النظر الإسرائيلية، لكن نصر الله ليس أحمق، وقد أدرك أن هذا الخطر يحدق به بعد الأزمة الأخيرة. وآخر مصلحة له هى الدخول الآن في حروب مع الدروز والسنة، لأن العالم العربى سيعتبره خائناً. لذا فإنه سيمتنع عن ذلك الآن. والمغزى من هذا الأمر: زيادة قوة حكومة السنيورة الآن، وتقييد قوة حزب الله بصورة أكبر. لقد خسر حزب الله بالفعل: أصبح من ميليشيا تعمل باسم كل اللبنانيين ضد إسرائيل، لميليشيا تكتنفها المشاكل في المستقبل.
ثانياً - سيناريو يبدو أنه سيء لإسرائيل: يسعى نصر الله إلى محو الصورة التى تكونت عنه وسط الرأى العام اللبنانى والعربى من خلال شن هجوم على إسرائيل. وهو قادر على القيام بذلك، والأمر يتمثل في مجرد الرغبة للقيام بذلك، لكنه لن يفعل ذلك أيضاً بسبب وجود موانع تعوق ذلك في جنوب لبنان، وقد أوضحنا تلك الأمور في المقاييس السابقة.

انتبهوا لهذا التناقض: في كلتا الحالتين، فإن حزب الله أقوى بما فيه الكفاية لمواجهة حكومة السنيورة، في ضوء الدلائل الأخيرة والبدء مرة أخرى في الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل. لكن لا يبدو لى أنه يريد القيام بذلك في الوقت الحالي.. وهذان في حد ذاتهما أمران متناقضان. فقد أصبحنا نتخبط بين القوة والرغبة. ونفس الحال بالنسبة لإسرائيل، فهى لديها القدرة على احتلال كل لبنان وبالتأكيد قطاع غزة، لكن هناك سؤال آخر يطرح نفسه: هل هذا من مصلحتها..؟ أو هل ترغب إسرائيل في ذلك..؟ نفس الأمر بالنسبة لحزب الله.
التقدير الأساسى للمقياس بناء على مقاييس الأشهر الماضية، هو أن حزب الله يحترم الاستقرار الذى طرأ في جنوب لبنان وربما يحافظ عليه. يحافظ على هذا الاستقرار خشية دخول العناصر المعادية للشيعة للمنطقة، على سبيل المثال، فلسطينيون أو «سنة - قاعدة» يرغبون في المساس به بواسطة إطلاق صواريخ على إسرائيل من أرضه. وهذه إحدى أسباب ارتفاع المقياس من وجهة نظرنا. والتناقض الآن أنه في حالة إدراك حزب الله لذلك، يتعين عليه أن يكون القائم بحماية الوضع الراهن في جنوب لبنان.
ومع ذلك، فقد أشرت في المقياس السابق إلى أن نصر الله يخطط على المدى البعيد لاختراق إسرائيل إذا تعرض لهجوم، ومازلت أعتقد ذلك، والأمر يلزم صناع القرار في إسرائيل بالاستعداد لهذا الموقف.
لقد كتبنا آنفاً عن المشكلة الجديدة لحزب الله بعد احتلال غرب بيروت، الأمر الذى يطرح فكرة تفكيك هذه المنظمة من خلال أسئلة كثيرة: هل تعتبر منظمة حزب الله عميلاً لإيران..؟ وهل هى مسئولة عن مصير الشيعة في لبنان..؟ وهل هى سلاح إنقاذ ضد إسرائيل..؟ وهل تعد أحد دعائم الحرب بين الشيعة والسنة..؟ وهل تتعاون مع سوريا..؟. ما أريد قوله هو أن جدول أعمال حزب الله غير منظم، وتعارض المصالح من شأنه أن يمزق المنظمة من الداخل. وهذا وضع غير سهل على نصر الله، الذى سيواجه من الآن فصاعداً تهديدات داخلية تشكل خطراً على منظمته. وبالمناسبة، بعد النتائج المشينة للأزمة الأخيرة في بيروت، فإنه سيواصل التزام الصمت، إلا إذا احتاج لإلقاء خطبة من خطبه التى يبرع فيها.
لا يوجد شبيه لنا في الهستريا.. فالهستريا الجديدة تنسينا هستريا الأمس. فقد نسينا عماد مغنية.. عندما جلس الجميع وانتظر «الرد الخطير والشديد والسريع»، فإن ذلك لم يحدث مثلما اعتقدنا. ولكن حسبما أوضحتُ في الأشهر الماضية، توجد مشكلة لدى حزب الله في الرد: سواء في جنوب لبنان أو في سائر أنحاء العالم، لأن هذا معناه سقوط الحزب على

الفور. وهذا ليس أمراً سهلاً بالنسبة لحزب الله.

* سوريا، إيران (٦,٥ مثل الشهر الماضي):

لقد أوضحت في مؤشر الشهر الماضي كيف يدفع الاقتصاد الإيراني ثمناً باهظاً، بسبب المقاطعة الآخذة في الازدياد حول تلك الدولة. وأصبح هذا الثمن يزداد، الأمر الذي يرغم أحمدي نجاد على التدخل، دون تجاهل القوة النووية التي يزعم أنها لأغراض سلمية وليست عسكرية. كيف يتدخل..؟ يقدم اقتراحات مختلفة ومتعددة للتوصل إلى حل دبلوماسي مع الغرب، مراهناً على إمكانية أن توافق دول أوروبية ضعيفة على هذه الاقتراحات أو تؤيدها. والحل هو مواصلة المقاطعة لإيران في كل المجالات، بما في ذلك وقف الحديث لدينا عن الهجوم على إيران. فلا يمكن أن يسأل الصحفيون كل ضيف يحل على إسرائيل عن الهجوم على إيران، وما رأيه في مهاجمة إسرائيل لإيران..؟!.

يجب مواصلة عزل إيران، وكشف تدخلها في السيناريوهات السلبية التي تحدث في منطقتنا. إيران هي أس كل مشكلة في الشرق الأوسط، لذا لا يجب معاجلة القضية النووية فقط، ولكن يجب وقفها على المستوى التكتيكي - الإرهابي الذي لا يقل أهمية عن البرنامج النووي.

لم يتغير التهديد الإيراني على إسرائيل عن الشهر الماضي. وهناك صورة يراها الإيرانيون بالطبع: توجد علاقة معاكسة بين مدى شعبيتهم في مقابل إسرائيل.. فكلما يزداد انعزالها، يأتي قادة العالم للوقوف إلى جانب إسرائيل، وإذا اعتقد أحمدي نجاد أن إسرائيل هي «جيفة نتنة» مثلما قال عشية عيد الاستقلال، فإن هذا الوصف يتناسب أكثر مع دولة أخرى في الشرق الأوسط.

وبالنسبة لسوريا، فإن الأمر لم يتغير مثل الشهر الماضي، حيث توجد بين الدولتين منظومة ردع عسكرية متبادلة.. ثم أن سوريا أصبحت دولة غارقة في مشاكلها.

وفي ضوء المناقشات التي جرت داخل الكونجرس الأمريكي، والتي كشفت أكاذيب سوريا، تتطوع إسرائيل من ذاتها لإنقاذها، دون أن تنفي الزعم السوري بأن أولمرت وافق على التنازل عن هضبة الجولان. لقد أعطى رئيس الوزراء لسوريا هدية غالية وهامة، وأتمنى أن يأخذ أي مقابل على ذلك، وأن يقدر السوريون ما فعله من أجلهم، فبدلاً من أن يتحدث العالم عن الأكذوبة التي تم اكتشافها، أصبح يتحدث عن السلام معها.

ونظرا لأن الخطر الأمريكي قد تبدد، عاد السوريون لما كانوا عليه: لن تنفصل عن إيران وحزب الله بأي شكل من الأشكال، حتى إن كان هناك سلام مع إسرائيل؛ ويزعمون أن إسرائيل غير جادة، وعدنا بذلك إلى قواعد اللعب السابقة.

وقد اتضح هذا الشهر أن الأزمة الاقتصادية السورية أسوأ مما كنا نعتقد، في ضوء ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثلما حدث في سائر أنحاء العالم. لقد أدى ارتفاع الأسعار إلى أن يفعل بشار الأسد أمرين: زيادة الرواتب الحكومية، وزيادة وسائل القمع في الدولة. وإن كانت الرواتب قد ارتفعت بالفعل، والدولة تعاني من عجز شديد، فإنها مضطرة إلى استيراد طاقة ووقود (تحديداً من مصر).. ولكن من أين سيمولون تلك الزيادة..؟ كلما يمضي الوقت وتتفاقم الأزمة، كلما تزداد التهديدات من الداخل، وبشار يعلم ذلك جيداً.

ورغم المشاكل الموجودة في لبنان، إلا أن هذا الشهر لم يشهد تغيراً في ميزان التهديدات ضدنا.. لذا، فإن المقياس الإيراني - السوري سيبقى كما هو.

وفي النهاية، مقياس التهديدات الأمنية لهذا الشهر وصل إلى ٦,٣ مقابل ٦,١ الشهر الماضي، ولا يعد ذلك ارتفاعاً كبيراً بسبب عدم تغير المؤشر الإيراني السوري.

(*) مفتاح المقياس: من ١ وحتى ١٠ درجات بحيث يكون أدنى حد للتهديد (١)، وأعلى حد (١٠)، وفقا للتدرج العام التالي: تهديد منخفض (١-٤)، تهديد متوسط (٤-٧)، تهديد مرتفع (٧-١٠).

نتنياهو الأكثر تأثيراً فى الاقتصاد الإسرائيلي

معاريف ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٨
بقلم: عيدان إفزاتي

رغم القرارات الاقتصادية القاسية التى اتخذها فى فترة توليه وزارة المالية، يكن ٣٥,٥٪ من المشاركين فى هذا الاستطلاع كل الاحترام والتقدير لما قدمه وزير المالية الأسبق بنيامين نتنياهو.

ينظر الجمهور الإسرائيلى إلى رئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو، الذى شغل منصب وزير المالية خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٥، باعتباره الشخصية الأكثر تأثيرا فى الاقتصاد الإسرائيلي. هذا ما أظهره استطلاع للرأى أجراه مؤخراً معهد الأبحاث «موتاجيم». وقد أجرى الاستطلاع الذى شمل ٥٠٠ شخص يمثلون عينة قطرية، لحساب الموقع الاقتصادى الإليكترونى بزبورطل بمناسبة الاحتفالات بمرور ٦٠ عاما على إقامة الدولة.

تكشف بيانات الاستطلاع أن ٣٥,٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع ينظرون إلى نتنياهو على أنه أكثر شخصية أثرت فى بلورة الاقتصاد الإسرائيلي.

تم اختيار محافظ بنك إسرائيل الحالي، البروفيسور ستانلى فيشر، ليحتل المركز الثانى فى القائمة بحصوله على نسبة ٨,٩٪ من أصوات المشاركين فى الاستطلاع. واحتل شمعون بيريس، رئيس دولة إسرائيل الحالى ووزير المالية، خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠ المركز الثالث بنسبة أصوات بلغت ٧,١٪. فى حين جاء وزير المالية خلال الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٠ أفراهام «بيجه» شوحاط فى المركز الرابع بحصوله على نسبة أصوات بلغت ٦,٢٪، تليه، فى المركز الخامس ليفى أشكول الذى شغل منصب وزير المالية خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٣ بحصوله على نسبة أصوات بلغت ٥,٨٪. فيما احتل يعقوف فرانكل محافظ بنك إسرائيل، خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٠ المركز السادس فى القائمة بحصوله على نسبة أصوات بلغت ٤,٦٪، واحتل يورام أريدور وزير المالية، خلال الفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٨٣ المركز السابع بحصوله على نسبة تأييد بلغت ٣,٤٪.

كما احتل رئيس الوزراء الحالي، إيهود اولمرت، الذى شغل منصب وزير المالية خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٦، المركز الثامن، حيث ترى نسبة ١,٨٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع أنه شخصية اقتصادية مؤثرة. فى حين احتل يتسحاق شامير، الذى شغل منصب وزير المالية لمدة ثلاثة شهور فقط من عام ١٩٩٠ المركز التاسع، تليه فى المركز العاشر محافظ بنك إسرائيل خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٤، الدكتور دافيد كلاين، بحصوله على نسبة أصوات بلغت ١,٥٪.

من ناحية أخرى، ثمة معلومة غاية فى الأهمية أظهرها الاستطلاع، تتمثل فى عدم وعى الجمهور بالموضوعات الاقتصادية، حيث أجاب ٢٢٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم لا يعرفون شيئاً بشأن الشخصية الاقتصادية الأكثر تأثيرا.

٥٩٪ من الجمهور يعتقدون أن أولمرت ينبغى أن يستقيل

يديعوت أحرونوت
١٢/ ٥/ ٢٠٠٨
بقلم: هيئة تحرير الموقع

بعد تحسن بطيء، تراجعت شعبية رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، فى الرأى العام، وعادت إلى الفترة التى تلت نشر تقرير فينوجراد المرحلي.

يتضح من استطلاع "يديعوت أحرونوت" ومعهد داحف برئاسة د. مينا تسيمح، الذى يُنشر صباح اليوم الاثنين (١٢/ ٥)، أن ٥٩٪ من إجمالى الجمهور يعتقدون أنه يجب على رئيس الوزراء تقديم استقالته أو يوقف نفسه عن العمل حتى نهاية التحقيق. بينما يعتقد ثلث الجمهور فقط أنه ينبغى عليه أن يظل فى منصبه.

٦٠٪ من الجمهور لا يثقون فى أولمرت، الذى قال إنه لم

يتقاضى أموالاً لنفسه، فيما يثق فيه ٢٢٪ فقط. وفيما يتعلق بقدرته على الزعامة، يعتقد المقربون من رئيس الوزراء أنه عاجز. ويعتقد ٦٠٪ أنه غير قادر على قيادة تحركات سياسية بسبب التحقيق ضده. وقد أبدت أغلبية ساحقة من الجمهور ثقتها فى منظومة فرض القانون.
طلب من المشاركين فى الاستطلاع - وهم عينة شارك فيها ٥٠٠ مواطن - إبداء رأيهم فيما يتعلق بالزعم بأن الشرطة والنيابة العامة ومراقب الدولة يتشددون مع أولمرت، فلم يوافق ٧٠٪ على هذا الرأي، بينما وافق ٢٦٪ فقط.
يتضح من الاستطلاع أنه مازال الوقت مبكراً لرثاء كاديما.. إذا شغلت تسيبى ليفنى منصب رئيسة الحزب، ستفوز بـ٢٧ مقعداً لصالح كاديما، مقابل ٢٣ مقعداً لصالح الليكود و١٥ مقعداً لصالح العمل. كما يعتبر الجمهور ليفنى الأنسب لخلافة أولمرت فى زعامة كاديما، بفروق كبيرة على منافسيها. أما كاديما بزعامة موفاز فسيحصل على ١٧ مقعداً فقط، بينما سيقلل ميئير شطريت مقاعد كاديما إلى ١٣ مقعداً فقط، وهو رقم لا يختلف كثيراً عن وضع الحزب حالياً فى الاستطلاعات.
أكبر رابحين من تراجع نسبة تأييد أولمرت هما زعيم الليكود بنيامين نتنياهو، الذى يُعد الأنسب لشغل منصب رئيس الوزراء (٣٧٪)، ورئيس حزب العمل، إيهود باراك، الذى يحظى بنسبة تأييد ٢٠٪ من الجمهور.
كما يكشف الاستطلاع بيانات لافتة للانتباه، حيث حصل ميريتس على ٨ مقاعد، فيما يواصل حزب يسرائيل بيتينو برئاسة أفيجدور ليبرمان التراجع إلى ٨ مقاعد، بينما حصل أركادى جايدماك (زعيم الحزب الجديد عدالة اجتماعية) على نحو ٣ مقاعد.

يقولون كان هنا رجل سعيد

بقلم: مايا بنجل
معاريف ٧/ ٥/ ٢٠٠٨

أخي، ذات مرة كانت أرض إسرائيل جميلة ومزدهرة أيضاً. وذات مرة كان رؤساء حكومتنا أخيار، وكان رؤساء هيئة الأركان متميزين، وكان التليفزيون يعرض برنامج "زيهو زيه" (*) وكل العالم كان ينتظر البرتقال الذى سيأتى من يافا. واليوم..؟ اليوم لدينا رئيس وزراء مثير للتساؤلات، فساد سلطوي وجهاز تعليم مخيب للآمال.
هكذا، وفقاً لاستطلاع معاريف - تليسيكر، ينظر الإسرائيليون إلى الدولة التى يعيشون فيها، بينما تحتفل بمرور ٦٠ عاماً على إقامتها.. وربما لحسن الحظ أن لدينا قطاع الهاى تيك (التكنولوجيا المتطورة) المزدهر والبرنامج التليفزيونى الكوميدى "إيرتس نهديرت" (أرض رائعة) لنجد فيهما عزاءنا.
حسب الاستطلاع، يشتاق الجمهور الإسرائيلي لعهد مناحم بيجين كرئيس للوزراء والفترة التى كان فيها موشيه ديان رئيساً لهيئة الأركان. عشية الاحتفال بيوم الاستقلال الستين لدولة إسرائيل، من المدهش أن نكتشف أنه حتى الشباب دون سن الثلاثين يعتريهم الحنين إلى واقع لم يعيشونه.
الجيل الذى يعرف آسى ديان وليئور ديان، على قناعة بأن قريبهم، ذلك الشخص الذى يرتدى عصابة العين السوداء، كان أفضل رئيس هيئة أركان على الإطلاق. ٢٧٪ من الشباب (فى الفئة العمرية من ١٨ حتى ٢٩ عاماً) على قناعة بأن ديان كان أفضل رئيس أركان، رغم أن أكبرهم سناً لم يكن عمره يتجاوز العامين يوم وفاته.
كما أن هؤلاء الشباب لم يشاهدوا على ما يبدو نشرات الأخبار فى عام ١٩٨٣ عندما أعلنت عن القرار الدراماتيكى باستقالة مناحم بيجين من رئاسة الحكومة، إلا أن هذا لم يمنع ٣٥٪ منهم من القطع بأنه كان أفضل رئيس وزراء لإسرائيل.
فى الحالة التى نحن بصددها، يتفق الكبار (٣٥٪) مع الشباب، رغم أنهم يمنحون درجة تكاد تكون مماثلة (٣٤٪) لأول رئيس وزراء، دافيد بن جوريون. ويتفق الجميع على شيء واحد: لا أحد من المشاركين فى الاستطلاع يرغب فى بقاء رئيس الوزراء الحالى إيهود أولمرت فى منصبه. ربما يكون هذا هو السبب الأساسى فى الشعور بالحنين الشديد إلى الماضي.
ماذا بعد..؟ عندما طلب من الإسرائيليين أن يختاروا زعماء المستقبل، أتضح أنهم لازالوا يستدعون صورة الجنرال.
حسب الاستطلاع، بمقدور جابى أشكنازي، الذى كان يُنظر إليه باعتباره المخلص الذى جاء لإصلاح خسائر الحرب الفاشلة فى لبنان، أن يخطط للقفز على منصب رئيس الوزراء: ٥٨٪ من المشاركين فى الاستطلاع يريدون رؤيته فى الساحة السياسية. ومن يليه فى القائمة ليس قائداً عسكرياً: إنه وزير الشئون الاجتماعية، يتسحاق هرتسوج، الذى دائماً ما يبتعد عن الأضواء، حيث حصل على نسبة تأييد بلغت ٤٠٪.
حتى لو كان عدد من يعتقدون أن المرأة سترأس الحكومة فى العقد القادم عدداً قليلاً، فإن الإسرائيليين على استعداد لتحديد الزعيمات المفضلات بالنسبة لهم، حيث تحظى وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى بنسبة تأييد ٦٠٪ (والرجال تحديدا يؤيدونها أكثر من النساء)، تليها إيلانا ديان بنسبة تأييد (٥٤٪) وفى المركز الثالث عضوة الكنيست شيلى يحيموفيتش

بنسبة تأييد (٣٦٪).

*** لا نؤمن بالمفاوضات مع الفلسطينيين:**

عندما سألنا الإسرائيليين: ما أكثر شيء يجعلهم يشعرون بالإحباط فى الدولة، أفادت الأغلبية العظمى (٨٠٪) أن الفساد السلطوى هو العامل الأول، يليه الفجوة الاجتماعية والفقر (٥٦٪)، ثم وضع جهاز التعليم (٥٦٪).

وفيما يتعلق بالمفاوضات مع الفلسطينيين، ثمة انطباع بأن معظم الجمهور لا يعتقد أنها ستسفر عن أى تقدم حقيقي، حيث يعتقد نحو (٤٣٪) من المشاركين فى الاستطلاع أن المستقبل القريب لن يشهد أى تسوية مع الفلسطينيين، بينما هناك جزء آخر لا يستهان به (٣٠٪) أكثر تشاؤما، وعلى يقين بأن المحادثات ستذهب سُدى. ويعتقد ١٨٪ فقط أن هناك مغزى لمواصلة المحادثات.

إلى أين يتوجه الإسرائيليون عندما يريدون الفرار من السياسة..؟ هل إلى التلفزيون والإنترنت..؟ ليس بالضرورة. من المدهش أن نكتشف أن فئة كبيرة (٢٦٪) تفضل قضاء وقت الفراغ فى قراءة كتاب جيد. ويأتى تصفح الإنترنت بعد الكتاب مباشرة بنسبة (٢٥٪)، بينما يأتى التلفزيون فى مرتبة متأخرة جداً بنسبة مشاهدة (١٩٪).. وعندما يشاهد الإسرائيليون التلفاز فإنهم يفضلون البرامج الترفيهية مثل زيهو زيه «هذا هو» (٥٧٪)، وإيرتس نهديرت (أرض رائعة) (٥٦٪) عن نشرات الأخبار التى تحظى بنسبة مشاهدة لا يتجاوز (٤٣٪).

أجرى الاستطلاع على عينة عشوائية تشمل ٥٠٠ شخص يمثلون السكان اليهود البالغين فى إسرائيل، وبلغت أقصى نسبة خطأ فى العينة (+ و- ٤ , ٤).

(*) زيهو زيه: برنامج منوعات إسرائيلى معناه بالعبرية (هذا هو)، من إنتاج التليفزيون التعليمي، عرضته القناة الأولى فى الفترة من ١٩٧٨- ١٩٩٣ والقناة الثانية حتى ١٩٩٨ خلال الفترة المخصصة للتليفزيون التعليمي، وهو أحد برامج المنوعات التى حظيت بشعبية كبيرة وحققت نسبة مشاهدة عالية.

المواطن الألماني: «ألمانيا لا تتحمل مسئولية خاصة تجاه إسرائيل»

المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٥/٧
بقلم: هيئة تحرير الموقع

يكشف الاستطلاع الذى أجرته مجلة "دير شبيجل" الألمانية أن الألمانيين ملتزمون – تاريخياً – تجاه إسرائيل بصورة أقل من حكومتهم.

يكشف استطلاع للرأى أجرته مجلة "دير شبيجل" فى الفترة الواقعة بين إحياء ذكرى أحداث النازى وحتى الاحتفال بيوم الاستقلال الستين لدولة إسرائيل، عن بيانات مهمة بشأن الإحساس بوجود مسئولية ألمانية تجاه مصير دولة إسرائيل. فبعد مرور ستة عقود على أحداث النكبة النازية يلفت الزعماء الألمان – بشكل شبه علنى – إلى وجود التزام تاريخى تجاه دولة إسرائيل، وأن حقها فى الوجود، هو حجر زاوية فى السياسية الخارجية الألمانية (كما ورد فى المقال المنشور فى هذا العدد بقلم وزير الخارجية الألمانى فرانك وولتر شتاينماير فى ملف علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية).

ورغم ذلك، أظهر استطلاع الرأى الذى أجرته مجلة "دير شبيجل" أن" الرجل الألمانى العادي" يبدى حالة من عدم الاهتمام تجاه دولة إسرائيل. وفى الإجابة على السؤال القائل: هل تتحمل ألمانيا «مسئولية خاصة» تجاه إسرائيل على خلفية تاريخ ألمانيا إبان فترة أحداث النازي..؟ أجاب ٥٣٪ من المشاركين فى الاستطلاع بالنفي، فى حين ذكر ٤٠٪ أن ألمانيا تتحمل بالفعل مسئولية والتزام خاص تجاه إسرائيل. ولكن كانت نسبة من أفادوا بأن إسرائيل ليس لديها أى التزام خاص تجاه إسرائيل مرتفعة بين جيل الشباب: ففى الفئة العمرية من ٣٠ وحتى ٣٩ سنة ذكرت نسبة ٢٩٪ فقط أن إسرائيل تتحمل مسئولية خاصة، بينما أشارت نسبة ٦٥٪ أنه لا توجد أية مسئولية على الإطلاق. وبين الفئة العمرية من ٤٨ وحتى ٦٠ سنة، أشارت نسبة ٤٨٪ إلى أن ألمانيا تتحمل مسئولية خاصة تجاه دولة إسرائيل.

وفيما يتعلق بالسؤال القائل: هل ستمارس ألمانيا ضغطاً من أجل مساعدة إسرائيل سياسياً حال تعرض الأخيرة للهجوم..؟ أجاب ٥٨٪ من المشاركين فى الاستطلاع بالإيجاب، بينما أجاب ٣٣٪ منهم بالنفي. وفى الوقت الذى أيدت فيه نسبة ٣٥٪ منح مساعدات اقتصادية حال تعرض إسرائيل للهجوم، رفضت نسبت ٥٧٪ ذلك، فى حين أجابت الغالبية العظمى من المشاركين فى الاستطلاع بالنفى فيما يتعلق بمنح مساعدات عسكرية لإسرائيل حال تعرضها للهجوم، بينما أجابت نسبة ١٣٪ أنه يجب تقديم مثل هذه المساعدات. كما أجابت نسبة مماثلة بالإيجاب فيما يتعلق بإمكانية إرسال جنود ألمان لمساعدة إسرائيل حال تعرضها للهجوم، بينما أجابت نسبة ٨١٪ بالنفي.

قامت مجلة «دير شبيجل» بتحليل نتائج الاستطلاع زاعمة بأن البيانات تكشف وجود تناقض بين موقف المواطن الألمانى البسيط، والسياسة المعلنة والرسمية التى تنتهجها

ألمانيا، والتي تتحمل ألمانيا بموجبها مسئولية خاصة تجاه دولة إسرائيل، تلك المسئولية التي أكدت عليها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في كلمتها أمام الكنيست الإسرائيلية في مارس الماضي.. حيث قالت ميركل في كلمتها: «إن ألمانيا وإسرائيل مرتبطتان ببعضهما بعضاً وستظلان هكذا للأبد بسبب ماضينا.. وهذا هو السبب في أننا بدأنا بزيارة متحف ياد فاشيم (*) وأننا استغرقنا ٤٠ عاماً من أجل الاعتراف بمسئولية الشعب الألماني تجاه دولة إسرائيل... وأمن إسرائيل في نظري كمستشارة لألمانيا هو موضوع غاية في الأهمية».

(*) متحف أقيم في القدس لتخليد ذكرى أحداث النازي.

٦٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون فتح المتاجر يوم السبت

معاريف ٢١/ ٤/ ٢٠٠٨
بقلم: رونيت مورجنشتاين

يتفق معظم الحريديم على أن فايسمان قد تصرف من منطلق دوافع تجارية عندما اتخذ قرار فتح شبكة محال AM: PM يوم السبت وليس بهدف تأجيج النزاع مع العلمانيين.

وقد أظهر استطلاع حصري للرأي أجرى لحساب ملحق الأعمال التجارية بصحيفة معاريف، أن نحو ٦٠٪ من الجمهور في إسرائيل يؤيدون فتح المحال التجارية يوم السبت. فيما تعارض نسبة ٣٥٪ فقط ذلك، بينما فضّل باقي المشاركين في الاستطلاع عدم إبداء رأيهم في هذا المسألة.

أجرت شركة جيوكراتوجرافيا الاستطلاع الأسبوع الماضي في أعقاب قضية شبكتي التسويق «شيفع شوق» و AM: PM. بحسب الاستطلاع، الذي شارك فيه ٥٠٠ شخص يشكلون عينة تمثل السكان اليهود البالغين في إسرائيل، حظيت هذه القضية بنسبة متابعة كبيرة جداً، حيث أفاد نحو ٧١٪ من الجمهور الإسرائيلي ونحو ٩٢٪ من الجمهور الحريدي أنهم سمعوا عن القضية، التي أعلن فيها الحريديم أنهم سيقاطعون شبكة التسويق «شيفع شوق» إذا استمر دودي فايسمان، صاحب الشبكة، في فتح سلسلة محلات AM: PM التي يمتلكها أيضاً يوم السبت.

معظم الجمهور ينظر إلى القضية باعتبارها مسألة تجارية صرفة. فعندما سُئل المشاركون في الاستطلاع عما إذا كانوا يوافقون على الزعم القائل بأن دودي فايسمان يعمل على تأجيج النزاع بين العلمانيين والحريديم، ذكر معظم الحريديم (نحو ٥٣٪) أنهم لا يتفقون مع هذا الرأي إطلاقاً. وهذه النسبة تفوق بكثير نسبة الذين يتفقون مع الرأي في أوساط العلمانيين والمحافظين والدينيين..!!.

كما أفادت الغالبية العظمى من الحريديم (نحو ٧٥٪) إلى أن دودي فايسمان قد تصرف من منطلق دوافع تجارية وليس من منطلق الاحتجاج على هذا القطاع.

* احتجاج:

وفي الإجابة على السؤال القائل: هل المقاطعة الحريدية تعد بمثابة نفاق..؟ أجاب نحو ٣٥٪ من المشاركين في الاستطلاع بالإيجاب، في مقابل نسبة ٣١٪ قالت أنها لا تعتقد هذا. في حين أفاد باقي المشاركين بأنهم يتفقون على أن هذا نفاق إلى حد متوسط، ومنهم من قال إنهم لا يعرفون شيئاً عن هذا.

وكما هو متوقع، ثمة تناسب بين مستوى التدين للمشاركين في هذا الاستطلاع وبين الموافقة أو عدم الموافقة على هذا الرأي.

٧٠٪ من سكان غزة يعيشون فى فقر مدقع

بقلم: دورون بيسكين
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٥/١

يكشف تقرير منظمة الدول المانحة للفلسطينيين، الذى من المقرر أن يُنشر قريباً، صورة مؤسفة عن الوضع المعيشى فى قطاع غزة. فوفقاً للتقرير، كان ٣٥٪ من سكان القطاع حتى نهاية عام ٢٠٠٦ يعيشون فى "فقر مدقع" بميزانية تقدر بـ١٨٣٧ شيكلاً فى الشهر لأسرة تتكون من ستة أفراد. إذا تناولنا هذه المعلومة بالتفصيل، سنجد أن ميزانية الفرد هى ١٠ شيكلات فى اليوم. ويعتقد معدو التقرير أن البيانات بعد سيطرة حماس على القطاع تشير إلى أن نحو ٧٠٪ من سكان غزة يعيشون فى فقر مدقع.

وتزعم مصادر فى غزة أنه حتى الآن توقف ٩٦٪ من النشاط الصناعى فى القطاع. ويرجع انهيار قطاع الصناعة إلى الانخفاض فى القوة الشرائية المحلية، وخسارة أسواق التصدير، وغياب القدرة على جذب أموال الاستثمار فى الصناعة، فضلاً عن أزمة الوقود.

ومع ذلك، يتضح أنهم لا يعانون جميعاً، وأن قطاع غزة به طبقة من "علية القوم". وفقاً للبيانات التى جُمعت فى العقد الأخير، يبدو أن الطبقة أو القطاع الوحيد المزدهر فى غزة هو الطبقة العليا المتمثلة فى قيادات حماس. ويعتمد جزء كبير من وجود هذه الطبقة على تهريب السلاح. هذه الطبقة لا ترتزق بـ١٠ شيكلات فى اليوم، ولا تكتفى بتناول "الزعتر وشرب الماء"، حسبما قال إسماعيل هنية.

*** ٩٦٪ من أعمال قطاع الصناعة متوقفة:**

كان قطاع الصناعة فى غزة على مدى سنوات يعتمد على التصدير عندما كانت الأسواق الأساسية المستهدفة هى إسرائيل والضفة الغربية. وقبل سيطرة حماس، كان ٧٦٪ من الأثاث المصنع فى غزة و٩٠٪ من الملابس يتم تصديرها إلى إسرائيل والضفة الغربية. ولكن بعد الإغلاق شبه التام، منذ ٢٠٠٧/٦/١٤، اختفت تلك الأسواق التصديرية.

وبنظرة متفحصة فى البيانات تتكشف لنا صورة مثيرة للدهشة: فقطاع الملابس فى غزة الذى كانت تتعيش منه أسر عديدة فى القطاع (وفى إسرائيل أيضا) أصبح من الماضى. ففى يونيو ٢٠٠٧، قبل سيطرة حماس، كان يعمل فى قطاع الملابس فى قطاع غزة نحو ٢٥ ألف غزاوياً، أما فى يناير ٢٠٠٨ فقد وصل عدد العاملين فى قطاع الملابس فى غزة إلى الصفر، ولا تختلف البيانات كثيراً فى مجال الأثاث.

كما تظهر صورة مؤسفة فى مجال البناء فى قطاع غزة: حتى يونيو ٢٠٠٧ كان يعمل فى هذا المجال نحو ١٢٠ شركة، أما الآن لا يزيد عددهم على خمس شركات. معظم مشروعات البناء توقفت بسبب نقص المواد الخام.

وقد لحق أيضاً ضرراً ملموساً بقطاع الزراعة، وإن كان أقل خطورة مقارنة بقطاعات أخرى. فقد نجح مُزارعو الزهور فى غزة هذا العام فى تصدير ١٠ ملايين زهرة، ولكن هذا الرقم كان يصل فى الأعوام السابقة إلى نحو ٤٥ مليون زهرة.

*** لا أحد يشعر بالتفاؤل:**

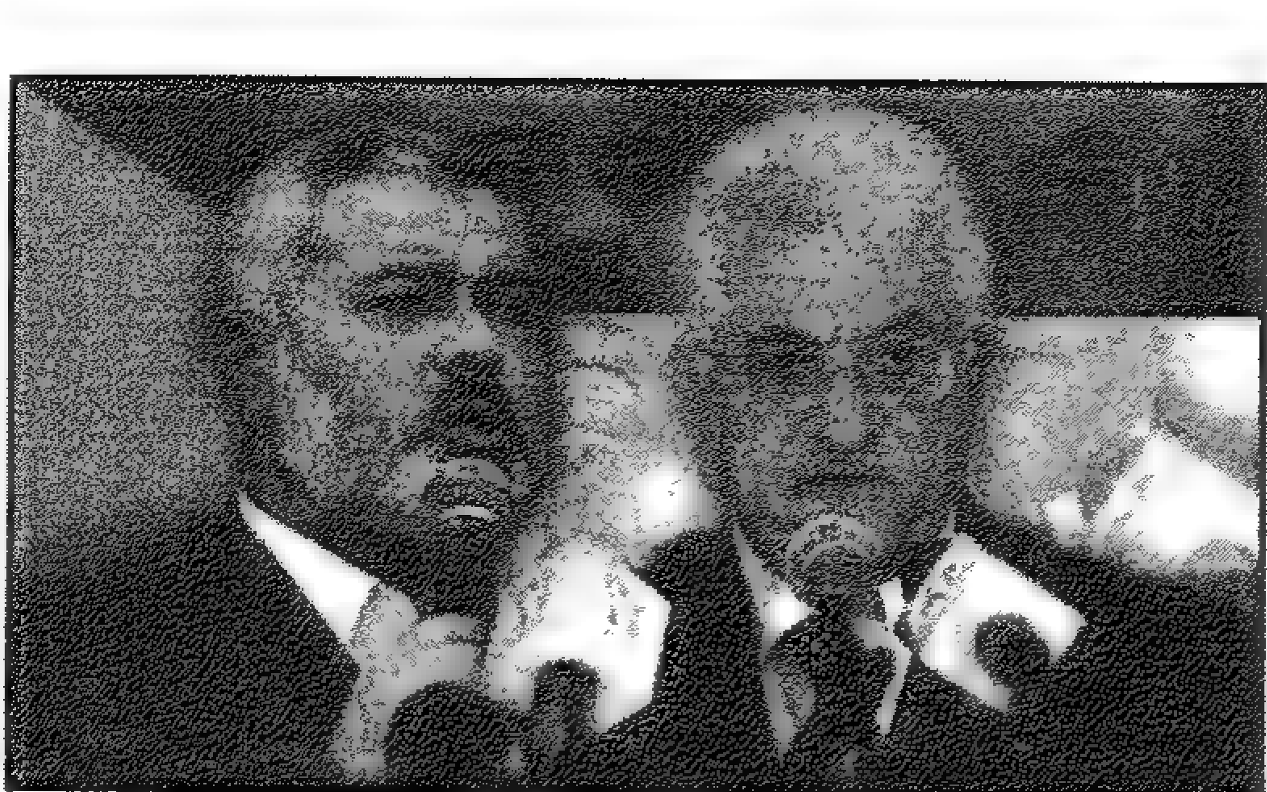
وفقاً للتقرير، حتى نهاية ٢٠٠٦، كان ٣٥٪ من سكان غزة يعيشون فى ظروف "فقر مدقع" - أى بميزانية تبلغ نحو ١٠ شيكلات فى اليوم للفرد. ويعتقد معدو التقرير أن البيانات بعد سيطرة حماس على القطاع تشير إلى أن نحو ٧٠٪ من سكان غزة يعيشون فى فقر مدقع.

وقد نشرت جهات دولية، مثل البنك الدولى، منذ عدة أيام فحسب، توقعات تبعث على التفاؤل، بأن هناك أملاً فى أن يحقق الاقتصاد الفلسطينى هذا العام ازدهاراً بنحو ٣٪. ومع ذلك، كان المسئولون فى البنك الدولى على ما يبدو يقصدون ازدهاراً فى الضفة الغربية وليس فى القطاع. ويبدو أن أحداً لا يتحدث عن فرص الانتعاش الاقتصادى فى قطاع غزة، الذى حقق العام الماضى ازدهاراً بنسبة ٠٪، بل إنهم لا يشعرون بالتفاؤل فى البنك الدولى.

استطلاع فى السلطة الفلسطينية: "هنية يتفوق على أبو مازن"

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٥/١٤
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

الجمود الذى يسود المفاوضات مع إسرائيل لا يصب فى مصلحة الحكومة الفلسطينية، التى تعانى من تراجع نسب التأييد التى تحظى بها فى الضفة الغربية، حيث أفاد معظم المشاركين فى الاستطلاع بأنهم سيفضلون رئيس حكومة حماس عن أبو مازن فى الانتخابات الرئاسية..



أما مروان البرغوثى فمازال هو الأكثر شعبية، حيث يحظى بتأييد واسع النطاق، فيما تراجعت نسبة التأييد التى يحظى بها رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس (أبو مازن) بشكل ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة.

هذا ما يظهره استطلاع للرأى أجرى بين سكان الضفة الغربية ونُشرت بياناته اليوم الأربعاء (٢٠٠٨/٥/١٤)، حيث يكشف الاستطلاع أنه لو أجريت الانتخابات لرئاسة السلطة، لواجه الرئيس الحالى صعوبة فى هزيمة منافسيه المحتملين. كما أظهرت بيانات الاستطلاع أن مروان البرغوثي، المسجون فى إسرائيل، هو الزعيم الفلسطينى الأكثر شعبية.

أجرى الاستطلاع فى ضوء الجمود الذى تشهده الاتصالات بين فرق المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية، والأزمة الاقتصادية الطاحنة فى السلطة الفلسطينية، حيث تكشف بيانات الاستطلاع أن الحكومة الفلسطينية المعتدلة، برئاسة سلام فياض، تعانى تراجع بنسبة ٣٠٪ فى الشعبية التى تحظى بها فى مدن الضفة الغربية.

وقال نادر سيد، الأستاذ بجامعة بيرزيت، وصاحب معهد استطلاعات الرأى الذى أجرى هذا الاستطلاع، إن المتضررين الأساسيين من تراجع نسبة الشعبية هما: سلام فياض، ورئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، وذلك فى ضوء عدم إحراز تقدم فى المحادثات مع إسرائيل حول موضوعات الخلاف الجوهرية (القدس، والحدود، واللاجئين). وأضاف نادر سيد: «إن هذا يجسد لنا فقط إلى أى مدى يعاود الفلسطينيون دائماً فى نهاية الأمر الحديث عن قضايا الخلاف الجوهرية، حيث سيتسبب الجمود الذى تشهده هذه القضايا فى أضرار للزعماء، الذى يحاولون تحقيق إنجازات».

أما مسئول فتح، مروان البرغوثي، فهو السياسى الفلسطينى صاحب أكبر نسبة تأييد بين الجمهور الفلسطيني.

لو أجريت انتخابات لرئاسة السلطة اليوم، لتفوق البرغوثى المسجون فى إسرائيل، على رئيس حكومة حماس فى قطاع غزة، إسماعيل هنية بكل سهولة. وبحسب البيانات، فإنه حال حدوث منافسة بين هنية وأبو مازن، فإن رئيس السلطة الفلسطينية سيخسر بفارق ضئيل لا يتجاوز ٢٪.

علاوة على ذلك، فقد أفاد معظم المشاركين فى الاستطلاع (٤٧٪) بأنهم سيصوتون لصالح حركة فتح فى الانتخابات البرلمانية. ورغم ذلك، فإننا بصدد تراجع فى نسب التأييد التى تحظى بها الحركة، والتى وصلت فى شهر يناير الماضى إلى ٥٣٪.

ترجمات عبرية

١٠٠

شخصية العدد



الراحل "يوسى هرئيل"

ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

فى السادس والعشرين من شهر أبريل الجاري، رحل عن عالمنا يوسى هرئيل قائد السفينة إكسودوس عن عمر يناهز ٩٠ عاماً.. وإكسودوس (Exodus)، هى السفينة التى حملت مهاجرين يهود من فرنسا فى ١١ يوليو ١٩٤٧ متوجهةً إلى السواحل الفلسطينية، التى كانت تحت الانتداب البريطانى آنذاك. وكان أغلب هؤلاء المهاجرين، البالغ عددهم نحو ٤٥٠٠، يهود ناجين من معسكرات الإبادة فى ألمانيا ولم تستخرج لهم تصاريح هجرة قانونية. ولكن بسبب تسليط ضوء إعلامى الكبير على هذه السفينة ومن تحملهم على متنها آنذاك، اضطرت البحرية البريطانية للسيطرة عليها وأجبرت كل المسافرين على العودة لأوروبا، لكن محاولات إعادتهم إلى معسكرات الإبادة فشلت، وعادوا فى نهاية الأمر إلى إسرائيل. وقد توفى هرئيل فى تل أبيب، بعد إصابته بأزمة قلبية شديدة.

كان الملاح يتسحاق أهارونوفيتش أحد البارزين إلى جانب هرئيل فى قيادة السفينة إكسودوس، والذى قال إنه لم يكن دائماً على اتفاق معه، ولم يكن صديقاً مقرباً منه لكنه يكن له فائق الاحترام.

كان هرئيل قد انضم إلى منظمة الهاجاناه وهو فى سن الخامسة عشرة، وعرف منذ الوهلة الأولى كمقاتل شجاع، وشارك فى السرايا الليلية التى كانت تهدف إلى مكافحة الجماعات العربية المسلحة. وعندما اشتد عوده، تم استدعاؤه للإشراف على أكبر عمليات الهجرة غير الشرعية مع قيام الدولة. وفضلاً عن السفينة إكسودوس، قاد هرئيل ثلاث سفن أخرى إلى السواحل الإسرائيلية تعرف باسم "كنيست إسرائيل"، و"الاستقلال"، و"كيبوتس جلويوت". وقد حملت السفن الأربع التى تولى قيادتها، أكثر من ثلث المهاجرين غير الشرعيين لإسرائيل بين عامى ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨.

وبعد قيام الدولة، توجه هرئيل لاستكمال دراسته فى الولايات المتحدة، لكنه عاد مرة أخرى إلى البلاد، بناءً على طلب من رئيس هيئة الأركان آنذاك موشيه ديان، وانضم لصفوف الجيش وتولى قيادة إحدى الوحدات الاستخباراتية.

وفى حديث أدلت به إلى صحيفة يديعوت أحرونوت، قالت شارون ابنته إن والدها كان "صاحب رؤية فى جميع المجالات، وكان يشاهد الصورة كاملة دائماً". وقد وصفته بأنه أحد كبار جيل العظماء، وأنه رغم ذلك لم يتحدث كثيراً عن خدمته العسكرية وخدمته فى الموساد".

وأضافت شارون أن هرئيل حصل فى أكتوبر الماضى على جائزة تحمل اسم السفينة إكسودوس لعام ٢٠٠٧، تمنحها الحكومة الإيطالية فى الأعوام الماضية للمهتمين بدفع جهود السلام والأنشطة الإنسانية، وأن والدها توجه إلى إيطاليا لتسلم الجائزة التى منحها إياه الرئيس الإيطالى. وشكرهم فى الخطاب الذى ألقاه هناك على جهودهم المبذولة "لمساعدة بلاده فى أسوأ مرحلة تمر بها فى تاريخها". وقد شعر هرئيل بالفخر الشديد لإحياء إيطاليا ذكرى السفينة إكسودوس. وقال: "إننى أشكركم على أعمالكم الإنسانية وعلى كل ما تعلمونه لأولادكم عن تاريخنا".

"إذا كان لدينا ٥ ملايين إسرائيلى مثل هرئيل، لن تكون هناك أى مشاكل فى إسرائيل بوجه عام" بهذه الكلمات بكى البروفيسور موشيه مانى على وفاة يوسى هرئيل صديقه المقرب منذ الخمسينيات.

كذلك كان الأديب يورام كانيوك يعرف هرئيل معرفةً شخصية لسنوات طويلة وكتب عنه كتاباً يحمل اسم "إكسودوس.. أودسيا قائد" يصف فيها أعمال وبطولات هرئيل خلال فترة التهجير غير الشرعية.. وبهذه المناسبة قال كانيوك لصحيفة يديعوت أحرونوت: "إن يوسى كان بالنسبة لى أحد أبطال التاريخ الإسرائيلى وكان شريكاً فى الأمجاد التاريخية التى حققتها دولة إسرائيل".

رؤية عربية

(١)

إسرائيل وحماس.. فرص التهدئة

د. أشرف الشرقاوي
مدرس الأدب العبري- كلية الآداب- جامعة المنصورة

رغم استمرار جهود الوساطة المصرية بين الحكومة الإسرائيلية وحركة حماس منذ شهور طويلة لا زال لا يلوح فى الأفق أى أمل فى التوصل إلى التهدئة، حتى لو كانت كافة الأطراف تصرح بعكس ذلك. ويبدو أن العنصر الرئيسى الذى يعرقل إمكانية التوصل إلى التهدئة هو مطالبة إسرائيل بالإفراج عن الجندى الإسرائيلى الأسير جلعاد شاليط كشرط للموافقة على أى تهدئة. تأتى هذه المطالبة رغم إدراك الحكومة الإسرائيلية التام لاستحالة الإفراج عن شاليط دون أن يتم الإفراج عن أسرى فلسطينيين، أو على الأقل دون وعد بالإفراج عن عدد من الأسرى الفلسطينيين فى المستقبل القريب مقابل الإفراج عن شاليط. والحق أن حكومة حماس لن يكون فى استطاعتها أن تواجه الشعب الفلسطينى بعد كل هذه المعاناة بالإفراج عن الجندي- الذى لا زالت تدعى أنه ليس بين يدى مسئوليها- دون أى مقابل، بعد أن تحمل الشعب الفلسطينى فى غزة كل التضحيات والحصار وتدهور الوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإنسانية بشكل غير مسبوق فى الفترة الماضية على أمل الإفراج عن أبنائه الأسرى فى السجون الإسرائيلية. أضف إلى هذا أن الحكومة الإسرائيلية تدرك تماماً استحالة الإفراج عن الجندى الأسير دون مقابل، وبالتالى فإن الحديث عن مقابل يتمثل فى التهدئة من جانب إسرائيل وفتح المعابر هو ذر للرماد فى العيون.

يبدو أن الحكومة الإسرائيلية غير قادرة الآن بسبب الوضع الداخلى والتطلع إلى الانتخابات القادمة على اتخاذ قرار فى هذا الشأن. حيث يخشى رئيس الوزراء إهود أولمرت- فى ظل تدنى شعبيته بسبب التحقيقات الأخيرة معه- أن يؤدى الإفراج عن الجندى الأسير إلى تهدئة حقيقية ترفع من أسهم حليفه ومنافسه رئيس حزب العمل إهود باراك. حيث سينظر الجمهور الإسرائيلى فى هذه المرحلة إلى التهدئة على أنها ثمرة النشاط العسكري، الذى قام به الجيش بقيادة باراك ضد تنظيمات المقاومة الفلسطينية فى قطاع غزة. وسيزيد هذا الشعور لو تم الإفراج عن الجندى الأسير دون مقابل. ومن ناحية أخرى فإن باراك نفسه يعد أحد العناصر التى تعرقل التوصل إلى تهدئة. فقد تم اختيار باراك وزيراً للدفاع بسبب خلفيته العسكرية. وتعهد عند اختياره بالقضاء على ما وصفه بالإرهاب، وهو ما يعنى فى نظر الجمهور الإسرائيلى القضاء على أى مقاومة من قطاع غزة. وسينظر هذا الجمهور إلى الإفراج عن أسرى فلسطينيين مقابل شاليط على أنه انتصار لحماس، وبالتالى سيفقد باراك كثيراً من أسهمه نتيجة لهذا. وهذا هو ما يدفع باراك إلى التشدد والمطالبة بالإفراج عن شاليط دون مقابل وهو يدرك أن هذا لم يحدث. ورغم ما يلقاه باراك من تأييد لموقفه هذا فى القيادة العسكرية الإسرائيلية متمثلة فى رئيس الأركان جابى إشكنازى إلا أن كلاهما يعلم بعدم وجود بديل جدى للإفراج عن أسرى فلسطينيين مقابل شاليط. ومع هذا فلا شك أن كافة القادة الإسرائيليين يدركون تماماً أن من المستحيل الإفراج عن أسير إسرائيلى دون مقابل مهما كانت الجهة التى تحتفظ به. والأدهى من ذلك، وهو ما يتنكرون له الآن، هو أنه كلما زادت فترة احتجاز الأسير كلما زاد المقابل المطلوب للإفراج عنه، طالما ظل على قيد الحياة. وكلما زاد الخطر المتوقع على حياة الأسير كلما كان الثمن المطلوب للإفراج عنه أكبر. غير أن المهم هو أن الجانب الفلسطينى يعرف أنه حتى لو مات الأسير الإسرائيلى سيظل هناك ثمناً للإفراج عنه، وهذا ما يشجع على الاستمرار فى التمسك بضرورة الإفراج عن أسرى فلسطينيين مقابله.

كانت السنتان الماضيتان منذ انتهاء حرب لبنان الثانية بين إسرائيل وحزب الله قد شهدتا أكثر من مرة طرح إمكانية القيام بعملية عسكرية برية واسعة النطاق فى غزة، على غرار عملية السور الواقي. غير أن القيادة العسكرية عارضت فى القيام بعملية واسعة النطاق حتى الآن لإدراكها أن احتمال النجاح فى هذه العملية محدود. فلن يكون فى استطاعة إسرائيل فى نهايتها وقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وهو ما يعنى فعلياً أنها لن تتمكن من هزيمة حركة حماس حتى لو أسقطت حكومتها واحتلت القطاع كله. ولابد أن نتذكر فى هذا الصدد أن قطاع غزة بالكامل كان تحت السيطرة

الإسرائيلية عندما بدأ إطلاق صواريخ القسام على إسرائيل منها في ١٦ أبريل عام ٢٠٠١، حيث أطلق في ذلك اليوم أول صاروخ قسام على بلدة سديروت الإسرائيلية، وتواصل إطلاق الصواريخ منذ ذلك اليوم إلى أن سقطت أول صواريخ قسام منطلقة من الأراضي المحتلة بالضفة الغربية على مستعمرات شمال الضفة في أول يونيو ٢٠٠٥. وبالتالي يدرك القادة العسكريون أنه لن يكون في استطاعة أي عملية عسكرية إسرائيلية واسعة النطاق أن تؤدي لوقف كامل ونهائي لإطلاق الصواريخ بدون اتفاقية مع حركة حماس. وربما كان هذا ما دعا رئيس الأركان الإسرائيلي والقيادة العليا في الجيش إلى الاعتراض على القيام بمثل هذه العملية حتى الآن، اعتقاداً منهم بأنها لن تحقق شيئاً، وستجعل الجيش الإسرائيلي يتورط في غزة لمدة طويلة دون قدرة على الحسم، ودون قدرة على وقف إطلاق الصواريخ. أضف إلى هذا أن مثل هذه العملية لابد أن تؤدي لمقتل جنود إسرائيليين، كما حدث في عملية جنين الشهيرة على سبيل المثال. والأهم من ذلك أنها ستنتهي مسببة ضرراً فادحاً لقدرة الجيش الإسرائيلي على الردع يفوق ما سببته حرب لبنان. غير أن قيادة الجيش الإسرائيلي التي تعارض القيام بعملية عسكرية تعارض في التوصل إلى اتفاقية للتهدئة أيضاً. والسبب في ذلك أنها تعتقد أن حركة حماس سوف تستغل مثل هذه التهدئة على المستوى العسكري لدعم قوتها وتجميع مزيد من السلاح، وعلى المستوى السياسي بتأكيد أن العدو الذي لا يعرف سوى لغة القوة قد قبل التهدئة مضطراً تحت ضغط القصف بصواريخ القسام، وبالتالي فإن التهدئة سوف يجري تصويرها على الجانب الفلسطيني على أنها انتصار لحركة حماس وهزيمة أخرى للجيش الإسرائيلي تضاف إلى سجله المتواضع في المواجهة مع حزب الله في جنوب لبنان. وليس من الممكن أن توافق القيادة السياسية على تهدئة لا تقرها القيادة العسكرية.

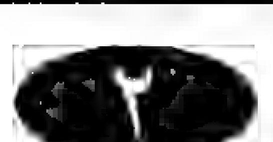
وعلى المستوى الدولي يبدو أن زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لإسرائيل سيكون لها أثر في تأجيل إقرار التهدئة. حيث تلمح بعض المصادر الصحفية الفلسطينية والإسرائيلية إلى أن الرئيس بوش أعطى لإسرائيل الضوء الأخضر للقيام بعملية اجتياح برية واسعة النطاق لقطاع غزة فور مغادرته لإسرائيل، وذلك رداً على الصاروخ الذي أطلقته الفصائل الفلسطينية على عسقلان أثناء زيارته، والذي اعتبره تجاوزاً للحدود. ووفقاً لما تدعيه المصادر الفلسطينية نقلاً عن مسئول أمريكي رفيع المستوى وعن وكالة رويترز فقد صرح بوش لإسرائيل - أو أمرها على حد قول المصادر الفلسطينية- بتصفية حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي وفصائل فلسطينية أخرى واغتيال قياداتها. ولم يحدد بوش وقتا لانتهاء العملية الإسرائيلية المنتظرة، وقال إنها لابد أن تستمر إلى حين تحقيق أهدافها. وعندما سأل وزير الدفاع باراك الرئيس بوش في اللقاء الذي عقد بينهما عما سيحدث لو سقط مدنيون أبرياء في العملية العسكرية قال بوش: هناك مواطنين إسرائيليين أبرياء يسقطون الآن، ولابد من التحرك الآن لوقف هذا.

ورغم أن المنطق يقضي بأنه لم يبق أمام إسرائيل سوى السعي للتوصل إلى تهدئة مع حركة حماس والحركات الفلسطينية الأخرى، إلا أن مضار هذه التهدئة في نظر الإسرائيليين في الوقت الحالي تفوق منافعها. فعلى المستوى الشخصي للقيادة الإسرائيلية ستؤدي التهدئة إلى تدني في شعبية رئيس الوزراء ووزير الدفاع على حد سواء، وسترفع بالتالي من أسهم منافسهما الرئيسي بنيامين نتنياهو، البعيد الآن عن موقع المسئولية. حيث سيكون في استطاعته دائماً أن يقول إنه لو كان رئيساً للوزراء لتمكن من التعامل مع مشكلة حماس بطريقة أفضل. وعلى المستوى العسكري سينظر الجمهور إلى التهدئة على أنها انتصار لحماس، وللقوى الفلسطينية في غزة، مما سيلحق الضرر بقدرة إسرائيل على الردع وسيسيء إلى سمعة الجيش الإسرائيلي. وربما على المدى الطويل يشجع سوريا وإيران على مهاجمة إسرائيل سواء بشكل مباشر أو عن طريق حزب الله. وعلى المستوى الدولي سينظر المجتمع الدولي- المنحاز لوجهة النظر الإسرائيلية وعلى رأسه الولايات المتحدة- إلى التهدئة على أنها دعم للقوى المتطرفة على حساب القوى المعتدلة. وربما كان هذا ما يتسبب في تأخر التوصل لتهدئة حتى الآن رغم الجهود المصرية، ورغم التصريحات الصادرة عن قيادات حماس في أكثر من مناسبة، والتي تفيد بأن حماس توافق على التهدئة وتسعى إليها في مقابل الثمن المناسب، وبأن حماس توافق على الإفراج عن شاليط مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين.

والخلاصة أنه لن يكون هناك أي مجال لإقرار تهدئة طالما لم يتغير الوضع الشخصي لرئيس الوزراء أو لوزير الدفاع في معترك الساحة السياسية الإسرائيلية بشكل يدفع عنهما الضرر الانتخابي الذي يمكن أن يلحق بهما نتيجة للتهدئة. وطالما لم يتغير الوضع الدولي بشكل يمكن أن يدعم الاتجاه إلى التهدئة ولا سيما من جانب إسرائيل. وطالما لم يتغير الوضع العسكري بشكل يمنع الإضرار بسمعة الجيش الإسرائيلي. حتى ذلك الحين سيظل نزيف الدم مستمراً وسيظل كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه يتباهى أمام الجمهور الإسرائيلي بتشدده في التعامل مع الإرهاب الفلسطيني. غير أن هناك حقيقة واحدة ثابتة، وهي أن من يدفع الثمن الآن هو الشعب الفلسطيني المحاصر، المواطنين الإسرائيليين المعرضين للقصف في سديروت وعسقلان والنقب، وربما تل أبيب في وقت لاحق، والجندي الأسير جلعاد شاليط الذي لن يتحسن وضعه في ظروف الأسر في كافة الأحوال، والأسرى الفلسطينيين الذين طال انتظارهم للإفراج عنهم.

يتطلب إقرار التهدئة قرارات شجاعة من زعماء يفكرون في صالح شعوبهم قبل أن يفكروا في نتائج الانتخابات القادمة، وليس لمثل هؤلاء الزعماء وجود في إسرائيل حتى الآن. وحتى يتواجد زعماء من هذا النوع لن يتوقف إطلاق الصواريخ، وسيظل الاتهام المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين بالمسئولية عن الفشل وسيظل الاتهام لمصر بأنها لاتحكم الرقابة على حدودها فيما يتيح لحركة حماس تهريب السلاح إلى غزة.

◆ رؤية عربية ◆



المشروع الصهيو/ حمساوى لاحتلال سيناء

■ طلعت رضوان - كاتب وباحث

تحرص الشعوب المتحضرة على مقابلة الجميل الإنسانى بالمعروف، ولكن الفلسطينيين رأوا أن تجاوز القيادة المصرية عن تحطيم الجدار الأسمنتي لمعبر رفح المصري، يكون بالاعتداء على الجنود المصريين. ووفق ما أعلنته قناة الجزيرة فإن عدد القتلى والجرحى وصل الى ٣٦ مصرياً. ووفقاً للعلوم السياسية فإن الاعتداء على أرض الوطن، هو اعتداء على السيادة الوطنية، ورغم إدراك القيادة المصرية لهذه الحقيقة، قرّرت التجاوز عن هذا الاعتداء وسمحت للفلسطينيين بدخول الأراضى المصرية للتزود باحتياجاتهم بعد حصار الإسرائيليين لهم فى غزة. وأعتقد أن تجاوز مصر عن الاعتداء على سيادتها الوطنية، لصيق بالشخصية المصرية التى أسس تراثها الحضارى معانى الرحمة. وأن المشاعر الإنسانية فوق اعتبارات السياسة.

إن ما حدث من الغزو الفلسطينى للأراضى المصرية، والاعتداء على المصريين، كبديل عن تحرير فلسطين من العدو الصهيوني، هو علامة دالة على (نقل) مشكلة الوطن الفلسطينى من إسرائيل الى مصر. وأن البديل هو احتلال سيناء لإقامة دولة فلسطين. واذا كان الفلسطينيون أتباع الفصيل الإسلامى (حماس) يؤمنون بهذا الحلم الطوباوى المريض، فهو نفس الحلم الذى يؤمن به أتباع الصهيونية الدينية. وقد ذكرت صحيفة المصرى اليوم فى عددها الصادر يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٨ أن عدداً من المراقبين السياسيين قد حذروا من أن تفجر الأوضاع الحالية على الحدود المصرية مع قطاع غزة، يصب فى اتجاه تنفيذ مخطط إسرائيلى قديم بإقامة دولة فلسطينية فى شبه جزيرة سيناء يُعرف باسم (غزة الكبرى) وهو المخطط الذى يُعلن عنه مسئولون ومتشددون إسرائيليون بشكل دائم ومستمر، كان آخره دعوة كبير الحاخامات (ميتسجر) لكل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بتنفيذ هذا المخطط. وأن هؤلاء المراقبين أشاروا الى أن هذا المخطط يعود الى خمسينات القرن العشرين. ويسلب نظرياً ما لا يقل عن ألف كم مربع من شبه جزيرة سيناء. وما هو إلا مخطط قديم، تنحسر عنه الأضواء أحياناً، لكنه سرعان ما يطفو على سطح الأحداث، كلما تفاقمت الأوضاع فى قطاع غزة، الذى طالما شكّل عبئاً ثقيلا على كاهل إسرائيل منذ احتلالها له عام ١٩٦٧ ويؤكدون أن مقدمات تطبيق هذا المخطط بدأت على الأراضى المصرية بالفعل منذ عام ١٩٩٦ بعدة خطوات، بدأت أولا بها تردد حول توقيف منح الترخيص بالبناء لأبناء رفح المصرية على مساحة تمتد أكثر من ٦ كم بطول الحدود المصرية/ الفلسطينية. وثانياً بشراء كميات هائلة من الأراضى فى هذه المنطقة، سواء من قبل الفلسطينيين، أو من قبل النخبة الاقتصادية المصرية الجديدة، التى تدرك قواعد عملية ما يُعرف ب (تسقيع الأرض) ثم بيعها فى اللحظة المناسبة. وثالثاً بتحديد منطقة على شكل شبه منحرف، يمتد ضلعها الغربى على شاطىء البحر مسافة ٤٠ كم من نقطة إلتقاء الحدود المصرية/ الفلسطينية، ثم ضلع جنوبى يمتد بنفس المسافة. ومن رأس هذا الضلع، يمتد الضلع الشرقى ويتقابل عن نقطة إلتقاء الحدود الثلاثية لمصر وفلسطين وصحراء النقب الإسرائيلية. كما تم تحديد ١٥٠ متراً تمتد بطول الحدود مع قطاع غزة، كمرحلة أولى، سيتم هدمها تماماً وترحيل أهلها، مما يعنى الشطب الكامل لمدينة رفح التاريخية، بما فيها بوابة صلاح الدين (فيلادلفي) وقال السياسى الفلسطينى (حسن عصفور) إن المخطط الإسرائيلى قديم ويعود الى عام ١٩٥٥ عندما ظهرت خطة (جونستون) لتوطين الفلسطينيين فى سيناء.

وكتب د. خليل مصطفى الديواني أن مجلس المستعمرين الإسرائيلي صرّح منذ سبعة أعوام أنه يجب أن تمتد حدود قطاع غزة الى ما وراء خط الحدود الراهن بين مصر وإسرائيل مقتطعة جزءاً بسيطاً من سيناء يسمح بتوطين بعض الفلسطينيين به حتى يخف الضغط عن القطاع (أهرام ٤ فراير ٢٠٠٨ ص ١١).

وقد اقترح (جيورا آيلاند) رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي على شارون عام ٢٠٠٤ ((ضم ٦٠٠ كم الى قطاع غزة من شمال سيناء واستخدام هذه المساحة فى بناء ميناء دولى ومطار دولى ومدينة يعيش فيها مليون فلسطيني. وضم ٦٠٠ كم من مساحة الضفة الغربية الى إسرائيل لضمان حدود آمنة. ومنح المصريين تعويضاً إقليمياً فى النقب الجنوبى يصل إلى ١٥٠ كم وتعويضات أخرى على شكل مساعدات دولية وتنمية اقتصادية وحفر نفق يصل مصر بالأردن شمال إيلات. ونقل مساحة صغيرة (حوالى ١٠٠كم) من أراضي الأردن الى الفلسطينيين)) (صحيفة ها آرتس الإسرائيلية ٤/٦/٢٠٠٦ نقلا عن مجلة مختارات إسرائيلية يوليو ٢٠٠٦) أى أن إسرائيل تود التخلص من مشكلة الشعب الفلسطيني على حساب الشعب المصرى والشعب الأردني. وهى بالترويج لهذا الاقتراح تضرب الاستقرار وتزرع بذور الفتن بين أبناء الشعوب الثلاثة (المصرى والأردنى والفلسطيني) خاصة وأن خبراء السياسة الإسرائيليين يعلمون أن العروبيين والإسلاميين سوف يرحبون بهذا الاقتراح.

والمخطط الصهيوني لا يكتفى بالتوسع، وإنما يسعى لتغيير طوبغرافية المكان، إذ فى المنتدى الاقتصادى بالأردن الذى عقد عام ٢٠٠٣ ((تكلّمت وفود الأردن وإسرائيل عن البدء فى تنفيذ مشروع قناة البحرين الأحمر والميت فيما سُمى خطة تطوير وادى الأردن لحماية بيئة البحر الميت، علماً بأن المرحلة الثانية من هذا المشروع سوف تصل الى البحر المتوسط. وهكذا جاءت الفكرة الأردنية على طبق من ذهب لإسرائيل. وقيل وقتها أن هذا المشروع لو تم تنفيذه فسوف تخسر مصر مابين ٢٥ – ٣٠٪ من دخل قناة السويس)) (أ. سيد على – أهرام ٢٥/١١/٢٠٠٣ ص ٣).

إن الفلسطينيين من أتباع الأصولية الإسلامية لم يكتفوا بتحطيم جزء من الأراضى المصرية، الذى هو تحطيم للسيادة الوطنية، ولم يقابلوا تجاوز القيادة المصرية عن هذا الفعل الذى تجرّمه قواعد القانون الدولي، بالشكر والعرفان، أو على الأقل (فى حالة عدم الاعتراف بالجميل) بكبح جماح الطابع العدوانى لكل ماهو مصري، وإنما فعلوا الأشنع، حيث فجّروا معبر رفح المصرى فى أكثر من عشرين موقعاً. واستخدموا البلدوزارات فى هدم الجدار الجانبى للمعبر، وذلك علناً وفى وضح النهار. كما اقتحموا بوابة صلاح الدين بعدد من السيارات التى شقت طريقها الى الحدود المصرية من قطاع غزة. ورفعوا الأعلام الفلسطينية على بعض المنشآت المصرية، فى تحد سافر للسلطة المصرية ولمشاعر المصريين.

الأصوليون الإسلاميون الفلسطينيون رأوا أن الاعتداء على السيادة المصرية وعلى مشاعر المصريين، هو الخيار الأفضل، ولم يجرؤوا على اقتحام معبر (إيريز) الواقع بين قطاع غزة وإسرائيل. رغم وجود إتفاقية بين الجانبين موقعة فى ٢٩ أغسطس ١٩٩٤ حول النقل التمهيدى للسلطات والمسئوليات من إسرائيل الى السلطات الفلسطينية. واكتمل فى ديسمبر من نفس العام ليشمل الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة الغربية لشئون التعليم والضرائب والرعاية الاجتماعية والسياحة والصحة. فلماذا اختار الأصوليون الإسلاميون الفلسطينيون الاعتداء على السيادة المصرية، ولم يستخدموا حقهم المشروع بالعبور عبر معبر (إيريز)..؟ هل هو الرعب من رد فعل الجانب الإسرائيلي..؟ أم هى الاستهانة برد فعل الجانب المصري..؟ أم أن الاثنين (الرعب والاستهانة) وجهان لعملة واحدة..؟ وأن الاعتداء على المصريين هو طريق تحرير فلسطين.

*****

إن ما حدث من اعتداء الفصيل الإسلامى الفلسطينى على السيادة المصرية، يجب أن يكون إنذار لكل القوى الوطنية المصرية، بحيث يتم التفرقة بين حق الشعب الفلسطينى فى حياة حرة كريمة على أرضه المحتلة، وبين التفريط فى حق شعبنا المصري، التفريط الذى يصل إلى درجة التغاضى عن الغزو الفلسطينى للأراضى المصرية تمهيداً لاحتلال سيناء. والتفريط فى التغاضى عن قتل مصريين على يد الجماعات الفلسطينية الإسلامية. مع مراعاة أن الرصاص الفلسطينى ضد صدور الجنود المصريين تكرر كثيراً. وأعتقد أنه سوف يتكرر اذا رضخنا لمعيار (العاطفة) وتجاهلنا معيار (السيادة الوطنية) تلك السيادة التى وعاها محمود فهمى باشا النقراشى رئيس وزراء مصر فى المرحلة الليبرالية المغضوب عليها من ناصريين وإسلاميين، أصدر النقراشى قراراً بعدم عمل أى فلسطينى فى مصر، حتى ولو كان بدون أجر. وكان رأى النقراشى باشا أن هذا القرار لصالح الفسطينيين ((حتى لاينسى الفلسطينى بلده)).

وإذا كان ترحيل الفلسطينيين الى سيناء يُحقق رغبة إسرائيلية،

فإن الفصائل الفلسطينية الإسلامية تسعى الى تحقيق المشروع الإسرائيلي باحتلال سيناء. كما أن هذا المخطط الصهيو/حماوي يعود إلى عام ١٩٥٥. وقد ذكر أ. عبدالقادر ياسين الكاتب الفلسطيني أنه تم اعتقاله يوم ٩/٣/١٩٥٥ وأجرى معه سكرتير المخابرات سعيد السقا (وهو فلسطيني) تحقيقاً استفزازياً. وقال له ((يا ابني إنت أول من هتف في مدرسة فلسطين (لاتوطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان) فرد عليه ((نعم)) فسأله ((طيب ليه هذا الهتاف..؟)) فقال عبد القادر ياسين ((لأن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية هدفها إن إحنا نُرغم على القبول بمشروع سيناء لتوطين اللاجئين)) فقال له سكرتير المخابرات الفلسطيني ((هذا المشروع لصالحكم. إنت بتنسى إن فيه ربع الفلسطينيين في قطاع غزة مصابين بالسل..؟ وإنتم كمان جوعانين)) (القاهرة ٦ نوفمبر ٢٠٠٧).

لقد رحّب شعبنا المصري بتصريحات السفير سليمان عواد المتحدث باسم رئاسة الجمهورية المصرية، التي قال فيها بعد اجتماع الرئيس مبارك لمجلس وزاري مصغر، أن لمصر حدوداً وأرضاً وسيادة. وأن من حقها بل من واجبها ومسئوليتها أن تحفظها. وأن هذه هي الرسالة التي تم توجيهها الى وفد حماس في زيارته الأخيرة (لمصر) وذكر أن مصر تغاضت عن الاقتحام الجماعي تقديراً لمعاناة سكان غزة الإنسانية. وأن مصر دولة محترمة وحدودها غير مستباحة. كما رفضت مصر على لسان السفير عواد ما يتردد في أمريكا وإسرائيل من تقارير حول إيجاد إمتداد لقطاع غزة في سيناء)) (أهرام ٤/٢/٢٠٠٨ ص ٣) واذا كان شعبنا المصري قد رحّب بهذه التصريحات، فإننا نتمنى ترجمتها الى الواقع العملي. وحسم مسألة التواجد الفلسطيني على الأراضي المصرية، خاصة أتباع الفصائل الإسلامية الذين يروّجون في الصحافة وفي الفضائيات العربية لضرورة ((إعادة الفتح الإسلامي لمصر)) لأن المصريين مازالوا ((يعيشون عصر الجاهلية الحديثة)) ولعلّها من سخريات القدر أن يأتي الفصيل الحماوي الإرهابي، الذي استقبلته القيادة المصرية، رغم أنه ليست له أية صفة رسمية، ليفرض شروطه على المصريين.

إنني أناشد الثقافة السائدة في مصر أن يكون المعيار في العلاقات الخارجية هو (السيادة الوطنية) وليس المعيار هو (العاطفة) تلك العاطفة التي تتجاهل خطورة الأصولية الإسلامية لدى أتباع حماس، المعادين للحداثة ولقيم الحضارة الإنسانية ولآليات الليبرالية وضد مفهوم (المواطنة) وضد المرأة. ويكفي أن أذكّر القارىء أن تنظيم (حماس) أصدر فتوى دينية عام ٢٠٠٣ تنص على عدم جواز السير في أية مظاهرة لتأييد الحق الفلسطيني، إذا كان بها سافرات (نقلا عن أ. رضا البهات - القاهرة ٢١ يناير ٢٠٠٣ ص ١٦) فإذا كان هذا هو ما فعلوه مع المرأة الفلسطينية الراغبة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فماذا سوف يفعلون بنا نحن المصريين، إذا تمكّنوا من تحقيق الحلم الصهيو/إسلامي لاحتلال مصر..؟

إن رغبة الصهيونية الدينية في ترحيل الفلسطينيين الى سيناء، رغبة قديمة، تبنتها بعض الدوائر الإنجليزية، ومن أمثلة ذلك ما ذكره أ. عبدالحكيم عبدالله الجهني في مجلة العصور عدد مارس ١٩٢٩ من أن مستر (ود جوود) العضو بمجلس العموم البريطاني تقدم بطلب اقترح فيه من مصر أن (تتنازل لفلسطين عن شبه جزيرة سيناء)) وأشار الى أن اليهود يُرسلون بعض الأساتذة والأحبار الى طور سيناء ((ليقوموا بتنقيبات عن التركة الموسوية هناك حيث كان التيه وكان المن والسلوى. وحيث يقال أن بعض المهندسين اليهود تمكنوا خلال الحرب العظمى (الأولى) من استكشاف أن الجدب في سيناء، ليس إلاّ أكذوبة قارحة. وأنه توجد تحت الطباق الرملية مجار للمياه ومنابع للخصوبة)) ووصل وعي الليبراليين المصريين قبل يوليو ٥٢ إلى درجة أن كتب أ. عمر عنايت مقالا حذر فيه من المخطط الصهيوني ضد مصر وفلسطين. وتنبأ بعدد من النبوءات تحققت بالفعل، منها نبوءته التي لخصها في أن ((فلسطين ستكون يوماً ما ملكاً لبني إسرائيل)) أما نبوءته الثانية فكانت عن مصر ومستقبلها اذا لم تنتبه لخطورة المخطط الصهيوني، فنص على ((يجب أن نتطلع الى ذلك اليوم، فإنه سيكون الحد الفاصل بين عهدين: عهد مصر الذهبي وعهدها المظلم. فبعد ذلك اليوم ستكون مصر كمية مهملة. وستكون عضواً أثرياً في مملكة داود الجديدة)) (مجلة العصور - فبراير ١٩٢٩).

كما يجب مراعاة أن الصهيونية الدينية لاتسعى الى احتلال مصر فقط، لأن المسكوت عنه في الصراع المصري/العبري هو سرقة الحضارة المصرية ونسبتها الى بني إسرائيل. وموضوع السرقة مخطط له منذ سنوات، ويأخذ شكل الكتابات التي تدّعي العلم. ومن أمثلة ذلك الكاتب الإنجليزي (جون تايلر) المؤمن بالتراث العبري المعادي للمصريين والذي روّج لنظرية قال فيها إن ((بناة الأهرام كانوا من أبناء شعب الله المختار. ومن نفس السلالة التي انحدر منها إبراهام)) (نقلا عن أ. شفيق مقار - قراءة سياسية للتوراة - رياض الريس ص ٩١) ومن هؤلاء أيضاً الثيوصوفي (أي العارف بالله) بازيل ستيوارت صاحب كتاب (سر الهرم الأكبر) الذي كتب ((ليس هناك مايبرر القول إطلاقاً بأن المصريين هم الذين بنوا

الهرم لمجرد أنه موجود فى مصر)) وأن ((بذور عظمة مصر بذرتها حفنة من المستعمرين دخلت مصر بسلام. ونظمت القيام بعمليات الإنشاءات العظيمة)) هؤلاء المستعمرون من وجهة نظره جماعة من الآسيويين ((القادمين من أرض الفرات. وكانوا على مستوى رفيع من المعارف العلمية والرياضية)) وأنهم عندما دخلوا مصر ((نظموا عملية إنشاء الهرم الأكبر)) وبعد أن تم إنشاؤه ((خرجوا من مصر آخذين معهم معارفهم)) وكان تعليق أ. شفيق مقار ((أولئك (السوبرمن) الذين جاؤوا من أرض مابين النهرين، هم بلا شك أسلاف إبرام وإسحاق ويعقوب وأسلاف مستر بيجين بطبيعة الحال)) وأن النتيجة التى تترسب فى عقل القارئ الأوروبى هى أن المصريين ((كانوا متخلفين ورعاة، وليس أولئك الرعاة الرحل الجياع الذين تسللوا عبر حدود مصر ليأكلوا وينهبوا)) (ص ٩٢).

وفى عام ١٩٧٩ فى كامب ديفيد، سأل أحد الصحفيين بيجين عن المحادثات فقال ((لقد عانيت فى المفاوضات كما عانى أجدادى فى بناء الأهرامات)) وعندما جاء بيجين الى مصر وزار الأهرام قال ((إننى أشعر بالفخر وأنا وسط الأهرامات التى بناها أجدادي)) أما (ستيفن سبيلبيرج) صاحب فيلم (قائمة شندلر) عن الهولوكست النازى ضد اليهود. والذى عمل مع المخابرات الأمريكية ضد الشيوعيين الأمريكان، فقد أخرج فيلماً للأطفال بعنوان (أمير مصر) روّج فيه لمقولة أن اليهود عملوا فى بناء الأهرام والمعابد تحت سياط المصريين المتوحشين. وركّز الفيلم على أن موسى نبى العبريين هو المصمم العبقرى لكل ماأبدعته الحضارة المصرية. ويضع فى إصبعه خاتم كبير مهندسى مصر. مع تكرار قصة الخروج كما وردت فى كتب العبريين. وينتهى الفيلم بانتصار الخير (موسى وأتباعه) على الشر (فرعون والمصريين).

وتصل سرقة تراثنا الى درجة الإدعاء أن النبى موسى هو أخناتون وأن المصرى الكبير (يويا) والد الملكة (تى) زوجة أمنحتب الثالث، هو النبى العبرى يوسف. وحتى الآلات الموسيقية التى اخترعها جدودنا المصريون، تدعى الصهيونية أن هذه الآلات صناعة يهودية، وفق ما جاء بصحيفة معاريف بملحقها الفنى (نقلا عن أ. عبير الشرقاوى – صحيفة القاهرة ١٩/ ٤/ ٢٠٠٥) وفى يوم ٢٠ نوفمبر ٧٧ وتعقيباً على خطاب السادات فى الكنيست قال بيجين ((إن أحداً لا يستطيع أن يأخذ شيئاً مقابل لا شيء)) (نقلا عن أ. صلاح عيسى – القاهرة ٧/ ١٠/ ٢٠٠٣).

أعتقد أن بيجين لم يكن يهزل وإنما ألقى بنبوءة تحققت مع الأيام، لدرجة أن برنامجا عن الموسيقى فى التليفزيون (المصري) تكون الموسيقى المصاحبة له عبارة عن توزيع جديد لنشيد (ها تيكفاه) وهو النشيد الوطنى الإسرائيلى (من رسالة المهندس خالد زينهم – أهرام ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٣).

فهل تبدأ الثقافة السائدة فى الاحتشاد لمواجهة هذا المخطط الصهيو/ حماسوى..؟ والانتباه إلى خصوصية الصراع المصري/ العبري..؟ وإلى متى يتم تجاهل هذا الصراع الذى يستهدف الصهاينة من خلاله احتلال الأراضى المصرية وكذلك سرقة التراث المصرى والحضارة المصرية.

رؤية عربية

(٣)

جذور الكولونيالية الجديدة
التبعات السياسية والثقافية لأحداث الحادى عشر من سبتمبر فى القانون الدولى والصحافة العالمية

■ طارق كامل
باحث فى المنظمة العربية لمناهضة التمييز

* مقدمة:

بالرغم من المركزية التى تشكلها أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى صياغة توجهات الإدارة الأمريكية، إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتى وكتلة الدول الشرقية قبل ذلك بسنوات كان هو العامل الموضوعى الأكثر حسما والأكبر كثافة فى إعادة صياغة المنظومة العالمية وفى إعادة طرح العديد من المصطلحات الجديدة وعلى رأسها العولمة الليبرالية وما تستتبعه من تفسيرات تكون فى بعض الأحيان مبهمة لتوصيف إعادة صياغة الأدوات الاسياسية والاقتصادية بالمنظومة العالمية، وما استتبعه ذلك من ظهور العديد من المصطلحات ذات الدلالة والتى ترتبط بتحرير الاقتصاد.

وعلى مستوى آليات التنظيم الدولى العالمى استتبعت تلك الفترة عملية تغيير متسارعة فى اتجاه فرض هيمنة القطب الأمريكي. قبل ذلك التاريخ بزمن كبير كانت ثمة بوادر اقتراحات من قبل الإدارة الأمريكية بتولى قيادة المنظومة وبتشكيل ائتلاف دولى يعلو كل الدول ويعد نفسه مسئولا عن كل ما يحدث فى كل مناطق العالم وكل ما قد يحدث فيها من تهديد أو اعتداء. وكان قيام مجموعة الدول الشرقية دوما عاملا حاسما فى منع تحرير تلك الصياغة. وكل هذا كان له بالغ الأثر على المنطقة العربية التى سوف تتأثر بشكل بالغ بفرض الهيمنة فى المنطقة وبغياب الكابح أمام الطرف الأمريكي.

وفى الوقت نفسه الذى بدأت فيه أحداث الحادى عشر من سبتمبر تشكل أمام الجميع محورا رئيسيا فى تاريخ العالم المعاصر، كان المطبخ السياسى الأمريكى يجهز لتشكيل جديد للشرق الأوسط، معد من قبل ذلك التاريخ بكثير، يعيد به المكاسب التى خلفها انهيار كتلة الدول الشرقية متمثلة بالأساس فى قيادة الأمبراطورية. فعلى الرغم من التحول الشامل الذى اتت به أحداث الحادى عشر من سبتمبر، إلا أنها لم تكن تمثل فى حد ذاتها منعطفا جذريا فى تاريخ العالم، إلا بما سبقها من تحولات فى المنظومة العالمية والتى بدات من السبعينيات والتى انتهت فى أوائل التسعينيات بهزيمة كتلة الدول الشرقية. يمكن فقط القول بأن إعتداءات الحادى عشر من سبتمبر قد شكلت على مستوى وسائل الإعلام العالمية وعلى مستوى صياغات القانون الدولى منعطفا جذريا فى تبلور وصياغة بعض المفاهيم كمفهوم الإرهاب ومعاداة السامية الجديدة ومعاداة الصهيونية مع تصاعد متنامى للمد المعادى للعرب والإسلام كمصدر افتراضى للعداء ضد الغرب. وأيضا على صعيد السياسة شكلت تلك الأحداث تبلور المبرر العالمى لتكوين الائتلاف المناهض للإرهاب وعجلت بأمور كان لها أن تحدث وجعلت التطورات والتحولات الحديثة فى المنظومة أكثر وضوحا. كما أثرت على العديد من المفاهيم الأخرى وعلى رأسها معاداة

السامية وموقف الآلة الإعلامية الغربية من الصراع العربى الإسرائيلى.

فمع حرب الخليج بدأت مخاطر عدم الاستقرار الناجمة عن انتهاء الثنائية القطبية وإنهيار الاتحاد السوفيتيى فى الظهور، وهى الفترة التى عانت معها الطبقة العاملة العالمية من تراجعات كبيرة فى عقد الثمانينيات. ثمة تطورات عديدة تسمح بفهم ذلك التحول وعلى رأسها تطور الرأسمالية ذاتها، حيث تم فرض العولمة الليبرالية ذاتها لتمنح قوة بلا مثيل للشركات متعددة الجنسيات وكانت ثمة سلسلة من الأزمات تعلن عن ضعف المنظومة من الأزمة المالية التى بدأت فى أسيا فى عام ١٩٩٧، ثم الأزمة الاقتصادية انطلاقا من العام ٢٠٠٠، وهى أزمة فى إدارة الشركات، وبعد ذلك أزمة السياسة الأمريكية. ومنذ السنة الثانية من رئاسة بيل كلينتون، بدأ حلم إدارة العالم عن طريق المؤسسات الدولية والذى تم التعبير عنه على الفور بتدخلات عسكرية فى العديد من المناطق، وأيضا على المستوى السياسى والاقتصادي. وكانت الأحادية القطبية الأمريكية تدفع العالم كله بإتجاه تغيير جديد فى الساحة العالمية بدرجة طرح إمكانيات «تحكم عالمى شامل» وتشكيل حكومة عالمية la gouvernance globale يمكن أن تمثل الوجه السياسى للعولمة الاقتصادية، وجاء ذلك مع تواصل انطلاق سلسلة التظاهرات المناهضة العولمة على المستوى العالمى انطلاقا من سياتل.

إن التحول الحقيقى الذى أتت به بحق أحداث الحادى عشر من سبتمبر هو التعجيل بتلك العمليات وجعل بعض التناقضات أكثر وضوحا. حيث طورت بهذا الشكل الولايات المتحدة طورا من الحروب الدائمة ترمى إلى أهداف أعمق من مجرد مطاردة رموز الإرهاب أو إرساء دعائم الديموقراطية الغربية. فالإمبراطورية الأمريكية لها تلك الخصوصية من أنها لا تسعى للعثور على امتداد من الأراضي، لكن لها أهداف أكثر تحديدا، كأن تضمن لشركاتها الانطلاق وأن تواصل مسيرتها وأن تحتفظ بحرية وهوامش للمناورة على الصعيد السياسى والعسكرى دون أن تكون معطلة بأقل عائق أو اتفاقية.

وبعيدا عن التغيرات الإقتصادية الأكثر عمقا فى كيان نظام العالم، يمكننا تناول التطور الذى حدث على مستويين؛ الأول هو المستوى التشريعى والسياسى والمستوى الثانى هو الجانب الدعائى والإعلامي. فمن جانب، حدث انتقال تشريعى متسارع على الساحة السياسية والقانونية العالمية من تبرير الاستعمار إلى فرض حالة طوارىء دولية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر. ومن جانب آخر ثمة انتقال على المستوى الإعلامى فى طرح العديد من المفاهيم والمصطلحات ذات الدلالة أو لإكساب بعض المصطلحات دلالات جديدة

وأبرز نموذج لذلك التحول هو التحول الذى طرأ على مفهوم معاداة السامية وتحوله إلى مفهوم معاداة الصهيونية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

أولاً: الانتقال التشريعى من الدفاع إلى الهجوم وفرض حالة طوارىء دولية مقننة:

كان نظام التحالفات قائما إبان وجود الاتحاد السوفييتى والثنائية القطبية التى فرضتها ظروف تطوره. أما بعد ذلك فالمنظومة التى تقودها الولايات أصبحت تحتمل التحرك أحادى الجانب للسيطرة على مناطق سوف تصبح مركز رئيسى لإحتياطى الطاقة فى العالم لسنوات وسنوات. تلاقى ذلك مع البحث عن عدو جديد يبرر وجود القطب الأمريكى وتدخلاته المتلاحقة فى المراكز الأكثر أهمية بالعالم. وتحت رئاسة بيل كلينتون ظهر مصطلح «الدول المارقة» التى تهدد استقرار العالم. وسمحت أحداث الحادى عشر من سبتمبر للإدارة الأمريكية بإعادة إنتاج تلك النظريات وتحويلها تحت قيادة بوش الإبن لمفهوم «محور الشر»، وهو ثلاث دول تنتمى للدول المارقة التى حددتها إدارة كلينتون. وتضاعفت الميزانية العسكرية والتدخلات العسكرية، وشكل تولى بوش الابن من قبل بدء أحداث الحادى عشر من سبتمبر عاملا حاسما فى تغير رؤية المنظومة الأمريكية، بالرغم من أنه من الممكن للإجراءات التى تم اتخاذها عبر العديد من الحكومات سواء على المستوى الأوروبى أو العالمى للحرب ضد «خطر الإرهاب» منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يمكنها أن تعطى الانطباع أنها رد فعل لأحداث الحادى عشر من سبتمبر. ورغم بداية التحول من تاريخ تولى إدارة بيل كلينتون غير أن الكثير من المراقبين قد اعتبروا تولى جورج بوش الابن منعطفا حاسما فى فتح الأفق وإعادة صياغة شكل المنطقة، بالرغم من أن تلك الفلسفة السياسية تكمن فى تاريخ أسبق كثيرا للولايات المتحدة. فى هذا الصدد، ثمة مركزية خاصة للصراع العربى الإسرائيلى كرأس حربة للمشكلات التى تعانى منها المنطقة. وعلى المستوى الاقتصادى كان ذلك التحول يعنى ضرورة خلق منطقة رخاء مشتركة وتحقيق التعاون الإقليمى وزيادة حجم المساعدات المالية ودعم التعايش السلمى والحوار بين الثقافات. وقد لعب الاتحاد الأوروبى منذ نشأته دورا رئيسيا تجاه عملية السلام لإدراكه لدور الاستقرار السياسى فى المنطقة فى مجاراة الطرف الأمريكي، حيث تعترض سياسة التوسع الأوروبى فى الشرق الأوسط استئثار الجانب الأمريكى بالدور الرئيسى تجاه عملية السلام.

الإطار التشريعى الذى تتم فيه تلك الصيرورة يتسم بتدرج خاص يبدأ بزرع دولة إسرائيل فى المنطقة العربية وصناعة ترسانة قانونية موازية تمنع كافة أشكال التمييز العنصرى - مع تنويهات عديدة حول احتمالات تعرض إسرائيل

لهجوم خاص من قبل الوسط العربي- ثم تطرح العديد من الإشكاليات يناقشها ما يعرف بالقانون الدولى الإنسانى (أطروحة أنسنة الحروب والصراعات وحماية المدنيين) من ضرورة إحترام الاتفاقيات الدولية مع تجاهل تام لطبيعة موازين القوى غير المحايدة والتى تم فيها وضع وسن تلك الاتفاقيات والتى تجعل القانون الدولى الإنسانى فى حد ذاته يشكل انتهاكا للحقوق الفلسطينية على وجه الخصوص باعتباره يساعد فى استقرار وضع غير محايد. ثم تتدرج بعد ذلك الانتهاك الصريح لحرية الدولة الفلسطينية الكاملة على كامل التراب الفسطينى تتدرج للتبرير لانتهاك الانتهاك؛ انتهاك القانون الدولى الإنسانى والقانون الدولى العام على المستوى الأكثر عمومية. على إعتبار إن ذلك الانتهاك لتلك الاتفاقيات يتم فى إطار ظرف استثنائى دولى خاص هو الإرهـاب أو العنصرية مما يسمح باتخاذ تدابير أمنية وإجراءات استثنائية تتوائم مع «الخطر» الذى يهدد كيان الدولة «الصهيونية». فبشكل موازى لقيام دولة إسرائيل فى قلب المنطقة العربية ثمة ترسانة قانونية كاملة ترفض التمييز العنصري وتشير بوجه الأساس للمعاداة السامية فى أوروبا والعداء لدولة إسرائيل فى المنطقة العربية، دون تمييز بين الفرق التاريخى بين الحالتين ومع تجاهل تام لطبيعة التاريخ الاستعمارى للانتداب البريطانى فالإعلان عن الدولة الصهيونية. البداية عام ١٩٤٥ حيث تتبنى الأمم المتحدة تشريعا يمنع كل أشكال العنصرية ويشير لأهمية وجود تعاون دولى فى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بعد ذلك بسنوات يأتى الإعلان عن قيام دولة إسرائيل. وفى مارس ١٩٦٦ تقر الأمم المتحدة فى نيويورك معاهدة إقصاء كل أشكال التمييز العنصري. وتمتلك أوروبا فى الوقت ذاته التي تأثرت بكل أشكال الحرب العالمية الثانية ترسانة قانونية كاملة لمكافحة العنصرية وعلى رأسها المعاهدة الأوروبية التى تم توقيعها فى ٤ نوفمبر ١٩٥٠، والتى تعلن فى المادة ١٤ منها «أن التمتع بالحقوق والحريات المعترف بها يجب ضمانه دون تفريق بحسب الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأى العام أو الأصل القومى أو الاجتماعى أو الانتماء لأقلية اجتماعية أو الميلاد أو أى وضع آخر». كذلك تم إقرار مبدءا عاما لعدم التمييز فى معاهدة روما فى ٢٥ مارس ١٩٥١. كما تمتلك معظم دول الاتحاد الأوروبى نصوصا تشريعية ذات طابع جنائي، تفرض عقوبة جنائية تهدف لملاحقة وإقصاء معظم أشكال العنصرية أو معاداة السامية أو كراهية الأجانب.

ومن جانب آخر، يؤكد الإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان عام ١٧٨٩ أن كل البشر يولدون أحرارا ومتساوون فى الحقوق. يمكن أن نضيف لذلك قانون عام ١٨٨١ حول حرية الصحافة فتبعا لتصريح ١٧٨٩ مادة ١١ «التعبير عن الأفكار والآراء هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان ومن ثم فكل إنسان له أن يتحدث أو يكتب إلا فيما يجرمه القانون. ومن جانب آخر القانون ٧٢-٥٤٦ للأول من يوليو عام ١٩٧٢ الذى صدر عقب تأييد فرنسا لمعاهدة نيويورك يشكل الحجر الزاوى للترسانة القانونية الدولية وثمة قوانين أخرى تم إقرارها فى أعوام ١٩٧٥ و١٩٧٧ و١٩٨٣ و١٩٨٥ و١٩٨٧ تشهد بالاهتمام المستمر للمشرع الفرنسى بمجابهة العنصرية وكراهية الأجانب. وأخيرا يأتى القانون ٩٠ ٦١٥ للثالث عشر من يوليو ١٩٩٠ لمنع الجرائم ضد الإنسانية. وعلى صعيد آخر صدر أخيرا قانون فابيوس جيسو فى فرنسا عام ١٩٩٠ ونصت المادة ٢٤ مكرر منه على تجريم ما سمته بالتشكيك فيما انتهت إليه محكمة نورمبرج من تحديد عدد ضحايا النازية من اليهود بستة ملايين يهودي. وجاء صدور القانون بعد أن قدم الباحث والمؤرخ الفرنسى هنرى روك فى منتصف الثمانينيات رسالة دكتوراه فى جامعة نانت يناقش فيها اعترافات أحد الضباط النازيين، وقد اتهمه يهود فرنسا عقب ذلك بمعاداة السامية مما اضطر وزير التعليم العالى حينئذ فى سابقة هى الأولى من نوعها لإلغاء رسالة الدكتوراه الخاصة به ومنع توزيع كتابه فى سابقة هى الأولى من نوعها أيضا. وفى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٠ أقدمت الحكومة الفرنسية على تعديل نص المادة ٢٤ من قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى ٢٩ يوليو ١٨٨١ لتنص على جريمة التحريض على التمييز العنصرى أو على كراهية الأجانب أو على العنف الطائفى ويتم العقاب عليها ولو لم يقع ضرر مادى ذا جسامة صريحة ويعاقب عليها بالحبس لمدة سنة أو الغرامة ٤٥ ألف يورو. ومنذ عام ١٩٤٥ بنهاية الحرب العالمية الثانية بدأت دول المنطقة فى الاستقلال والتعامل مع العالم كدول ذات سيادة وقوى قومية منفصلة عن الدول الاستعمارية، لكن مع الإبقاء على كيان دولة إسرائيل. وزاد الاهتمام بالمنطقة بشكل خاص فى فترة السبعينيات والثمانينيات التى مثلت فترة خاصة فى تاريخ علاقة المنطقة بالقارة الأوروبية وتأثرت فيها تلك العلاقات برغبات القوى العظمى وتوازناتها. فبعد فترة الحرب الباردة بدا أن ثمة انطباع بتمهيد التفاعل بين الضفة الجنوبية من المتوسط والشريك الأوروبى لاسيما مع انهيار الثنائية القطبية الذى أدى لزيادة الطموح الأوروبى فى لعب دورا ذا دلالة فى مواجهة الأحادية الأمريكية.

ذلك التفاعل من جانب أوروبا كان يسعى لخلق منطقة تتسم بالاستقرار والسلم وفقا لمقررات برشلونة وهو ما يشير لمركزية خاصة للصراع العربى الإسرائيلى كرأس حربة للمشكلات التى تعانى منها المنطقة. وعلى المستوى الاقتصادى كان ذلك التحول يعنى ضرورة خلق منطقة رخاء مشتركة وتحقيق التعاون الإقليمى وزيادة حجم المساعدات المالية ودعم التعايش السلمى والحوار بين الثقافات. وقد لعب الاتحاد

الأوروبى منذ نشأته دورا رئيسيا تجاه عملية السلام لإدراكه لأهمية الاستقرار فى المنطقة. حيث تعترض سياسة التوسع الأوروبى فى الشرق الأوسط استئثار الجانب الأمريكى بالدور الرئيسى تجاه عملية السلام. ويعكس فى ذلك الإطار مشروع ضبط التسلح الخبرة الأوروبية فى إدارة ذلك كجزء من عملية تسوية الصراع العربى الإسرائيلي.

وقد لعبت العوامل التالية دورا مركزيا فى تركيز الاتحاد الأوروبى على المنطقة:
- أهمية الموقع الجغرافي
- التحول فى آليات المنظومة العالمية وتفسير انهيار الكتلة الشرقية كنهاية للتاريخ وانتصار الرأسمالية الغربية
- مركزية المنطقة كمنبع رئيسى لمراكز الطاقة بالعالم واكتسابها لمكانة مركزية على الخارطة العالمية.

وبالرغم من الخبرة التى يعكسها مشروع ضبط التسلح إلا أنه يعكس الانحياز الصريح لدولة إسرائيل حيث حصلت من ناحية على تعويضات من أوروبا نتيجة المذابح التى ارتكبت وقت النازية وتلعب بذلك دور كلب الحراسة حيث تمركز وجود الإمبريالية وتحصل على تمويل منها دون أن تكون مستغلة منها. وهو ما بدا واضحا أبان إنشاء البرنامج النووى الإسرائيلى فى الخمسينيات - تجدر ملاحظة تناقض الموقف الأوروبى والأمريكى من تلك الترسانة النووية الإسرائيلية والموقف من باقى الدول لاسيما إيران والعراق.

وجاء عقد التسعينيات ليعلن عن تحول هيكلى فى المنطقة وفى إطار تشكيل كامل للمنظومة العالمية بدأت آليات ضبط التسلح وعلى رأسها إنشاء آلية للتعاون الأمنى بالشرق الأوسط، وكان ذلك مصحوبا بحملة واسعة للعمل على ضمان حرية التعبير واحترام استقلالية الدول والتسوية السلمية للمنازعات وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (إسرائيل مستثناة من ذلك). وأخيرا يأتى قانون ٣ فبراير ٢٠٠٣ الذى فرض ظرفا مشددا خاصا فيما يتعلق بالعنصرية أو كراهية الأجانب أو معاداة السامية وقد جاء ذلك القانون بطرح السيد ليلوش وبه يمكن تطبيق الظرف المشدد بشكل موضوعى ولا يتم تطبيقه إلا حال وقوع المخالفة المصحوبة أو متبوعة بتصريح أو إعلان أو فعل يمس بالكرامة الإنسانية أو تنطوى على تمييزا ضد الانتماء أو العرق أو القومية. هكذا يبقى الدافع العنصرى أو المعادى للأجانب أو المعادى للسامية يمكن تناوله كظرف مشدد فى عدد كبير من المخالفات وتأثير ذلك الظرف المشدد هو تشديد العقوبة بل ويمكنه فى الوقت المناسب تغيير طبيعتها.

وعلى الصعيد الأكثر عمومية فى القانون الدولى العام ثمة تدرج تشريعى وتطور مواز من الدفاع للهجوم جاء مواكبا لإنهيار الكتلة الشرقية وفتح آليات السوق، يصل فى نهاية الأمر إلى فرض حالة طوارىء دولية كاملة وتحرير المركز الأمريكى من كل إلتزامات باعتباره يعمل فى ظل حالة استثنائية تهدد كيان الدول الغربية.

إن الرغبة فى فرض هيمنة القطب الأمريكى تعود فى الواقع إلى تاريخ أقدم كثيرا من أحداث الحادى عشر من سبتمبر بل ومن تكون التحالف الدولى الأول فى حرب الخليج الثانية، حيث نبع من طرح فكرة إنشاء «رابطة بين الأمم» بهدف تقديم «ضمانات متبادلة» تتعلق بالاستقلال السياسى وسلامة أراضى كل دولة وترمى إلى تحقيق «الأمن الجماعي» (خطاب ويلسون أمام الكونجرس الأمريكى ١٩١٨)، وكان ذلك هو نواة نشأة عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة. تلك الرؤية تفترض عالمية العالم ووحدته ومسئولية كل عضو فيه عنه. غير أن ذلك قد اصطدم بعقبتين رئيسيتين الأولى هى استحالة تكوين آلية عسكرية فوق الدول لتكون لها تلك المسئولية الكونية عن سائر أعضاء المجتمع الدولى وإستحالة فرض مفهوم التحكم الشامل الذى يبدأ طرحه فقط فى السنوات الأخيرة والعقبة الثانية الحقيقية - ظهرت بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية - كانت وجود كتلة الدول الشرقية ووجود قوتين عظمتين. فالأمن الجماعى يفترض بهذا الشكل وجود آلية جماعية لوقف سباقات التسلح وهو ما لم يكن ممكنا خلال حرب المعسكرين. وبسبب تلك الثنائية القطبية وفشل فكرة الأمن الجماعى تم طرح فكرة بديلة فى الأمم المتحدة وهى منطق «مناطق النفوذ». وتم تقنين ذلك المنطق بالفعل بعد قيام حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٤٩ وحلف وارسو عام ١٩٥٥. ففى حين يفترض نظام الأمن الجماعى وحدة كل مناطق العالم تفترض فكرة مناطق النفوذ تقسيم العالم إلى مناطق معينة تخضع لنفوذ كل قوى عظمى.

ومع انتهاء الثنائية القطبية الدولية وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، أدى ذلك الانقلاب فى موازين القوى العالمية للرجوع بشكل سهل إلى منطق «الأمن الجماعي» حيث أصبح من الممكن النظر للعالم كوحدة واحدة يكون لكل العالم أو «للمجتمع الدولي» الافتراضى مسئولية عن كل تلك الوحدة، وفعليا تكون السيادة بهذا الشكل فى يد القوى العظمى الأولى. ذلك المنطق هو الذى نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فى تسييده بشكل نهائى فى حربها ضد الإرهاب على مستوى التنظيم الدولى والتشريعات الدولية. غير أن ذلك لم يستمر فى إطار الأمم المتحدة التى بدأت فقط تلك العملية. فمن الناحية الرسمية أدى انتهاء الكتلتين المتحاربتين بالرغم من عدم طرح مصطلح «الأمن الجماعي» مرة أخرى إلى إنشاء آليات دولية رسمية لنزع السلاح بسبب التوقف الفعلى لسباقات التسلح، كما أدى التراجع فى استخدام حق الفيتو فى الأمم المتحدة بعد إنهيار الاتحاد السوفييتى إلى ارتفاع صلاحيات مجلس الأمن (ارتفع عدد

القرارات التى إتخذها من ١٥ فقط عام ١٩٨٧ إلى ٧٨ خلال عام ١٩٩٣) كما نشطت الأمم المتحدة بشكل كبير فى التسوية السلمية للمنازعات حيث لم تكن قد قامت بأى من عمليات حفظ السلم من أبريل ١٩٧٨ وحتى مارس ١٩٨٨. غير أن الجانب الأعظم من عملية «قيادة العالم» كان يتم خارج إطار الأمم المتحدة وبإستخدام القوة العسكرية، وهو ما حدث على الفور خلال «عاصفة الصحراء» أو «حرب الخليج الثانية». ففى تلك الفترة، كانت السيادة ما تزال فى يد الأمم المتحدة من أغسطس وحتى نوفمبر ١٩٩٠ وأصدر مجلس الأمن خلالها ١٢ قرار تستند إلى الفصل السابع من الميثاق وتتعلق بالتكييف القانونى لغزو العراق للكويت كعمل عدوانى وقرارات تتعلق بالعقوبات المختلفة التى ينبغى فرضها على العراق لإجباره على الانصياع لمجلس الأمن. بعد ذلك خرجت المسألة تماما من تحت يد الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٩٠ حيث استنفذ مجلس الأمن كافة صلاحياته وسلم زمام الأمور إلى «تحالف دولى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية (...) ومتعاون مع الكويت ضد العراق»، واشتمل «تفويضه الرسمي» لذلك التحالف على حق الائتلاف فى اختيار «الوسيلة المناسبة» لإقناع العراق «بالانصياع لقرارات مجلس الأمن» أو «لإجباره على تنفيذها»، وأيضا لتنفيذ «قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ وكل القرارات ذات الصلة» وإعادة «السلم والأمن الدوليين إلى نصابها فى المنطقة».

بهذا الشكل ومع التسليم الرسمى لعملية إدارة شئون العالم على مستوى التنظيم الدولى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت الأخيرة هى القائد الفعلى وهو ما ظهر بوضوح فى حرب العراق الأخيرة التى تمت دون موافقة ولا تفويض رسمى من الأمم المتحدة التى أصبحت مع توجهات باقى الأطراف العالمية خارج عملية اتخاذ القرار.

فى هذا الإطار اعتبر وبالرغم من مركزية أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى التاريخ المعاصر للعالم وللولايات المتحدة بما استتبعته من حملة شاملة ضد «الإرهاب»، إلا أن الكثير من المحللين اعتبروا أن المنعطف الحقيقى قد كان بصعود بوش الابن إلى الحكم فى الولايات المتحدة والذى يعكس رؤية واضحة الاختلاف قبل المنطقة.

ومن قبل ذلك، كان ثم حديثا واضحا عن حدوث فراغا سياسيا فى الساحة العالمية بعد انهيار الكتلة الشرقية: ذلك الانهيار سمح من ناحية بالتعجيل من آليات فتح الأسواق لكنه من ناحية أخرى كان يعنى انهيار محور رئيسى لتوجه الآلة الإعلامية الأمريكية وهو غياب العدو الخارجى وغياب المعسكر المقابل للولايات المتحدة مما كان يعنى من ناحية -بجوار فتح آليات لبرلة السوق العالمية- كان يعنى الاحتياج لآلية إعلامية قادرة على تعبئة الرأى العام الغربى ومن ثم بدأ يتبلور لدى الإدارة الأمريكية مشروع الحرب ضد الإرهاب بشكل مواز لأطروحة "الأمن الجماعي" التى ظهرت ثانية على الساحة دون طرح المصطلح ثانية. وبالرغم من كون أحداث الحادى عشر من سبتمبر علامة فارقة فى تاريخ التوجه الحديث للولايات المتحدة إلا أن التغييرات الحقيقية كما سبق ورأينا تكمن فى تاريخ قديم يسبق تلك الأحداث. ذلك التحلل القانونى من القوانين لا تواكبه حالة استثنائية معينة رغم افتراض وجود ظرف استثنائى يهدد كيان الدول الغربية - بخلاف اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر غير المتناسبة على الإطلاق مع الحروب التى تلتها كرد فعل، غير أن اللجوء إلى تدابير خارج نطاق القانون وتقنينها بعد ذلك شكل علامة واضحة على التغييرات التى تجرى أسفل الساحة السياسية.

لقد وقع الرئيس الأمريكى جورج بوش وفى السادس عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٤ مشروع قانون يلزم وزارة الخارجية برصد وإحصاء الأعمال المعادية للسامية وينص القانون على ضرورة استمرار الولايات المتحدة فى جهودها لمحاربة معاداة السامية فى العالم بالتعاون مع المنظمات المعنية، كما نص على تكليف وزارة الخارجية برصد الأعمال المعادية للسامية فى العالم ويشمل ذلك رصد أعمال العداء للسامية ورصد جهود الحكومات العربية فى هذا الصدد ورصد جهود الحكومات لتحقيق التسامح والحوار بين الثقافات ويعد ذلك القانون استكمالا لقانون حماية الأقليات. غير أن التحول التشريعى الأكثر بطئا بدأ قبل ذلك التاريخ بكثير حيث يندفع المجتمع الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نحو تعميم التشريعات الخاصة بمناهضة التمييز العنصرى والعنف الطائفى كبداية لتقنين آليات السيطرة أو بالأحرى إبقاء الأوضاع الدولية على حالها، إن لم يكن تطويرها للأسوأ كما سبق ورأينا.

ثانيا: الانتقال من مفهوم معاداة السامية إلى مفهوم معاداة الصهيونية فى الصحافة العالمية:

مثلما ارتبط مفهوم الإرهاب بتبلور منعطف التفرد الأمريكي بقيادة الإمبراطورية، ظهر مفهوم "معاداة السامية الجديدة" فى نفس الفترة التى عرفت فيها الصحافة العالمية الترديد الواسع لكلمة "إرهاب". وعلى الرغم من ذلك التقاطع بين المفهومين من ناحية فترة ظهورهما، إلا إن الصحافة الأوروبية كانت قد عرفت مفهوم "معاداة السامية الجديدة" قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى جاءت بمثابة إيذانا بانطلاق حملة مكافحة الإرهاب. فقبل ذلك التاريخ بعامين، وبالتحديد فى الثلاثين من نوفمبر ١٩٩٩ فوجىء العالم بمظاهرات الحركات المناهضة للعولمة فى سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية والتى جاء تكرارها ليعلن عن مولد حركة معارضة جديدة ذات طابع عالمي. بعد ذلك بعام، فى سبتمبر ٢٠٠٠، سوف يأتى إندلاع الإنتفاضة الثانية مرتبطا بصعود الحركة الإسلامية المسلحة التى تقوم بتنفيذ عمليات عسكرية

استشهادية ذات طابع خاص وتستهدف فى الكثير من الأحوال المدنيين الإسرائيليين، مع تصاعد نسبة أعمال العنف التى تستهدف أوروبيين يهود فى إطار توتر عالمى بين الشمال وبين الجنوب العربى بشكل خاص. وأخيرا جاءت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ثم الحملة ضد الإرهاب لتضع ذلك التوتر فى ذروته فى هذا الإطار ثمة عديد من العوامل تساعد فى قدرة وسائل الإعلام الأوروبية على تناول مفاهيم مثل معاداة السامية وتحويلها إلى حملة شرسة للدفاع عن دولة إسرائيل والتغاضى عن جرائمها الأكثر قذارة وتحويل المفهوم من معاداة السامية (كراهية اليهود) إلى معاداة الصهيونية ومعاداة السامية الجديدة (اليسار الجديد واليمين الإسلامى والهجوم على دولة إسرائيل).

الواقع إن تحويل مفاهيم مثل معاداة السامية المطروح بقوة بوجه خاص فى ألمانيا وفرنسا إلى مفهوم معاداة الصهيونية أمر يرتبط بالأساس بطبيعة الدولة الصهيونية. فبدلا من أن يكون مجرد رفض للعنصرية يتحول إلى دفاع شرس عن أكبر قوى العنصرية الدولاتية فى العالم. فمنذ القرن الثانى قبل الميلاد وحتى نحو منتصف القرن الثامن عشر ميلادى ظل الدين اليهودى بما يستتبعه من نمط حياة وعادات وتقاليد بمثابة العامل الرئيسى فى توجيه حياة اليهود. ومع عملية «العلمنة» فى بداية القرن الثامن عشر بدأت إشكالية الهوية بالنسبة لليهود عندما قامت حركة التنوير اليهودية (الهسكالاه) بإزاحة الدين اليهودى من موقعه كمحور مركزى لمسألة الانتماء بالنسبة لليهود. واستمر على إثر ذلك الصراع بين اليهودية الأصولية والحركات اليهودية العلمانية قرابة قرن من الزمان (١٧٨٠-١٨٨٠) دون العثور على أرضية محورية لحسم مسألة تعريف اليهودي. ومع ظهور الحركة الصهيونية وطرحها للحل القومى الإسرائيلى للمسألة اليهودية اتخذ الصراع والخلاف شكلا جديدا واكتسب أرضية أكثر واقعية مع شعار رفض الشتات ورفض تواجد اليهودى بين يهود العالم وضرورة خلق وطن لليهود. ومع إقامة دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ انتقل الصراع حول ماهية اليهودى إلى داخل الدولة. ففى حين جاءت إقامة مجتمع إسرائيل فى ظروف موضوعية تدفعه لأن يكون فى مستوى التطور الديموقراطى للمجتمع الأوروبى قبل مواطنيه متضافرا مع مكانة اليهود الأوروبيين فى إنشائه، ترتبط فكرة إقامة دولة إسرائيل نفسها باليهودية وبجمع يهود الشتات وتجميع الهجرات اليهودية إلى الأراضى الفلسطينية:

يقر قانون العودة الإسرائيلى ١٩٥٠ تعريف اليهودى كما يلى:

بند١: من حق كل يهودى أن يهاجر إلى البلاد.

بند٤: يتم التعامل مع كل يهودى هاجر للبلاد قبل سريان مفعول ذلك القانون أو كل يهودى ولد فى البلاد قبل سريان مفعوله أو بعده كأنه يهاجر إليها بموجب ذلك القانون.

بند ٤ أ: حقوق اليهودى بموجب هذا القانون وحقوق المهاجر بموجب قانون المواطنة ١٩٥٢ وأيضا الحقوق الممنوحة لكل مهاجر يهودى بموجب كل تشريع آخر تمنح لابن وحفيد اليهودى ولزوج ابن وحفيد اليهودى ما عدا من كان يهوديا وغير دينه بإرادته.

ومع حرب ١٩٦٧ زاد المد الدينى داخل إسرائيل وتم تفسير إنتصار إسرائيل فى تلك الحرب على إنه معجزة إلهية واستعادت الأفكار حول أرض إسرائيل الكاملة الأرضية التى نشأت عليها فزادت قوة المد الدينى مع أفكار موازية لحدود ابعد لدولة إسرائيل. واستغل اليهود المتدينون الفرصة التى أتاحتها الديموقراطية فى إسرائيل وشكلوا أحزابا سياسية لزيادة هذه الامتيازات وعملوا على دفع دولة إسرائيل/ هوية المواطن الإسرائيلى إلى مفاهيم ترتبط بالشريعة اليهودية مقابل يهود ينظرون للدولة باعتبارها الهدف الأساسى المؤسس على الليبرالية والتعددية السياسية. وكان ذلك التطور مواكبا لصعود الليكود إلى الحكم (الصهيونية الجابوتنسكية القومية) ١٩٧٧- ١٩٨١ و١٩٨٨-١٩٩٢ ثم ١٩٩٦ مع تحالف اليهود السفارديم والصهيونية الدينية معه بعد أن استمر حزب المباى ثم حركة العمل الإسرائيلية فى حكم إسرائيل منذ عام ١٩٤٨.

وانقسمت القوى السياسية فى إسرائيل على أثر ذلك الخلاف بين دينين وليبراليين فيما يتعلق بتقرير مصير الباقى من الأراضى الفلسطينية فى الضفة والقطاع وتبنت حركات الاستعمار التى نشأت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ مثل جوش إيمونيم وكاهاناحى ودولة يهودا وسيف داود وقمع الخونة فكرة استمرار سيادة إسرائيل على جميع الأراضى المحتلة مع حل مشكلة الفلسطينيين عن طريق الترحيل ويجاور ذلك اتجاه اليمين الصهيونى وعلى رأسه الليكود بضم الأراضى الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل ومنح الفلسطينيين حكما ذاتيا محدودا مع ابقاء السيطرة الأمنية فى المناطق والإبقاء على المستعمرات.

وبهذا الشكل وبالرغم من تعبير الأتجاه الليبيرالى داخل إسرائيل داخليا وخارجيا عن الموقف الأقرب لآليات عمل المجتمع الإسرائيلى اجتماعيا واقتصاديا إلا أن التيارات الدينية المتنامية تظل عاملا معوقا للفرضيات الأولية للديموقراطية كما يطرحها الليبراليين وهو ما يعد أحد التبعات الرئيسية للتكوين الإيديولوجى لمجتمع لم يكن موجودا منذ خمسين عاما وتم بنائه على أساس إحلاله محل شعب آخر عن طريق عمليات هجرة متوالية. فى هذا الإطار، لن يكون من الصعب أن يتم بذكاء كبير نقل الحملة ضد معاداة السامية والعنصرية إلى الطور الأكثر شمولية - بالمعنى السياسى للكلمة - وهو معاداة الصهيونية أو معاداة السامية الجديدة التحليل

الذى يفترض وحدة حركات اليمين الإسلامى المسلحة المطروحة على رأس القائمة الأمريكية المعادية للـ«إرهاب» وحركات اليسار الجديد صاحبة الموقف الجيد من العنصرية الصهيونية.

فى هذا الإطار يمكن رصد النص التالى اذى أصدرته إحدى المنظمات الفرنسية للهجوم على ما يسمى بحركة معاداة الصهيونية:

الأمر يتعلق بتناول العلاقة بين معاداة السامية وبين معاداة الصهيونية antisionisme أو بالأحرى بتناول تلك الصهيونية المشيطنة. الصهيونية هى محاولة لتحرير اليهودية وإخراجها من التلخيص الدينى الضيق لمنحها بعدا آخر وهى محاولة لتحرير اليهودية ورؤيتها من منظور علمانى.

بالمقابلة نجد أنفسنا اليوم أمام نوع جديد من معاداة الصهيونية تصف الصهيونية بأنها المسئول عن الفوضى بالعالم. تلك الحركة "معاداة الصهيونية" ترى العالم فى مفهوم "نحن" و"هم" تلك الرؤية هى ما تطرح هذا العداء للصهيونية وتنتهى إلى العداء لدولة اليهود "إسرائيل". تلك الحركة لا تطرح حلولا إصلاحية ولا تطرح نقدا لكن تطرح قطيعة شاملة مع الصهيونية وبالتالى مع الدولة المسئولة عنها وعن وجودها. ويتم بها تحميل الخطايا السياسية للعالم على كاهل الصهيونية. عنصرية تلك الحركة تكمن فى أنها تبغى إفناء شعب كامل من الوجود. لأن كل اليهود فى العالم بهذا الشكل ودولتهم بالأخص يحملون مرضا هو "الصهيونية". ذلك الخطاب المعادى للصهيونية يهدف من جانب آخر إلى تفتيت الشعب اليهودى وفصل انتماءه لإسرائيل عن وجوده الخاص. ونواجه بهذا الشكل إيديولوجيا معادية للعقل.

أخيرا نجد أن كلمة معاداة صهيونية تمت صياغتها لغويا تبعا لنفس صياغة كلمات مثل معاداة الفاشية anti fascisme ومعاداة الكولونيالية anti colonialisme التى ترفض أى مساحة للتصالح أو التسوية.

أخيرا معاداة السامية بهذا الشكل لها وجه جديد يظهر فى معاداة الصهيونية التى لا تنتمى لمعاداة السامية الكلاسيكية فتلك الأخيرة الكلاسيكية تنتقد اليهود لكونهم يهود فى حين أن معاداة الصهيونية تنتقد اليهود لكونهم لا ينتمون لصورة اليهود الكلاسيكية التى تمثل الضحية والمعاناة وهو ما يحدث بسبب ربط وجودهم بدولة وبجيش نظامى.

لقد ظهر مصطلح معاداة السامية للمرة الأولى فى عام ١٨٧٩ من خلال أحد الألمان ولم يكن يختص بالعرب على الإطلاق لكن باليهود بعيدا تماما عن الجذور التاريخية لكلمة «ساميين». كذلك، جدير بالذكر أن الصورة القرآنية لليهود ليست بريئة وتقدم الصراع قبل اليهود من قبل النبى كما أنه بالنسبة للأصوليين الإسلاميين يمثلون اليهود كعدو رئيسى للإسلام فى شكل كراهية «هوياتية» بلا حل.

ومعاداة الصهيونية اليوم تخص كل يهود العالم وتلتقى تلك الحركة بالحركة الإسلامية التى تقوم على تدمير الآخر وفقا لهوية «الإسلام والقرآن» التى تلعن اليهود «معاداة السامية الإسلامية». فى إطار ذلك التاريخ سوف نلحظ التحولات التى طرأت بشكل موازى على مفهوم معاداة السامية فى أوروبا «معاداة السامية المسيحية» والتى يمكن إيجازها فى طرح معاداة السامية الجديدة -أطروحات اليسار الجديد- ثم طرح معاداة الصهيونية (نهاية النص).

بهذا الشكل يتضح الدمج الذكى الذى يستخدم حالات عنصرية فعلية فى الأوساط العربية والإسلامية ضد اليهود واليهودية ليعمم المعركة ويطرح رفضا عنصريا لمعاداة الصهيونية عنصريا لتمسكه بالدفاع عن أهم قوة عنصرية فى العالم تجاه الوسط العربى على الأقل.

لقد ظهرت كلمة السامية لأول مرة فى مقال «أجوست شلوستر» عن الكلدان عام ١٧٨١م بقوله «من البحر المتوسط للفرات ومن أرض الرافدين لبلاد العرب سادت لغة واحدة ولهذا كان البابليون والآشوريون والعرب والعبرانيون شعبا واحدا وكان الفينيقيون أيضا يتكلمون هذه اللغة التى أسميها اللغة السامية».

وكانت استعارة هذا المصطلح من لفظة «سام بن نوح» الوارد بالتوراة حيث قيل عنهم بالتوراة أنهم ارتحلوا لسهل بأرض «شنعار» بالعراق وأخذوا يبنون برجا ليبلغ السماء مما أغضب الرب عليهم، فقرر أن يبلبل لسانهم حتى لا يفهم بعضهم بعض. بعد ذلك أكد المفكر الصهيونى (موشيه هيس) على استخدام المصطلح وأصبح مرادفا مع الوقت للجنس اليهودي. وقد جاء استخدام المصطلح السياسى «معاداة السامية» لأول مرة فى كتاب اليهودى الألمانى «دلمار مار» عام ١٨٧٢ «انتصار اليهودية الألمانية من منظور غير دينى». وهو الكتاب الذى دافع عن اتهامات اليهود بتخريب الاقتصاد الألمانى.

ويؤكد البروفيسور اليهودى «إسرائيل ولفنسون» إن أعراقا سامية كثيرة قد عاشت قبل بنى إسرائيل ويقول فى كتابه «تاريخ اللغات السامية» عن التشكيك فى نسب سام فى التوراة. ويطلق مصطلح السامية على الديانات التى ترتبط فى ظهورها بالعرق السامى ووفقا لهذا التعريف ليس كل اليهود ساميين وليس كل الساميين يهود.

لكن على الصعيد السياسى وبعيدا عن الأصل اللغوى يمكن تفسير مصطلح معاداة السامية فحسب بمعاداة اليهود أو بالعنصرية ضد اليهود. وفى السنوات الأخيرة، ظهر مفهوم جديد هو معاداة السامية الجديدة وتم توصيفه كحركة تعادى الوطن اليهودى ولا تركز على اليهود بشكل العموم وإنما تستهدف الوطن اليهودى إسرائيل. وظهر معها العديد من

المصطلحات ذات الدلالة مثل «معاداة السامية الإسلامية» ومعاداة السامية المسيحية»،كما سبق وأشرنا، مع الإشارة لحركات اليسار الجديد على مضض باعتبارها حركات ديماجوجية تستغل «القضية الفلسطينية». والسمة المميزة لمعاداة السامية الجديدة هى رفض الاعتراف بدولة إسرائيل، وتظهر أولا كمعاداة سامية عربية إسلامية، وتعكس إحساسا بعدم الإشباع والاغتراب فى مواجهة الحداثة. ويرى أصحاب هذا التحليل أنه «فى هذا الإطار تتضاءل المسافة بين معادة السامية ومعاداة الصهيونية وتتحول كلتاهما لحرب إعلامية كاسرة وإقتائية». وبهذا الشكل، تعتبر معاداة السامية الكلاسيكية حركة تنتقد اليهود لكونهم يهود فى حين أن معاداة الصهيونية/ معاداة السامية الجديدة تنتقد اليهود لكونهم لا يتمون لصورة اليهود الكلاسيكية التى تمثل الضحية.

فى ضوء ذلك، تمثل أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما تلاها من حملة دولية ضد الإرهاب منعطفا هاما على المستوى العالمى على مستوى توجه وسائل الإعلام العالمية حيث واكبت تلك الأحداث ظهور مصطلحات مثل معاداة السامية الجديدة ومعاداة الصهيونية لأول مرة. وعرفت تشكل المبرر وهو «مطاردة الإرهاب الدولى» قبل نشوب أى حروب وبمجرد وقوع اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر وهو ما يعنى فعليا قائمة مفتوحة من الحروب غير معروفة المدى. وخلال تلك الفترة، ظهر عدد كبير من المصطلحات ذات الدلالة على غرار «محور الشر» «الدول المارقة» «الشرق الأوسط الكبير»، واكتسب فى ذلك السياق مفهوم «الإرهاب» دلالات جديدة لم يكن يحملها وتعنى حتى الآن فقط تبرير الحرب فى أفغانستان وحرب العراق - التى لقت بشكل خاص معارضة من كل من الحركات الاجتماعية/ الرأى العام والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان متضمنة جهاز الأمم المتحدة وبعض حكومات الاتحاد الأوروبى، وتبرير الممارسات الإسرائيلية فى فلسطين بوصفها كفاحا ضد الإرهاب وضد الجماعات الإرهابية - يبرر الجيش الإسرائيلى معظم عملياته بمصطلح «أسباب أمنية».

انتهاء الثنائية القطبية لم يعن فقط انتهاء العوائق التى تعوق منطق الأمن الجماعى لكنه استتبع أيضا من الناحية الإعلامية على الصعيد الأمريكى غياب العدو الخارجى الذى تتم التعبئة ضده، وهنا ورغم غياب الثنائية القطبية يلعب مفهوما الإرهاب/ معاداة الصهيونية المتشابكين ذلك الدور ويحل الأول الأكثر عمومية محل الكتلة الشرقية بالنسبة للآلة الإعلامية الأمريكية الضخمة. فعلى الرغم من عدم وجود قطب سياسى مقابل بشكل موضوعى للولايات المتحدة إلا أن الخطاب الإعلامى الذى تقدمه الأخيرة يجعل الصورة تبدو كما لو أن ثمة طرفين متقابلين: الإرهاب ورموزه والائتلاف الدولى المناهض للارهاب وهو الموضوع الرئيسى لوسائل الإعلام الغربية والأمريكية فى السنوات الأخيرة، وذلك رغم عدم وجود طرفين حقيقيين ورغم عدم وجود خلاف حقيقى على مستوى المحتوى الاجتماعى بين كل من الطرح الليبرالى الأمريكى ومجمل أطروحات المنظمات الإسلامية على عكس ما كان الحال عليه بين الطرف الأمريكى وكتلة الدول الشرقية.

* **خاتمة: الكولونيالية الجديدة وزيادة التجذر والاستقطاب**

عقب هجمات الحادى عشر من سبتمبر اتخذت الصحافة العالمية/ الإدارة الأنجلوساكسونية موقفا شاملا، جاءت تلك الأحداث لتضعه فى شكله النهائى. ومع عودة الكولونيالية فى أفغانستان والعراق وحملة شيطنة وتجريم الإسلام، والتحول السميولوجى فى دلالات العديد من المفاهيم العالمية مثل الإرهاب معاداة السامية بالأخص، لم يكن لتلك الأحداث إلا أن تؤيد تلك الآليات وتمنحها صياغاتها النهائية، حيث يجرى تطوير مشروع الشرق الأوسط الكبير - مشروع المقرطة الغربية وهو فى الأصل ذا هوية أمريكية للسيطرة على النظم الشمولية فى المنطقة. كل ذلك بدأ يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر الذى خلف ثلاثة آلاف قتيل وأسفر عن وجود مجموعات عسكرية أمريكية فى المنطقة، حيث بدأت فى ٧ أكتوبر ٢٠٠١ الحرب فى أفغانستان وتلاها العراق ٢٠ مارس ٢٠٠٣- ثم تلك الحملة الإعلامية العالمية المفتوحة بإسم محاربة الإرهاب، والتى زادت تحفيز العرب والمسلمون وزاد الاستقطاب والتجذر بين الشرق والغرب وبين اليمين واليسار، وزادت الحصار حول العالم بين اختيارين بوش والمنظومة النيوليبرالية وحقوق الإنسان ورفض الإرهاب وقطب بن لادن وصدام والقاعدة والمنظمات الإسلامية المتشددة. المفارقة الرئيسية هى مساحات التعاون بين الطرفين - من نظام صدام أو إيران أو القاعدة. ومن جانب آخر، المفارقة الثانية هى وحدة الرؤية الاجتماعية بين المنظمات الأمريكية وفلسفة دول الائتلاف وبين الطرح الاجتماعى للمنظمات الإسلامية. التناقض والصراع قائمان لكنه تناقض شكلى لا يمس الجذور الحقيقية للصراع لأن المحتوى الاجتماعى للطرحين واحد والموقف من آليات الاقتصاد النيوليبرالى يجعل الطرفين المتصارعين الإرهاب/ الائتلاف الدولى أصحاب فلسفة اجتماعية واحدة. ويبقى فى النهاية الطرف الحقيقى القادر على طرح بدائل ثالثة ليست الأمريكية وليست المقاومة الإسلامية ولكن بديل ثالث يناقش أطروحات وإمكانيات مواجهة المؤسسات المالية الكبرى بالمنظومة وتشكيل عولمة بديلة، تطرح تغييرا جذريا لمحتوى العلاقات الاجتماعية، قد تكون حلا وحيدا للخروج من قطبى أمريكا/ الإرهاب المزعومين، فى أفق بديل لتشكيل نظام جديد لعالم لنا.

◆مصطلحات عبرية◆

إعداد: وحدة الترجمة

١- يطا/ اسم:
مختصر بلغة الايديش لوكالة التلغراف اليهودية الخاصة بالصحافة اليهودية والعامة. تأسست عام ١٩١٩ فى لندن على أيدى ميثير جروسمان ويعقوف لنداو لتغطية أخبار ما يجرى فى العالم اليهودي.
وقد افتتحت هذه الوكالة فروعا فى العديد من الدول. وتعمل يطا كشركة خاصة، لكنها تتلقى مساعدات من صناديق عامة مختلفة.
وقد أطلق على فرع يطا فى "إسرائيل" اسم "ستار" أى وكالة التلغراف الخاصة بأرض "إسرائيل".

٢- مخسات عليا: مخصص هجرة
هى الكمية المحدودة من المهاجرين اليهود الذين سُمّح لهم بدخول «أرض إسرائيل» بأمر من السلطات الانتدابية.
وقد كانت كمية «تصاريح الهجرة» تحدد سنويا طبقا لقدرة الاستيعاب الاقتصادى وبموجب قيود الكتاب الأبيض الذى صدر عام ١٩٢٢. ولكن حكومة الانتداب أخذت بعين الاعتبار فقط الأسباب السياسية، فكان مقياس تحديد تصاريح الهجرة تعسفيا وأقل من احتمالات الاستيعاب وكانت تجرى دائما مناقشات صعبة وطويلة بين الإدارة الصهيونية وبين سلطات الانتداب والحكومة البريطانية. لكن الحركة الصهيونية والاستيطان اليهودى فى فلسطين اللذين أصرا على الحق الطبيعى المحفوظ لكل يهودى يريد العودة إلى «أرض أجداده»، لم يُسلّما بقيود هذه «الحصة»، فطيلة أيام الانتداب كان يصل يهود بدون موافقة السلطات.

٣- ستروما:
هى سفينة مغامرين صغيرة خرجت من رومانيا وعلى ظهرها ٧٦٩ يهوديا. وفى ديسمبر ١٩٤١ طلبت من السلطات التركية السماح لها بالرسو فى ميناء اسطنبول لأنها تضررت من أمواج البحر الهائجة ولم تستطع مواصلة طريقها، فسمحت لها الحكومة التركية بالرسو فى مياها بشرط أن تعلن دولة أخرى عن استعدادها «لاستيعاب اللاجئين»، فبذلت الوكالة اليهودية جهودا للحصول على موافقة سلطات الانتداب البريطانى فى فلسطين على ذلك، إلا أن هذه الجهود فشلت.
وفى ٢٤ فبراير ١٩٤٢ اضطرت السفينة «ستروما» للإبحار فى عرض البحر وعندما ابتعدت قليلا عن الشاطئ، انفجرت السفينة وغرق جميع ركابها باستثناء راكب واحد.

٤- موشيه سميلنسكي:
أديب ومزارع وأحد رؤساء اتحاد الفلاحين. وُلِدَ فى أوكرانيا عام ١٨٧٤ وهاجر إلى فلسطين فى الحرب العالمية الأولى فتطوع للعمل فى الكتائب العبرية، وقد عمل كثيرا فى مجالى شراء أراض وتنظيم مؤسسات عامة.
وقد ألف كتبا عن الحياة اليومية فى إسرائيل وعن الحياة الطلائعية وعن حياة العرب.. كما حرر المجلة الأسبوعية «البستاني» الناطقة بلسان اتحاد الفلاحين وكذلك صحفية «بريد اليوم».
توفى عام ١٩٥٣ وأطلق اسمه على المستعمرة الزراعية المعروفة باسم «نيرموشة» فى شمال النقب.

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت يومية	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و ٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى الجمعة
٢	هاآرتس يومية	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام شوكين	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف يومية	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه يومية	المراقب	١٩٣٨	المفدال الحزب الدينى القومى	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست	بريد القدس	١٩٢٣	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس يومية اقتصادية	-	١٩٨٣	شركة جلوبس لتونوت للنشر التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامودیع يومية	المخبر	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٦ / ٢٠٠٣
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 229 - 6

مطابع التجارية - قليوب - مصر



مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وايضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للأفراد).



مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر